



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت إشراف:  
أ.د كمال عايشي

إعداد الباحثة:  
منيرة نوري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	رئيسا
كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	مقررا
عمر الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	عضوا
عبد الحميد غوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة -2	عضوا
حسين بن الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾

الأنبياء: الآية 92

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً"

أخرجه البخاري

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي مكّني من إنجاز هذا العمل فما كان لشيء

أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

فالحمد لله في الأول والحمد لله في الآخر.

كما أرفع أسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور

كمال عايشي على ما بذله من عناية وسعة صدر لمتابعة هذا العمل.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول مناقشة هذا العمل.

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة

تشجيع أو حتى كلمة طيبة.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الإهداء

إلى...

روح والدي الطاهرة أسكنه الله فسيح جنانه

إلى...

والدتي أطال الله في عمرها

إلى...

أسرتي الصغيرة التي تحملت معي عناء إعداد هذا العمل

إلى...

كل الأهل والأقارب.

## فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
<b>الفصل الأول: المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي والنقدي</b>	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....
3	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة.....
7	المطلب الثاني: مراحل وشروط ودوافع التكامل الاقتصادي.....
15	المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.....
20	المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل النقدي.....
20	المطلب الأول: ماهية التكامل النقدي.....
25	المطلب الثاني: موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي.....
26	المطلب الثالث: أهمية التكامل النقدي.....
31	المبحث الثالث: نظرية منطقة العملة المثلى.....
31	المطلب الأول: معايير منطقة العملة المثلى.....
40	المطلب الثاني: تقييم منطقة العملة المثلى.....
41	المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي التجربة الرائدة في مناطق العملة المثلى.....
53	خلاصة الفصل الأول.....

<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>	
55	تمهيد.....
56	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.....
56	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....
57	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ونظرية كمية النقود.....
64	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الكيترتي.....
74	المطلب الرابع: السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر.....
81	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.....
81	المطلب الأول: إستراتيجية البنك المركزي.....
82	المطلب الثاني: الأهداف الأولية.....
83	المطلب الثالث: الأهداف الوسيطة.....
86	المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....
88	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.....
88	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية.....
91	المطلب الثاني: فاعلية السياسة النقدية.....
92	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....
97	خلاصة الفصل الثاني.....
<b>الفصل الثالث: واقع التكامل الاقتصادي المغربي</b>	
99	تمهيد.....
100	المبحث الأول: التطور التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي المغربي.....
100	المطلب الأول: المغرب العربي من التاريخ القديم إلى التاريخ المعاصر.....
101	المطلب الثاني: المغرب العربي في التاريخ المعاصر.....
103	المطلب الثالث: المغرب العربي بعد الاستقلال ( محاولات التكامل للفترة 1964-1988).....

120	المطلب الرابع: قمة مراكش وتأسيس الاتحاد.....
129	المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المغربي بين المقومات والمعوقات وحصيلة الانجازات.....
129	المطلب الأول: مقومات البناء.....
139	المطلب الثاني: عناصر الإخفاق.....
143	المطلب الثالث: حصيلة الانجازات.....
145	المبحث الثالث: تكلفة اللامغرب ومداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي.....
145	المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة لمستقبل التكامل الاقتصادي المغربي.....
146	المطلب الثاني: تكلفة اللامغرب.....
148	المطلب الثالث: مداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي.....
152	خلاصة الفصل الثالث.....
<b>الفصل الرابع: دور السياسات النقدية المغربية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي</b>	
154	تمهيد.....
155	المبحث الأول: تقديم السياسات النقدية للدول المغربية.....
155	المطلب الأول: السياسة النقدية في تونس.....
157	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.....
162	المطلب الثالث: السياسة النقدية في ليبيا.....
166	المطلب الرابع: السياسة النقدية في المغرب.....
168	المطلب الخامس: السياسة النقدية في موريتانيا.....
171	المبحث الثاني: تطور السياسات النقدية للدول المغربية من خلال أرقام وإحصائيات للفترة 2000-2014.....
171	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في تونس للفترة (2000-2014).....
178	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2014).....
187	المطلب الثالث: السياسة النقدية في ليبيا للفترة (2000-2014) من خلال أرقام وإحصائيات.....

195	المطلب الرابع: السياسة النقدية في المغرب للفترة (2000-2014) من خلال أرقام وإحصائيات.....
201	المطلب الخامس: السياسة النقدية في موريتانيا للفترة (2000-2014) من خلال أرقام وإحصائيات....
209	المبحث الثالث: درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغاربية في ضوء معايير التقارب النقدي ومنطقة العملة المثلى.....
210	المطلب الأول: اختبار معيار معدلات التضخم للفترة (2000-2015).....
215	المطلب الثاني: اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة (2000-2015).....
217	المطلب الثالث: اختبار معيار تغطية احتياطي النقد للواردات الشهرية للفترة الممتدة من (2000-2015).....
222	المطلب الرابع: درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغاربية.....
223	المبحث الرابع: إمكانية إقامة تنسيق نقدي مغاربي على ضوء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغاربية الموحدة.....
224	المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية للدول المغاربية.....
225	المطلب الثاني: التطور التدريجي وبرنامج إنشائه الاتحاد النقدي.....
226	المطلب الثالث: دور المصارف ومؤسسات التمويل المغاربية في تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي.....
227	المطلب الرابع: مزايا وسلبات العملة المغاربية الموحدة.....
229	خلاصة الفصل الرابع.....
231	الخاتمة.....
237	قائمة المراجع.....
252	الملاحق.....

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	مراحل التكامل الاقتصادي	(01-1)
13	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي	(02-1)
105	دورات مجلس وزراء الاقتصاد خلال الفترة 1964-1975	(01-3)
112	المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964-1970	(02-3)
114	عدد الاتفاقيات المبرمة في الفترة 1963-1975	(03-3)
132	تطور عدد السكان في المغرب العربي للفترة 2000-2015 وتوزيعهم العمري (%)	(04-3)
133	بعض مؤشرات البطالة	(05-3)
134	الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان بين الريف والمدينة	(06-3)
135	حجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات	(07-3)
136	مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات 1990-2000-2010	(08-3)
140	حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2013	(09-3)
147	معدلات البطالة والنمو للبلدان المغاربية لسنة 2013	(10-3)
172	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في تونس للفترة (2000-2014)	(01-4)
174	هيكل الكتلة النقدية ( $M_2$ ) بتونس للفترة 2000-2014	(02-4)
175	تطور معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس للفترة (2000-2014)	(03-4)
180	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في الجزائر للفترة (2000-2014)	(04-4)
181	هيكل الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في الجزائر للفترة (2000-2014)	(05-4)
183	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB في الجزائر للفترة (2000-2014)	(06-4)
188	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في ليبيا للفترة 2000-2014	(07-4)
189	هيكل الكتلة النقدية في ليبيا للفترة 2000-2014	(08-4)

191	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا للفترة (2000-2014)	(09-4)
195	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في المغرب للفترة (2000-2014)	(10-4)
197	نسب مكونات الكتلة النقدية ( $M_2$ ) بالمغرب للفترة (2000-2014)	(11-4)
198	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في المغرب مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2014)	(12-4)
202	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في موريتانيا للفترة (2000-2014)	(13-4)
203	هيكل الكتلة النقدية في موريتانيا للفترة (2000-2014)	(14-4)
204	تطور معدل نمو الكتلة النقدية $M_2$ مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا للفترة (2000-2014)	(15-4)
211	اختبار معدل التضخم كمعيار للتقارب للفترة (2000-2015)	(16-4)
216	اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة (2000-2015)	(17-4)
219	احتياطات النقد الأجنبي للدول المغاربية الخمس مقاسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة (2000-2015)	(18-4)
220	اختبار تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات كمعيار للتقارب	(19-4)
222	مدى تحقق معايير التقارب النقدي في الدول المغاربية الخمس للفترة (2000-2015)	(20-4)

## قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-2)	منحنى عرض النقود عند كيتز	66
(02-2)	منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط	69
(03-2)	التمثيل البياني للعلاقة بين طلب النقود للمعاملات والاحتياط وسعر الفائدة	69
(04-2)	منحنى طلب النقود لغرض المضاربة	71
(05-2)	منحنى طلب النقود عند كيتز	72
(06-2)	التمثيل البياني للتوازن في سوق النقود عند كيتز	73
(07-2)	التمثيل البياني لدالة طلب النقود عند فريدمان	79
(08-2)	التمثيل البياني لوضع التوازن في سوق النقود عند فريدمان	80
(01-3)	الهيكلة التنظيمية لاتحاد المغرب العربي	128
(01-4)	التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية ومكوناتها في تونس للفترة (2000-2014)	173
(02-4)	التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو PIB في تونس للفترة (2000-2014)	176
(03-4)	رسم بياني لتطور سرعة دوران النقود ونسبة السيولة إلى PIB في الاقتصاد التونسي	177
(04-4)	التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	180
(05-4)	التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB)	184
(06-4)	التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود	186
(07-4)	تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) ومكوناتها في ليبيا للفترة (2000-2014)	189
(08-4)	التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	192
(09-4)	التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في ليبيا للفترة (2000-2014)	194
(10-4)	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في المغرب للفترة (2000-2014)	196
(11-4)	التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة	199

	بالمغرب (2000-2014)	
200	التمثيل البياني لنسبة السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في المغرب للفترة (2000-2014)	(12-4)
203	التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في موريتانيا للفترة (2000-2014)	(13-4)
205	التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية $M_2$ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	(14-4)
207	التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في موريتانيا للفترة (2000-2014)	(15-4)
212	التمثيل البياني لمعدلات التضخم ومعيار التقارب للدول المغاربية خلال الفترة 2000-2015.	(16-4)
217	اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة 2000-2015	(17-4)
221	اختبار معيار تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات الشهرية للفترة 2000-2015.	(18-4)

## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
252	مشروع معاهدة اتحاد المغرب العربي	01
262	إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي	02
265	معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي	03
271	اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية	04
272	اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية	05
273	اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية	06
274	اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي	07
275	اجتماعات مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي	08
276	الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي	09
283	واردات السلع بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	10

# المقدمة

## مقدمة

يتميز عالم اليوم بالعديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية الدولية، وما تمثله من تهديد مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية، لعل من أهم هذه الظواهر تلك النزعة المتزايدة نحو إنشاء تكتلات اقتصادية وذلك بهدف رفع القدرة على التعامل مع الانفتاح الذي يشهده العالم، ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث أنه يمثل نمطا جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي. بما يفيد الجهود الإنمائية التي تقوم بها كافة الدول في هذه التجمعات. وأصبح موضوع التكامل الاقتصادي باختلاف صورته ونماذجه يحتل مكانة هامة على مستوى الأدبيات والبرامج العلمية، ويعد التكامل الإقليمي الأوروبي الصيغة التي تستقطب إهتمام الكثيرين في هذا المجال لتمتعته بدرجة عالية من الإعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية.

إن الدول العربية اليوم هي أحوج من أي وقت مضى إلى توثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، الذي من شأنه أن يخفف من تحديات العولمة ويؤمن الحماية في ظل عالم يتجه نحو الكوكبة تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

إن منطقة المغرب العربي والتي تشمل الأقطار التالية: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا تمت بلورتها كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلت أثناء مراحل كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال وما بعدها، وفي 17 من فبراير عام 1989 أعلن قادة الدول الخمس إنشاء اتحاد المغرب العربي، وقد تناولت المعاهدة في المجال الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وفتح الحدود بين الدول الخمس لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها والتنسيق في السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية.

تمتلك دول المغرب العربي من المقومات الاقتصادية ما يجعلها قوة إقتصادية معتبرة ومؤثرة دوليا، ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي، والدفع بها قدما نحو بناء كتلة إقتصادية متكاملة. ويتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي لإتحاد المغرب العربي يعتبر مناسبا لتفعيل التكامل الإقتصادي بين هذه الدول وأن الإتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة تناولت مختلف جوانب التكامل وأهدافه، لكن تنفيذ قراراته ووضعها موضع التطبيق يحتاج إلى إزالة مجموعة من العراقيل تركت المشروع في سباته العميق.

## إشكالية الدراسة:

إذا كان التاريخ يشهد بأن تجربة الاتحاد المغربي لم يكتب لها النجاح وينظر إليها البعض بنظرة تشاؤم وإحباط، وهذه الرؤية نابعة من حالة الجمود التي تشل الاتحاد غير أن هذا لا يعني استحالة التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، بل العكس تماما فإصرار الشعوب المغربية على هذا الخيار الوجودي يؤكد بأن التكامل هو السبيل للخروج من حالة التخلف التي تخيم على المنطقة، وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية والجهوية والجامعات المغربية والأجنبية إلى تنظيم ندوات وملتقيات لدراسة التكامل الاقتصادي المغربي والبحث عن إمكانيات ووسائل تعزيزه مع محاولة تحديد تكلفة عدم إنجازها.

وفي هذا الإطار يشكل تنسيق السياسات النقدية إحدى الأدوات الرئيسية في بناء التكامل الإقليمي إذ من شأنه أن يخفف من العقبات النقدية التي قد تعرقل من إنسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء، والوصول إلى إرساء المقدمات النقدية لتحقيق تكامل نقدي مغربي الذي يعتبر تنويجا لمسيرة البناء المغربي المشترك.

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث التي سيتم معالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

**هل يمكن أن تساهم السياسات النقدية المغربية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟**

تدرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي:

1. ما مدى تأثير التكامل الاقتصادي على إقتصاديات الدول الأعضاء؟
2. ما موقع التكامل النقدي من التكامل الإقتصادي؟
3. ما المقصود بنظرية منطقة العملة المثلى؟
4. ما هي مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي؟
5. فيما تتمثل تكلفة عدم إنجاز تكامل إقتصادي مغربي؟ وما هي مداخل تفعيله؟
6. هل هناك تماثل بين السياسات النقدية لدول المغرب العربي؟
7. هل هناك إمكانية لإقامة تنسيق نقدي مغربي وبلوغ العملة النقدية المغربية الموحدة؟

## فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:  
تساهم السياسات النقدية للدول المغربية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

ولاختبار هذه الفرضية تم الاستناد إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1. تتمتع الدول المغاربية بمقومات تعزز التكامل الاقتصادي المغاربي.
2. إن عدم تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي يعتبر خسارة بالنسبة لدول المنطقة.
3. هناك تقارب كبير بين السياسات النقدية للدول المغاربية، الأمر الذي سيسمح لها بتطبيق سياسة نقدية موحدة وتكوين اتحاد نقدي بينها.
4. كلما ارتفعت درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغاربية فإن ذلك سيزيد من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي ويقلص من التكاليف.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي الدولي، ومن بينها انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية عبر العالم الأمر الذي يكسب موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي أهمية بالغة، ويعتبر تنسيق السياسات النقدية بين الدول المغاربية من الأولويات التي يجب التركيز عليها لتعبيد الطريق لمسار التكامل الاقتصادي الذي أصبح ضرورة في ظل انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع فرص الاندماج فيه. إن التنسيق النقدي بين الدول المغاربية من شأنه أن يدعم إمكانيات التنمية المغاربية في إطارها التكاملي وتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي في ضوء فاعلية أدوات السياسة النقدية المختلفة في الاقتصاديات المغاربية.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

1. إبراز مكانة التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي والعوامل التي تساعد الدول على إقامة تكامل نقدي ناجح، والصور التي يمكن أن يأخذها والمنافع والتكاليف المترتبة على دخول الدول في تكتلات نقدية إقليمية؛
2. التعرف على تجارب التكامل الاقتصادي في العالم ومحاولة الاستفادة منها؛
3. إبراز أهمية التكامل الاقتصادي المغاربي باعتباره ضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية العالمية؛
4. تحديد المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي؛
5. تقدير تكلفة عدم إنجاز تكامل اقتصادي مغاربي؛

6. تقديم السياسات النقدية للدول المغاربية؛ وتحليل مؤشر معامل الاستقرار النقدي من خلال عرض تطور الإحصائيات النقدية الخاصة بهذا المؤشر في الدول الأعضاء الخمس؛
7. تقدير درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغاربية، وبالتالي الحكم على قدرتها في إمكانية إقامة تنسيق نقدي بينها؛
8. معرفة مدى مساهمة السياسات النقدية في تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي المغربي؛
9. تقدير مزايا وتكاليف تكوين دول المنطقة إتحاد نقدي بينها وتبني عملة نقدية موحدة.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار البحث في هذا الموضوع للأسباب الآتية:

- الأهمية التي يتضمنها الموضوع كونه يعالج إمكانية التنسيق بين السياسات النقدية لدول المغرب العربي، ومدى مساهمة هذه السياسات في تجسيد التكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية.
- قلة الدراسات التي عالجت موضوع التنسيق النقدي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي وتقييم مساهمته في إقامة تكامل إقليمي.
- الاهتمام الشخصي للباحثة بهذا النوع من المواضيع.
- التمهيد لدراسات لاحقة أكثر عمقا وتخصصا في مجال التكامل الاقتصادي المغربي بشكل عام، والعملة المغاربية الموحدة بشكل خاص.

### المنهج المستخدم في الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة، ونظرا لطبيعة البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال تحديد لمفهوم ومراحل التكامل الإقتصادي والنقدي وواقع التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وتكلفة عدم تجسيده، بالإضافة إلى استعراض المعوقات التي تحول دون قيام تكامل اقتصادي مغربي وأهم مداخل تفعيله، وتم التركيز على تنسيق السياسات النقدية كإحدى الوسائل المهمة في اجتياز العقبات ذات الطابع النقدي والتي ستساهم في إنجاح التكامل الإقليمي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تشخيص وضعية السياسات النقدية للدول المغاربية للحكم على مدى تقاربها لتفعيل دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، وتم كذلك استخدام المنهج التاريخي في عرض مسيرة البناء المغربي المشترك وتقديم مراحل تطور السياسات النقدية للدول المغاربية، وفي ذلك تم مراجعة الأدبيات الإقتصادية وما تضمنته الدراسات في هذا المجال، من خلال الاعتماد

على مجموعة متنوعة من الكتب والمجلات والبيانات والتقارير والنشرية الصادرة عن هيئات رسمية كصندوق النقد العربي والبنك الدولي والبنوك المركزية للدول المغاربية الخمس.

### حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

■ **الحدود المكانية للدراسة:** تم إجراء هذه الدراسة على دول المغرب العربي الخمسة وهي: تونس،

الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.

■ **الحدود الزمانية للدراسة:** تم تحديد فترة الدراسة على مدار ستة عشرة عاما (2000 - 2015)، ذلك

أنه منذ الدخول في الألفية الثالثة أصبحت جميع الدول المغاربية تعتمد على اقتصاد السوق الذي

انعكس بوضوح على طبيعة السياسات النقدية المتبعة.

### الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي عاجلت موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي والاتحاد المغاربي بشكل عام،

وقد اختلفت هذه الدراسات من حيث زاوية المعالجة، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات والأبحاث ذات الصلة

بموضوع البحث:

1. دراسة عوار عائشة (2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان:

### نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

قامت الباحثة في هذه الدراسة بالبحث عن إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر،

تونس، المغرب) من خلال دراسة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية مقاسة بالنتائج المحلي الإجمالي

والتجارة البينية و الإنفاق الحكومي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي، وذلك باستخدام

طريقة التكامل المشترك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترتين 1969-1988 ما قبل تأسيس الاتحاد،

و1988-2012 بعد قيام الاتحاد، وقد توصلت الدراسة إلى غياب علاقة التكامل على المدى الطويل بين متغيرات

الدراسة خلال الفترة الأولى، في حين اتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية في

المدى الطويل خلال الفترة الثانية مما يدل على إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بينها.

2. دراسة Camille Sari (2015)، عبارة عن كتاب يحمل عنوان:

### **La Communauté économique maghrébine une œuvre à construire**

أوضح الباحث من خلال هذه الدراسة أن بناء وحدة اقتصادية مغربية يعتمد على تقارب اقتصاديات الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الحقيقي وتنسيق سياساتها الاقتصادية: التجارية والمالية والنقدية، واقترح تبني عملة مشتركة تحتفظ فيها الدول الأعضاء بعملائها المحلية وبسياساتها النقدية والمالية، وتستخدم هذه العملة المشتركة التي أطلق عليها إسم "دينارهم" في تسوية المبادلات البينية المغربية والتي من شأنها أن تساهم في الرفع من حجم الاستثمارات البينية والمبادلات التجارية وتسهل انتقال الأشخاص والأموال.

3. دراسة لخديمي عبد الحميد والعراي مصطفى (2015)، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي العدد 06

بعنوان:

### **مدى إستيفاء دول الإتحاد المغربي لمعايير التقارب حالة تونس، الجزائر المغرب (2006-2012)**

انصب اهتمام هذه الورقة البحثية على استشراف بناء اتحاد نقدي مغربي تتوحد فيه الدول والمؤسسات المالية والنقدية المغربية، من أجل مواجهة التحديات الراهنة، من خلال دراسة معايير التقارب النقدية والمالية على ثلاث دول نموذجية متمثلة في تونس الجزائر والمغرب، ويتوقع من كل دولة أن توفق بين مؤشرات الاقتصادية وهذه المعايير، لكي تنهياً للإلتزام إلى مشروع التكامل النقدي.

وقد توصلت الدراسة بشكل عام إلى وجود تقارب شبه كلي في جميع معايير التقارب النقدية والمالية باستثناء بعض السنوات، مع غياب التنسيق الاقتصادي والسياسي ما بين الدول المغربية حيث يتطلب مشروع التكامل النقدي المغربي اتساقاً بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتناغماً بين المؤشرات الاقتصادية الكلية ومعدلات النمو الاقتصادي.

4. دراسة قدمت سنة 2014، وهي عبارة عن كتاب يضم مجموعة من الأوراق البحثية بعنوان:

### **L'Intégration économique maghrébine Un destin obligé ?**

ساهم في هذه الدراسة مجموعة من الباحثين المهتمين بموضوع التكامل الاقتصادي المغربي نذكر من

بينهم: Camille Sari و Cherif Bouabdesslam ، Abdelkader Dgeflat ، Abderrahmane Mabtoul

وآخرون، وقد أوضح هؤلاء مختلف الصعوبات والعراقيل التي تقف في طريق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة،

وأكدوا على ضرورة تجاوزها والإسراع في بناء وحدة إقتصادية مغاربية ستعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء وستمكنها من مواجهة ما تحمله العولمة من مفاجآت غير سارة.

5. دراسة صبيحة بنخوش (2011)، عبارة عن كتاب بعنوان:

### اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)

تناولت الباحثة في هذه الدراسة موضوع اتحاد المغرب العربي كنموذج من التكتلات الاقتصادية ذات الخلفيات والمرجعيات السياسية والذي على رغم توفره على الكثير من المقومات الأساسية الكفيلة بنجاحه، إلا أن المعوقات السياسية حالت دون ذلك، وأكدت الدراسة على دور العامل السياسي وتأثيره في التكامل الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أنه مهما كانت قوة العوامل والأسباب التي تدفع إلى التكامل ومهما كانت دقة وعمق التحليل الاقتصادي الذي يؤكد على أهمية المنافع المترتبة عن العملية التكاملية، كل هذا لا يكفي إذا لم يصدر بشأنها قرار سياسي.

6. دراسة (2009) Mohamed Ben Abdellah and Zouheir Bouchaddakh، مقال منشور في The

Journal of Business Inquiry بعنوان:

### On the Optimality of the Maghreb Area : An Analysis of the Macroeconomic Shocks

تبحث هذه الدراسة عن إمكانية إنشاء اتحاد نقدي بين دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا، استنادا إلى المعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى وذلك باختبار درجة تماثل الصدمات بغية الإجابة على السؤال التالي: هل الأزمات التي تصيب بلاد المغرب العربي متماثلة أو غير متماثلة؟ وقد توصلت الدراسة إلى تباين صدمات الطلب بين الدول الخمس في حين صدمات العرض متماثلة نسبيا بين المغرب وتونس، كما اتضح أن درجة التشتت في معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة نسبيا، لذلك يجب على الدول المعنية بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالتعاون في مجال العملة الموحدة.

7. دراسة Estell Brack (2008)، مقال منشور في مجلة Banque Stratégie العدد 262 بعنوان:

### Le Projet D'Union Monétaire Maghrébine

أوضحت الباحثة من خلال هذه الدراسة فائدة مشروع الاتحاد النقدي بالنسبة لبلدان المغرب العربي، واقترحت تحقيق تكامل مالي مغاربي من خلال عصرنة القطاعات البنكية والمالية المغاربية الأمر الذي سيسهل قيام

التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، كما بينت الدراسة شروط الدخول في إتحاد نقدي من خلال اعتماد معايير التقارب الإسمية والحقيقية، وفي النهاية حددت الفوائد المنتظرة من قيام إتحاد نقدي مغربي.

8. دراسة محمد الشكري (2007)، ورقة مقدمة لمؤتمر المصرف العربي السنوي بعنوان:

### تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي

تطرقَت الدراسة إلى مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي والمعوقات التي تحول دون إنجاح التجربة هذه الأخيرة التي تحتاج إلى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد وتباين ظروفه وإمكانياته، وأوضحت الدراسة أن المغرب العربي لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو الإمكانيات المادية ولكنه يعاني من تشتت هذه الموارد وسوء إستخدامها، وأكدت الدراسة أنه من دون تسوية ملف الصحراء الغربية الذي ظل ومازال يعرقل مسيرة الاتحاد، فإن دول المغرب العربي لن تتمكن من بناء تكامل اقتصادي قائم على أسس راسخة ومتينة.

9. دراسة محمد عباس محرز (2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان:

### نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي

حاول الباحث دراسة إمكانية إقامة تنسيق ضريبي على مستوى إتحاد المغرب العربي، وعالج إشكالية مساهمة هذا التنسيق في تفعيل التكامل الاقتصادي لدول المنطقة، واقترح الباحث أن يتم تطبيق تنسيق ضريبي مغربي على مراحل مع إنشاء هيئات متخصصة تعمل على تكوين شبكة معلومات أو بنك معلومات ضريبية لتوثيق التنسيق فيما بين الإدارات الضريبية المغربية، ويتطلب الأمر وضع رزنامة لتطبيقه من أجل السيطرة على المشروع وتفاذي تعطيله.

### هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه والإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

1. الفصل الأول يحمل عنوان: المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي والنقدي ويتضمن مفهوم ومراحل

ودوافع التكامل الاقتصادي إضافة إلى مزاياه وشروطه، كما تناول الفصل ماهية التكامل النقدي

وتحديد موقعه من التكامل الاقتصادي، وخصص المبحث الأخير لدراسة نظرية منطقة العملة المثلى

وعرض لتجربة الإتحاد النقدي الأوروبي باعتباره التجربة الرائدة في تكوين الاتحادات النقدية.

2. الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال عرض لماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، كما تم التطرق إلى أهداف السياسة النقدية أدواتها وقنوات إبلاغها.
3. الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدراسة واقع التكامل الاقتصادي المغربي من خلال تتبع مسيرته التاريخية، والتطرق إلى مقومات ومعوقات البناء المغربي المشترك وعرض لحصيلة الانجازات، كما تم التطرق إلى تكلفة عدم إنجاز تكامل اقتصادي مغربي وتقديم أهم المدخل لتفعيله.
4. الفصل الرابع تناول دور السياسات النقدية المغربية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي من خلال دراسة تحليلية لتطور السياسات النقدية في الدول المغربية في الفترة 2000-2014 بالاعتماد على مؤشر الاستقرار النقدي لتعرف على نوع السياسة النقدية المطبقة في كل دولة، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم اختبار درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغربية في ظل معايير التقارب النقدي ومنطقة العملة المثلى وذلك على امتداد الفترة 2000-2015، وتم توضيح في نهاية الفصل إمكانية تطبيق سياسة نقدية مغربية موحدة على ضوء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغربية الموحدة.

## الفصل الأول

### المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي والنقدي

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل النقدي

المبحث الثالث: نظرية منطقة العملة المثلى

## تمهيد:

نعيش اليوم في عالم تتلاشى فيه المسافات وتتشابك فيه العلاقات بين الدول والتجمعات في عصر الوحدات الكبيرة الأكفأ والأقوى، وقد أصبح من سمات العصر الاتجاه نحو إنشاء تكتلات اقتصادية وسياسية ضخمة تمثل تهديدا خاصا لاقتصاديات الدول الصغيرة وطموحاتها التنموية، وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وقضية التكامل الاقتصادي حقيقة يفرضها واقع العالم المعاصر الذي لايعترف بالكيانات الصغيرة والقزمية ويتيح الفرصة للكيانات الكبيرة العملاقة على مستوى كيانات الدول، وهذا ما يعكس مفهوم الإنتاج الواسع النطاق للسوق العالمي الذي لا يعترف بالحدود وتسقط فيه كل الحواجز والمفاهيم الضيقة للحماية، إن متغيرات العولمة تفرض واقعا دوليا واقتصاديا وتجاريا وماليا يحتم على الدول التكامل.

وما دامت هذه الدراسة تدور حول سعي دول المغرب العربي إلى إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها فهذا يؤدي حتما إلى دراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الذي سيقود في الغالب إلى التطرق إلى مفهومه وعلاقته ببعض المفاهيم، ثم مراحل وأسس وشروطه وتعداد مزاياه ومشاكله.

والمبحث الثاني سيسلط الضوء على ماهية التكامل النقدي وموقعه من التكامل الاقتصادي والمبحث الثالث سيتناول نظرية منطقة العملة المثلى.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

التكامل سمة مميزة للعصر الحالي وليس غريبا التأسيس له على مستوى الفكر الاقتصادي. بمختلف مدارسه الليبرالية والماركسية ولدى اقتصاديي العالم الثالث، وقد بزغت دعوات إلى تحقيق اعتماد متبادل يتدرج من البسيط إلى الاندماج الكامل<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

قد يبدو للوهلة الأولى أن مصطلح التكامل الاقتصادي كاف للدلالة على محتوى الفكرة والإفصاح عن جوهرها كعملية وحالة إلا أن كثرة تداول المصطلح خلقت حوله نوعا من الغموض<sup>(2)</sup>. لذلك سنقدم في هذا المطلب أهم التعاريف التي أعطيت من قبل الاقتصاديين قصد التمييز بينه وبين بعض المفاهيم ذات العلاقة.

### الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي:

إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام (1620) في قاموس أكسفورد الإنجليزي وتعني جمع الأشياء لتؤلف كلا واحدا وفي اللغة العربية يرد التكامل بمعنى مماثل ففي القاموس العصري. بمعنى تكميل وتتميم، ونجده في المورد بمعنى توحيد وفي المصباح المنير يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه<sup>(3)</sup>. وقد ازداد الاهتمام بهذا اللفظ في الأدب الاقتصادي وأصبح يمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر، ورغم الاهتمام بهذا المصطلح إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود منه، ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل<sup>(4)</sup>:

■ **الاتجاه الأول:** هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها.

■ **أما الاتجاه الثاني:** فهو أكثر تحديدا إذ يرى بأن التكامل يعني عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

(1) أحمدوش مدني، "واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغربي من خلال أرقام وإحصائيات"، الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق وجامعة، 16-17 أبريل 2009، ص. 169.

(2) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 55.

(3) غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص. 27.

(4) نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 10-11.

وقد شاع استخدام بعض المصطلحات القريبة لمفهوم التكامل الاقتصادي (سنيين الاختلاف بينها وبين التكامل الاقتصادي في العنصر الموالي)، ويرجع تعدد هذه الصياغات العلمية لهذا المصطلح إلى التباين في وجهات النظر حول طبيعة التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، وبالاستناد إلى هذه الملاحظة فإن هناك تنوع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي<sup>(1)</sup>، وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالمصطلح قدمها مجموعة من الاقتصاديين.

- عرف Bela Balassa التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فباعباره عملية فهو يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمة لدول متعددة، أما اعتباره كحالة فهو يعبر عن ذلك الوضع الذي يتم فيه إلغاء مختلف صور التفرقة والتمييز بين اقتصاديات الدول المختلفة<sup>(2)</sup>.
- ويعرف Myradal التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية اقتصادية واجتماعية حيث تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج"<sup>(3)</sup>.
- يرى Machlup أن التكامل الاقتصادي ينطوي على الفائدة الفعلية لكل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل<sup>(4)</sup>.
- أما Tinbergen فقد ميز بين شكلين من التكامل الاقتصادي وهما: التكامل السلبي والتكامل الإيجابي. حيث يشير في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أي قيد على عملية تحرير التجارة، أو أنه إزالة العوائق الموضوعية أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية بينما التكامل الإيجابي فهو تغيير للآليات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأخرى جديدة تمكن سوق التكامل الجديد من العمل بكفاءة أكثر وتساعد بذلك على تحقيق أهداف الاتحاد<sup>(5)</sup>.

(1) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، (عمان: دار الفكر، 2011)، ص. 83.

(2) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 301.

(3) بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، "التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول "التكامل الاقتصادي العربي

الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثلجي الأغواط، أيام 17-18-19 أبريل 2007، ص. 222.

(4) جون وليامسون، التكامل النقدي العربي المبررات والمشاكل والوسائل، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 41.

(5) محمد الحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتميته الإقليمية وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2009-2010، ص. 5.

■ ويرى الاقتصادي "فان سيرجيه" أن التكامل الاقتصادي فرار يتخذ بجرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتهما تدريجياً أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حد أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وإزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة في هذا الإطار<sup>(1)</sup>.

■ ويعرفه بعض الباحثين بأنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع<sup>(2)</sup>.

الملاحظ أن أغلب هذه التعاريف تنصب حول مسعى مجموعة من الدول التي غالباً ما تكون متجاورة إلى إقامة كيان اقتصادي جديد تزال فيه تدريجياً العوائق التي تمنع الحركة الحرة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين أعضائه، مع التنسيق في القوانين والسياسات وتبني معايير مشتركة لتنظيم النشاط الاقتصادي، ويصبح بالتالي فضاء اقتصادي موحد اتجاه باقي العالم الخارجي ويعامل أطرافه على قدم المساواة وعلى أسس اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق إنتاج أمثل وتخصيص أكفأ للموارد، وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي لسكانه والرفع من مستواهم المعيشي، وفي الأخير تحقيق وحدة سياسية قد تكون في الأصل هي الغاية المستهدفة من التكامل.

وإذا كان الاقتصاديون الغربيون قد ذكروا تعريفات كثيرة للتكامل الاقتصادي فان الاقتصاديون العرب قد أدلوا بدلوهم في هذا المجال وذكروا عدة تعريفات تعبر عن وجهة نظر كل منهم.

ويعرفه الدكتور السيد متولي عبد القادر على أنه: "عملية إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية كافة بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتلة اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية"<sup>(3)</sup>.

ونجد في تعريف الدكتور سامي عفيفي حاتم أن التكامل الاقتصادي ينصرف إلى إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات وإقامة مؤسسات تكاملية فوق

(1) غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص. 31.

(2) سليمان المنذري، التعاون النقدي العربي: مجالاته وإمكاناته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص. 56.

(3) السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 84.

وطنية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب وغيرها من ضروب النشاط الاقتصادي لتصبح هذه الدول في الأخير كلا واحدا<sup>(1)</sup>.

ويقول مهدي ميلود أن التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية تحقيق اعتمادي متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء<sup>(2)</sup>.

وأمام تعدد هذه التعاريف المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول أن هناك صعوبة في إعطاء مفهوم موحد للتكامل الاقتصادي لأنه يختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها وعموما نستطيع أن نقول بان التكامل الاقتصادي يعني تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كل العراقيل التي تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من الدول التي غالبا ما تكون متجاورة، وإزالة كافة العقبات التي تعرقل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال، والتنسيق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

### الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المصطلحات المشابهة

إلى جانب التكامل الاقتصادي وجدت عدة مصطلحات قريبة منه كالتعاون والاعتماد المتبادل والتكامل والإندماج والشراكة، سنحاول فيما يلي توضيحها بإيجاز:

#### أولاً: التعاون الاقتصادي

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح أو تسهيلات أو إعفاءات، إلى غير ذلك من أشكال تسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر<sup>(3)</sup>. والتقليل من مظاهر التمييز مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية الوطنية ويكون في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية بينما التكامل الاقتصادي يهدف إلى أبعد من ذلك كونه ينطوي على كل التدابير الفاعلة

(1) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص. 31.

(2) مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول - عرض لبعض التجارب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009، ص. 37.

(3) شليحي الطاهر، اقتصاديات العربية بين اشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص. 39.

للحد من التمييز ويلزم كل دولة عضو بتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة تديرها بشكل منسجم تتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: الاعتماد المتبادل

الاعتمادية ببساطة هي وجود وحدتان أو أكثر تعتمد الواحدة على الأخرى، والاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبار للمساواة بين الأطراف على عكس التكامل الذي تعامل فيه أطراف العلاقة التكاملية على قدم المساواة<sup>(2)</sup>.

### ثالثا: الشراكة

تتمثل الشراكة في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فاعلية المتعاملين من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة التي يتم تحديدها، وتبقى المؤسسة تحافظ على إستقلاليتها من حيث مصالحها الخاصة، على عكس التكامل الذي يعني زوال المؤسسة المعنية بميلاد مؤسسة جديدة.

### رابعا: التكتل والتحالف

يختلفان عن التكامل وهما حالتان بسيطتان في المسار التكاملي، وللتكتل مدلول اقتصادي (التكتل عبارة عن تجمع في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي) بينما للتحالف مدلول أمني، وهما محدودان في الزمان والمجال وبزوالهما تزول أسباب التكتل والتحالف<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: مراحل وشروط ودوافع التكامل الاقتصادي

قبل التطرق إلى مراحل التكامل الاقتصادي تجدر الإشارة إلى أساليبه وفي هذا الصدد ظهرت أنواع وأساليب متعددة يمكن إيجازها فيما يلي<sup>(4)</sup>:

#### التكامل الرأسي:

تتم فيه تجزئة العمليات الإنتاجية إلى مراحل تستوطن كل مرحلة قطرا معيناً، بحيث تكون مرحلة في قطر ما وتستكمل بقية المراحل في قطر آخر، وهذا النوع من التكامل كان ظاهراً خلال مرحلة الاستعمار حيث كان

(1) محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص. 4

(2) عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والنماذج، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص. 21.

(3) المرجع نفسه، ص. 21.

(4) محمد بويوش، التكامل المغربي المعوقات والآفاق، أشغال الندوة الدولية "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وحدة 16-17 أبريل 2009، ص. 196.

إنتاج المواد الأولية يتم في الدول المستعمرة وتتم عملية التصنيع في الدولة المستعمرة (بكسر الميم)، ويتصف هذا الأسلوب بعدم عدالة في توزيع المنافع المتتالية من عملية التكامل حيث تستحوذ الدول المتقدمة التي تكون هي المستعمرة على المكاسب الكبيرة.

### التكامل الأفقي:

تتم فيه تجزئة العمليات الإنتاجية بناء على التخصص والمزايا النسبية وتكون بين أقطار أو نظم متشابهة ومتجانسة وتوزع المنافع بصورة متكافئة على أسس اقتصادية يتم الاتفاق حولها بين الأطراف المشاركة.

### الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بخمسة مراحل متتابعة حسب نموذج "B-Balassa" حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل<sup>(1)</sup>.

#### المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة

وهي المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي والغاية منها تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر ويتم ذلك من خلال إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على انتقال السلع بين الدول المشاركة مع إحتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء، ومن أهم مناطق التجارة الحرة في العالم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" والتي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والتي أنشئت عام 1960.

#### المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي

يلي إنشاء منطقة التجارة الحرة قيام اتحاد جمركي يتم فيه توحيد النظم والتعريفات الجمركية لدول الاتحاد اتجاه باقي دول العالم ويتم ذلك من خلال وضع تعريفية جمركية موحدة لواردات الدول الأعضاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي أو مشترك للإيرادات الجمركية يقوم بإعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تضررت حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة قيام الاتحاد، وتوزيع هذه الحصيلة لا يعني بالضرورة أن تحصل الدول على نفس الحصيلة، فحصول كل عضو ترتبط

(1) السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص.ص. 85-86. نقلا عن:

B.Balassa, *la théorie de l'intégration économique*, (Londres : Allen et Unwin, 1962).

بعده عوامل منها: مستوى النمو الإقتصادي، وقد يحتفظ الصندوق بجزء من حصيلته الإيرادات لأغراض أخرى ، على سبيل المثال في الإتحاد الأوروبي جزء من حصيلته الإيرادات توجه لتمويل نشاط المؤسسات والبرامج المشتركة.

### المرحلة الثالثة: السوق المشتركة

تتضمن هذه المرحلة تحرير انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تعامل معاملة الاستثمارات الوطنية وتحصل على الحقوق والامتيازات نفسها، ولا توجد أية قيود تعرق انسيابها من مكان إلى آخر داخل السوق.

### المرحلة الرابعة : الإتحاد النقدي

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل وتنطوي على توحيد السياسات النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة، وأسعار الفائدة، وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

### المرحلة الخامسة: مرحلة الاندماج الاقتصادي التام

تعتبر هذه المرحلة أعلى درجات التكامل الاقتصادي على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأعضاء في اقتصاد واحد توحد فيه جميع السياسات الاقتصادية: الضرائبية والمالية والنقدية وحتى السياسات الاجتماعية، ويتم في هذه المرحلة إنشاء سلطة عليا فوق وطنية يكون لقرارها سلطة الإلزام لجميع الدول الأعضاء، ويمكن أن تنتهي هذه المرحلة باتحاد سياسي.

إن Balassa على يقين بان الاقتصاديات المشتركة من خلال حرية انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود الوطنية سينتج عنها بالطبع حاجة إلى التكامل أكثر، ليس فقط اقتصاديا (عن طريق الإتحاد النقدي) ولكن كذلك سياسيا، حيث تصبح هذه الاقتصاديات المشتركة مع الوقت اتحادات سياسية<sup>(1)</sup>، إن هذا التتابع في مراحل التكامل الاقتصادي حسب ما حدده Balassa بين أن المراحل ليست منفصلة عن بعضها عند التطبيق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

(1) **Etat de l'intégration en Afrique** , commision de l'union Africaine, troisième publication, juillet 2011. p: 17. [http://ea.au.int/fr/sites/default/files/SIA\\_French.pdf](http://ea.au.int/fr/sites/default/files/SIA_French.pdf) (consulté le: 11-02-2016)

## الجدول رقم (1-01): مراحل التكامل الاقتصادي

الإجراءات المتخذة	إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية	تعريفات جمركية موحدة	تحديد انتقال عناصر الإنتاج	سعر صرف ثابت أو خلق عملة موحدة	سياسات اقتصادية مشتركة
منطقة التجارة الحرة					
الاتحاد الجمركي					
السوق الجمركي					
الاتحاد النقدي					
الاندماج الاقتصادي التام					

Source : *Etat de l'intégration en Afrique*, commission de l'union Africaine, troisième publication, juillet 2011. p.16.

التكامل الاقتصادي حسب هذا النموذج يبدأ بمنطقة التجارة الحرة كمرحلة أولى ثم تتبع بقية المراحل وصولاً إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي التام، غير أن هناك من يرى أن هذه المراحل قابلة للنقاش ولا تتم دائماً حسب النظام المشار إليها، حيث أن تحقيق اتحاد نقدي أولاً بين مجموعة من الدول سيحدث نوعاً من الديناميكية المشتركة التي تعجل عملية الاندماج التام من دون أن تكون هذه المجموعة قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق التكامل الاقتصادي، وأصحاب هذا الرأي يستندون على تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا<sup>(1)</sup>، إذ يمكن أن يبدأ التكامل الاقتصادي بمرحلة السوق المشتركة مباشرة وتعمل على تحقيق هذه المراحل على فترات زمنية، كما يمكن الجمع بين مرحلتين أو أكثر خلال نفس الفترة.<sup>(2)</sup>

## الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف تجارب التكامل الاقتصادي أن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط والمقومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يقسمها بعض الاقتصاديين إلى شروط تقليدية وأخرى حديثة.

(1) رتان بهاتيا، تجربة الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا، ندوة فكرية: "التكامل النقدي العربي-المبررات المشاكل الوسائل"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص.ص. 425-443.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 63.

## أولاً: الشروط التقليدية للتكامل

## 1. التقارب الجغرافي:

يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون جد مرتفعة في حالة دول متباعدة ومتناثرة جغرافياً<sup>(1)</sup>.

## 2. وجود الإرادة السياسية:

تؤكد التجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي أن غياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، وتشير تجربة السوق الأوروبية المشتركة أنه إلى جانب العوامل الاقتصادية، هناك أسباب سياسية ارتبطت بتلك الفترة لعبت دوراً هاماً في التعجيل بقيامها منها الرغبة في منع الحرب بين الدول الأوروبية وبالأخص بين فرنسا وألمانيا، حيث اعتبر البعض أن قيام اتحاد بينها سيمنع قيام حروب جديدة، إن التأكيد على ضرورة توفر العامل السياسي لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الأطراف وإنما نقصد به التفاعل المتبادل بين الجانبين السياسي والاقتصادي في عملية التكامل، لذا يجب على الحكومات خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي ووضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات التي يتطلبها العمل المشترك<sup>(2)</sup>.

## 3. تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا لسيطرة اقتصاد دولة على اقتصاديات الدول الأخرى فتشكل بذلك وحدة اقتصادية مهيمنة<sup>(3)</sup>.

إن التأكيد على مسألة تجانس الاقتصاديات المتكاملة يعني أن دمج مجموعة من الدول المختلفة اقتصادياً مع دول قوية اقتصادياً سيعرقل لا محالة تطور وتيرة التكامل، وهذا ما يؤكد أندريه مارشال في كتابه "أوروبا المتضامنة" قائلاً: "يجب في البداية أن تكون الاقتصاديات ذات مستوى متشابه من حيث التنمية ضامنة للسكان مستويات متقاربة للعيش، فهذا الشرط أولي لكي تكون الوحدة حافزاً للجميع، وفي الحالة المعاكسة سنكون أمام

(1) رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 8.

(2) السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 86.

(3) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص. 37.

وحدة إمبراطورية، كما هو الشأن للإمبراطورية الاستعمارية، والتي تسير طبقا لمصالح الأمة المهيمنة، فالجمع بين اقتصاديات متفاوتة من حيث النمو لن يؤدي إلا إلى مضاعفة عدم التوازن، إذ سيزداد مسلسل التفجير بالنسبة للاقتصاد المتأخر، كما سيتضاعف مسلسل تراكم التقدم والغيى بالنسبة للاقتصاد المتقدم".<sup>(1)</sup>

#### 4. توفر وسائل النقل والاتصال

إن توفر وسائل النقل والاتصال بالشكل الكافي بين الدول المتكاملة اقتصاديا يساعد على انتقال وفرات الإنتاج ويوسع حركة التبادل التجاري ويزيد من إمكانية التخصص الإنتاجي وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء.

#### 5. تنسيق السياسات الاقتصادية والقومية

إن تنسيق السياسات الاقتصادية شرط ضروري لنجاح عملية التكامل. ويتعلق التنسيق بشؤون التعريفية الجمركية، والسياسات النقدية والتجارية والمالية وسياسات الاستثمار تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة التكاملية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة. ويستدعي تنسيق السياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على هذه السياسات.<sup>(2)</sup>

#### ثانياً: الشروط الحديثة للتكامل

خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي ظهرت صيغ حديثة للتكامل وهي لا تخضع للشروط التقليدية حيث يتم تجميع عدد من الدول في درجة من درجات التكامل الاقتصادي، لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجات تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية). هذا التحول كان نتيجة للتغيرات التي عرفتها البيئة الاقتصادية العالمية من تطور تكنولوجي وبروز للعولمة الاقتصادية.

لذلك اتخذ التكامل بعدا قاريا، وشهد العالم نشاطا واسع النطاق في إطار ثنائي أو شبه إقليمي تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه وان كانت ذات مستويات تنمية مختلفة عبر نطاق جغرافي متسع تحده

<sup>(1)</sup> صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.ص: 59 نقلا عن: مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الإقليمي، مجلة الوحدة، العدد 89، فبراير 1992، ص. 81. نقلا عن:

A.Marchal, *l'Europe solidaire*, (Paris: Cujasm1964), T1, p 57.

<sup>(2)</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 87.

المحيطات، تسمى بالفضاءات الاقتصادية الكبرى، غايتها النهائية من التكامل هو تحرير التجارة وحركة رأس المال ويتولى قيادة هذا التكامل قطاع الأعمال والشركات العابرة للقارات.<sup>(1)</sup>

والجدول الموالي يبين أوجه الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل.

### الجدول رقم (1-02): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الحديثة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر
الخصائص الإقليمية	التجانس والتقارب في المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها
تحرير عنصر رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
تنسيق السياسات	يتم تدريجيا مع توسيع الصلاحيات لسلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه (القيادة)	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال والشركات العابرة للقارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تتوج بوحدة سياسية	بالأساس تقوم على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: محمد محمود الإمام، اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكامل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 07، 1997، ص. 15.

<sup>(1)</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 87.

## الفرع الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي

المقصود بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول من وراء دخولها في علاقات تكاملية، هذه الدوافع ليست بالضرورة كلها اقتصادية بل قد تكون سياسية أمنية واجتماعية.

أولاً: الدوافع الاقتصادية<sup>(1)</sup>

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما مما يسمح بإنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات إنتاج على نطاق واسع.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنوع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات السياسية والاقتصادية الأجنبية.
- رفع مستوى معيشة المواطنين حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل أسعار ممكنة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع السوق من جهة أخرى.
- الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع.
- التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.
- التقليل من الاعتماد على الخارج مما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية التي تحدث خارج منطقة التكامل حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة لوجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على العالم الخارجي.

## ثانياً: الدوافع السياسية والأمنية

إلى جانب الدوافع الاقتصادية هناك دوافع سياسية وأمنية يمكن إجمالها فيما يلي:

(1) عمار عماري، فالي نبيلة، مقومات التكامل الاقتصادي العربي، المنتدى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار نليجي الاغواط، أيام 17، 18، 19 أبريل 2007، ص. 131.

- توثيق الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة جو من التفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة التي تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي.<sup>(1)</sup>
- يسمح التكامل الاقتصادي بتشكيل إطار اقتصادي سياسي للأمن الوطني وإزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية وغيرها فيتحقق بذلك الاستقرار الاقتصادي والأمن في آن واحد.
- يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء وبالتالي حماية نفسها ضد أي قوة سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة التي كان الدافع من وراء قيامها تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها وسيطرة أمريكا والاتحاد السوفياتي قدامها (سابقا) على العالم.<sup>(2)</sup>
- يعد التكامل الاقتصادي السبيل لتعزيز القوة التفاوضية خاصة للبلدان النامية في إيجاد علاقات اقتصادية وسياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم فيها.

### ثالثا: الدوافع الاجتماعية

يسمح التكامل الاقتصادي برفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني المنطقة التكاملية، كما يؤدي الى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول كما يعمل على إعادة توزيع السكان في المنطقة التكاملية فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا.

### المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

إن قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول قد يحمل معه العديد من المزايا، كما قد ينجر عنه عدة مشاكل تعيق استمرار قيامه.

### الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) مفتاح الصالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الملقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثلجي الاغواط، أيام 17، 18، 19 أبريل 2007، ص. 69.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص. 21.

**أولاً: اتساع حجم السوق**

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى اتساع حجم السوق وبالتالي زيادة فرص الإنتاج وتشغيل الطاقات المعطلة ورفع الكفاءة الإنتاجية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. وما يترتب عنه من زيادة التخصص وتقسيم العمل وبالتالي التقليل من تكاليف الإنتاج ويمكن أن يساعد اتساع حجم السوق على ظهور صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وبالتالي سيعم الرفاه الاقتصادي في المنطقة التكاملية.<sup>(1)</sup>

**ثانياً: حرية تنقل عناصر الإنتاج**

إن انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود داخل المنطقة التكاملية سيزيد من نسبة توظيفها، وبالتالي زيادة العوائد التي ستحصل عليها وهذا ما يسمح بزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وأسعار المنتجات، وزيادة رفاهية المستهلكين.

إن انتقال عناصر الإنتاج من المناطق ذات الوفرة إلى المناطق ذات الندرة سيؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى تضاءل هذا التباين في الموارد بين الدول الأعضاء بسبب أثر إعادة التوازن الذي يحدثه التكامل<sup>(2)</sup>.

**ثالثاً: تحسين شروط التبادل الدولي والقدرة على التفاوض**

التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قوة تفاوضية وأهمية خاصة في المجال الدولي (شروط التبادل التجاري) أكبر بكثير مما كان لكل واحدة منها قبل التكامل، لأنها أصبحت تتمتع بميزة المساومة الاحتكارية وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها مما يمكنها من الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

**رابعاً: زيادة معدل النمو الاقتصادي**

يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، حيث أن اتساع حجم السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام عناصر الإنتاج، وبالأخص رأس المال في مختلف دول التكتل لتحقيق الربح من وراء توظيف هذه الأموال لإنتاج هذه السلع، هذا فضلاً عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي وإتاحة حرية تنقل رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى باقي المناطق داخل المنطقة التكاملية حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة

(1) بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. دراسة حالة لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص. 25.

(2) رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 21.

والصناعة والخدمات، لذلك يتوقع أن يسفر التكامل الإقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.<sup>(1)</sup>

#### خامسا: الإستفادة من مهارات اليد العاملة وزيادة التوظيف

إن إلغاء القيود على انتقال الأشخاص سيؤدي إلى تسهيل حركة العمالة وانتقالها من الدول المصدرة لها إلى الدول المستوردة، وهو ما يزيد من معدلات التوظيف ويقلل من البطالة<sup>(2)</sup>، كما أن زيادة التخصص وتقسيم العمل سيؤدي إلى الإستفادة من المهارات والقدرات الفنية وتميبتها.

#### سادسا: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

إن قيام التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول سيزيد من نسبة المبادلات التجارية بينها مما يخفض من حجم استيراداتها من العالم الخارجي وبالتالي تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

رغم المزايا التي يتيحها التكامل الإقتصادي إلا أنه لا يمكن التصور بأنه عملية مضمونة النتائج لجميع الأطراف، فالتقدير نسبي وقد يختلف من دولة لأخرى، لذلك تتعرض الدول الأعضاء للعديد من الصعوبات التي تواجه عملية تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها (عادة ما تظهر هذه المشاكل نتيجة لعدم تكافؤ اقتصاديات الدول الأعضاء وهذا ما دفع بالكثير من الإقتصاديين التأكيد على مسألة التجانس والتقارب في السياسات الإقتصادية للدول أطراف العلاقة التكاملية)، فتنشأ بعض المشاكل بمجرد قيام التكامل والبعض الآخر عند التنفيذ العملي لإتفاقية التكامل، وفيما يلي نورد أهم هذه المشاكل:

#### أولاً: مشكلة التعريف الجمركية الموحدة

من أسس قيام التكامل الإقتصادي وضع تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، لكنه في كثير من الأحيان يكون من الصعب الإتفاق على هذه التعريف الموحدة وتكون في حد ذاتها مشكلة تعيق إقامة التكامل، وذلك بسبب اختلاف في مستوى التعريفات الجمركية المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء قبل قيام

(1) بلمقدم مصطفى وآخرون، تفاعل التكتلات الإقتصادية والمستحدثات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار

تليجي الأغواط، أيام 17، 18، 19 أفريل 2007، ص. 293.

(2) بلعور سليمان، مرجع سابق، ص. 25.

(3) عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص. 23.

التكامل، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفات جمركية تقل أو تزيد عن التعريفات التي تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية خوفا من تعرض مصالحهما التجارية للخطر.

ولحل هذه المشكلة تنتهج الدول داخل الإقليم طريقة للتوفيق بينها كما يلي (1):

■ بالنسبة للدول التي تزيد تعريفاتها الجمركية الأصلية عن التعريفات الموحدة، يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي، مع وجوب التزامها بالتخفيض تدريجيا فيما بعد.

■ أما بالنسبة للدول التي تتمتع بالتعريفات الجمركية المنخفضة، يمكن إعفاؤها من وجوب رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مع التزامها برفعها تدريجيا فيما بعد.

### ثانيا: مشكلة الحماية الجمركية

تظهر هذه المشكلة نتيجة لإختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء، وإختلاف درجة نمو اقتصادياتها، مما يستدعي توجيه قدر ما من الحماية لمشاريعها القائمة، إما عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الإستيراد بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، لذلك يكون من الصعب إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك سيعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية خاصة تلك التي تنتج بتكاليف أقل.

ولمعالجة هذه المشكلة يتم الإتفاق على اختبار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء التام في نهاية الفترة حيث يتم تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة (2).

### ثالثا: مشكلة توزيع الإيرادات الجمركية

المعروف أن الإيرادات الجمركية تمثل مصدرا مهما من مصادر الخزينة لأي دولة، ولأن التكامل يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض تعريفات جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، فإن الدولة ستفقد بذلك جزءا من إيراداتها العامة، ويبقى تقسيم الإيرادات الجمركية المحصلة في المنطقة التكاملية على كل الدول الأعضاء حسب الطريقة المتفق عليها لتوزيع تلك الحصيلة، وفي هذا الإطار توجد ثلاثة آراء تتمثل في:

(1) بلعور سليمان ، مرجع سابق، ص.26.

(2) بلعور سليمان ، مرجع سابق، ص.294.

- **الإقتراح الأول:** أن تحتفظ كل دولة بإيراداتها الجمركية التي تحصلها من السلع والمواد الواردة إليها مع قيام الدول الكبيرة اقتصاديا في الإتحاد بدفع مبلغ معين للدول الصغيرة وذلك كتعويض عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها إلى التكامل، وهذا الإقتراح هو الشائع والمستخدم في اتفاقيات التكامل.
- **الإقتراح الثاني:** يتم تقسيم حصيلة الإيرادات الجمركية على أساس نسبة عدد السكان في كل دولة إلى مجموع سكان التكامل ومتوسط استهلاك الفرد الواحد من الواردات.
- **الإقتراح الثالث:** يقتضي بأن تقسم الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء على أساس نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستوردة في كل دولة من الدول الأعضاء إلا أن تطبيق هذا الإقتراح يثير الكثير من الصعوبات الإدارية التي تتعلق بكيفية معرفة مصير استهلاك هذه السلع.<sup>(1)</sup>

#### رابعا: مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية

- تعتبر من أكثر المشاكل تعقيدا نظرا لاختلاف السياسات بين الدول الأعضاء خاصة في حالة التكامل بين الدول النامية والمتقدمة ، ويتم التنسيق في ناحيتين:
- الناحية المالية ويتعلق الأمر بتوحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء، وقد يؤدي مثل هذا الإجراء إلى التقليل من إيرادات بعض الدول وزيادة إيرادات البعض الآخر.
  - والناحية النقدية من خلال تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وقد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى دول أخرى داخل التكامل مما يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعاتها.

<sup>(1)</sup> بلمقدم مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص.295.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل النقدي

تمثل الوحدة النقدية أسمى صور التكامل النقدي بين قطرين أو أكثر، وتتساءل حول الأساس النظري الذي يقوم عليه التكامل النقدي بالأخص على صعيد الدول النامية مثل بلدان المغرب العربي التي نحن بصدد البحث عن إمكانات وحدتها النقدية؟

### المطلب الأول: ماهية التكامل النقدي

التكامل النقدي من أهم الإجراءات الاقتصادية التي تفسح المجال أمام حرية العمل ورأس المال والسلع، من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية ثم توحيدها وخلق سلطة اقتصادية ونقدية فوقية تكون لقراراتها صفة الإلزام للدول الأعضاء.

### الفرع الأول: مفهوم التكامل النقدي

يرى الدكتور عبد المنعم السيد علي أن درجة ما من التعاون النقدي بين مجموعة من الدول يمكن أن يوصف بأنه شكل من أشكال التكامل فقد يكون التكامل النقدي واسعا وشاملا، وقد يكون جزئيا وضيقا تبعا لمدى حدود التكامل المستهدف.

ففي حالة إيجاد عملة واحدة مشتركة تحل محل العملات الوطنية المتعددة وإقامة سلطة نقدية مركزية عليا ممثلة في البنك المركزي الذي يقوم بإدارة العملة على صعيد الاتحاد النقدي، وتثبيت أسعار الصرف وتنسيق السياسات النقدية والمالية، كل هذا يمثل تكاملا نقديا واسعا<sup>(1)</sup>.

ويعرف الاقتصادي "Fritz Machlup" التكامل النقدي على انه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية<sup>(2)</sup>.

في حين يرى "Robson" أن التكامل النقدي يبنى على أساس العلاقة الثابتة والدائمة بين أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ويضيف أن التكامل النقدي يتطلب توحيد كل من السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف الأجنبي، مع احتفاظ كل دولة بعمليتها المحلية.<sup>(3)</sup>

(1) عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص.15.

(2) صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي - دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص.244.

(3) هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 14-15.

ويتفق معه كل من ميد "Meade" وفيرنر "Werner" حيث يعتقدان بأن تثبيت أسعار الصرف بين العملات الوطنية يعادل في أثره تبني عملة مشتركة، غير أن "Machlup" يختلف معهم تماما ويقول بأنه إذا استمرت العملات الوطنية في التداول مع احتفاظ السلطات النقدية باستقلالها النقدي فان ذلك سيؤدي إلى فائض في عرض بعض العملات، وهذا الفائض لأي من هذه العملات إما أن تستوعبه السلطات النقدية الأخرى في الاتحاد أو أن يتطلب فرض قيود على استعمالها في المعاملات، وهذا يتنافى مع الهدف من التكامل بتحرير المعاملات داخل الاتحاد، ويضيف "Machlup" أن إبقاء العملات الوطنية في التداول سيجعل التخلي عن أسعار الصرف الثابتة سهلا، حيث لا توجد ثقة مطلقة بإمكانية الحفاظ على سعر الصرف المركزي المتفق عليه بين الدول الأعضاء بصورة مستمرة بدون الرقابة على الصرف الأجنبي لاستبعاد التذبذبات التي تحصل فيه.<sup>(1)</sup>

يوافق "Gordon" "Machlup" ويرى بأنه لا سبيل لتصديق الوعد بأن أسعار الصرف سيجري تثبيتها بصورة لا رجعة فيها طالما أن العملات الوطنية موجودة إذ سيكون من السهولة بمكان نقض هذا الوعد إذا ما استوجبت الظروف ذلك. حتى فيما لو تسنى الوفاء على نحو دائم تثبيت أسعار الصرف فان مجرد انعدام الثقة المطلقة بذلك لدى القطاع الخاص إنما تعني بحد ذاتها أن هذا الوضع غير كاف لتوليد آثار اقتصادية حقيقية<sup>(2)</sup>. إن وجود العملات المتعددة ذات القيم المحتملة التغيير سيؤدي إلى الاختلاف في مستوى الأسعار والفائدة، كما أن التغيير في أسعار الصرف الثابتة يصبح غير ممكن إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء وهو ما يقتضي إجراء مفاوضات مستمرة وتحمل تكاليف إضافية.

يقترح "Machlup" لتجنب كل تلك المشكلات تبني عملة موحدة في المنطقة التكاملية والتي ستؤدي إلى الاقتصاد في تكاليف العمليات المتعلقة بنفقات السك والطبع والتحويل للعملات المتعددة، كما ستقتصد في إدارة البنوك المركزية المصاحبة لتلك العملات، وتعمل العملة المشتركة أيضا على توحيد العمليات الحسابية لمختلف الأنشطة الإقليمية بعد أن تصبح العملة الوحيدة المتداولة في الاتحاد. ولذلك فان العملة الواحدة ستتفوق من الناحية الاقتصادية والفنية على العملات المتعددة المرتبطة بأسعار صرف ثابتة فيما بينها<sup>(3)</sup>.

(1) هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص. 16.

(2) دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، (البنك المركزي الأردني، 1986)، ص. 6.

(3) هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص. 17.

يتضح مما سبق أن التكامل النقدي في أسمى صورته هو خلق عملة نقدية موحدة بين دول معنية داخلية في الاتحاد تحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود وإنشاء سلطة نقدية ومالية موحدة وتحقيق درجة عالية من حركة عوامل الإنتاج بما فيها حركة العمل ورأس المال<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: شروط التكامل النقدي<sup>(2)</sup>

يتطلب التكامل النقدي حسب هالم "Halm" توفر خمسة شروط وهي:

- قابلية تحويل كاملة ودائمة ومتبادلة بين عملات الدول الأعضاء وهذا في حالة عدم تبني عملة موحدة.
- تثبيت غير قابل للإلغاء لوحدات عملات الدول الأعضاء في إطار عملة الدولة العضو القائد في المجموعة، أو في إطار وحدة حساب مشتركة.
- إلغاء نطاق التغيرات المسموح بها في سعر صرف عملة أي دولة عضو اتجاه عملات الدول الأعضاء الآخرين، مما سيجعل حركة رأس المال الخاص داخل الاتحاد دالة لتغيرات أخرى غير التغيرات في سعر الصرف.
- سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، أو من خلال إنشاء مؤسسة نقدية مركزية على مستوى الاتحاد على غرار البنك المركزي الاتحادي.
- تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء التي تعاني من عجز وهذا في المراحل المبكرة من الاتحاد، وتكون هذه المساعدات مؤقتة، محدودة ومشروطة.

### الفرع الثالث: صيغ التكامل النقدي

يختلف التكامل النقدي من حيث مداه وشموليته فقد يكون كاملا وواسعا عندما يتم اتخاذ عملة واحدة وقد يكون جزئيا وضيقا يشمل عددا من صيغ التعاون النقدي.

(1) هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص. 17.

(2) عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 52-53.

## أولاً: التكامل النقدي الكامل

يتم في هذه الصيغة خلق عملة مشتركة يتم تداولها داخل المنطقة التكاملية تحل محل العملات الوطنية، أو باختيار عملة رئيسية من بين العملات الوطنية المتداولة كعملة مشتركة، ويتم اختيار عملة الدولة القائد في المجموعة إذا كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متفاوتة الحجم إلا أنه إذا كانت الاقتصاديات متساوية الحجم فإن استعمال إحدى العملات الوطنية قد يكون صعباً لما يثيره من حساسيات تتعلق بالسيادة الوطنية. وتستلزم العملة الواحدة تنازل الدول الأعضاء عن سيادتها النقدية والمالية لصالح سلطة نقدية مركزية موحدة توكل إليها مهمة إدارة سياسة مشتركة فيما يخص التضخم والبطالة والنمو وسعر الفائدة، وخلق سوق نقدية ومالية موحدة وإتباع سياسة سعر صرف مشتركة اتجاه العالم الخارجي.

ويمكن القول أن صيغة التكامل النقدي الكامل يمكن تطبيقها بين تلك الدول التي تتقارب في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفي وجهات النظر السياسية، والتي تنعم بوفرة في الموارد المالية، واستقرار في موازين مدفوعاتها وتمتع بدرجة عالية من حرية الحركة في عناصر الإنتاج فيما بينها، ولن تتأثر كثيراً لفقدانها سيادتها النقدية لأن حجم المنافع التي ستجنيها من وراء هذه العملة الموحدة ستفوق بكثير تكاليفها.<sup>(1)</sup>

## ثانياً: التكامل النقدي الجزئي

"يصف وليامسون" سبعة من صيغ التكامل النقدي الجزئي التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول التي تملك عملات مختلفة، وهذه الصيغ نوردها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

**1. اتحاد المدفوعات:** عبارة عن نظام للمقاصة متعددة الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين عدد من الدول ذات العملات الغير قابلة للتحويل، ويقوم الاتحاد بتزويد الدول الأعضاء بالائتمان لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها (البينية) ويعد اتحاد المدفوعات مفيداً حتى في حالة ضآلة حجم التبادل التجاري البيني، لأنه سيحفز بشكل تدريجي التبادل التجاري بين الدول، وبالتالي رفع حجم مدفوعاتها البينية على المدى المتوسط والطويل، وخير مثال تاريخي على هذه الصيغة اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي تأسس سنة 1950.

(1) هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص.33.

(2) جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، الندوة الفكرية: التكامل النقدي العربي المبررات والمشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص.44-46.

2. **تجميع الاحتياطي:** وهو ترتيب يقوم بموجبه الأعضاء بإيداع جزء من احتياطياتهم من الصرف الأجنبي لدى احد الوكلاء، ويترتب للعضو مقابل مساهمته حقوق سائلة تكون في شكل قروض في حالة ما إذا كان يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وطالما أن هناك تباعد زمني معقول بين الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، فإنه يوسع الوكيل تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء الآخرين.

3. **تنسيق أسعار الصرف البينية:** يتم في هذه الحالة الاتفاق بين الدول الأعضاء على إتباع سياسات من شأنها التنسيق بين أسعار الصرف لعملات الأطراف المشاركة من خلال إقامة هيكل للأسعار المركزية بين العملات الوطنية لهذه الدول، وتحديد المدى الذي يمكن أن تتغير فيه أسعار الصرف البينية وتلتزم هذه الدول بتقييد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق التدخل ببيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، هذه الإجراءات تقلل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البينية وبالتالي تشجيع الدول الأعضاء على توسيع حجم المبادلات التجارية بينها. ومن أمثلة هذه الصيغة من التكامل النقدي الجزئي "نظام الثعبان الأوروبي".

4. **التنسيق النقدي:** يقصد به الاتفاق على نوعية السياسات النقدية التي ستتبعها الدول الأعضاء، ويتعلق هذا التنسيق إما بسعر الفائدة أو بالكميات النقدية الكلية كعرض النقود وتوسع الائتمان المحلي.

5. **العملة الموازية:** وهي عملة مكتملة للعملات القائمة وليست بديلا عنها وتستخدم في المنطقة موضوع التكامل بأكملها، وتخدم القطاعين العام والخاص معا، ويمكن أن تؤدي أدوارا دولية بوصفها وسيلة حسابية.

6. **تكامل السوق المالية:** يشير تكامل السوق المالية إلى التدابير والترتيبات التي ترمي إلى زيادة حركة انتقال رأس المال من خلال إلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رأس المال داخل المنطقة المعنية، ويمكن تعزيز هذا النوع من التكامل من خلال الموازنة بين الشروط الإدارية المطلوب توافرها في المسائل المالية وذلك لإزالة العقبات التي قد تعترض الوسطاء الماليين عند أدائهم لعملهم.

7. **السياسات المشتركة اتجاه التدفقات الخارجية لرأس المال:** يقصد بذلك توحيد السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال بين الدول الأعضاء من جهة وببقية دول العالم من جهة أخرى، ويكون ذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمد في مواجهة العالم الخارجي، والمواءمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج. ويمكن التمييز في هذه الصيغة بين تلك التي تشكل خطوة نحو تحقيق تكامل نقدي كامل وخلق عملة مشتركة كتتنسيق أسعار الصرف، والتنسيق النقدي والعملة الموازية. أما بقية الصيغ الأخرى فينظر إليها على أنها

ترتيبات نقدية تستهدف تحقيق غاية محددة دون أن يكون هناك هدف ابعده بالضرورة كهدف التكامل النقدي الكامل.

في ظل وجود اختلافات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية بين الدول الأعضاء، فإن تطبيق إحدى صيغ التكامل النقدي الجزئي الملائمة ستكون أفضل لإقامة تكامل نقدي بينها، وفي هذا الخصوص طرح فرنير "Werner" فكرة المعالجة التدريجية لموضوع التكامل النقدي عبر سلسلة من المراحل المتعاقبة التي يتم من خلالها تضييق حيز التغيرات في أسعار الصرف داخل المنطقة إلى أن تصل إلى المرحلة الأخيرة أين يتم تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: موقع التكامل النقدي من التكامل الاقتصادي

يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي، وهذا الأخير بمختلف صورته يؤدي إلى القضاء أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء، هذه الترتيبات النقدية من شأنها تيسير المبادلات التجارية وحركة العمل ورأس المال بين البلاد الداخلة في التكامل، وبالتالي توفير المقومات النقدية لعملية التكامل الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

هناك اختلاف نظري حول ما إذا كان التكامل الاقتصادي يسبق التكامل النقدي، بمعنى أنه يجب أن يكون قد تحقق قدر من تحرير المبادلات وحركات عناصر الإنتاج قبل تطبيق صور التكامل النقدي لكي يكون هناك أساس موضوعي تؤثر فيه وتطوره الترتيبات النقدية، أم أنه ليس هناك ما يحتم ذلك، فمن الممكن أن يقوم تكامل نقدي بين مجموعة من الدول لا تكون قد قطعت شوطاً يذكر في طريق التكامل الاقتصادي.

هذا الاختلاف كان موضوع النقاش بين مدرستين فكريتين:

**الأولى** تسمى المدرسة الاقتصادية حيث يرى الاقتصادي كونفريد هابرلر أنه ليس مدخل صحيح أن يبدأ بالتكامل النقدي دون أن يكون هناك حد معين من التنسيق في السياسات الاقتصادية.

لأن هناك ارتباطاً وثيقاً وتأثيراً متبادلاً بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي، ومن الناحية العملية لا تتجه مجموعة من الدول إلى إقامة صيغة أو أخرى من صيغ التكامل النقدي إلا إذا كانت تعطي أهمية خاصة

(1) دنيا عبد الله الدباس، مرجع سابق، ص.8.

(2) محمد لبيب شقير، التكامل النقدي العربي - المبررات، المشاكل والوسائل، ندوة فكرية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص.18.

للعلاقات الاقتصادية فيما بينها، والتكامل النقدي سيعزز ويدعم هذه العلاقات كما هو الحال بالنسبة لتجربة الاتحاد الأوروبي.

بينما الثانية وهي المدرسة النقدية فإنها ترى بأن الإسراع في إقامة التكامل النقدي سيهيئ الظروف والطريق أمام تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية، ويعتبرون بأن التكامل النقدي سيقوي ويعجل عملية التكامل الاقتصادي، لأن الدول الأعضاء ستكون مجبرة على تنسيق سياساتها الاقتصادية المختلفة.<sup>(1)</sup>

يستند أصحاب الرأي الثاني إلى تجربة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا. وتشير هذه التجربة إلى أنه رغم الضائقة الشديدة للتبادل التجاري وحركات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء إلا أنه قام اتحاد نقدي كامل بينها منذ سنة 1955، ولكن هذا لا يعني أن نستخلص أنه ليس من الضروري وجود علاقات اقتصادية بين مجموعة من الدول لكي يقوم ويستمر التكامل النقدي فيما بينها. ففي مثال الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا توجد مثل هذه العلاقات بين مجموعة الدول الأعضاء وبين فرنسا، ثم بينهما وبين السوق الأوروبية المشتركة بعد ذلك مع استمرار احتفاظ فرنسا بمركز مميز، والواقع أن هذا الاتحاد قد صمم منذ البداية لتحقيق اندماج اقتصاديات هذه المجموعة من الدول الإفريقية في الاقتصاد الفرنسي، وهذا ما يفسر الدور الخاص الذي لعبته فرنسا داخل هذا الاتحاد.

### المطلب الثالث: أهمية التكامل النقدي

إن الحديث عن أهمية التكامل النقدي بين مجموعة من الدول يرتبط إلى حد كبير بدرجة التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، وحتى يحقق هذا الأخير الغايات المستهدفة منه لا بد من إعطاء الثقة لمتخذي القرارات - المستثمرين - بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لن تتعرض لقيود التجارة أو الرقابة على الصرف أو لتغييرات سعر الصرف، عدا عن قابلية العملات للتحويل كأمر أساسي مفروغ منه، الأمر الذي يكافئ إقامة اتحاد نقدي بين تلك الدول حسب فيرنر "Werner".

أما لو اقتصر التكامل الاقتصادي القائم بين مجموعة من الدول على اتحاد جمركي ففي هذه الحالة فإن الصيغة الجزئية للتكامل النقدي المتمثلة في تثبيت أسعار الصرف وتحقيق القابلية للتحويل بالنسبة للمدفوعات الجارية فقط تعد كافية لجني الثمار من مثل هذا الاتحاد والمتمثلة في تسيير التدفقات السلعية بين الدول الأعضاء.

(1) عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص. 50.

وفي حالة السوق المشتركة فانه لا بد كحد أدنى من توفر التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء حتى تحقق السوق غاياتها، وتدل الشواهد المختلفة أن مبدأ حاجة التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله إلى توافر درجة مقابلة من التكامل النقدي وهذا ما يفسر قيام ترتيبات التكامل النقدي الجزئي في أنحاء العالم المختلفة.<sup>(1)</sup>

تتباين أهمية التكامل النقدي بين الدول المتقدمة والنامية فالدول المتقدمة تتمتع بمعدلات نمو عالية، وأجهزة إنتاجية ذات كفاءة عالية وأسواق نقدية ومالية متطورة، هذه الخصائص تساعدها على سرعة إنجاز التكامل النقدي بينها سواء في صورته الكاملة أو صيغته الجزئية حسب الغاية من التكامل المستهدف. ويتضح أن الدراسات المقدمة حول التكامل النقدي هي اقرب إلى الخصائص الاقتصادية للدول المتقدمة. ودراستنا نحن تدور حول تنسيق السياسات النقدية لتعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، والدول المغاربية دول نامية لذلك يثار التساؤل حول إمكانات التكامل النقدي بين الدول النامية وحدود منافعه.

### الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية<sup>(2)</sup>

تتميز البلدان النامية بخصائص اقتصادية لعل من أهمها:

- ضآلة حجم العلاقات التجارية بينها وفي المقابل انفتاح اقتصادياتها على الدول المتقدمة بدرجة كبيرة، حيث تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستيراد من الدول المتقدمة بسبب ضعف جهاز الإنتاج فيها وعدم قدرته على تلبية احتياجاتها المحلية، كما أن معظم اقتصاديات هذه الدول متشابهة من حيث إنتاجها لسلع أولية متنافسة تباع في الأسواق العالمية كالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر وليبيا. لذلك فان معظم صادراتها تتألف من سلعة أو سلعتان ما يزيد من تبعيتها للسوق الأجنبية.
- غياب التدفقات المالية بين الدول النامية وضعف استجابة هذه التدفقات لاعتبارات العائد حيث تتأثر هذه التدفقات بالظروف السياسية أكثر من تأثرها بالإيرادات التي تدرها هذه الأموال، وهي أقل استجابة أيضا للتغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي بسبب ضعف أداء القطاع المالي ونقص في كفاءة المعلومات حول الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الدول، وتقوم الأسواق المالية العالمية بدور الوسيط في عملية الإقراض بين الدول النامية لضعف أسواقها المالية المحلية في تعبئة المدخرات وجذب المستثمرين إليها.

(1) دينا عبد الله الدباس، مرجع سابق، ص. 09.

(2) هيل عمجي جميل، مرجع سابق، ص. 118-121.

■ محدودية السياسات النقدية وعدم فعالية أدواتها الكمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتأثير على عرض النقود واتجاهات الائتمان فيها. لذا تلجأ هذه الدول إلى ممارسة رقابة نقدية نوعية من خلال تحديد سقف الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، وتعيين الموجودات السائلة التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها مقابل الودائع، وتحديد الحد الأعلى لسعر الفائدة وغير ذلك. في حين تبقى العوامل المؤثرة في عرض النقود خارج سيطرة السياسة النقدية، وترتبط أساساً بالاتفاق الحكومي ووضع ميزان المدفوعات.

■ كنتيجة للخاصيتين السابقتين يبقى أثر أسعار الصرف على حركة التجارة والاستثمارات بين الدول النامية محدود، ولا يمكن لها أن تستخدم سياسة الصرف الأجنبي للتأثير على أسعار صادراتها ووارداتها، وذلك لإنخفاض مرونة الطلب على الواردات وعرض الصادرات فيها، ولجوءها إلى تخفيض سعر الصرف بغرض زيادة صادراتها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة وبالتالي انخفاض في إيرادات صادراتها الوطنية.

■ تتباين الدول النامية من حيث سياسات الصرف الأجنبي فيها، فبعضها يثبت عملته إلى عملة رئيسية واحدة كالดอลลาร์، والبعض الآخر يثبت عملته إلى حقوق السحب الخاصة<sup>(\*)</sup>، والبعض يتبنى التقويم الحر أو المدار، ولا شك أن هذه الاختلافات في سياسات الصرف الأجنبي تشكل عقبة مهمة أمام إمكانية تنسيق أسعار الصرف بين عملاتها، حيث إن التذبذبات التي تحدث في قيمة العملات الرئيسية ستعكس بصورة مباشرة على عملات الدول النامية وبدرجات متفاوتة.

■ تختلف الدول النامية من حيث تطورها الاقتصادي فهناك دول تمتلك قطاعات صناعية أكثر تطوراً من غيرها وأخرى تملك موارد اقتصادية كبيرة لكنها تفتقر إلى الموارد المالية، هذا التباين يحمّل أن يكون من العوامل الإيجابية في الوحدة النقدية إذا كانت هذه الدول تملك إرادة التكامل.

حسب هذه الخصائص فإن الدول النامية تشكل كيانات اقتصادية تتميز بضعف العلاقات التجارية والمالية بينها، وفي المقابل ارتباطات اقتصادية ووثيقة الصلة بالدول الصناعية المتقدمة.

<sup>(\*)</sup> حقوق السحب الخاصة: وهي عملة يستخدمها صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية وتستخدمها بعض الدول لربط عملاتها وتم إصدارها نهاية الستينات من القرن الماضي وتعتمد قيمة حقوق السحب الخاصة على سلة من العملات هي: الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني.

### الفرع الثاني: أهمية التكامل النقدي بين الدول النامية<sup>(1)</sup>

تكمن أهمية التكامل النقدي بالنسبة للدول النامية في:

- قدرته على تعزيز النمو الاقتصادي فيها من خلال توسع في الاستثمارات الإجمالية. وتحسن في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتوسع في السوق الإقليمية، وزيادة حجم التجارة البينية، واقتصاد في الاحتياطات الدولية.
- إن استبعاد مخاطر الصرف الأجنبي وحرية تدفق رأس المال الإقليمي سيؤدي بالمستثمرين لتوسيع إمكانات الاستثمار الإقليمي ويشجع أصحاب رؤوس الأموال المحليين على إعادة استثمار أموالهم إقليمياً، وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة وبالتالي تحسين في تخصيص الموارد الاقتصادية داخل الإقليم.
- تشجيع التجارة بين الدول النامية وهذا الأمر صعب تحقيقه في المدى القصير، لأن هذه الدول تنتج سلعا متشابهة لسد الطلب عليها من العالم الخارجي وليس فيما بينها. وفي المدى الطويل من خلال زيادة حجم الاستثمارات وغياب مخاطر الصرف فيما بينها ستزيد قدرة هذه الدول على تغير نمط الإنتاج وتحسينه مما يساعد على توسيع حجم التجارة الإقليمية.
- تؤكد اقتصاديات الحجم أن الدول الصغيرة والمحدودة النمو والتي تعاني عجزاً دائماً في موازين مدفوعاتها من الأفضل لها الدخول في منطقة نقدية مشتركة للاقتصاد ما أمكن في الاحتياطات واستغلال حركة عوامل الإنتاج بدرجة عالية من الكفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.

### الفرع الثالث: إمكانات التكامل النقدي بين الدول النامية<sup>(2)</sup>

ليس من السهل على الدول النامية ان تفي بشروط التكامل النقدي بشكله الكامل، الذي يقوم على إيجاد عملة مشتركة وخلق سلطة نقدية موحدة. فذلك يتطلب بني ارتكازية مالية ونقدية متقدمة، ونسب عالية من التجارة البينية مقارنة بحجم تجارتهما العالمية. بالإضافة إلى سياسات نقدية ومالية متناسقة تقوم بها حكومات غايتها النهائية تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار. لذلك يصبح التكامل النقدي الجزئي أو التدريجي هو الصيغة المثلى والعملية الممكنة اقتصادياً. والذي يتناسب مع الخصائص الاقتصادية للدول النامية.

(1) هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص ص. 121-122.

(2) عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق، ص ص. 73-76.

ويشمل التكامل النقدي الجزئي كما سبق الإشارة إليه، إلى مختلف الترتيبات النقدية التي تنصب على تعزيز التكامل الاقتصادي عموماً.

تتميز الدول النامية بكونها كيانات صغيرة ترتبط اقتصاديا وتجاريا بالدول الصناعية الكبرى وتعتمد عليها بشكل كبير ويترتب على هذه التبعية تكاليف تصحيح خارجي وداخلي باهظة. لمواجهة العجزات الضخمة في موازين مدفوعاتها، وكذلك مجابهة الضغوط التضخمية الآتية من الخارج والتي لا سلطة للدول النامية عليها عملياً، هذا كله في ظل عدم كفاية سيولتها الدولية.

هذا الوضع يفرض على الدول النامية أن تخلق بينها شكلاً من أشكال التكامل النقدي الجزئي، إن توثيق الروابط النقدية بين هذه الأقطار ووضعها في إطار أكثر فعالية من المؤسسات النقدية الإقليمية، وتنسيق في سياساتها النقدية والمالية تمثل جواباً جزئياً ولكن مهماً للجانب النقدي من الاختلافات في التوازن الداخلي والخارجي ومشاكل التنمية فيها.

إن أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك بين هذه الدول يرتبط أساساً بمرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي بينها، والنقود تلعب دوراً أساسياً في كل مرحلة من مراحل التكامل لذلك يجب تحديد وتقييم هذا الدور في كل مرحلة بغية الوصول إلى العلاقات المتبادلة المثلى بين النواحي المختلفة من عملية التكامل في مجالات النقد والتجارة والتعريفية الجمركية والتمويل والنمو.

ويجب التأكيد مسبقاً أن التكامل بين البلدان النامية سواء أكان اقتصادياً أو نقدياً، يجب أن يقوم ليس على اعتبارات الربح والخسارة القصيرة الأجل لعملية التنمية، وإنما يجب أن يكون الهدف النهائي والرئيسي للتكامل النقدي والاقتصادي بين هذه الدول هو تحقيق معدل نمو عالٍ مصحوب بأسعار ثابتة نسبياً وقابلية الحفاظ على التوازن الخارجي هي من بين أهم أهداف التكامل وتحقيق مثل هذه الأهداف البعيدة المدى هي أهم بكثير من الاعتبارات القصيرة الأجل القائمة على تحرير التجارة الإقليمية والتوسع فيها.

## المبحث الثالث: نظرية منطقة العملة المثلى

لقد تطورت نظرية منطقته العملة المثلى منذ أوائل الستينات من خلال الدراسات التي جرت من قبل الاقتصاديين حول المفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة، لتحديد الشروط الضرورية والكافية لتكوين مثل تلك المنطقة.

هذا المبحث سيقدم أهم المناقشات والمساهمات الفكرية التي قدمت حول تحديد منطقة العملة المثلى والهدف من وراء ذلك هو محاولة التعرف على مدى انطباق نظرية منطقة العملة المثلى وبالتالي نظرية التكامل النقدي على دول المغرب العربي، وهل يمكن إقامة منطقة نقدية موحدة بين تلك الدول وصولاً إلى تحقيق تكامل اقتصادي بينها؟

## المطلب الأول: معايير منطقة العملة المثلى

على الرغم من عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها تعيين بدقة مجموعة الأقطار المؤهلة تماماً لكي تكون ضمن منطقة العملة المثلى، إلا أن بعض الاقتصاديين قد حاولوا توضيح ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة، وكانت أول مساهمة لتعريف منطقة العملة المثلى من قبل مانديل "Mundell" عام 1961 ثم تبعها دراسة ماكينون "Makinnon" عام 1963 ثم كينين "Kennen" 1969 وقد حاول هؤلاء تحديد الأقطار التي يمكن أن تؤلف أمثليا اتحاد عملة، وما إذا كانت العملة المشتركة ستوفر لهذه الأقطار منافع ومزايا تزيد عما يوفره نظام صرف مرن بعملات متعددة.<sup>(1)</sup>

## الفرع الأول: المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى

## أولاً: حرية حركة عوامل الإنتاج

يعرف "Mundell" منطقة العملة المثلى بأنها إقليم يتميز بقابلية كبيرة لعوامل الإنتاج -خاصة عنصر العمل- على الانتقال داخلياً، وقابلية محدودة على الانتقال خارجياً.<sup>(2)</sup>

(1) عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق، ص.35.

(2) عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، مرجع سابق، ص. 17. نقلاً عن:

Robert A.Mundell, « The Theory of Optimum Currency Area ».American Economic Review, 51, September 1961, p.717-725.

ويؤكد أهمية انتقال هذه العوامل في معالجة التضخم والبطالة في الدول الأعضاء، وقد بين Mundell " أن أسعار الصرف المرنة لا يمكنها معالجة التضخم والبطالة في جميع الدول المعنية في آن واحد، وبالتالي لا يمكن تفضيلها على العملة المشتركة أو العملات الوطنية التي ترتبط بأسعار صرف ثابتة.

ففي حالة تحول الطلب من منتجات الدولة (ب) إلى منتجات الدولة (أ) فإن ذلك يسبب بطالة في الأولى وتضخما في الثانية وحسب Mundell يمكن معالجة كل من التضخم والبطالة من خلال حرية حركة عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل الذي سينتقل الفائض منه من الدولة (ب) إلى الدولة (أ) مما يخفف من البطالة في الأولى والتضخم في الثانية، وينتج عن تدفق عوامل الإنتاج إلى هذه الدولة زيادة في الاستخدام والنتائج المحلي الإجمالي. (1)

وتعتبر حركة عوامل الإنتاج هنا بديلا عن إجراء تعديل في أسعار الصرف أو جراء تغييرات في مستويات الأجور الحقيقية التي ستعدل آليا من خلال حركة عوامل الإنتاج. ويصل Mundell بذلك إلى أن معيار منطقة العملة المثلى يركز إلى عوامل طويلة المدى ترتبط أساسا بقابلية عوامل الإنتاج على الانتقال بحرية، وأي قطر يعمل على مبادلة حرة مع قطر آخر في العمل ورأس المال سيشكل جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك القطر. (2)

لقد تعرض معيار Mundell للانتقاد على أساس أن هناك تكاليف ترافق حركة العمل. وهذه الحركة تعتبر غير كافية للاعتماد عليها في تعديل الاختلال في المدفوعات فيما بين دول الإقليم، إذ تصبح حركة عوامل الإنتاج أمرا صعبا في ظل القيود الاجتماعية والنفسية السائدة، وقيود اللغة وصعوبة التكيف مع البيئة الجديدة، وعدم كفاءة النقل والمواصلات في أجزاء عديدة من الإقليم. (3)

### ثانيا: درجة الانفتاح الاقتصادي

في مقال نشر له عام 1963 بعنوان مناطق العملة المثلى اقترح ماكينون Makinnon معيار آخر لتحديد منطقة العملة المثلى يتمثل في درجة الانفتاح الاقتصادي. (4)

ويقصد بالافتتاح المفتوح ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه الناتج القابل للمتاجرة (صادرات وواردات) نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ويقاس تحليل ماكينون درجة الانفتاح الاقتصادي بمقارنة السلع قابلة للمتاجرة

(1) هيل عجمي حبل، مرجع سابق، ص. 20.

(2) عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق، ص. 37.

(3) بوشول السعيد، مرجع سابق، ص. 32.

(4) عباس بلقاسمي، هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 جامعة فرحات عباس

سطيف، 2011، ص. 47.

وتلك الغير قابلة للمتاجرة وهي تلك السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية بسبب تكاليف النقل،<sup>(1)</sup> وتلك القابلة للمتاجرة تنقسم إلى:

أ. السلع القابلة للتصدير: وهي سلع تنتج محليا ويتم تصدير جزء منها إلى الخارج.

ب. السلع القابلة للاستيراد: هي سلع يتم إنتاجها محليا ويمكن استيرادها في الوقت نفسه من الخارج.<sup>(2)</sup>

يبين ماكينون انه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زادت المنفعة من تكوين منطقة عملة، وقلت درجة الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي. وكلما زادت نسبة السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى الاستهلاك المحلي الكلي زاد اثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية.

يستنتج ماكينون أنه كلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة داخل الإقليم إلى السلع الغير قابلة للمتاجرة، قويت الحجة لتثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار، لأن التغيير المستمر في سعر صرف عملات تلك الأقطار بعضها مع بعض هو أمر مكلف وغير كفؤ في ظل غياب الوهم النقدي<sup>(\*)</sup>، ويصبح الأخذ بأسعار صرف ثابتة أكثر ملائمة في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، في حين يحدث العكس في حالة مجموعة اقتصاديات تقوم بينها علاقات تجارية محدودة إذ يجب عليها أن تعتمد بدرجة أكبر على أسعار صرف مرنة لتحقيق التوازن الخارجي والسياسات النقدية والمالية الداخلية المستقلة هي أمر مرغوب فيه في الاقتصاد الأقل انفتاحا وسعر الصرف المرن سيسهل ذلك الاستقلال.

### ثالثا: تنوع الإنتاج

يذهب اقتصادي آخر وهو كينين Kenen إلى أن منطقة العملة المثلى ترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج ذلك القطر، وكلما زاد هذا التنوع قلت الحاجة إلى إجراء تغييرات في أسعار الصرف ويستند في ذلك إلى 3 حجج وهي:<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Armand Denis schor, La théorie des zone monétaires optimales: l'optime, le praticable, le crédible et le réel. l'Actualité économique, **Revue d'analyse économique** Vol 76, n°4 décembre 2000 , p: 547 sur le site : <http://www.erudit.org/revue/ae/2000/v76/n4/602337ar.pdf> (consulté le: 14-02-2016)

<sup>(2)</sup> هيل عجمي حميل، مرجع سابق، ص. 21.

<sup>(\*)</sup> في ظل غياب الوهم النقدي فان أي تغيير في سعر الصرف سينعكس على الاسعار المحلية للواردات التجارية وأي تدهور في قيمة العملة سيؤدي إلى تدهور في الدخل الحقيقي لعنصر العمل ما يدفع بالعمال إلى المطالبة برفع أجورهم النقدية لتجنب أي تدهور يحدث في أجورهم الحقيقية نتيجة لهذا التخفيض في قيمة العملة وهذا ما يجعل التغييرات في أسعار الصرف أداة غير فعالة في تصحيح التوازن الخارجي.

<sup>(3)</sup> عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق، ص. 39-40.

أ. إن الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد الوحيد الإنتاج، وحين يتنوع إنتاج قطر ما خاصة في صادراته يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية وتقل آثار ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله، وتتعاذل بذلك الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المتنوعة التي ينتجها ذلك القطر.

ب. إن انخفاض الطلب على سلعة معينة من صادرات الاقتصاد المتنوع لن يؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما هو الحال في الاقتصاد الغير متنوع إذ يمكن أن يقابل هذا الانخفاض ارتفاع في سلعة أخرى من المنتجات المتنوعة التي تحتويها سلة صادرات القطر ذي الإنتاج المتنوع، ويضيف كينين أنه حتى ولو لم تقابله زيادة في صادرات أخرى فإن أثره سيكون ضئيلاً، وذلك لصغر نسبة مساهمة تلك السلعة إلى مجموع الصادرات.

ج. إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب الداخلي - أثر الصادرات على الاستثمار المحلي - سيكون أضعف في الاقتصاد المتنوع عنه في الاقتصاد الغير متنوع، لأن الاستثمار المحلي في الاقتصاد المتنوع يعتمد أساساً على الطلب المحلي وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية المتعددة.

إذن حسب كينين فإن تنوع الإنتاج المحلي يوحي بأن الصادرات والعملية والاستثمارات المحلية في الاقتصاديات المتنوعة تكون أقل تأثراً بالصدمات الخارجية على عكس تلك التي تعاني من جراء عدم التنوع، وهذا يقلل من الحاجة إلى أسعار صرف مرنة لعزل مثل تلك التغيرات عن الاقتصاد المحلي، لذلك يصبح الأخذ بأسعار صرف ثابتة بينها أكثر ملائمة للاقتصاديات المتنوعة عن سواها. (1)

### الفرع الثاني: نظرية التكاليف والمنافع

إن ما يؤخذ على المعايير الثلاثة السابقة فشلها في التوكيد بصورة كافية على المنافع والتكاليف التي تنجم عن منطقة عملة مثلى، لذلك تم تطوير أسلوب جديد يضع إطاراً عاماً لتحديد منطقة العملة المثلى وذلك بالأخذ في الاعتبار جميع العوامل المحددة لها، وتقييم لجميع التكاليف والمزايا الناتجة عن الدخول إلى منطقة عملة من وجهة نظر القطر المشارك فيها. (2)

(1) هيل عجمي هبل، مرجع سابق، ص. 25.

(2) عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، مرجع سابق، ص. 18.

## أولاً: المزايا (المنافع)

يعرف الاقتصادي الإنجليزي جي أي وود "G.E.Wood" منطقة العملة المثلى بالموازنة بين التكاليف والمزايا من وراء الدخول في منطقة عملة تتداول فيها عملات متعددة ترتبط بأسعار صرف ثابتة ودائمة فيما بينها، ويوصي بتبني هذه المنطقة عندما تفوق المنافع (المزايا) التكاليف. وتمثل هذه المنافع فيما يلي: (1)

أ. الاقتصاد في احتياطي الصرف الأجنبي وذلك نتيجة لما يلي:

- التقليل من الاضطراب الكلي الذي تتعرض له بعض الدول الأعضاء في منطقة العملة المثلى مع بقية دول العالم إذ تحتوي المنطقة النقدية على دول تتمتع بفائض وأخرى تعاني عجزاً. وانضمامها للاتحاد النقدي سيخفي ذلك الاضطراب أو يقلل منه من خلال قيام دول الفائض بتمويل العجز الذي تعاني منه بعض الدول اتجاه العالم الخارجي فتقل بذلك الحاجة إلى احتياطات دولية على صعيد الاتحاد النقدي.

- ستزول حاجة الدول الأعضاء في منطقة العملة المثلى إلى احتياطات أجنبية إضافية لتمويل العلاقات التجارية فيما بينها، إذ سيتم الاقتصاد في ذلك الجزء من الاحتياطات الذي كان مخصصاً لإتمام العمليات التجارية بين الدول الأعضاء قبل دخولها في الاتحاد النقدي.

- تحسن المركز النقدي لميزان المدفوعات الكلي على مستوى الإقليم حيث يكون أقل تأثراً بالاضطرابات الداخلية والخارجية من حالة الدولة التي تواجه تلك الاضطرابات بمفردها، ويلعب عامل المساومة الجماعية دوراً مهماً في الحصول على شروط سعرية أفضل في مجالي التصدير والاستيراد في الأسواق العالمية، كما أن زيادة حركة رؤوس الأموال والاستثمار داخل الإقليم لا يقل أهمية في تحسين المركز النقدي لميزان المدفوعات الإقليمي (الكلي) فحرية انتقال رؤوس الأموال والثقة السائدة بين المستثمرين في المنطقة التكاملية سيقللان من حاجة دول الإقليم إلى الاحتفاظ باحتياطات أجنبية لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، فمثلاً الانخفاض في إنتاج محصول معين لن يكون له الأثر الكبير على ميزان المدفوعات الكلي للإقليم لأن ذلك الانخفاض سيتم توزيعه على دول الإقليم، ويمكن تعويضه من خلال ظهور آثار إيجابية في مناطق أخرى من الاتحاد النقدي.

(1) هيل عجمي حبل، مرجع سابق، ص ص. 25-28.

ب. قيمة العملة: إن العملة المشتركة يمكن أن تكون أكثر استقرارا وذلك لاستقرار العوامل التي تؤثر في قيمة النقود كالتغيرات في معدلات التوسع النقدي، وبالتالي يمكن أن تكون مستودعا جيدا للقيمة من جراء استقرار قيمتها، كما أن العملة المشتركة تستبعد تكاليف تحويل النقود والتغطية في أسواق الصرف الآجلة التي تتطلبها أسعار الصرف المرنة، وهي بذلك حافز قوي لحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة النقدية بعد استبعاد مخاطر الصرف.

ج. إن تثبيت أسعار الصرف سيؤدي إلى إزالة مخاطر الصرف وتقليل عدم التوكد، مما سينتج عنه تنامي وتوسيع العلاقات التجارية في المنطقة النقدية.

د. زيادة مستوى الاستثمار الإقليمي بعد زوال مخاطر الصرف حيث سيبحث أصحاب رؤوس الأموال على فرص استثمارية أفضل داخل الإقليم مما ينتج عنه تخصيص أفضل للموارد الإقليمية وبالتالي زيادة الناتج الإقليمي.

هـ. يقود التكامل النقدي إلى إقامة مجموعة نقدية ذات قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في العلاقات النقدية الدولية بسبب توحيد مواقفها الخارجية تجاه العالم الخارجي.

### ثانيا: التكاليف

تتمثل فيما يلي: (1)

أ. يترتب على العملة المشتركة ظهور سلطة نقدية للاتحاد النقدي تقوم بتحديد عرض النقود والائتمان وتعيين أدوات السياسة النقدية بصورة مشتركة على مستوى الاتحاد النقدي، حيث لا يستطيع أي عضو أن ينفرد بإتباع سياسة نقدية منفصلة عن سياسة شركائه بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي وعزل الاقتصاد المحلي عن الاضطرابات الخارجية، أو التأثير على مستوى الطلب والتشغيل باستخدام أدوات السياسة النقدية المحلية.

ب. تتطلب العملة المشتركة تنازل الدول الأعضاء عن السياسة المالية الوطنية وإقامة سلطة مالية مشتركة (ميزانية مالية محددة) تقوم بإدارة النفقات العامة وتحديد السياسة الضريبية المشتركة على مستوى الاتحاد النقدي. وبذلك لا يمكن لأي عضو أن يخرج عن إرادة المجموع لتحقيق غرض وطني كإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال تغيير معدلات الضرائب.

(1) هيل عجمي حميل، مرجع سابق، ص 28-30.

- ج. سينشأ عن العملة المشتركة عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن، يفقد العضو قدرته على التحكم في سعر الفائدة لتنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، أو استعمال سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار في قطاعات اقتصادية معينة.
- د. لا يستطيع العضو في ظل نظام أسعار صرف ثابتة معالجة الضغوط التضخمية عن طريق زيادة سعر الفائدة، ورفع قيمة عملته، واختيار معدلات تضخم وبطالة مخالفة لتلك المستهدفة في الاتحاد النقدي.
- هـ. إن إلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال في منطقة العملة المثلى يمكن أن يؤدي إلى ركود اقتصادي في بعض الدول لأن الاقتصاديات الغنية والسريعة النمو ستجذب إليها رؤوس الأموال لإنخفاض كلفة وحدة العمل فيها مقارنة بالاقتصاديات الأقل نمواً والتي ستعرض بذلك إلى نقص في رؤوس الأموال وبالتالي ظهور مشكلات اقتصادية وركود في بعض المناطق ضمن الإقليم.
- الملاحظ أن التكاليف من وراء خلق عملة موحدة تنصب كلها على المستوى الاقتصادي الكلي بينما المنافع فإنها تقع في حقل السياسات الاقتصادية الجزئية. (1)
- إن التنازل عن السياسة النقدية والمالية لصالح الاتحاد النقدي ستكون له تكاليف باهظة ولكن بين تلك الدول التي تتمايز في مستوى تطورها الاقتصادي وهيكلها الإنتاجية، لان أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية ستكون متباينة من دولة إلى أخرى، لذلك يصر الكثير من الاقتصاديين على قيام التكامل النقدي بين تلك الدول التي تماثل في مستواها الاقتصادية.
- يعتبر معيار المزايا والتكاليف الأكثر عقلانية لدراسة جدوى إقامة منطقة نقدية موحدة بين مجموعة معينة من الدول. ويقرر قطر معين الدخول في منطقة عملة إذا كانت المنافع الممكنة تحقيقها من وراء تبني منطقة عملة مثلى تفوق التكاليف الناتجة عنها. وبالتالي فإن هذا المعيار الأكثر فائدة في التعامل مع محددات منطقة العملة المثلى.

(1) Paul De Graue, **Economie de l'intégration monétaire**. (Paris. De Boeck Université, 1999), p.64.

### الفرع الثالث: معايير أخرى لتحديد منطقة العملة المثلى

عرفت نظرية منطقة العملة المثلى إضافة مجموعة من المعايير خلال السبعينات والثمانينات ثم شهدت توجه جديد نهاية التسعينات من القرن الماضي، بعد إنشاء منطقة الاورو باعتبارها حالة تطبيقية عن النظرية، هذه المقاربة الجديدة تسمى بمعايير التطور الذاتي وتعني بأن الاتحاد النقدي يحدد بنفسه معايير أمثليته.<sup>(1)</sup>

نورد بعض هذه المعايير فيما يلي:

#### أولاً: التشابه في معدلات التضخم

قدم كل من Haberler (1970) و Fleming (1971) و Magnifico (1972) التشابه في معدلات التضخم كمعيار للأمثلية<sup>(2)</sup>، حيث أنه كلما كانت معدلات التضخم بين مجموعة من الدول منخفضة والفروق بينها معدومة، فإن ذلك سينجم عنه استقرار نسبي في معدلات التبادل التجاري، مما يعزز معه توازن الحساب الجاري للدول الأعضاء، وبالتالي يقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي كأداة للتوازن.

ويمكن اعتبار التشابه في معدلات التضخم عامل مساعد على تنسيق السياسات النقدية بين دول الاتحاد، وفي حالة تباعد معدلات التضخم بين الدول الأعضاء، فإنه يصبح من غير الممكن تطبيق نفس السياسات النقدية بسبب الاختلال في الحساب الجاري للدول الأعضاء، والذي يتطلب إجراء تخفيض في قيمة العملة (باستخدام آلية سعر الصرف) من أجل علاج هذا الخلل وهذه الآلية لا يمكن استعمالها في ظل العملة الموحدة.

لذلك فإن التشابه في معدلات التضخم شرط أساسي لتكوين منطقة العملة المثلى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاختلاف في معدلات التضخم الوطنية تعود أساساً إلى اختلاف في مستوى التطور الاقتصادي، أو اختلاف في مؤسسات سوق العمل. وقد يكون سبب تباين السياسات الاقتصادية أو عدم تشابه التفضيلات الاجتماعية.<sup>(3)</sup>

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن الاشتراك في اتحاد عملة سيكون بحد ذاته وسيلة فعالة لتصحيح الاتجاهات السعرية لدى أكثر الأعضاء تأثراً بالتضخم المزمع.<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> Gabriel Mougani, **Défis de l'intégration financière régionale et de la coordination monétaire dans la zone monétaire d'Afrique de l'Ouest et dans la communauté de l'Afrique de l'Est analyse et recommandations.** (La Banque Africaine de développement, juillet 2014).p:7.  
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/documents/publicat. (Consulté le 12-02-2016)

<sup>(2)</sup> غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص. 181.

<sup>(3)</sup> Gabriel Mougani, Op.cit., p. 9.

<sup>(4)</sup> الفريديو ميديو، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه، ندوة فكرية: التكامل العربي المبررات، المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص. 553.

## ثانياً: معيار التكامل المالي

يضيف Ingram (1973 - 1969) معيار التكامل المالي للمعايير السابقة الخاصة بمنطقة العملة المثلى. ويرى بأن المناطق التي تعرف مستوى مرتفع من تكامل الأسواق المالية يمكن أن تشكل منطقة عملة مثلى. حيث أن تحويلات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية المتكاملة ستعيد التوازن مجدداً لموازن المدفوعات. وبالتالي فهي تشكل مصدراً لاستقرار ميزان المدفوعات ولن تكون هناك حاجة للضغط على أسعار الصرف أو أسعار الفائدة لتصحيح الخلل.<sup>(1)</sup>

## ثالثاً: معيار تجانس التفضيلات (درجة تكامل السياسات الاقتصادية)

جاء Cooper (1977) و Kindleberger (1986) بمعيار جديد وهو تجانس التفضيلات من خلال التقارب في أهداف السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات بالخصوص في مجالي التضخم والبطالة، وحسب هذين الاقتصاديين فإن الاتحاد النقدي قبل كل شيء هو منفعة مفترضة للجميع، لذلك يجب أن تتصف الدول الأعضاء بنفس التفضيلات والاختيارات حتى تستوفي شروط منطقة العملة المثلى.<sup>(2)</sup>

## رابعاً: معيار تماثل الصدمات

معيار آخر يضاف للمعايير السابقة وهو تماثل الصدمات المرتبطة بالعرض والطلب والدورات الاقتصادية في الدول التي تستخدم عملة مشتركة. والصدمات المتماثلة هي تلك الصدمات التي تصيب كل الدول الأعضاء في المنطقة وبنفس درجة التأثير، كان تتعرض المنطقة النقدية لضغوط تضخمية حيث ستواجه كافة الدول الأعضاء نفس الضغوط وبنفس الحدة. في هذه الحالة يمكن تطبيق نفس السياسات الاقتصادية من أجل التكيف مع الوضع، وتكون تكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة لأحداث التوازن منخفضة، وعلى العكس إذا كانت دول المنطقة تتعرض لصدمات غير متماثلة كأن توجد دول تواجه كساد وأخرى انتعاش اقتصادي، وبالتالي لا يمكن مع هذا التباين في الوضعية الاقتصادية للدول الأعضاء الاعتماد على نفس السياسات الاقتصادية لمعالجة الخلل

<sup>(1)</sup> Armand Denis schor, Op.cit., p. 548.

<sup>(2)</sup> Gabriel Mougani, Op.cit., p. 8.

في أسواق السلع والعمل. وبالتالي ارتفاع تكاليف فقدان أداة سعر الصرف التي تعالج هذه الاختلالات وتعيد التوازن، ويمكن القول أن الدول الأعضاء التي تتعرض لصدمات غير متماثلة لا تشكل منطقة نقد مثلى.<sup>(1)</sup>

### خامسا: معيار التكامل التجاري والاقتصادي

يبين Rose (1998) من خلال دراسة قام بها على عدد من الدول أن حجم التبادل التجاري يزيد ثلاث مرات في المتوسط في حالة الدول المشاركة في اتحاد نقدي عن حجم هذا التبادل بين هذه الدول التي تعتمد على عملات مختلفة، وأوضح بأن التكامل النقدي بين عدد من الدول سيعزز التبادل التجاري بينها وبالتالي الرفع من درجة انفتاحها مما سيخفض مستقبلا من خطر الصدمات اللامتماثلة.

ومن جهة أخرى يرى كل من Fontagné وFreudenberg (1999) أن التكامل الاقتصادي في الدول الصناعية سينتج عنه تخصص في الفروع الاقتصادية وبالتالي تنوع في القطاعات الاقتصادية وبذلك فهما يلتقيان مع وجهة نظر Kenen في تحديد المعيار المناسب لتكوين منطقة العملة المثلى.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: تقييم منطقة العملة المثلى

إن الأسلوب التقليدي في تحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلى يعتمد على خاصية اقتصادية معينة لذلك النطاق، وتعاني هذه المعايير نقصا مهما، ولا يمكن اعتبار معيار واحد شرطا ضروريا وكافيا، إن وجود درجة معقولة على حركة عوامل الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال هو ضروري لتحديد منطقة العملة المثلى، ولكنه غير كاف دون وجود درجة كبيرة من الانفتاح الاقتصادي والتشابك التجاري بين الدول الأعضاء، كما أن حرية انتقال عوامل الإنتاج مهم في إيجاد تنوع أكبر للإنتاج بين الدول الأعضاء، ومن المحتمل أن تصبح الاقتصاديات الأقل تنوعا على المدى الطويل اقتصاديات متنوعة بعد دخولها في منطقة العملة (وهذا ما أكدته Freudenberg وFontagné) وتحقيق تنمية اقتصادية مشتركة وتقسيم للعمل فيما بينها.<sup>(3)</sup>

إن معيار الانفتاح الاقتصادي لدى Mckinnon سيلتقي في النهاية مع معيار تنوع الإنتاج لدى Kenen. فكلاهما يوصي بثبيت أسعار الصرف، فالاقتصاديات المفتوح بعضها على بعض ستكون اقتصاديات متنوعة في الوقت نفسه خاصة في المدى الطويل.

<sup>(1)</sup> غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص. 176.

<sup>(2)</sup> Gabriel Mougani, Op.cit., p. 7.

<sup>(3)</sup> هيل عجمي حميل، مرجع سابق، ص. 31.

ويضع الأسلوب الذي يوازن بين المزايا والتكاليف إطار عام لتحديد منطقة العملة المثلى، لذلك فهو يعاني من صعوبة إيجاد مقياس موحد لتقسيم جميع التكاليف والمزايا الناتجة عن الدخول في منطقة العملة بصورة دقيقة، لأن هناك مزايا مستقبلية لا يمكن حصرها ومزايا أخرى غير قابلة للقياس الكمي، كمزايا التوحيد السياسي الناتجة عن الارتباط بالوحدة النقدية، هذه المنافع يجب أخذها في الاعتبار عند دراسة إمكانية تحقيق تكامل نقدي بين مجموعة من الدول، كما أن التكاليف ليست شاملة ولا يتحملها كل من يدخل إلى منطقة العملة، وإنما تعتمد على طبيعة الأعضاء الداخليين في هذه المنطقة وعلى قدرة الاتحاد النقدي في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث بين الدول الأعضاء، فكلما كان الأعضاء منسجمين فيما بينهم اقتصاديا وسياسيا كان الاتحاد أكثر كفاءة وقدرة في حل المشاكل التي قد تظهر فيما بينهم وكانت التكاليف المحتملة أقل.

إن هذه المعايير التي تحدد منطقة العملة المثلى قد تكون غير كافية لتحديد هذه المنطقة في أقاليم مختلفة من العالم لأنه قد يكون معيار أمثل في تحديد منطقة عملة مثلى في إقليم ما ولكنه قد لا يكون الأمثل في تحديد تلك المنطقة في إقليم آخر. لذلك ظهرت معايير أخرى تسمى بمعايير التطور الذاتي حيث يوجد الاتحاد النقدي في إقليم معين بنفسه شروط أمثليته.<sup>(1)</sup>

ويمكن القول أن منطقة العملة المثلى ليست نظرية متكاملة ونمطية تصلح لجميع الأقاليم<sup>(2)</sup>، لذلك فإن تحديد هذه المنطقة يجب أن يتم بالإستناد إلى الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموجودة فعليا في ذلك الإقليم، فالأمثلية تكون حيث يمكن للإقليم استخدام أدواته المناسبة لتحقيق التوازنين الداخلي والخارجي وتأمين تطوره واستمرار نموه.

### المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي التجربة الرائدة في مناطق العملة المثلى

تعتبر تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي أكثر تجارب التكامل في تاريخ العالم غنى وإثراء، وعند دراسة أي موضوع يتعلق بإمكانية إقامة اتحاد نقدي بين مجموعة من الدول فإن الأمر يتطلب الوقوف عند التجربة الأوروبية الناجحة للتعرف على العوامل والأسباب التي ساهمت في صنع هذا النجاح لإستخلاص الدروس وأخذ العبر.

<sup>(1)</sup>Gabriel Mougani, Op.cit., p. 7.

<sup>(2)</sup>عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص. 65.

## الفرع الأول: التطور التاريخي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

يعود ميلاد الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من ستة عقود خلت حين اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في 9 ماي 1950 خطته المتعلقة بتوحيد إنتاج الفحم والصلب في فرنسا وألمانيا واعتبر بأن الربط الوثيق بين اقتصاديات البلدين سيجعل الحرب مستحيلة بينهما.

في مارس 1951 أخذت ستة بلدان في أوروبا الغربية باقتراح شومان وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لكسمبورغ وهولندا حيث قامت بالتوقيع على تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بباريس التي أصبحت بمثابة نواة لتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد النقدي الأوروبي<sup>(1)</sup>.

### أولاً: معاهدة روما

قامت دول المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بالتوقيع على اتفاقية روما في 24 مارس 1957 المنشئة لمجموعتين أوروبيتين جديدتين هما: السوق الأوروبية المشتركة والمجموعة الأوروبية للطاقة النووية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1958.

وبدأت بذلك مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة التكامل الأوروبي.<sup>(2)</sup>

وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية من بنود ما يلي:<sup>(3)</sup>

1. إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات وتسهيل الانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين دول المجموعة.
2. توحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول الغير أعضاء.
3. تسهيل عمل السوق المشتركة عن طريق التقريب بين تشريعات الدول الأعضاء حتى لا يبقى بينهما اختلافات كبيرة تعرقل عملية التكامل .
4. التنسيق في السياسات الاقتصادية مع تبني سياسات مشتركة في مجال الزراعة والنقل ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
5. إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

<sup>(1)</sup> رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014، صندوق الدولي، ص. 9.

<sup>(2)</sup> حسين نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 145.

<sup>(3)</sup> محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: محمد البحوث والدراسات العربية، 2000)، ص. 189-190.

وتم إلغاء التعريفات والرسوم المفروضة على تجارة عبر مراحل فيما بين عامي 1958 و1968 ، حيث تمكنت الدول الأعضاء في 1 جويلية 1968 من إلغاء جميع الرسوم الجمركية بينهما، وتم اعتماد تعريفه جمركية موحدة تجاه الخارج، وهي خطوة هامة نحو السوق الداخلية الموحدة.<sup>(1)</sup> حيث استجابت الصناعة إيجاباً، وتمت التجارة عبر الحدود بسرعة حتى وصلت لأكثر من ضعفين خلال تلك العشرية.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: توسيع العضوية في السوق الأوروبية المشتركة

من الناحية الجغرافية، مر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة من التوسع، ففي عام 1973 انضمت الدنمارك وإيرلندا وبريطانيا إلى مجموعة وأصبحت مكونة من تسعة أعضاء، وفي سنوات السبعينيات شهدت كل من اليونان والبرتغال وإسبانيا تحولات اجتماعية سياسية عميقة نمت من خلالها الإطاحة بالنظم العسكرية والديكتاتورية، واستبشار بحالة الازدهار والاستقرار في الاتحاد الأوروبي انضمت هذه البلدان إلى المشروع الأوروبي.<sup>(3)</sup> اليونان في 1981 وإسبانيا والبرتغال في 1987 وبذلك أصبح عدد الأعضاء اثني عشرة عضواً.

وفي جانفي 1995 انضمت كل من النمسا والسويد وفلندا ليصبح عدد دول الأعضاء في الاتحاد 15 دولة، وأصبح الاتحاد يضم أكثر من 377 مليون نسمة.

### الفرع الثاني: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأوروبية في التفكير بإنشاء وحدة نقدية واقتصادية، وكانت أول خطوة هي تأسيس اتحاد دفع الأوروبي عام 1950 وبمقتضاه يمكن للدائنين والمدنين تسوية حسابات تمر دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية.

وفي عام 1969 قدمت ألمانيا اقتراحاً بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وبعد دراسة برئاسة (بيير وانر) وزير المالية ورئيس وزراء لكسمبورغ تم وضع خطة لتكوين وحدة نقدية واقتصادية عام 1971، أطلق عليها (تقرير وارنر) الذي يتكون من ثلاث مراحل خلال فترة تتراوح بين 7 إلى 10 سنوات.<sup>(4)</sup>

(1) صلاح الدين حسين السيسى، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، (القاهرة: عالم الكتاب، 2004).

(2) جون بيندر وسليمان اشرد، ترجمة خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جداً، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص. 64.

(3) رضا مقدم، مرجع السابق، ص. 9.

(4) مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998)، ص. 68-69.

■ **المرحلة الأولى من 1971 إلى 1974:** وهي عصب هذا التقرير وتهدف إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال، إلى جانب دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة، إضافة إلى تركيز البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات المجموعة بالمقارنة مع ما كانت عليه في علاقاتها بالدولار الأمريكي.

■ **المرحلة الثانية:** يتم فيها التنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة المدى وذلك باتخاذ إجراءات نقدية وانتمائية معينة بالإضافة إلى تنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على التذبذبات معدلات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

■ **المرحلة الثانية:** تتضمن إنشاء نظم موحدة البنوك المركزية .

واجه النظام النقدي الدولي تطورات غير مواتية أدت إلى التخلي عن نظام بريتون وودز العالمي لتثبيت أسعار الصرف وظهر النظام جديد للصرف الأجنبي يطلق عليه نظام التقويم المدار، لذلك فشل ( تقرير وارنر) في تحقيق أهدافها المرجوة خلال الجدول الزمني المحدد له، إلا انه تمكن من وضع الأسس التي أمكن من خلاله انتشار اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة للمجموعة الأوروبية ، وقبل الوصول للعملة الموحدة قامت الدول الأوروبية بعدة ترتيبات منها (الثعبان داخل النفق) ثم النظام النقدي الأوروبي وشعبة تقرير ديبلور وأخيرا اتفاقية ماستريخت.

#### أولاً: نظام الثعبان داخل النفق

في افريل 1972 تم الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الالتزام بهامش 2.25 بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، بهامش 1.25 لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض يسمى هذا النظام ( بنظام الثعبان داخل النفق)، أي تحرك العملات يكون بجدية ولكن ضمن حدود معينة، ما يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المحددة على جانبي السعر المركزي.<sup>(1)</sup>

واجهت بعض الدول مجموعة من الصعوبات في محاولة الإبقاء على قيم عملاتها داخل المدى المسموح به، لذلك أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى ومن ثم تم إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي.<sup>(2)</sup>

(1) ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، جامعة غرداية، 2008، ص.5.

(2) مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص. 100.

## ثانياً: النظام النقدي الأوروبي

بعد فشل نظام الثعبان قامت المجموعة الأوروبية بتأسيس النظام النقدي الأوروبي وإصدار الوحدة النقدية الأوروبية ECU كوحدة حساب، وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في المجموعة، وسيسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 واشتركت في هذه النظام جميع البلدان الأعضاء في المجموعة باستثناء بريطانيا وبريطانيا، وبدا العمل بهذا النظام في جويلية 1979.<sup>(1)</sup>

## ثالثاً: تقرير ديلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات الدولة الأعضاء لتصبح عملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب وجود بنك مركزي واحدة للمنطقة ككل، بحيث تصبح هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في المنطقة.

لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي في جوان 1988 لجنة برئاسة جاك ديلور تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي واقترحت اللجنة خطة لتحقيق الوحدة النقدية من خلال ثلاثة قواعد أساسية وهي:<sup>(2)</sup>

- التحويل الشامل للعملات.
  - تكامل البنوك والأسواق المالية الأخرى.
  - إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
- وكما اقترحت اللجنة انشاء نظام نقدي للبنوك المركزية هو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.

## الفرع الثالث: اتفاقية ماستريخت والتدرج نحو الوحدة النقدية

امتداداً للتعاون النقدي السابق تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1991 بمدينة ماستريخت الهولندية وذلك من طرف المجلس الأوروبي وتم إقرارها والمصادقة عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، بموجب هذه الاتفاقية تحولت المجموعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي.<sup>(3)</sup>

(1) بوشول السعيد، مرجع سابق، ص ص. 101 - 102.

(2) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص. 74 - 75.

(3) بوشول السعيد، مرجع سابق، ص ص. 106 - 109.

## أولاً: أهداف الاتفاقية

تشير الاتفاقية في المادة الثانية أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي والنقدي وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي غير التضخمي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية ورفع المستويات المعيشية للبلدان الأعضاء وقد تضمنت الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة التشريعية واجتماعيا فهي تعتبر بمثابة دستور عمل أوروبا المودة في المستقبل.

## ثانياً مراحل التدرج نحو الوحدة:

حددت الاتفاقية ثلاث مراحل للوصول إلى العملة كما وردت في تقرير ديبلور وهي:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ في جويلية 1990، ويتم خلالها تحرير حركة رؤوس الأموال والتنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية للوصول إلى درجة عالية من التقارب وتنتهي هذه المرحلة مع نهاية عام 1993.
  - **المرحلة الثانية:** تبدأ هذه المرحلة في جانفي 1994 وتنتهي أواخر 1997، ويتم فيها إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزية ويتم فيها التحول من مجرد تنسيق بين السياسات النقدية موحدة تمهيدا لبلوغ المرحلة الموالية.
  - **المرحلة الثالثة:** خطط لهذه المرحلة على ان تبدأ في 1998 وبداية 1999 على أكثر تقدير، ويتم فيها تحديد أسعار صرف الدول الأعضاء بشكل نهائي غير قابل للتغيير على أن يتم التعامل بعملة واحدة هي "اليورو" وتبقى الفترة 1999 حتى 2002 فترة انتقالية يتم التعامل فهي باليورو الى جانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام "اليورو".
- وبتداء من 1 جانفي 1999 أصبح للاتحاد الأوروبي عملة جديدة هي "اليورو" حلت محل العملات الوطنية لـ11 بلدا عضوا في الإتحاد بلجيكا ، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ هولندا النمسا، البرتغال، فلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا على عملتها، وأصبح بذلك اليورو وثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وكونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، من أصل 15 دولة عضو في الإتحاد احتفظت ثلاث دول بعملاتها الوطنية ولم تتبن عملة اليورو ويتعلق الأمر بـ: الدنمارك، السويد وبريطانيا.

## ثالثا: شروط الانضمام للعملة النقدية

حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب على الدول الأعضاء الوفاء بها للدخول في الوحدة النقدية، هذه

المعايير تسمى بمعايير التقارب وهي: (1)

■ **استقرار الأسعار:** يجب ألا يتعدى معدل التضخم 1.5% أو 2% عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخما.

■ **عجز الموازنة:** يجب ألا يزيد عجز الموازنة عن 3 من الناتج المحلي الإجمالي.

■ **الدين العام:** يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60 من الناتج المحلي الإجمالي.

■ **أسعار الفائدة طويلة الأجل:** يجب ألا تتجاوز أسعار الفائدة طويلة الأجل 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات تضخم.

■ **استقرار أسعار الصرف:** يجب ألا تتغير قيمة العملة الوطنية للدولة العضو بأكثر من 2.5 زيادة أو نقصانا عن السنتين السابقتين.

لقد نجحت معظم الدول في إستيفاء هذه المعايير خلال الفترة المحددة لها، والتي كان من المقرر إنهاؤها في

عام 1997 باستفتاء معيار الدين العام الذي زاد في معظم الدول الأعضاء عن 60، وعلى الرغم من ذلك تمت الموافقة على دخولها النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى ما نصت عليه اتفاقية ماستريخت في هذا المجال حيث انه ليس من الضروري تحقيق هذه المعايير بشكل كلي عند إظهار دولة ما تقدما ملحوظا يكفل تحقيق تلك المعايير في المستقبل.

## رابعاً: التوسيع إلى 28 عضوا

ابتداءً من عام 2004 امتدد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حيث

انضمت عشر دول جديدة هي: الجمهورية التشكيلية، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا إضافة إلى قبرص ومالطا، وفي آخر دولة انضمت للاتحاد كورواتيا في جويلية 2013 وأصبح بذلك عدد الدول الأعضاء في الاتحاد 28 دولة، وقد اظهر انضمام كورواتيا الأهمية المستمرة للاتحاد في ضمان السلام والاستقرار ،

(1) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص. 10.

غير ان هذا لم يقنع بريطانيا في البقاء داخل الإتحاد ، حيث قررت الانسحاب بعد إجراء استفتاء شعبي يوم 23 جوان 2016، وأثارت هذه الخطوة قلقا وسط الاتحاد.(1)

### الفرع الرابع: المحاور الأساسية للنظام النقدي الأوروبي

لتحقيق أهداف النظام النقدي الأوروبي من استقرار في أسعار الصرف عملات الدول الأعضاء والتنسيق بين سياسياتها المالية والنقدية، اتفقت هذه الدول على أن يقوم هذا النظام على ثلاثة محاور أساسية وهي (2):

#### أولاً: آلية سعر الصرف

تعتبر هذه الآلية المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي ، واتفقت الدول الأعضاء على أن تقوم هذه الآلية على مبدئين أساسيين وهما:

- ألا يزيد هامش التغيير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن 2.25.
- ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء وذلك ضمانا لاستقرار وحدة النقد الأوروبية.

#### ثانياً: آليات الائتمان

يقوم نظام الائتمان في النظام النقدي الأوروبي على الآليات الرئيسية الآتية:

1. **تسهيلات ائتمانية قصيرة جداً:** تتم هذه التسهيلات بصور تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية، ويتكفل صندوق التعاون النقدي الأوروبي بتقديمها، وتتميز هذه التسهيلات بقصر فترة استحقاقها المحددة بـ45 يوم، ويمكن أن تمتد إلى 3 أشهر وغاية النظام النقدي الأوروبي من اعتماد هذه الآلية هو الحد من عمليات المضاربة في الأسواق المالية ومواجهة التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

2. **آليات الائتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل:** وتشمل ما يلي:

(1) جون بيندر و سالميون اشروود، ترجمة خالد غريب علي، مرجع السابق، ص ص. 36-39.

(2) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص ص. 12-13.

أ. **الدعم النقدي القصير الأجل:** عبارة عن مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان

المدفوعات للدولة المستفيدة وبموجب هذا الدعم مبدئياً لمدة 3 أشهر ويمكن التجديد مرتين لمدة 3

أشهر إلى أن يصل أقصى حد تسعة أشهر.

ب. **المساعدة المالية متوسطة الأجل:** عبارة عن تمويل متوسطاً لأجل يمتد من سنتين إلى 5 سنوات

يمنح لكل عضو يعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاته.

### ثالثاً: وحدة النقد الأوروبية

تعتبر وحدة النقد الأوروبية من المحاور الأساسية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي كوحدة نقد تدور حولها بقية العملات المحلية للدول الأعضاء، وعلى الرغم من أن وحدة النقد الأوروبية ECU لم تكن في شكل عملة ورقية أو قطع معدنية منذ نشأتها إلا أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب والتبادل الاحتياطي بين البنوك المركزية، وتستخدم منذ نشأتها في إصدار السندات ومنح القروض، وقد تم تغيير اسمها ECU إلى EURO في عام 1996 باقتراح عن ألمانيا، وفي 1 جانفي 1999 تم إطلاق العملة الجديدة EURO وابتداء من 1 جويلية 2002 أصبحت العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي الأوروبي.

### الفرع الثالث: السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي

تحدد السياسة النقدية في منطقة اليورو من قبل النظام الأوروبي للبنوك المركزية والذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

### أولاً: البنك المركزي الأوروبي

بدأ البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو منذ الأول من جانفي عام 1999، وقد حددت معاهدة ماستريخت هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، كما حددت المعاهدة وظائف البنك المركزي الأوروبي وتمثل في: (1)

1. الحفاظ على استقرار الأسعار.

2. إصدار اليورو سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.

(1) Mouna kamal. **The experience of the European monetary union in the coordination of monetary and fiscal policies.** MPR Apaper NO. 27764. POSTED 3.january 2011. P.5.

[http://mpr.ub.uni-muechen.de/17764/1/MPRApaper\\_27764.pdf](http://mpr.ub.uni-muechen.de/17764/1/MPRApaper_27764.pdf).( 15-10-2013).

3. تحديد معدلات الفائدة القصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

4. إدارة الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد.

5. رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد

6. تقديم النصح والإرشادات لمؤسسات وحكومات الاتحاد فيما يخص النظم المالية والنقدية، مثل

مراجعة السياسة النقدية قبل تقديمها للبرلمان الأوروبي.

ويواجه البنك المركزي الأوروبي العديد من التحديات حتى يكتب النجاح للسياسة النقدية للحفاظ على

إستقرار اليورو تتمثل هذه التحديات في: (1)

- تجنب حدوث أي صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي اليورو وذلك لأن تعرض أي من الدول الأعضاء لصدمة اقتصادية يضر ببقية الدول الأعضاء وتكون السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عديمة الفعالية في علاج الصدمة.
- ضرورة التنسيق بين السياسات المالية الوطنية للدول الأعضاء والسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو والحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق مصداقية السياسة النقدية لليورو.
- أن تنجح السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو في تحقيق أهداف النمو وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض البطالة .

### ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لإستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج، وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع .

وقد قدم مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي عام 1998 تعريف كمي لاستقرار الأسعار وذلك كما يلي:

يتم تعريف الاستقرار في الأسعار كزيادة سنوية في رقم المتسق لأسعار المستهلكين لدول منطقة اليورو بحيث يجب أن تقل هذه الزيادة عن 2، ويمثل الرقم القياسي المتسق لأسعار المستهلكين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بعد تحقيق الاتساق بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في دول المنطقة اليورو. (2)

(1) اتفاق ماستريخت وتدرج للوحدة النقدية، جريدة الوسط السياسي، العدد 1759، الاحد 1 يوليو 2007، البحرين، ص. 13.

<http://www.alwasatnews.com/pdf/index.php?issue=1759&cat=fir>. (22-05-214).

(2) mona kamal. Op.cit.,p.6.

وحتى تحقق السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي أهدافها فإن البنك المركزي يركز على عنصرين أساسيين هما: (1)

■ **النقود:** يسند إليها دور بارز في هذا الصدد باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية، لذلك وضع مجلس المحافظين ضوابط لعملية التوسع النقدي تنسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب للانتاج وذلك للمحافظة على استقرار الأسعار .

■ **بعض المؤشرات الاقتصادية المالية :** من أهمها سعر الفائدة الطويل الأجل، الأجور، أسعار السلع المستوردة... ويستعملها مجلس المحافظين في إجراء تقييم للمخاطرة التي يتعرض لها استقرار الأسعار والتغلب عليها سريعاً.

### ثالثاً: أدوات السياسة النقدية:

أدوات السياسة النقدية هي مختلف الأدوات التي يمكن للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على أوضاع السيولة ومواصلة تحقيق أهداف سياسته النقدية، وقد منحت اتفاقية ماستريخت الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الأوروبي الذي يتمتع بسلطة استخدام أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل فيما يلي:

**1. عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي ويتم إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات مالية وإصدار شهادات ديون ومبدلات صرف أجنبي وجمع ودائع الأجل الثابت وتقوم البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ هذه العمليات وتوجد أربعة أنواع منها وهي: (2)

أ. **التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية):** يتم من خلال إعطاءات نمطية لإعادة الشراء وتلعب دوراً محورياً في توجيه أسعار الفائدة وإدارة السيولة للنظام المالي وإعطاء الاستشارات بشأن السياسة النقدية، وتغطي هذه العمليات الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي.

ب. **التمويل الطويل الأجل:** يطبق من خلال إعطاءات نمطية لإعادة الشراء، ويوفر تمويلاً طويلاً الأجل وتصل مدة الاستحقاق إلى ثلاثة أشهر، ويساهم في تغطية جزء محدود من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

(1) ماجدة مدوخ، المرجع السابق، ص. 23-24.

(2) م. م. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد الثالث والعشرون، 2009، ص. 15.

ج. **التعديل الطفيف:** يكون من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية ويستخدم للتحكم في التقلبات داخل السوق إذا كان هناك تغيير دائم في الطلب على العملة، كما يستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

د. **عمليات هيكلية:** تتم من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهي ذو تعداد وأجل استحقاق متغيران وتستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

2. **الاحتياطي النقدي الإلزامي:** يعتبر من أهم الأدوات السياسية النقدية في الاتحاد الأوروبي حيث يستخدم كأداة للرقابة النقدية يساعد على استقرار عرض الأموال ومدى قابليتها للاستجابة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، كما يستخدم كأداة لإدارة أسواق النقد من خلال التحكم في حجم طلب البنوك على الاحتياطات، والمحافظة على أسعار الفائدة في نطاقها الطبيعي.<sup>(1)</sup>

3. **التسهيلات الدائمة:** تهدف هذه التسهيلات إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو دعم الاستقرار في أسعار الفائدة وتنقسم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:<sup>(2)</sup>

أ. **تسهيل لومبارد (تسهيل الإئتمان):** من خلاله تستطيع البنوك الحصول على السيولة بصورة فورية.

ب. **تسهيل الإيداع:** تقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائدها فيه بصورة فورية.

ويلعب تسهيل لومبارد والإيداع دوراً أساسياً في الحد من تقلبات سعر الفائدة في السوق.

4. **نظام المدفوعات الأوروبي الموحد:** هو نظام مدفوعات خاص بالبنوك المركزية الأوروبية، وهو نظام عبر الحدود يعمل على توفير نظام امن ومستقر للمدفوعات في أوروبا الموحدة، ويهدف إلى سرعة تنفيذ السياسة النقدية للبنوك المركزية الأوروبية من خلال ربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار سعر اليورو، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة، ويتكون هذا النظام من محورين أساسيين وهما:<sup>(3)</sup>

■ **المحور الأول:** يتمثل في نظام الوطني للتسوية الإجمالي في كل الدول الأعضاء في الاتحاد.

■ **المحور الثاني:** وهو الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

(1) ماجدة مدوخ، المرجع السابق، ص. 25.

(2) م م مصطفى كامل، المرجع السابق، ص. 16.

(3) ماجدة مدوخ، المرجع السابق، ص. 27.

## خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التكامل الاقتصادي هو إزالة لكل الحواجز والعراقيل التي تقف أمام حركة السلع والخدمات. وعوامل الإنتاج داخل الإقليم وتنسيق في السياسات الاقتصادية: التجارية، الضريبية، والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء وبالتالي خلق فضاء اقتصادي جديد وموحد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية. والإفادة الفعلية من المزايا والفرص التي يتيحها التكامل.

والتكامل النقدي بمختلف صوره يؤدي إلى التخفيف أو القضاء على العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول، وهو بذلك يوفر المقومات النقدية لعملية التكامل الاقتصادي.

والتكامل النقدي قد يكون جزئيا وضيقا يشمل عددا من صيغ التعاون النقدي، وقد يكون كاملا وواسعا من خلال خلق عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية في التداول. وفي هذا الإطار ظهرت نظرية منطقة العملة المثلى عام 1961 على يد Mundell، وتم إثرائها تدريجيا بمعايير جديدة حتى نهاية تسعينات القرن الماضي. واتضح بأنه كل إقليم يكون منطقة عملة مثلى سيحدد بنفسه شروط أمثليته، تنبع من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك الإقليم.

تعتبر تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي أكثر تجارب التكامل النقدي في تاريخ العالم غنى وإثراء، وقد مرت هذه التجربة بعدة مراحل حتى الوصول إلى العملة الموحدة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

خلاصة الفصل

## تمهيد:

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وظلت تحظى باهتمام العديد من الاقتصاديين حتى حدوث أزمة الكساد العالمي 1929، حيث تزعزعت الثقة بفعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فظهر الفكر الكيترى الذي دعا إلى تطبيق السياسة المالية لمعالجة الاختلال الاقتصادي، وبعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي أزمات اقتصادية اتضح من خلالها أن تطبيق السياسة المالية لوحدها غير مجد، لذلك ظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية والاعتماد على السياستين معاً.

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع من خلال إحداث تغييرات عليها بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة وذلك لتحقيق أهداف معينة كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم.... وغيرها، وتستخدم السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي مجموعة من الأدوات، وبمزيد من التفصيل حول الموضوع نقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** أهداف السياسة النقدية.
- **المبحث الثالث:** أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي

ظهرت السياسة النقدية بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محور عمل السياسة النقدية، وقد أحدث دور النقود في الحياة الاقتصادية جدلا واسعا بين المفكرين الاقتصاديين بدءا بالكلاسيك ثم بالنيوكلاسيك مروراً بكينز وصولاً إلى النقديين.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

لقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية، وتتفق جميع التعاريف على أن السياسة النقدية تتعلق بشؤون النقد والجهاز المصرفي خاصة سياسة الإقراض، وفيما يلي من مجموعة من التعاريف:

- تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على عرض النقود بإحداث توسع أو انكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>(2)</sup>
- ويقصد بالسياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات.<sup>(3)</sup>
- وتعرف بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>(4)</sup>
- وتعرف كذلك على أنها: سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، وتخفيض من كمية النقود وترفع أسعار الفائدة في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.<sup>(5)</sup>

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص 38.

(2) بلعوزين علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 112.

(3) محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003)، ص 114.

(4) Jean pierre pattat, **monnaie, institutions financieres et politiques monètres**, (paris : Economica, 1987), p. 277.

(5) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 18.

■ والسياسة النقدية هي تلك السياسة التي لها القدرة في التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود.<sup>(1)</sup>

مهما تعددت هذه التعاريف، نلاحظ أنها تتمحور كلها حول مشكلة تنظيم العملة في الاقتصاد الوطني، ويمكن أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية فهي مجموعة الإجراءات والتدابير والقوانين التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي زيادة أو نقصاناً بغية "تحقيق" جملة من الأهداف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. والمحافظة على استقرار قيمة العملة داخلياً وخارجياً، وتحقيق درجة مناسبة من الثبات في المستوى العام للأسعار.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي والنيو كلاسيكي ونظرية كمية النقود

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت نظرتهم إلى النقود على أنها مجرد وسيط لعمليات التبادل واستبعدوا من حساباتهم كونها أداة ادخار،<sup>(2)</sup> وقد اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتمدوا على فروض معينة نذكر من بينها: مبدأ الحرية الاقتصادية والتوافق الدائم بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، مبدأ المنافسة الكاملة وسعي المنتجين إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، مرونة جهاز الأسعار والأجور، تحول كل إدخار إلى استثمار وكل عرض يخلق له الطلب "قانون ساي للأسواق" ومبدأ حيادية النقود،<sup>(3)</sup> وقد دفعهم ذلك إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد ككل، والتوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، وقد توصل الكلاسيك إلى أن الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي مستقل عن الجانب النقدي منه، وهو ما يفيد حيادية النقود، حيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في المستوى العام للأسعار دون المساس بالنشاط الاقتصادي،<sup>(4)</sup> وهذا ما خلصت إليه نظرية كمية النقود.

### الفرع الأول: افتراضات نظرية كمية النقود

إن جوهر النظرية الكمية للنقود يتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد قامت النظرية على الافتراضات التالية، والتي على أساسها تم صياغة معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كمبريدج.

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 98.

(2) عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 25.

(3) بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 79-80.

(4) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 10-11.

## أولاً: ثبات حجم المعاملات (T)

تفترض هذه النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، فالنقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهي مجرد وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد،<sup>(1)</sup> إذ يعد حجم المعاملات حسب هذه النظرية متغير خارجي وأن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة، ومن بين هذه العوامل هناك الموارد الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد ودرجة كفاءة استخدام وتشغيل تلك الموارد، هذه العوامل لا تتغير في الفترة القصيرة لذلك افترض الكلاسيك ثبات T.<sup>(2)</sup>

## ثانياً: ثبات سرعة دوران النقود (v)

يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى لتسوية المعاملات المرتبطة بالدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة،<sup>(3)</sup> وتفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة في الفترة القصيرة وينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي وتعامل كثابت، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير<sup>(4)</sup> من أهمها:<sup>(5)</sup>

- درجة كثافة السكان وتوزيعهم،
- عادات تسوية المدفوعات في المجتمع،
- التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات ودرجة تطور النظام المصرفي.

## ثالثاً: وجود علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار (p) وكمية النقود (M)

لقد توصل الاقتصاديون الكلاسيك أمثال Fisher وAferd Marshall وPigon وغيرهم<sup>(\*)</sup> إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، وأكدوا أن التغير في عرض النقود

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 10-11.

(2) مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، للطباعة والنشر والتوزيع 1982)، ص. 531.

(3) Bernard Landai, *Leçons de politique monétaire*, (Bruxelles : éditions De Boeck, 2008), p : 20.

(4) سهر محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999)، ص. 24.

(5) محمد سحنون، مرجع سابق، ص. 48.

(\*) بدأت فكرة نظرية كمية النقود في القرن السادس عشر حيث لاحظ أحد الاقتصاديين الفرنسيين Jean Bodin أن تدفق المعادن النفسية بكميات كبيرة إلى أوروبا نتيجة الاكتشافات الجغرافية، أدت إلى ارتفاع عام وشديد في المستوى العام للأسعار، وبذلك حاول الاقتصاديون البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، وفي نهاية القرن الثامن عشر توصل كل من دافيد هيوم وكانتون وريكاردو إلى أن مضاعفة كمية النقود ستؤدي إلى مضاعفة الأسعار والعكس صحيح، وفي عام 1986 حاول سيمون نيكومب إيجاد صيغة رياضية لنظرية كمية النقود، لكن الصيغة النهائية الأكثر اكتمالا كانت على يد ارفنج فيشر في القرن العشرين من خلال معادلتها المشهورة، معادلة التبادل.

مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص. 520.

غير قادر على إحداث تغير في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل، لأنها ثابتة في الفترة القصيرة، وهذا يعني أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة ستؤدي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية بنفس النسبة، مما سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة الاسمية وليست الحقيقية للناتج الوطني،<sup>(1)</sup> وبالتالي لا تأثير للنقود في الحياة الاقتصادية، وقد توصل الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher عام 1917 إلى صياغة النظرية الكمية للنقود في صورة رياضية من خلال معادله المشهورة عن التبادل.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: الصيغ الرياضية لنظرية كمية النقود

ظهر لنظرية كمية النقود صيغتان: الأولى صيغة فيشر من خلال معادلة التبادل والثانية صيغة مارشال من خلال معادلة الأرصد النقدية أو معادلة كمبردج.

#### أولاً: معادلة التبادل

انطلق فيشر في صياغته لمعادلة التبادل من فكرة أساسية مفادها أن قيمة النقود تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب عليه خلال فترة زمنية معينة، حيث يمثل عرض النقود كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها، بينما الطلب على النقود فيمثل بحجم المعاملات الحقيقية في الاقتصاد (الإنتاج المخصص للتداول من السلع والخدمات) وهذا خلال فترة زمنية معينة، واعتماداً على فرضية الاقتصاد في وضع توازن دائم حسب الكلاسيك فإن عرض النقود ينبغي أن يتساوى مع طلب النقود وعليه:<sup>(3)</sup>

$$S = D \dots\dots\dots (1)$$

يمثل S عرض النقود ويساوي:

$$S = M \cdot V \dots\dots\dots (2)$$

حيث: M كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة معينة و V سرعة دوران النقود خلال نفس الفترة

بينما يمثل D طلب النقود ويساوي:

$$D = P \cdot T \dots\dots\dots (3)$$

حيث: P المستوى العام للأسعار و T حجم المبادلات (المعاملات) الحقيقية التي تمت في الفترة المعنية وعند

التوازن سيكون:

$$M \cdot V = P \cdot T \dots\dots\dots (4)$$

(1) عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص. 26-27.

(2) محمد سحنون، مرجع سابق، ص. 45.

(3) محمد سحنون، مرجع سابق، ص. 46.

تسمى المعادلة (04) بمعادلة التبادل.

وقد توصل فيشر إلى أنه في ظل ثبات سرعة دوران النقود  $V$  وحجم المبادلات  $T$  فإن العلاقة تصبح بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:

$$P = \frac{M.V}{T} \dots \dots \dots 5$$

يوضح فيشر من خلال المعادلة (5) بأن هناك علاقة تناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار حيث يمثل هذا الأخير المتغير التابع وتمثل  $M$  المتغير المستقل،<sup>(1)</sup> وقد خلص فيشر إلى أن كمية النقود هي العامل الوحيد المؤثر والموجه في الوقت ذاته للمستوى العام للأسعار حيث أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة العكس، وأي تغير حاصل في كمية النقود يترجم مباشرة في شكل تغير في الأسعار لا غير.<sup>(2)</sup>

إن هذا التحليل صحيح ومنطقي إذا ما سلمنا بصحة الافتراضات التي بني عليها، فإذا كان الاقتصاد في وضع تشغيل كامل حسب الفرضية الكلاسيكية فإن حجم المبادلات سيتصف بالثبات المطلق، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود لا تعني سوى زيادة في وسائل الدفع التي سوف تترجم في زيادة الطلب وبالتالي اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، طالما أن هناك كميات إضافية من النقود تحاول تداول نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات.<sup>(3)</sup>

تعاني معادلة التبادل لفischer من مشكلة أساسية عند التطبيق تتمثل في كون حجم المبادلات ( $T$ ) يشتمل على جميع أنواع المعاملات التي تتم في الاقتصاد فهي لا تتضمن فقط السلع والخدمات المنتجة في الفترة الحالية وإنما تتضمن كذلك السلع والخدمات المنتجة في فترات سابقة إضافة إلى تلك المعاملات التي تتم في أسواق الأوراق المالية. وللتغلب على هذه المشكلة قام الاقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري والذي يمثل مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، بدلا من الأخذ بكافة المعاملات، وبذلك حل الدخل الحقيقي ( $Y$ ) محل المعاملات ( $T$ ) لتصبح المعادلة أكثر ملاءمة لأغراض التحليل.<sup>(4)</sup>

$$M . V = P . Y \dots \dots \dots (06)$$

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 14.

(2) محمد سحنون، مرجع سابق، ص. 47.

(3) المرجع نفسه، ص. 47.

(4) محمد يونس وآخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، (مصر: الدار الجامعية، 2004)، ص. 345.

حيث أصبحت V تعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة دوران النقود لأداء المعاملات.

### ثانياً: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبريدج)

رأينا في بداية هذا الطلب أن النقود حسب الكلاسيك لا تطلب لذاتها وإنما تسوية المبادلات، فهي في نظرهم مجرد عربة تسوية القيم وهو ما يفيد حيادية النقود، لذلك هناك تساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار. وإذا ما تقدمنا خطوات إلى الأمام لنصل إلى الفكر النيوكلاسيكي نجد أن الطلب على النقود اتسع نطاقه حيث أنه يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل وكذلك اعتبار النقود كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة فهي تؤدي وظيفتها كمخزن للقيمة.<sup>(1)</sup> لذلك تطورت نظرية كمية النقود على يد ألفريد مارشال A. Marshall وأعضاء مدرسة كمبريدج وأصبحت تعرض في صيغة جديد تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية والتي تختلف في جوهرها عن معادلة التبادل.<sup>(2)</sup>

إن أساس معادلة كمبريدج أو معادلة الأرصدة النقدية تقوم على العلاقة بين رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، حيث أن التغيرات في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة ستؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، وأخيراً على المستوى العام للأسعار، ويفسر مارشال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية ومستوى الدخل النقدي بأن ارتفاع نسبة التفضيل النقدي K يعني انخفاض رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالسلع لأن تفضيل الجمهور سيتحول من السلع إلى النقود، وتؤدي الرغبة في عدم حيازة السلع إلى زيادة عرضها وبالتالي انخفاض الأسعار مما يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض حجم الإنتاج وبذلك ينخفض الدخل النقدي سبب انخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج وهذا في ظل ثبات كمية النقود المعروضة. وبالتالي فإن تأثير التغيير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار وفق معادلة كمبريدج هو تأثير غير مباشر<sup>(3)</sup>.

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 15-16.

(2) سهير محمود معترف، مرجع سابق، ص. 33.

(3) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 17.

يركز مارشال على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتمثل الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها العناصر الاقتصادية (أفراد ومشروعات) في لحظة من اللحظات نسبة معينة من دخولهم النقدية، هذه النسبة اصطلاح عليها مارشال بنسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز  $K$ .<sup>(1)</sup>

والعلاقة بين  $K$  وسرعة دوران النقود ( $V$ ) هي علاقة عكسية حيث:

$$V = \frac{1}{K} \text{ ومنه } K = \frac{1}{V} \dots \dots \dots 07$$

بالتعويض في المعادلة رقم 06 نجد:

$$M \cdot \frac{1}{K} = P \cdot Y$$

$$M = K \cdot P \cdot Y \dots \dots \dots 08 \quad \text{ومنه:}$$

وهي الصيغة الرياضية لمعادلة كميريدج حيث تمثل:

$M$ : كمية النقود المعروضة.

$K$ : نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وهذه

النسبة تعتمد على العادات السائدة في المجتمع ويمكن القول أنها بطيئة التغير وتتمتع بنوع من

الثبات النسبي.

$P$ : المستوى العام للأسعار و  $Y$  الدخل الحقيقي.

و  $(PY)$  يمثل الدخل النقدي.

يمكن كتابة المعادلة 08 من الشكل:

$$P = \frac{M}{KY} \dots \dots \dots 09$$

يتوقف تأثير النقود على المستوى العام للأسعار حسب تحليل مارشال على مدى البعد أو القرب من

مستوى التشغيل الكامل، ففي الفترة القصيرة يفترض مارشال أن الاقتصاد في وضع تشغيل كامل وجميع عوامل

الإنتاج موظفة، وبذلك لا يمكن في ظروف الأجل القصير زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية،

وعليه فإن الدخل الحقيقي ( $Y$ ) يبقى ثابتاً في الفترة القصيرة، ومع ثبات نسبة التفضيل النقدي ( $K$ ) فإن أثر الزيادة

في كمية النقود سينصرف بأكمله إلى المستوى العام للأسعار، فيؤدي ارتفاع ( $P$ ) إلى ارتفاع في مستوى الدخل

<sup>(1)</sup> سهر محمد معتوق، مرجع سابق، ص. 34.

النقدي (PY)، وبالتالي زيادة الأرصدة النقدية التي يرغب لأفراد في الاحتفاظ بها عند هذا المستوى من الدخل النقدي الجديد وبذلك تعود المساواة مجدداً بين هذه الأخيرة وكمية النقود المعروضة.<sup>(1)</sup>

بينما في الأجل الطويل فإن تحليل مارشال يسمح بإمكانية تغير حجم الدخل الحقيقي، لأن عوامل الإنتاج تصبح في الفترة الطويلة أكثر مرونة حيث تزداد كميات عناصر الإنتاج فتظهر طاقات إنتاجية غير موظفة، كما أن كفاءة هذه العناصر تتغير نتيجة التقدم التكنولوجي، ومن ثم فإن الزيادة في كمية النقود المعروضة لن تنعكس بأكملها على المستوى العام للأسعار وإنما ستؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل أو يقترب منه، حينئذ تبدأ الأسعار في الارتفاع.<sup>(2)</sup>

وخلصة القول أن كلا من معادلة التبادل ومعادلة كميريدج تصلان إلى نتيجة وهي أن التغير في كمية النقود سيؤدي فقط إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وبالتالي فإن البنك المركزي لن يستطيع التأثير على حجم النشاط الاقتصادي من خلال زيادة عرض النقود، ومن هنا يتضح بأن السياسة النقدية عند الكلاسيك والنيوكلاسيك هي سياسة محايدة لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على حجم الإنتاج أو التشغيل، ويتمثل دورها فقط في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات، فالنقود خلال هذه الحقبة من الزمن لا تزال مجرد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية.

### الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات شديدة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1929)، من بين هذه الانتقادات تلك التي جاءت على يد الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كيتز" إثر نشره لكتابه «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» وأبرز هذه الانتقادات ما يلي:

- أولاً: عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود (V)، لأن الواقع الاقتصادي<sup>(\*)</sup> أثبت أنها غير مستقرة، وتتغير في الأجل القصير.<sup>(3)</sup>

(1) سهر محمد معتوق، مرجع سابق، ص. 38.

(2) سهر محمد معتوق، مرجع سابق، ص. 38.

(\*) أثناء أزمة الكساد العالمي (1929) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار كميات جديدة من البنكوت لمواجهة الأزمة، فزادت من احتياطي البنوك التجارية، مما زاد من قدرتها على منح القروض المصرفية للأعوان الاقتصاديين أفراداً ومشروعات، غير أن جزء كبير من تلك الزيادة في كمية النقود ظل في أيدي الجمهور دون إنفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار، فازداد تفضيلهم النقدي، مما أدى إلى انخفاض في سرعة دوران النقود (V)، وقد ترتب عن هذا الوضع أن زيادة كمية النقود لم تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وإنما العكس هو الذي حدث، نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الذي أدى إلى تقليل الإنفاق وانخفاض حجم المعاملات، وبذلك لم تفلح السياسة النقدية عند الكلاسيك من معالجة الأزمة.

(3) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 45.

■ **ثانياً:** تنصرف نظرية كمية النقود إلى أن  $M$  هي المحدد الوحيد للتغير في الأسعار  $P$ ، إلا أنه في الواقع يمكن لعوامل أخرى غير نقدية أن تتسبب في ارتفاع الأسعار كتغير نفقات الإنتاج مثلاً، كما أن علاقة التناسب الطردوي بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار غير محققة كما افترضت النظرية، لأن أثر التغير في كمية النقود قد ينصرف كلياً أو جزئياً إلى حجم الإنتاج إذا تخلينا عن الفرض القائم على ثبات حجم الإنتاج  $Y$  وثبات حجم المعاملات  $T$ ، كما أنه حتى وإن حدث ارتفاع في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود، فإن هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعاً عاماً، لأنه يمكن أن يصيب الأسعار بطريقة مختلفة.<sup>(1)</sup>

■ **ثالثاً:** عدم واقعية افتراض ثبات حجم الإنتاج الذي يستند إلى افتراض حالة التشغيل الكامل، حيث أثبتت أزمة الكساد العالمي بما لا يدع مجالاً للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الكيترية

تختلف نظرة كيتر للنقود عن نظرة الكلاسيك ويقر بأهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث أن التغير في كمية النقود يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة، الإنتاج الاستهلاكي، الادخار والاستثمار، مما يؤثر على الوضع الاقتصادي. وبذلك توصل كيتر إلى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند الكلاسيك، وسنوضح ذلك من خلال النظرية النقدية الكيترية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة.

### الفرع الأول: فرضيات النظرية النقدية الكيترية

لقد اعتمد كيتر في نظريته النقدية على عدة فرضيات تختلف تماماً عن تلك التي قامت عليها نظرية كمية النقود عند الكلاسيك، ويمكن إنجاز هذه الفرضيات فيما يلي<sup>(3)</sup>:

■ يفترض كيتر بأن الاقتصاد غير مستقر وبالتالي لا يمكن أن يتحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبذلك فهو يرفض الفرضية الكلاسيكية القائلة بأن الاقتصاد في وضع تشغيل كامل، ويقول كيتر

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 22-25.

(2) المرجع نفسه، مرجع سابق، ص. 24.

(3) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 48.

بأنه لا توجد قوى تلقائية تعيد الاقتصاد إلى وضع التوازن إذا ما انحرف عنه، وطالب بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الوطني.

■ ركز التحليل الكيترني على دراسة الطلب على النقود، وأوضح بأن الأفراد والمشروعات يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وسبب ذلك يرجع إلى دوافع أهمها: المعاملات والاحتياط والمضاربة، وقد قام كيتر بتحليل الطلب على النقود كمخزن للثروة والذي اصطلح عليه بالطلب على النقود للمضاربة وهذا ما يُميز النظرية النقدية الكيترية عن نظرية كمية النقود، ذلك أن كيتر أخذ في الاعتبار تأثير التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي وهو يرى بأن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الحال عند التقليديين، وعدم صحة قانون ساي للأسواق المتعلق بجمية التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

■ اهتم كيتر بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، والمقصود بالطلب الفعال ذلك الجزء من الطلب الكلي الذي يؤثر في العملية الإنتاجية وفي النشاط الاقتصادي، حيث أن المنتجين عند بدء كل فترة إنتاجية جديدة يتوقعون ما سيكون عليه الطلب الكلي، علما بأنهم لا يهدفون من وراء هذا التوقع أن يقوم بإشباع كل هذه الطلب، وإنما سيوجهون إنتاجهم لإشباع جزء معين من هذا الطلب، وهو ذلك الجزء الذي يحقق أكبر ربح ممكن، والذي يحرك عجلة الإنتاج وبالتالي تكون له الفعالية والصلاحية في تحديد مستوى التشغيل، ويرى كيتر بأن الطلب الكلي الفعال يعتبر عامل مهم ومؤثر في حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل،

■ اعتبر كيتر سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية كما افترضها الكلاسيك، ويمثل سعر الفائدة ثمن التخلي عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة، ويتحدد في السوق النقدية على أساس التفاعل ما بين عرض النقود والطلب عليها.

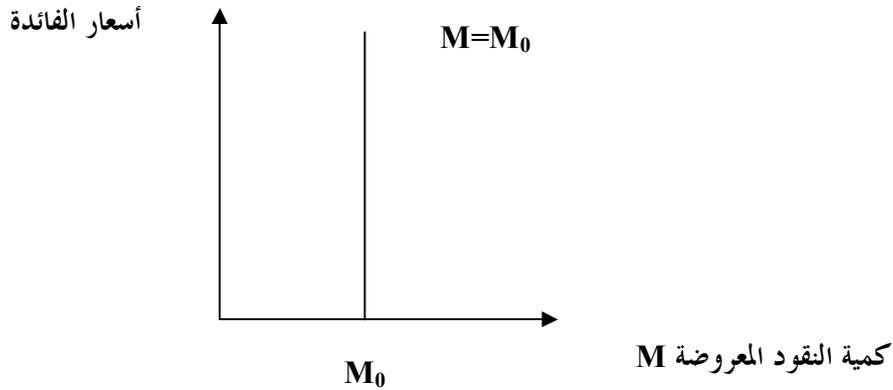
### الفرع الثاني: عرض النقود

اعتبر كيتر أن عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية، ويتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المساعدة التي يمكن أن تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي،

بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية والتي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات الحديثة.<sup>(1)</sup>

ويخضع إصدار النقود من قبل السلطات النقدية إلى عدة عوامل منها: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي أو حجم النشاط الاقتصادي، مستوى الرفاهية الاقتصادية، ... وهي كلها عوامل مستقلة تماماً على التغيرات في سعر الفائدة، لذلك فإن عرض النقود حسب كيتز غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وهو ما يفسر رسم منحنى عرض النقود بخط عمودي موازي للمحور الذي يمثل سعر الفائدة، كما هو موضح في المنحنى البياني التالي.

الشكل رقم (2-01): منحنى عرض النقود عند كيتز



المصدر: مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1982)، ص.541.

### الفرع الثالث: طلب النقود (تفضيل السيولة)

يستخدم كيتز مصطلح تفضيل السيولة للتعبير عن طلب النقود ويتمثل في رغبة المتعاملين الاقتصاديين (أفراد ومشروعات) في حيازة أرصدة نقدية في شكلها السائل، ويرجع كيتز دوافع تفضيل السيولة إلى ثلاثة أغراض وهي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

#### أولاً: الطلب على النقود بدافع المعاملات

يتمثل في رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في صورة سائلة بغرض مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع الثلاث للطلب على النقود شيوعاً، ويدخل طلب النقود بغرض المعاملات في نطاق إحداث التوازن عبر الزمن بين تدفقات النفقات وتدفقات المداحيل باعتبار أن هذه الأخيرة تتم بصفة دورية في حين أن الأولى تتسم بالاستمرار.<sup>(2)</sup>

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.49.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.51.

فبالنسبة للأفراد فإنهم يحصلون على دخولهم في وقت محدد وبصفة دورية (أسبوعيا أو شهريا،...) ويقومون بإنفاقها بشكل مستمر مما يستدعي ضرورة الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقدي سائل لتغطية الفترة الزمنية التي تفصل بين استلام الفرد لدخله وبين قيامه بالإنفاق،<sup>(1)</sup> كذلك الحال بالنسبة للمشروعات حيث تحصل على عوائد مبيعاتها في فترات زمنية معينة، وتقوم بدفع نفقات التشغيل كسواء مواد أولية في فترات زمنية متقطعة وغير منتظمة، مما يتطلب منها هي الأخرى الاحتفاظ برصيد نقدي جاهز بغرض تغطية الفاصل الزمني بين إجراء النفقات واستلام الإيرادات.<sup>(2)</sup>

ويعتمد طلب النقود لغرض المعاملات على عدة عوامل منها: الدخل، المستوى العام للأسعار، حجم التشغيل....، غير أن الدخل يعتبر أهم عامل ويفترض كبيت أن العوامل الأخرى لا تتغير في الفترة القصيرة، لذلك يصبح الطلب على النقود بغرض المعاملات دالة للدخل الوطني يعبر عنها بالصيغة الآتية:<sup>(3)</sup>

$$L_1 = f(y) = \alpha_1 y \dots \dots (10)$$

حيث:  $L_1$  تمثل الطلب على النقود لغرض المعاملات

$\alpha_1$  تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية

تبين المعادلة رقم (10) أن طلب النقود بدافع المعاملات يعتمد على الدخل ويتناسب طرديا معه.

### ثانيا: طلب النقود بدافع الاحتياط

يحتفظ المتعاملون الاقتصاديون بأرصدة نقدية سائلة لمواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة أو الفرص غير المتوقعة، فبالنسبة للفرد مثلا قد يواجه إنفاقات طارئة كحالات المرض، أو الاستفادة من فرص غير متوقعة كإخفاض في أسعار بعض السلع، أما بالنسبة للمشروعات فإنها تحتفظ بأرصدة نقدية لمواجهة ما قد يطرأ من حوادث تتطلب نفقات إضافية متعلقة بالإنتاج، أو الاستفادة من فرص عقد صفقات رابحة.<sup>(4)</sup>

ويتوقف طلب النقود بغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة عوامل أخرى أقل أهميته كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال،

(1) بريش السعيد، مرجع سابق، ص. 211.

(2) محمد سحنون، مرجع سابق، ص. 60.

(3) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص. 224.

(4) سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 85.

ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال... هذه العوامل لا تتغير في الفترة القصيرة لذلك يصبح طلب النقود بغرض الاحتياط دالة لمتغير الدخل. (1) ونرمز له بالرمز  $L_2$ .

وتأخذ المعادلة الصيغة الآتية: (2)

$$L_2 = f(y) = \alpha_2 y \dots \dots \dots (11)$$

حيث:  $\alpha_2$  تمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل بدافع الاحتياط

$$Y \text{ هو الدخل النقدي } (Y=P.Y)$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار

Y: الدخل الحقيقي

تبين المعادلة رقم (11) أن طلب النقود بدافع الاحتياط يعتمد على مستوى الدخل ويتناسب طردياً معه. ولأن كلا من طلب النقود بدافع المعاملات وطلب النقود بدافع الاحتياط هما دالتان تابعتان للدخل فإنه يمكن التعبير عن العلاقة التي تربط الدخل بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط باستخدام المعادلة رقم (12). (3)

$$L_{1+2} = L_1 + L_2$$

$$L_{1+2} = \alpha_1 y + \alpha_2 y$$

$$\alpha_1 + \alpha_2 = \alpha \text{ نضع:}$$

ومنه:

$$L_{1+2} = \alpha y \dots \dots \dots (12)$$

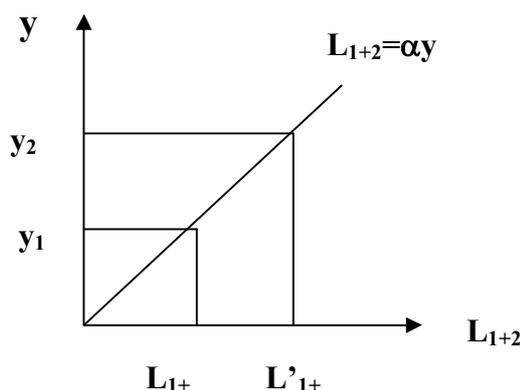
والتمثيل البياني لهذه العلاقة الدالية موضح في الشكل رقم (2-02).

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 52.

(2) عمر صخري، مرجع سابق، ص. 230.

(3) عمري صخري، مرجع سابق، ص. 240.

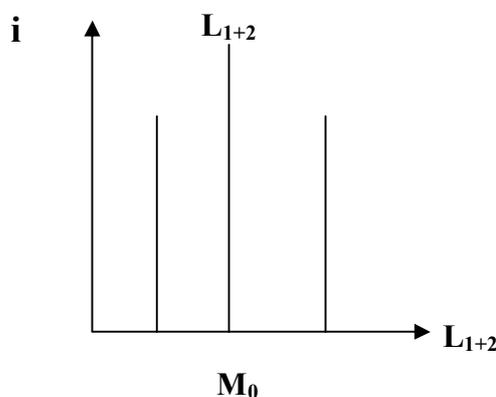
الشكل رقم (2-02): منحني التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص230.

توضح دالة التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط أن المتعاملين الاقتصاديين يحتفظون بأرصدة نقدية للوفاء بحاجات المعاملات والاحتياط، فإذا كان مستوى الدخل  $y_1$ ، فإن كمية النقود المحتفظ بها تقدر ب  $L_{1+2}$ ، أما إذا زاد الدخل إلى  $y_2$  فإن الطلب على النقود سيرتفع إلى مستوى  $L'_{1+2}$ ، ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين. ولأن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لا علاقة له بالتعبيرات في سعر الفائدة فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بين  $(L_{1+2})$  وسعر الفائدة (i) بيانياً على النحو التالي.

الشكل رقم (2-03): التمثيل البياني للعلاقة بين طلب النقود للمعاملات والاحتياط وسعر الفائدة



المصدر: مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الإسكندرية: دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1982)، ص:297.

يبين الشكل رقم (2-03) أن كمية النقود المحتفظ بها لغرض المعاملات لا تؤثر ولا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، فهذا النوع من الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة.

## ثالثاً: طلب النقود بدافع المضاربة

يرتبط طلب النقود بدافع المضاربة بقيام النقود بوظيفتها كمخزن للقيمة أو الثروة، وهذا الدافع ما ميز التحليل النقدي الكينزي عن النظرية النقدية التقليدية التي لم تهتم به مطلقاً على اعتبار أن النقود تطلب فقط لغرض المعاملات والاحتياط.

وطلب النقود بغرض المضاربة يعني احتفاظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض استبدالها بأوراق مالية في وقت لاحق، حيث يتربح التغيرات المفاجئة في أسعار الأوراق المالية، وهنا ركز كينز في تحليله للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات إذ يقوم المضارب بالشراء إذا ما توقع بأن الأسعار ستنخفض وستصل إلى حدها الأدنى، وبذلك يتخلى عن السيولة ويحتفظ بالسندات، ثم ينتظر ارتفاع الأسعار لكي يقوم بعملية البيع حيث سيحتفظ بالسيولة بدل السندات.<sup>(1)</sup>

هذه العملية تتوقف على التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، حيث أنه وفقاً لطبيعة السندات هناك علاقة عكسية بين قيمة السندات وسعر الفائدة الخاص بها، لذلك فإن المضاربة عند كينز تعني إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على السندات ومن ثم إجراء توقعات على تغير في قيمة السندات، وعليه فإن هناك علاقة عكسية بين طلب النقود لغرض المضاربة والتغيرات في سعر الفائدة، ويمكن كتابة ذلك رياضياً باستخدام المعادلة الآتية:<sup>(2)</sup>

$$L_3 = f(i)$$

طلب النقود لغرض المضاربة يمثل دالة متناقصة لسعر الفائدة  $i$  كما هو موضح في المعادلة رقم (13):

$$L_3 = -hi$$

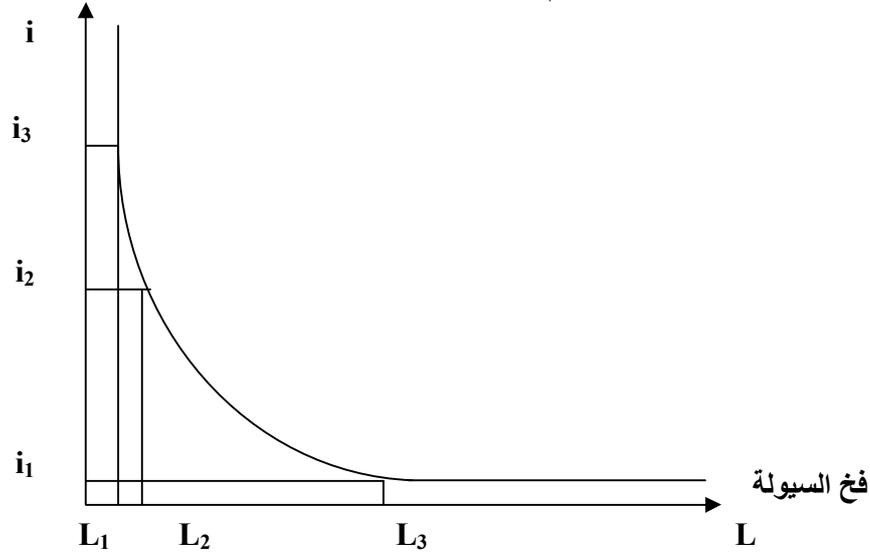
حيث:  $h$  عبارة عن ثابت و  $i$  سعر الفائدة.

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما في الشكل رقم (2-04):

(1) محمد سحنون، مرجع سابق، ص.64.

(2) عمر صخري، مرجع سابق، ص.232.

الشكل رقم (2-04): منحنى طلب النقود لغرض المضاربة



المصدر: بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص.54.

نلاحظ من خلال الشكل (2-04) أنه عند مستوى مرتفع جدا لسعر الفائدة ( $i_3$ ) يتجه الأفراد والمشروعات إلى توظيف كل أموالهم في شراء السندات. ومن ثم يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة عديم المرونة عند هذا المستوى، لذلك يأخذ المنحنى شكل خط مستقيم موازي للمحور العمودي. وعندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا ( $i_1$ ) فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة سيكون لا نهائي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة حيث لا يجد المضارب أي فائدة من استثمار أمواله في شراء السندات فيفضل الاحتفاظ بها في صورتها السائلة، وهذا ما عبر عنه كيتز بمصيدة أو فخ السيولة أين يأخذ المنحنى شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، عند هذا المستوى تكون السياسة النقدية حسب كيتز عديمة الفعالية كما في فترة الكساد، لذلك نجده قد اهتم بالسياسة المالية<sup>(\*)</sup> وحاول إبراز أهمية دورها في معالجة الأزمة أكثر من السياسة النقدية.

يتضح مما سبق أن الطلب على النقود (MD) عند كيتز ينقسم إلى قسمين:<sup>(1)</sup>

(\*) اعتبر كيتز أن السياسة المالية أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأكد على أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحقنة بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التشغيل الكامل، وذلك من خلال تطبيق جملة من السياسات أهمها تلك المتعلقة بالسياسة المالية كتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق حتى وإن أدى ذلك إلى عجز في الميزانية العامة الذي يمكن تغطية بتطبيق سياسة التمويل بالعجز وذلك بالإصدار النقدي الجديد، وبالتالي فهو يقر بأهمية السياسة النقدية في لعب دور المساعد للسياسة المالية، وهذا نابع من إيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة غير كونها وسيط للمبادلة، فهي كذلك مخزن للقيمة.

(1) أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص. 137.

■ **القسم الأول:** يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ويتمثل في الطلب على النقود بدافع

المعاملات والطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعب عنه بالمعادلة.

$$L_{1+2} = \alpha y$$

**القسم الثاني:** يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة ويتمثل في الطلب على النقود بغرض المضاربة ويعبر عنه

$$L_3 = -hi \quad \text{بالمعادلة:}$$

وبذلك تكون معادلة طلب النقود الكيترية هي:

$$MD = L_{1+2} + L_3$$

المعادلة رقم (14):

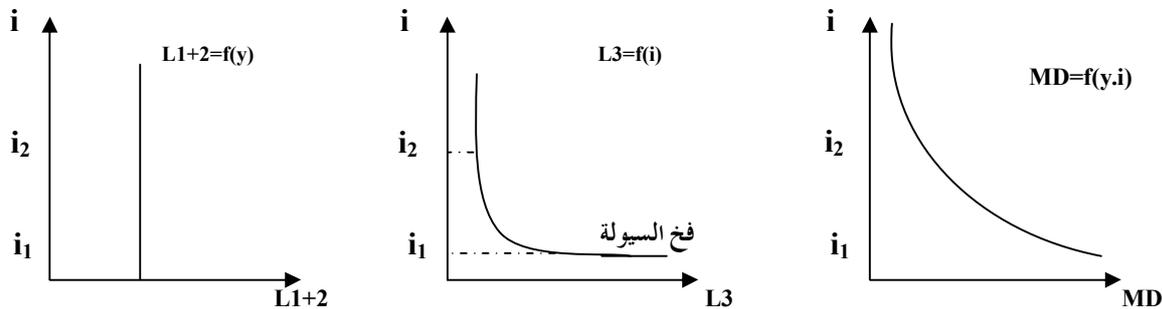
$$MD = \alpha y - h i$$

توضح المعدلة السابقة أن طلب النقود عبارة عن دالة لمتغيرين هما الدخل وسعر الفائدة، حيث يرتبط إيجابا

مع الأول وسلبا مع الثاني وبافتراض ثبات  $y$  فإن طلب النقود يصبح تابع لمتغير واحد هو سعر الفائدة، ويمكن تمثيل

هذه المعادلة بيانيا بالاعتماد على الشكلين (03-2) و (04-2) كما يلي:

**الشكل رقم (05-2):** منحنى طلب النقود عند كيتر



منحنى طلب النقود (منحنى تفضيل السيولة)      منحنى طلب النقود لغرض المضاربة      منحنى طلب النقود لغرض المعاملات والاحتياط

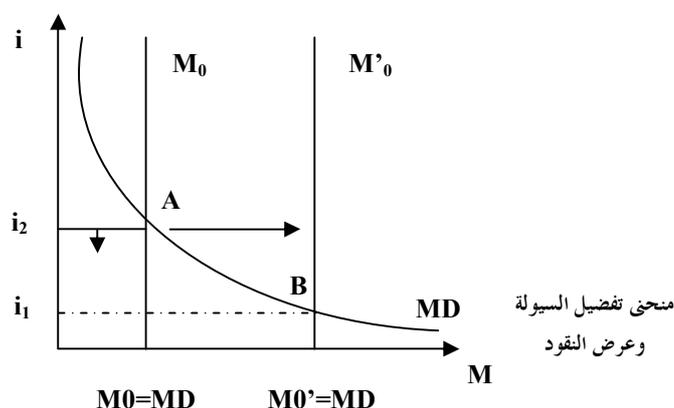
المصدر: مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1982)، ص.301.

وللوصول إلى التوازن في سوق النقود فإنه يجب أن يتساوى النقود مع الطلب عليها، ومن خلال التحليل

الكنيزي فإن التوازن يتحدد بنقطة تقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الثابت وهذا ما

يوضحه الشكل (06-2).

الشكل رقم (2-06): التمثيل البياني للتوازن في سوق النقود عند كبيت



المصدر: محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009)، ص.52.

يتحقق التوازن في سوق النقود عند النقطة A والتي يتقاطع عندها منحنى عرض النقود (MO) مع منحنى طلب النقود (منحنى تفضيل السيولة MD) عند مستوى سعر فائدة توازني  $i_2$  الذي يحقق المساواة بين MO و MD. فإذا افترضنا أن كمية النقود المعروضة قد زادت بسبب قيام السلطات النقدية بشراء الأوراق المالية في السوق النقدية على سبيل المثال، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى اليمين (من MO إلى MO')، ولأن طلب النقود يكون لأغراض المعاملات الاحتياط والمضاربة فإن الكمية الزائدة في عرض النقود في ظل ثبات الدخل ستتنصرف إلى طلب النقود لغرض المضاربة، حيث سيقوم الأفراد بزيادة الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة طردية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن هذا الأخير سينخفض من  $i_2$  إلى  $i_1$  وينتقل مستوى التوازن إلى النقطة B التي يتقاطع عندها منحنى عرض النقود الجديد (MO') مع منحنى طلب النقود MD، كما هو موضح في الشكل (2-06).

إن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار لأنه يتمتع بمرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة على أساس العلاقة ما بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتي تمثل سعر إعادة الخصم الذي يحقق التعادل بين نفقات المشروع والقيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي الذي سيولده المشروع، حيث أن انخفاض سعر الفائدة سيدفع المنتجين إلى زيادة مشاريعهم الاستثمارية فيرتفع الاستثمار الذي يؤثر بدوره حسب التحليل الكيترى على الطلب الكلي الفعال.<sup>(1)</sup> وهذا سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي ظهور دخول جديدة وكذلك إنتاج

(1) عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص.33.

جديد، وعليه فإن أي زيادة في الاستثمار طبقاً لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر ستؤدي إلى زيادة الدخل (والإنتاج) وذلك بفعل مضاعف الاستثمار.

ويمكن القول أنه وفقاً لتحليل كيتز فإن زيادة كمية النقود سترتب عنها زيادة في الدخل، ويمكن تصور الحالة العكسية في حالة تخفيض كمية النقود المعروضة، وعليه فإن النقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الطلب الكلي الفعال إلى أن يتحقق الانتعاش الاقتصادي.

### المطلب الرابع: السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر

مثلاً عارض كيتز بشدة الفروض والمبادئ الأساسية لتحليل النقدي الكلاسيكي، فإن أفكار ومبادئ التحليل الكيتزي قد تعرضت هي الأخرى للعديد من الانتقادات (\*) من قبل فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو الأمريكية، والذين يطلق عليهم اسم أصحاب مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي الأمريكي Milton Friedman<sup>(1)</sup>، وقد قام هؤلاء بإحياء النظرية الكمية النقدية التقليدية وذلك في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، ولكن بتحليل جديد وأصبحت تسمى النظرية المعاصرة (أو الحديثة) لكمية النقود ويسمى البعض النظرية النقدية المعاصرة.

حيث أكدوا على أهمية النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد لذلك يطلق على أصحاب هذه المدرسة اسم النقديون.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تبحث في العلاقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، واعتبر بأن النقود شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة.

سنتعرض في هذا المطلب بالتحليل إلى الطلب على النقود عند فريدمان انطلاقاً من مكونات الثروة لدى الأفراد، ثم عرض النقود والتقلبات التي تحدث فيه وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وفي نهاية المطلب ستوضح أهمية

(\*) تعرض الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية إلى أزمة اقتصادية تتمثل في تعايش التضخم والكساد امتدت إلى نهاية الخمسينيات، حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الأسعار وارتفاع في معدلات البطالة، وقد تعرضت على إثرها النظرية النقدية الكيتزية لانتقادات بسبب عجزها عن تفسير وشرح هذه الظاهرة التي تسمى بالكساد التضخمي، واتضح أن التحليل النقدي لكيتز انصب جملة وتفصيلاً على دراسة حالة الكساد.

للمزيد أنظر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 61.

(1) عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص. 38.

السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر، لكن قبل كل هذا يجب الإشارة إلى أهم الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية.

### الفرع الأول: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة

لقد قام النقديون بإدخال تغييرات أساسية على نظرية كمية النقود التقليدية من أهمها: (1)

- أكدوا على العلاقة السببية لا التناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار.
- إمكانية تغير سرعة دوران النقود.
- عارضوا الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
- ركزوا على أهمية دور النقود في الاقتصاد وأولوا أهمية كبرى للسياسة النقدية في مجال إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي.

واعتمدوا في تحليلهم النقدي على عدة فرضيات يتمثل أبرزها فيما يلي:

- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات. (2)
- استقرار دالة الطلب على النقود حيث يتمتع طلب النقود بدرجة كبيرة من الثبات عكس العرض النقدي الذي يتغير باستمرار. (3)
- إن السياسة النقدية هي الإدارة القوية والفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي المقابل عدم اليقين من كفاءة السياسة المالية. (4)
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.

### الفرع الثاني: محددات الطلب على النقود عند فريدمان

يرتبط طلب النقود حسب فريدمان بتوزيع الثروة على العناصر المكونة لها، لذلك فإنه يخضع للعوامل

الآتية:

(1) محمد سحنون، مرجع سابق، ص.71.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.66.

(3) محمد سحنون، مرجع سابق، ص.71.

(4) Jean-François Goux, **Economie monétaire et financière, théories, institutions, politiques**, (Paris : Economica, 1998), P.201

**أولاً: الثروة الكلية:** الثروة عبارة عن القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل في لحظة زمنية معينة وتتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تدر عائداً أو دخلاً، وقد عبر عنها فريدمان بالدخل الدائم ( $y$ ) ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل.

وتشمل الثروة وفقاً لفريدمان خمسة طوائف من الأصول المكونة لها وهي: النقود، الأصول النقدية (والمقصود هنا السندات ذات العائد الثابت)، والأصول المالية (الأسهم) والأصول الطبيعية (رأس المال العيني كالألات والعقارات)، والموارد البشرية (رأس المال البشري ويتمثل أساساً في عنصر العمل).<sup>(1)</sup>

تتوزع الثروة على عناصرها المختلفة تبعاً للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول، وعلى المفاضلة بينها وهو العامل الثاني الذي يتحدد من خلاله الطلب على النقود.

### ثانياً: العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة المكونة للثروة

يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقاً للمنفعة التي سيحصل عليها، هذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول،<sup>(2)</sup> وهذا الدخل يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بصفقتها الأصل البديل للأصول الأخرى المكونة للثروة، وتقاس هذه التكلفة بما يفقده الحائز على النقود من عائدات مضحى بها، تلك العائدات التي تدرها أشكال الثروة الأخرى، بالإضافة إلى إمكانية تحمل تكلفة أخرى وهي انخفاض في القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم.<sup>(3)</sup>

وفيما يلي العوائد المتوقعة عن كل أصل:

#### 1. النقود:

هي أكثر الأصول سيولة، لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها في صورة سيولة، ويمكن أن تحقق عائد نقدي (الفائدة) في حالة الإيداع لدى البنوك، إلا أن عائدها الحقيقي يتمثل في قيمتها أو بمعنى آخر في نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات، والتي تعتمد على المستوى العام للأسعار ( $P$ )، لذلك فإن هذا الأخير هو المتغير المؤثر في قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود.<sup>(4)</sup>

(1) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 64.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 68.

(3) سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 153.

(4) مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص. 313.

## 2. السندات:

تدر السندات عائدا ثابتا في شكل مبلغ ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات، ويرمز له بالرمز (rb).<sup>(1)</sup>

## 3. الأسهم:

وهي الشكل الثالث من أشكال الثروة، وتدر عائدا سنويا يتمثل في الأرباح السنوية، ويرمز لها بالرمز (re).<sup>(2)</sup>

## 4. الأصول الطبيعية (رأس المال العيني):

يتم حساب عائدها من خلال تقدير أثمانها (P) وتغيراتها عبر الزمن (t) بالنسبة لمدد استخدامها، ويعبر عنها بالصيغة الآتية:<sup>(3)</sup>

$$\frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}$$

يمثل:  $\frac{1}{p}$ : مقلوب المستوى العام للأسعار، وتسمى الصيغة السابقة بمعدل التضخم المتوقع

## 5. رأس المال البشري:

يقر فريدمان بصعوبة تقدير العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق إلا أنه يرى بأن هناك مؤشر معين (w) يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي (العيني)، وبتعبير آخر عبارة عن نسبة الدخل من المصدر البشري إلى الدخل من المصدر الطبيعي.

## ثالثا: العوامل المؤثرة في الأذواق وترتيب الأفضليات لحائزي الثروة

يرى فريدمان أن توزيع الثروة بين مختلف الأصول المكونة لها لا يخضع دائما للعوائد التي تدرها هذه الأصول، بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات (u).<sup>(4)</sup>

## الفرع الثالث: دالة الطلب على النقود الفريدمانية:

لقد توصل فريدمان إلى أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد (الثروة). بمختلف أشكالها أو كما عبر عنها بالدخل الدائم، والعوائد المتوقعة من الأصول المكونة للثروة مقارنة بالعائد المتوقع على

(1) سهر محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 153.

(2) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 64-65.

(3) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص. 314.

(4) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 71.

النقود، إضافة إلى الأذواق وترتيب الأفضليات، وعليه يمكن صياغة دالة طلب النقود كدالة للمتغيرات السابقة الذكر بالشكل التالي: (1)

$$M = f(y, p, rb, re, \frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}, w, u)$$

حيث:

MD: الطلب على النقود.

Y: الدخل الدائم (الدخل الحقيقي أو الثروة الحقيقية)

P: المستوى العام للأسعار.

Rb: عائد السندات.

Re: عائد الأسهم ويتمثل في الأرباح السنوية.

$\frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}$ : معدل التضخم المتوقع

W: يمثل العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري أو المادي.

U: يمثل الأذواق وترتيب الأفضليات.

يتبين من المعادلة السابقة أن الطلب على النقود تابع لسبع متغيرات وسنوضح فيما يلي علاقة كل متغير

بالطلب على النقود: (2)

- هناك علاقة طردية بين الثروة الحقيقية للفرد وبين طلبه على النقود، فكلما زادت ثروة الفرد أو دخله الحقيقي زادت قدرته على الاحتفاظ بالنقود بصفتها أحد أشكال الثروة.
- والعلاقة بين طلب النقود وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها هي علاقة عكسية، ومن الواضح أن تلك التكلفة تزيد كلما زادت العوائد المضحية بما نتيجة للاحتفاظ بالنقود بدلا من استخدامها في شراء الأصول الأخرى المكونة للثروة (كالأسهم والسندات).
- ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن الطلب على النقود (الاحتفاظ بها في صورة سائلة) يزيد كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بتلك النقود، والعكس صحيح.

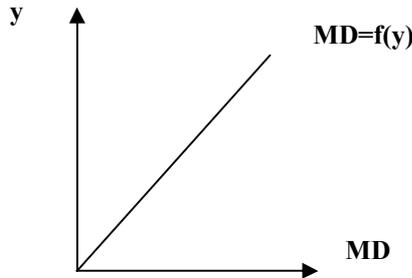
(1) Pascal Gaudron, *Economie Monétaire et financière*, (Parism ed. Economica, 2011).p.50.

(2) سهر محمد معتوق، مرجع سابق، ص 156-157.

- هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي ( $w$ ) وطلب النقود، حيث أن ارتفاع هذه النسبة سيشحج الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية سائلة، لأن رأس المال المادي يمكن تحويله إلى نقود في حين يصعب تحويل رأس المال البشري إلى شكل نقود، بمعنى أنه يصعب استغلالها في الحصول على دخل في ظروف معينة (كما في حالات ارتفاع البطالة أين يقل الطلب على عنصر العمل).
- وتبقى العلاقة بين المتغير الأخير ( $u$ ) في دالة الطلب على النقود الفريدمانية وبين هذا الأخير هي علاقة طردية حيث كلما زادت درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بشروطهم في شكل سائل زاد الطلب على النقود.

الملاحظ أن كل المتغيرات السابقة تؤثر سلبا أو إيجابا على طلب النقود، غير أن فريدمان يركز في دالة الطلب على النقود على متغير واحد فقط هو الدخل الدائم واعتبر بأن بقية المتغيرات تتجه لأن تكون ثابتة ولا تقوم إلا بدور ثانوي، لذلك فإن الطلب على النقود يصبح دالة متزايدة للدخل الدائم يتغير بتغيره والعلاقة بينهما تناسبية<sup>(1)</sup>، والتمثيل البياني لها كما في الشكل (2-07).

#### الشكل (2-07): التمثيل البياني لدالة طلب النقود عند فريدمان



المصدر: سهر محمد معنوق، النظريات والسياسات النقدية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1999)، ص.161.

#### الفرع الرابع: عرض النقود (MD)

يرى فريدمان بأن عرض النقود متغير خارجي يتميز بعدم الاستقرار حيث أنه يتغير باستمرار،<sup>(2)</sup> وله أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار، حيث أن الزيادة في كمية النقود بما يناسب معدل النمو الاقتصادي من شأنها أن تؤمن التوازن في الاقتصاد بعيدا عن حالات التضخم.

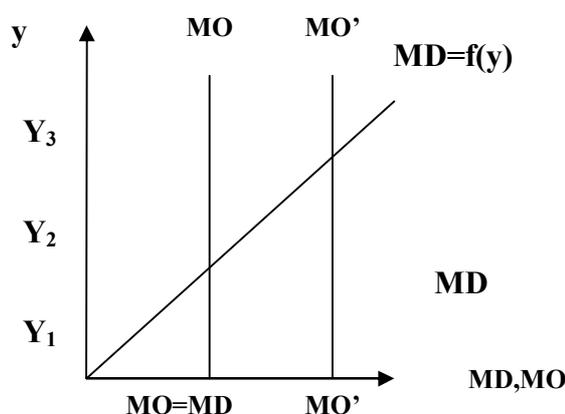
(1) سهر محمد معنوق، مرجع سابق، ص.159-161.

(2) Pascal Gaudron, Op .Cit., p.51.

هذا التأثير يعتمد على مدى البعد أو القرب من مستوى التشغيل الكامل، حيث أنه إذا كان الاقتصاد في وضع أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود من جانب السلطات النقدية سيؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات لذلك سيقومون بإعادة توزيع ثرواتهم (التي تتخذ صورة أصول نقدية ومالية وطبيعية) عن طريق زيادة الإنفاق على السلع والخدمات بالإضافة إلى الأصول المالية والنقدية والأصول الطبيعية (كالعقارات)، وبذلك ستحدث زيادة في الطلب الكلي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل طالما أن هناك عوامل إنتاج غير موظفة.

أما إذا اقترب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل أو وصل إليه فإن حدوث زيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، وهي العلاقة التي عبرت عنها النظرية الكمية التقليدية.<sup>(1)</sup> ويتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرضها حيث يتحدد الدخل التوازني عند مستوى  $y_2$  كما في الشكل (2-08).

الشكل (2-08): التمثيل البياني لوضع التوازن في سوق النقود عند فريدمان



المصدر: سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1999)، ص.161.

إذا كان عرض النقود ( $MO$ ) أكبر من الطلب عليها ( $MD$ ) فإن الطلب الكلي سوف يرتفع وبالتالي يزيد الإنتاج ومن ثم سينتقل الدخل من مستوى  $Y_1$  إلى  $Y_2$  فيتحقق التوازن في سوق النقود ( $MO=MD$ ). وإذا افترضنا حدوث زيادة في عرض النقود فإن منحني عرض النقود سينتقل إلى اليمين ( $MO'$ )، وسينتج عن هذه الزيادة في كمية النقود المعروضة زيادة في الإنفاق حتى يتساوى عرض النقود  $MO'$  مع الطلب على النقود  $MD$  وذلك عند مستوى مرتفع من الدخل  $Y_3$ .

<sup>(1)</sup> سهير محمود معنوق، مرجع سابق، ص.160.

ما يمكن استخلاصه أن أصحاب مدرسة شيكاغو يولون أهمية خاصة للسياسة النقدية، ويعتبرونها أكثر فعالية من السياسة المالية في معالجة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤكد فريدمان على ضرورة ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب ومعدل التغير في النمو الاقتصادي، حتى يتحقق الاستقرار النقدي.<sup>(1)</sup>

ويرى النقديون بأن السياسة النقدية إذا لم تستخدم بحذر وحكمة شديدة سينتج عنها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، لذلك يجب أن تخضع الكتلة النقدية لرقابة دقيقة من قبل السلطات النقدية للحفاظ على نموها يتناسب والنمو الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة الاقتصادية لأي دولة إلى تحقيق التشغيل الكامل ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات، هذه الأهداف الأربعة تشكل ما يسمى بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية،<sup>(3)</sup> ويتم بلوغها من خلال تبني إستراتيجية السياسة النقدية من قبل البنك المركزي والتي تبدأ بتحديد أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية التي لها أثر على الأهداف الوسيطة والتي عبرها ستتحقق الأهداف النهائية.<sup>(4)</sup>

هذا المبحث سيتطرق أولاً إلى إستراتيجية البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها، ثم الأهداف الأولية فالوسيطية وأخيراً النهائية.

### المطلب الأول: إستراتيجية البنك المركزي

إن البنك المركزي لا يستطيع التأثير مباشرة على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ أن هناك فترة زمنية تفصل بين استخدام أدوات السياسة النقدية وبين الأثر الذي سينتج عنها،<sup>(5)</sup> والانتظار كل هذه الفترة قد يؤدي إلى فوات الأوان أمام البنك المركزي لكي يتخذ الإجراءات التصحيحية على سياسته في حال وجود أخطاء، وبالتالي عدم بلوغ الهدف المنشود، لذلك فإن البنك المركزي يتبع إستراتيجية معينة لتنفيذ السياسة النقدية حيث

(1) عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص.40.

(2) محمد سحنون، مرجع سابق، ص.73.

(3) Sophie BRANA et autres, **Economie monétaire et financière**, (Paris :DUNOP, 2003).p.167.

(4) بجزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص.147.

(5) Sophie BRANA et autres, Op.cit., p.170.

يحدد الأدوات التي يستخدمها لكي يؤثر على مجموعة من المتغيرات تقع بين أدواته وتحقيق أهدافه، وخطه البنك المركزي تسير على النحو التالي: (1)

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه النهائية، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات تسمى الأهداف الوسيطة وتمثل في متغيرات نقدية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على التشغيل والمستوى العام للأسعار.

إلا أنه قد لا تتأثر الأهداف الوسيطة مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، لهذا فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث التغير فيها وتسمى بالأهداف الأولية كالقاعدة النقدية واحتياطات البنوك وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، إن إتباع الإستراتيجية تتمكن البنك المركزي من تحقيق الهدف النهائي من خلال التأثير على الأهداف الأولية ثم الوسيطة بدلا من التأثير عليه مباشرة، كما أن استخدام الأهداف الوسيطة والأهداف الأولية ستسمح للبنك المركزي من التأكد في وقت قصير ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار حتى يرى النتيجة النهائية لسياسته على مستوى التشغيل والأسعار.

### المطلب الثاني: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية والتي تسمى كذلك الأهداف العملية أو الأهداف العاملة كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، (2) وتتضمن هذه الأهداف مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية فتتعلق بظروف سوق النقد. (3)

### الفرع الأول: مجتمعات الاحتياطات النقدية

وتتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، إحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات عن المقترضة. (4) وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث تحوي النقود المتداولة الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، بينما الاحتياطات المصرفية فإنها تتألف من ودائع البنوك

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.ص. 117-118.

(2) بخزار يعدل فريدة، مرجع سابق، ص. 146.

(3) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 124.

(4) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1984)، ص. 293.

لدى البنك المركزي والاحتياطات الإجبارية، والاحتياطات الإضافية والنقود الموجودة في خزائن البنوك. أما احتياطات الودائع الخاصة فإنها تتمثل في الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، بينما الاحتياطات/ غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.<sup>(1)</sup>

وتختلف البنوك المركزية في تحديد المجمع الأكثر فعالية لأن الأمر يتعلق بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى تأثيره على نمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط.

### الفرع الثاني: ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية وتتكون من الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وتعكس هذه المجموعة قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة اتجاه معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.<sup>(2)</sup> وتمثل الاحتياطات الحرة تلك الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الافتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترض، وتكون سالبة في حالة العكس.<sup>(3)</sup> إن هذه المتغيرات التي تمثل في مجملها الأهداف الأولية شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، ويقي أفضل هدف أولي هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة أكثر من بقية الأهداف بالتغير في الأدوات النقدية المستعملة.

### المطلب الثالث: الأهداف الوسيطة

المقصود بالأهداف الوسيطة تلك المتغيرات النقدية التي تقوم السلطة النقدية بمراقبتها والتحكم فيها بغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل المستوى العام للأسعار، التشغيل، مستوى النشاط الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتتمثل هذه الأهداف الوسيطة في، أسعار الفائدة، المجمعات النقدية وسعر الصرف.<sup>(4)</sup>

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.124.

(2) أحمد عبد الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، (القاهرة: المؤسسة شباب الجامعة، 1995)، ص.134.

(3) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.125.

(4) بجزار يعديل فريدة، مرجع سابق، ص.146.

## الفرع الأول: أسعار الفائدة

ترتبط أسعار الفائدة بمستوى نمو الكتلة النقدية، ويعمل البنك المركزي على مراقبتها فهي تؤثر على سلوك المؤسسات والعائلات فيما يتعلق بالاستثمار والادخار والاستهلاك.

وتشمل معدلات الفائدة معدلات الفائدة على القروض البنكية، معدلات الفائدة في أسواق رؤوس الأموال، وكذا معدلات الفائدة المدارة والموجهة من طرف البنك المركزي، وتهدف السلطة النقدية من مراقبة هذه المعدلات التأثير على إستراتيجية مؤسسات الإقراض فيما يخص تمويلها للاقتصاد ومن ثم التأثير على الطلب على القروض، لذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على إبقاء التغيرات في معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق وتتفادى الوقوع في ضغوط تضخمية أو كساد.<sup>(1)</sup>

## الفرع الثاني: المجمعات النقدية

عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الاقتصاديين المقيمين على الإنفاق، ويرى النقديون أصحاب مدرسة شيكاغو أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الناتج الحقيقي سينتج عنه:<sup>(2)</sup>

1. تفادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عرض النقود.

2. التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند العرض النقدي.

3. ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

يرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيوليات، وتتكون هذه المجمعات النقدية عموماً من:<sup>(3)</sup>

- **المجمع النقدي M1** : يسمى كذلك بالمجمع النقدي الضيق، وبقية المجمعات النقدية M2، M3، M4، تسمى بالمجمعات النقدية الواسعة، حيث يزداد إتساع المجمع كلما ظهرت ابتكارات مالية جديدة، ويتعلق المجمع النقدي

(1) بقى ليلي اسمهان، آلية أثر السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص ص. 16-17.

(2) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 129.

(3) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص. 283-284.

M1 بوسائل الدفع المتمثلة في النقود الورقية والنقود المعدنية يضاف إليها ودائع تحت الطلب، وهي ودائع بنكية قابلة للسحب في أي لحظة، ويسمى المجموع النقدي M1 كذلك بالمجموع النقدي الضيق، وبقيّة المجمعات النقدية M2، M3، M4، تسمى بالمجمعات النقدية الواسعة، حيث يزداد إتساع المجموع كلما ظهرت ابتكارات مالية جديدة، وعليه:

$$M1 = CR + DD$$

حيث: CR النقود المتداولة (العملة المتداولة)

DD ودائع تحت الطلب (أو الحسابات الجارية)

- **المجموع النقدي M2:** يشتمل هذا المجموع بالإضافة إلى M1 على الودائع لأجل وهي تلك الودائع التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول، كذلك حسابات التوفير أو الودائع الإدخارية وعليه:

$$M2 = M1 + TD + S$$

حيث: TD: ودائع لأجل

S: حسابات التوفير

- **المجموع النقدي M3:** يضاف إلى M2 الودائع الزمنية الطويلة الأجل العائدة للمستثمرين والشركات الكبرى TD' ومنه:

$$M3 = M2 + TD'$$

- **المجموع النقدي M4:** يشتمل بالإضافة إلى M3 على الأصول المالية ذات السيولة العالية والتي تستحق في فترات زمنية قصيرة مثل أذونات الخزينة القصيرة الأجل، ويطلق على هذه الأصول أشباه النقد.

$$M4 = M3 + NM$$

حيث: NM أشباه النقد.

يعتبر المجموع النقدي M3 أكثر المجمعات استخداما من قبل البنوك المركزية كهدف وسيط في معظم الدول

سواء أكانت متقدمة أو نامية، ويمكن من خلاله تنظيم النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: سعر الصرف

يعتبر سعر المصرف هدف وسيط للسياسة النقدية، ويمكن من خلاله بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية

المتمثل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التأثير على قيمة العملة، حيث يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف إما مشتريا أو بائعا لعملته مقابل العملات الأجنبية حسب الأهداف المراد تحقيقها.

<sup>(1)</sup> Sophie BRANA, Op.cit., p.170.

إن استقرار سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار أسعار عملاتها مقابل تلك العملات، لأن تحقيق هذا الاستقرار ليس بالأمر السهل في ظل التقلبات الشديدة التي يميز أسواق الصرف الناجمة عن المضاربة.<sup>(1)</sup>

إن اختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يستند إلى 3 معايير رئيسية وهي:<sup>(2)</sup>

- **القابلية للقياس:** يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس بدقة وبسرعة حتى يلعب دوره كمؤشر عن اتجاه السياسة النقدية، فالهدف الوسيط يبين ما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
- **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون للبنك المركزي القدرة على السيطرة على الهدف الوسيط، حيث أنه إذا خرجت السياسة النقدية عن مسارها فإنه يمكن للبنك المركزي من خلال التأثير على الهدف الوسيط إعادتها إلى مسارها المطلوب.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** أن يكون للبنك المركزي القدرة على التنبؤ بالأثر الذي سيحدثه الهدف الوسيط على الهدف النهائي، حتى يتمكن من اتخاذ كل احتياطاته والإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة في إطار السياسة النقدية.

#### المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف النهائية الأخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية التي تكون قد رسمتها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، وتختلف الأهداف بين الدول باختلاف درجة التقدم الاقتصادي من جهة، وبنية الاقتصاد النقدي من جهة أخرى، غير أن هناك إجماع على أن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار هو هدف تسعى لبلوغه كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

ومن أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة كذلك:<sup>(3)</sup>

(1) بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص. 21.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 119.

(3) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص. 288.

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال الاستخدام التام للموارد الاقتصادية والحد من البطالة.
  - توجيه وتوفير المتطلبات النقدية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
  - المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.
- أما بالنسبة للدول النامية فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية متعددة وتنصب نحو تحقيق التنمية ويمكن تلخيصها فيما يلي: (1)
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصاد تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
  - المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير المناخ المناسب وتنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإتباع الآتي:
    - التأثير على عرض التسهيلات الائتمانية واستخداماتها.
    - الحد من التضخم من خلال وسائل الرقابة النقدية الكمية.
    - محاولة ضمان التوازن في ميزان المدفوعات.
    - توفير نظام ائتماني مرن يواكب التوسع في التجارة ونمو الدخل.
  - المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي وتجنب أثر التغيرات على قيمة العملة الوطنية والمستوى العام للأسعار.
  - تشجيع التطوير المستمر في المؤسسات المصرفية والمالية بما يخدم التقدم في الاقتصاد الوطني.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

- يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات التي من خلالها يستطيع التحكم في عرض وإدارة النقود وفقاً للأهداف المسطرة وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد.

(1) جهاد أحمد أبو السنديس، عبد الناصر طلب نزال الزبيد، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية، (عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 269.

وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية، وأدوات نوعية وأخرى مباشرة، وتختلف فاعلية هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد وتكامله.

هذا المبحث سيتناول أدوات السياسة النقدية في المطلب الأول ثم فاعليتها وقنوات إبلاغها في المطلب الثاني والثالث على التوالي.

### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى ثلاثة وسائل هي: الأدوات، الكمية، والأدوات النوعية وأدوات الرقابة المباشرة.

#### الفرع الأول: الأدوات الكمية

تهدف بصفة أساسية إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي، بصرف النظر عن أوجه استعمال هذا الائتمان، وذلك من خلال التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم قدرتها على منح الائتمان وخلق نقود الودائع، وتمثل هذه الأدوات في:

#### أولاً: سعر إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال.<sup>(1)</sup> ويمثل من جانب آخر سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها.

يستخدم البنك المركزي أداة سعر إعادة الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية على الاعتراض منه، فإذا كان عرض النقود أكثر من المستوى المطلوب لتحقيق استقرار الأسعار، فإن البنك سيقوم برفع سعر إعادة الخصم، وهذا سيدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الخصم وأسعار الفائدة على قروضها لعملائها، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان المصرفي، وبذلك يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وينخفض عرض النقود بشكل عام وفي حالة العكس فإن البنك المركزي سيقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم الذي سينتج عنه زيادة عرض النقود.<sup>(2)</sup>

(1) سهير محمود معنوق، مرجع سابق، ص. 209.

(2) جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزبيد، مرجع سابق، ص. 271.

**ثانياً: عمليات السوق المفتوحة**

تعتبر من أكثر أدوات السياسة النقدية تطبيقاً وخاصة في الدول التي تملك سوقاً مالياً متطوراً، وتعتمد هذه الأداة على دخول البنك المركزي للسوق المالي بائعاً أو مشترياً للسندات الحكومية أو الأوراق المالية وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة (ركود أو تضخم)، فيساهم بذلك في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد من خلال التأثير على قدرة البنوك في منح القروض.<sup>(1)</sup>

**ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني**

تتلخص هذه الأداة في ضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ نسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي وتسمى هذه النسبة بنسبة أو معدل الاحتياطي القانوني أو الإجمالي وتمثل حد أدنى من الضمان للمودعين لأن البنك التجاري سيحتفظ بحد أدنى من السيولة.

ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة لإحداث التوازن النقدي المحلي ففي حالة التضخم سيرفع البنك من نسبة الاحتياطي القانوني وفي حالة الانكماش يخفض من هذه النسبة وبالتالي سيؤثر على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلق نقود الودائع.

وتعتبر هذه النسبة من أكثر الأدوات الكمية استخداماً للبنك المركزي خاصة في الدول النامية، أين يتغير استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق المال أو النقد، كما أن سعر إعادة الخصم محدود الأثر بسبب قلة التعامل بالأوراق التجارية في هذه الدول.<sup>(2)</sup>

**الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الكيفية)**

تهدف أساساً إلى التأثير على نوع الائتمان أي الكيفية التي سيستخدم بها وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك من خلال التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض من حيث سعر الفائدة وسهولة الحصول على القروض وفقاً لوجه الاستخدام التي يوجه إليها.<sup>(3)</sup> ومن أبرز الأدوات النوعية نذكر ما يلي:

■ **أولاً: تخصيص التمويل:** وذلك بتحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض.

(1) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص. 289.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 127-128.

(3) سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 208.

- **ثانياً:** بتحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض<sup>(1)</sup> لضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية ويمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية كقطاع الصناعة والزراعة.
- **ثالثاً:** السقوف التمويلية: بموجب هذه السياسة يقوم البنك المركزي بفرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه وذلك بهدف الحد من التوسع الحد من التوسع في الإقراض وجعله عند مستوى التوسع النقدي المحدد في الخطة الاقتصادية للدولة. وأي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغاً يعادل هذا التجاوز، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثالث: أدوات الرقابة المباشرة

في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الأدوات الكمية أو الكيفية أو في حالة الرغبة في زيادة فعاليتها، يلجأ البنك المركزي إلى التدخل المباشر من خلال أدوات الرقابة المباشرة والتي تتمثل في:<sup>(3)</sup>

#### أولاً: أسلوب العلانية

يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أما الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي، حيث يعتبر أكثر نجاحاً في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

#### ثانياً: أسلوب الإقناع الأدبي

يتمثل في التوجيهات والتوصيات التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد لقاءات مع مسئولية هذه البنوك ومحاولة إقناعهم باتباع سياسة معينة يرمي البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك

(1) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص.33.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.129.

(3) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص.34.

التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة على الائتمان خاصة في الدول المختلفة التي لا تنجح أدوات الرقابة الكمية والكيفية في تحقيقها.

### المطلب الثاني: فاعلية السياسة النقدية

سنناقش فيما يلي فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية في مواجهة الفجوات التضخمية والانكماشية عند حدوثها وقبل ذلك نوضح المقصود بالفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

- تحدث الفجوة التضخمية في حالة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بالتالي يمكن معالجة هذه الفجوة عن طريق خفض الطلب الكلي من خلال إتباع سياسة نقدية انكماشية.
- وتحدث الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب عن العرض الكلي، ويمكن معالجة هذه الفجوة عن طريق زيادة الطلب الكلي بإتباع سياسة نقدية توسعية.<sup>(1)</sup>

### الفرع الأول: فاعلية سعر إعادة الخصم

يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم لأغراض توسعية أو انكماشية. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم على البنوك التجارية وبالتالي تقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمجهول، وهذا سيؤدي إلى التقليل من الطلب على النقود وبالتالي انخفاض الطلب في الاقتصاد مما يساعد في معالجة التضخم. أما في حالة الكساد والانكماش فإن البنك المركزي يستخدم سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم، مما يعني تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض، وبالتالي تزداد قدرتها على منح القروض للمستثمرين ذلك تخفيض سعر إعادة الخصم سينعكس على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور، وهذا بدوره يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: فاعلية عمليات السوق المفتوحة

إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم، فإن هدف البنك المركزي سيكون امتصاص السيولة النقدية الزائدة وبالتالي تخفيض عرض النقود، يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة حيث يتدخل

(1) جهاد أبو السنديس، عبد الناصر طلب نزال الزبيد، مرجع سابق، ص 273-275.

(2) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 290.

البنك المركزي في سوق المال عارضا ما مجوزته من أوراق مالية للبيع، فيقوم الأفراد والمشروعات (\*) والبنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل للنقود فيتقلص بذلك حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما إذا كان الاقتصاد في حالة انكماش فإن البنك المركزي سيتدخل لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية مما يعني أنه سيزيد الطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية، ولأن سعر الفائدة يرتبط عكسيا بقيمة الأصول المالية، فإن النتيجة هي انخفاض معدلات الفائدة، وهذا سيحفز المستثمرين من طلب المزيد من القروض. (1)

### الفرع الثالث: فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني

في حالة وجود فجوة تضخمية سوف يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث سيقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني فيترتب على ذلك تقليل السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية ما يؤدي إلى التخفيض من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق نقود ودائع جديدة، وبذلك ينخفض الطلب الكلي حتى يتساوى مع العرض الكلي فتتخفف الأسعار.

أما في حالة الفجوة الانكماشية فإن البنك المركزي سيعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ به، وهذا يعني زيادة سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وبالتالي زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني فيزيد بذلك الطلب الكلي حتى يتساوى مع العرض الكلي. (2)

### المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

لبلوغ أهداف السياسة النقدية بدءا بالأهداف الأولية مرورا بالوسيطية وصولا إلى النهائية، لابد من جود قنوات لانتقال السياسة النقدية وهي عبارة عن روابط خاصة من خلالها ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي وبالأخص إلى المستوى العام للأسعار، (3) وتمثل هذه القنوات في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات وقناة الائتمان أو قناة القرض.

(\*) يدفع الأفراد والمشروعات ثمن هذه الأوراق المالية في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك.

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 125-126.

(2) جهاد أبو السنديس، عبد الناصر طلب نزال الزبيد، مرجع سابق، ص ص. 275-276.

(3) Pascal GAURDON, Op.Cit.,p.339.

### الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

حسب التصور الكينزي فإن آلية انتقال السياسة النقدية يمكن تلخيص مضمونها في ما يلي:

إن إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية بمعنى زيادة عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال التي ستؤدي إلى زيادة الاستثمار وبفعل آلية المضاعف(\*)  
ينعكس ذلك على زيادة الطلب الكلي ومن ثم حجم الإنتاج (y)

$$(M \uparrow) \leftrightarrow i_r \downarrow \leftrightarrow I \uparrow \leftrightarrow AD \uparrow \leftrightarrow y \uparrow \text{ Politique monétaire expansionniste}$$

### الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تعمل قناة سعر الصرف إلى جانب سعر الفائدة هذا الأخير الذي يعتبر الدافع لكل حركات رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح انتقال السياسة النقدية عبر هذه القناة كما يلي:

في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية أين يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض النقود فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية في الاقتصاد الوطني بسعر الفائدة العالمي، ومع ثبات العوامل الأخرى فإن ذلك سيشجع على الاحتفاظ بالعملة الوطنية وأيضا على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فيرتفع بذلك الطلب على العملة الوطنية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمتها (E) وسينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، فتنخفض الصادرات وينخفض بذلك صافي الميزان التجاري (NX) وبالتالي تراجع في الإنتاج الكلي (y).<sup>(2)</sup>

$$(M \downarrow) \leftrightarrow i_r \uparrow \leftrightarrow E \uparrow \leftrightarrow NX \downarrow \leftrightarrow y \downarrow$$

### الفرع الثالث: قناة أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين وتشمل هذه الأصول: الأصول المالية (الأسهم والسندات) والأصول الحقيقية (العقارات)،

(\*) يعبر المضاعف عن العلاقة بين المتغيرات التي تطرأ على الاستثمار والتغيرات التي تطرأ على الدخل، حيث أن أثر المضاعف على الدخل لا يقتصر فقط على التغير في الإنفاق الاستثماري وإنما يشمل كل التغيرات في مستوى الطلب الكلي.

حري محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص. 112-116.

(1) بنزار يعدل فريدة، مرجع سابق، ص. 158.

(2) علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ماي 1996)، ص. 63.

ويمكن توضيح آلية انتقال السياسة النقدية عبر هذه القناة من خلال نظرية الاستثمار لـ Tobin (1969)، وأثر الثروة على الاستهلاك لـ Modigliani (1971):<sup>(1)</sup>

### أولاً: نظرية الاستثمار لـ Tobin

تعرف هذه النظرية كذلك بنظرية المعامل  $q$  لـ Tobin، والتي تبحث في العلاقة بين التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم والتغير في الاستثمار، ويعرف المعامل  $q$  على أنه النسبة بين القيمة السوقية للمؤسسة وتكلفة استبدال رأس المال، فإذا كان  $q$  مرتفعاً فهذا يعني القيمة السوقية للمؤسسة تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة الاستبدال والاستثمارات الجديدة المنتجة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة، ما يشجع على زيادة الاستثمار. وحسب نظرية المعامل " $q$ " لـ Tobin فإن أثر السياسة النقدية على الاقتصاد يكون من خلال تأثيرها على قيمة الأسهم، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية (زيادة عرض النقود) إلى انخفاض في سعر الفائدة ( $i$ ) وبالتالي ارتفاع في الأسعار السوقية للأسهم ( $Pa$ ). ما ينتج عنه ارتفاع المعامل  $q$  وبذلك يزيد الاستثمار ( $I$ ) فيرتفع الطلب الكلي ومنه ارتفاع في حجم الإنتاج  $y$ .

$$(M \uparrow) \leftrightarrow i_r \downarrow \leftrightarrow Pa \uparrow \leftrightarrow q \uparrow \leftrightarrow I \uparrow \leftrightarrow AD \uparrow \leftrightarrow y \uparrow$$

### ثانياً: أثر الثروة على الاستهلاك

بالإضافة إلى قناة Tobin للاستثمار هناك قناة أخرى عن طريقها ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وهي أثر الثروة على الاستهلاك، والتي قام بتوضيحها Modigliani من خلال نموذجه لدورة الحياة، والذي يرى بأن الفرد يجب أن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة وإنما طيلة سنوات حياته، فالفرد يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضاً نسبياً في بداية وأواخر سنوات حياته، في حين يكون مرتفعاً في مرحلة شبابه بهذا يكون الدخل أكبر من الاستهلاك في هذه المرحلة، أما بعد ذلك فإن الفرد لن يكون له مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من مدخراته السابقة.

إذا وفق هذه النظرية فإن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الفرد، من هنا استطاع Modigliani الربط بين السياسة النقدية وزيادة الاستهلاك من خلال تأثير الثروة على الاستهلاك حيث بين بأن السياسة النقدية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها ( $Pa \uparrow$ ) فتزيد بذلك ( $w$ ) ثروات

<sup>(1)</sup> Pascal Gaurdon, Op.Cit., pp.342-343.

الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين سيرفعون من استهلاكهم من السلع والخدمات، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادة هذا الأخير ستؤدي إلى زيادة الإنتاج (Y).

$$(M \uparrow) \leftrightarrow Pa \uparrow \leftrightarrow W \uparrow \leftrightarrow C \uparrow \leftrightarrow y \uparrow$$

### الفرع الرابع: قنوات الائتمان (القرض)

إلى جانب القنوات المذكورة سابقا هناك قناة الائتمان والتي تعتبر من القنوات الحديثة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد والتي ظهرت بناء على أعمال Ben Bernanke بداية الثمانينات من القرن الماضي، وينتقل أثر السياسة النقدية بموجب هذه القناة عبر آليتين هما: قناة القرض البنكي وقناة الميزانية.<sup>(1)</sup>

#### أولاً: قناة القرض البنكي

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي وعلاقتها بالمتعاملين الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، ويمكن توضيح انتقال أثر السياسة النقدية عبر هذه القناة كما يلي: في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك (DB ↑) مما يزيد من حجم القروض البنكية (C ↑) الممنوحة للمؤسسات، وهذا سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري وبالتالي الاستهلاك ومنه زيادة الإنتاج (y).

$$(M \uparrow) \leftrightarrow DB \uparrow \leftrightarrow C \uparrow \leftrightarrow I \uparrow \leftrightarrow y \uparrow$$

ويحدث العكس في حال إتباع سياسة نقدية انكماشية، وتجدر الإشارة أن الأثر الكبير للسياسة النقدية عبر هذه القناة يصيب أكثر المؤسسات الصغيرة التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي، على عكس المؤسسات الكبيرة التي يملكها اللجوء إلى أسواق المال.

#### ثانياً: قناة الميزانية

تعتمد هذه القناة على الوضعية المالية للمقترض وتشمل كل مصادر التمويل الخارجي وليس فقط القرض، لذلك فهي تأخذ بعين الاعتبار درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي.

فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة وفي المقابل المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ربحاً والأكثر ضماناً، وتعتمد هذه القناة على علاوة التمويل الخارجي والتي تعكس المركز المالي للمقترض، وتمثل الفرق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتكلفة التمويل الخارجي، حيث أنه كلما زادت الوضعية المالية الصافية للمؤسسة

(1) اعتمدنا في تلخيص هذا الفرع على:

- Bernard Landais, Op.cit., pp,86-88.

- Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpencier-Moyal, Op.cit., pp, 344-345.

انخفض علاوة التمويل الخارجي، وازدادت قدرتها على الاقتراض، ومنه تستنتج أن التقلبات التي تحدث في ميزانية المقترض لها تأثيرها على شروط منح القروض.

وتؤثر السياسة النقدية على ميزانية المؤسسات كما يلي: في حالة تطبيق سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع في القيمة السوقية للأسهم ( $Pa \uparrow$ ) ، مما يرفع من القيمة الصافية للمؤسسات وبالتالي من مركزها المالي وبذلك تنخفض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً في قدرتها على الاقتراض فيزيد بذلك الاستثمار ومن ثم يترفع الإنتاج ( $y$ ).

$$M \uparrow \leftrightarrow Pa \uparrow \leftrightarrow \text{situation nette} \uparrow \leftrightarrow \text{prime} \downarrow \leftrightarrow C \uparrow \leftrightarrow I \uparrow \leftrightarrow y \uparrow$$

## خلاصة الفصل الثاني:

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الرئيسية المكونة لهذا النشاط كالأستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

وتعبر السياسة النقدية عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان تبعاً للأهداف المراد تحقيقها، وتسمى هذه الأهداف بالأهداف النهائية وتمثل في الاستقرار المستوي لعام للأسعار، تحقيق معدل نمو عال، التشغيل الكامل، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، هذه الأهداف لا يمكن بلوغها بشكل مباشر لذلك يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات يؤثر بها على بعض المتغيرات النقدية تسمى بالأهداف الأولية والأهداف الوسيطة ويكون ذلك في إطار إستراتيجية السياسة النقدية التي يتولى البنك المركزي رسمها وتنفيذها.

وللتأثير على عرض النقود يستعين البنك المركزي بمجموعة كمية وأخرى كيفية وأخرى مباشرة، وتختلف فعالية هذه الأدوات حسب خصائص الهيكل الاقتصادي ودرجة تطوره، والوضع الاقتصادي (انكماش أو تضخم).

ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر أربع قنوات هي قنوات إبلاغ السياسة النقدية وتمثل في: قناة أسعار الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول وقنوات الائتمان، ويبقى فهم آلية عمل هذه القنوات والتحكم فيها شرط ضروري لتجنب التغيرات المفاجئة في الأسعار خاصة إذا كان استقرار الأسعار هو الهدف المراد بلوغه للسياسة النقدية.

## الفصل الثالث

### واقع التكامل الاقتصادي المغربي

تمهيد

المبحث الأول: التطور التاريخي لمسيرة البناء المغربي

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المغربي بين المقومات والمعوقات وحصيلة

الانجازات

المبحث الثالث: تكلفة اللامغرب ومداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي

خلاصة الفصل

## تمهيد:

إن استقرار الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة المغربية، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها ومبادرات الشراكة الإقليمية الدولية، وتأثيرات العولمة على شروط التبادل الدولي والمنافسة غير العادلة، تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغربي أصبح ضرورة ملحة تتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغربية، ولا يمكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه، فحالة الجمود التي تشل الاتحاد لا تعني استحالة التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة بل العكس تماما فإصرار شعوب المنطقة يؤكد بأن الاتحاد هو السبيل للخروج من حالة التخلف التي تعاني منها المنطقة وقد أكدت العديد من الدراسات أن تكلفة اللامغرب ستكون باهظة على كل المستويات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية وحتى الأمنية، فلماذا هذا التأخير في الانجاز؟

يتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي يعتبر مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وأن الاتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة تناولت مختلف جوانب التكامل وأهدافه، لكن تنفيذ قراراته ووضعها موضع التطبيق يحتاج إلى إزالة مجموعة من العراقيل التي تركت المشروع في سباته العميق.

هذا الفصل سيبين واقع التكامل الاقتصادي المغربي من خلال ثلاثة مباحث هي :

- المبحث الأول: التطور التاريخي لمسيرة البناء المغربي.
- المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المغربي بين المقومات والمعوقات وحصيلة الانجازات.
- المبحث الثالث: تكلفة اللامغرب ومداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي.

### المبحث الأول: التطور التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي المغربي

إن فكرة اتحاد المغرب العربي لم تكن وليدة العصر الحاضر، والتاريخ يبين بأن المغرب العربي كان دائما موحدا في أوقاته المجيدة والعصيبة، وهناك العديد من المحاولات لبناء المغرب العربي، وهذا المبحث سيتناول أهم المحطات في السيرورة التاريخية التي برز فيها المغرب العربي ككيان موحد، ولا تستدعي الدراسة لإلمام بجميع المراحل التاريخية لهذه المنطقة لأن ذلك يخرج عن نطاقها.

#### المطلب الأول: المغرب العربي من التاريخ القديم إلى التاريخ المعاصر

##### الفرع الأول: المغرب العربي في التاريخ القديم إلى وصول أوائل المسلمين إلى المنطقة.

اتسم التاريخ القديم لشمال غرب إفريقيا بثورات متواصلة ضد الاستعباد والظلم بمختلف أشكاله من قبل الرومان والوندال والبنزطيين بين القرن الثاني قبل الميلاد وبداية القرن السابع الميلادي، وقد سهل تعطش البربر إلى العدالة والحرية والكرامة انتشار الإسلام في المنطقة ابتداء من القرن السابع الميلادي.<sup>(1)</sup>

بالدخول الطوعي في الإسلام خضع البربر لإرادة الله تعالى والتعاليم التي جاء بها القرآن الكريم وفصلتها السنة النبوية، فالأمر يتعلق إذن بالانضمام إلى حضارة وليس الخضوع لنظام سياسي دنيوي، لذلك لم يعتبر المغرب العربي أبدا مستعمرة للإمبراطورية العربية الإسلامية.

##### الفرع الثاني: المغرب العربي في العصر الوسيط

بالرجوع إلى تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، ونلاحظ أن المغرب العربي دخل في مرحلة تميزت بجهود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلاليتها اتجاه المشرق، وفي هذا الصدد ظهرت المملكة الإدريسية بالمغرب والتي أسسها إدريس الأول واتخذ فاس عاصمة لها عام 808م، ومملكة تيهرت (تيارت حاليا) عام 861م والتي توسعت في عهد ابن رستم لتشمل كامل المغرب الأوسط، ومملكة الأغالبة في الشرق وعاصمتها القيروان عام 800م، وتأسست بعد ذلك مملكة الموحدين والتي انتشرت في كامل المغرب العربي وامتدت من 130م إلى 1269م.<sup>(2)</sup>

إن مختلف محاولات توحيد أقطار المغرب العربي بين القرنين الثامن والثالث عشر تنبع من الثوابت التي تميز الخصوصية المغاربية في آفاق الحضارة العربية الإسلامية.

(1) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 32.

(2) المرجع نفسه، ص. 35-44.

ولقد أضفى الإسلام طابعين مميزين على المنطقة المغاربية ظلا قائمين إلى اليوم رغم كل التأثيرات والصعوبات وهما: عامل اللغة والدين الإسلامي وعامل الشعور بالانتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد.

### الفرع الثالث: المغرب العربي في التاريخ الحديث

يمتد التاريخ الحديث للمغرب العربي من القرن السادس عشر حتى سنة 1830 وقد شهد تطورات سياسية واجتماعية هامة، وتجدد فيه الصراع بين أوروبا والمسلمين في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيه ظهرت النيابات العثمانية الثلاث، طرابلس، الجزائر، وتونس، بينما ظهرت أسرة الأشراف السعديين في مراكش لنفس الهدف (الصراع مع أوروبا) واتسع نشاط الطرق الصوفية التي بعثت التقاليد الإسلامية وعملت بذلك على التقريب، بين عناصر السكان إن لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: المغرب العربي في التاريخ المعاصر

ينطلق التاريخ المعاصر للمغرب العربي مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى، إن السياسة الاستعمارية بأساليبها الوحشية من ظلم وقمع متعدد الأوجه، ومسح للشخصية الوطنية قد دفعت بشعوب المنطقة إلى الاحتفاء بالإسلام وقيمه للمحافظة على شخصيتها، فالإسلام والوطنية كانا متلازمين في كل أشكال المقاومة من أجل الحرية والاستقلال، وظهرت مجموعة من الحركات الوطنية كرد فعل وجداني على واقع غير طبيعي داهم كيان المغرب العربي ومس هيئته، وتمثلت هذه الحركات الوطنية في مجموعة من التنظيمات الجماعية مكونة من زعماء ومناضلين وطلبة من بلدان المغرب العربي والتي حاولت بوسائلها البسيطة الرد على كل أشكال الاستغلال الاستعماري الذي تتعرض له المنطقة، لن تخوض الدراسة في تاريخ الحركات الوطنية بالمغرب العربي لأسباب منهجية، وستقتصر فقط على الحركات التي بعثت فكرة المغرب العربي كمنطلق نضالي لمواجهة المد الاستعماري باعتباره ظاهرة مشتركة، وفيما يلي أهم المخطات التي بقيت خالدة في ذاكرة تاريخ شعوب المنطقة.

(1) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص. ج.

**الفرع الأول: نجم شمال إفريقيا 1926:**

لقد نتج عن استعمار شمال إفريقيا وعي بضرورة المواجهة الجماعية المنسقة صيانة للذات وحفاظا على أصالة الهوية المغربية، فكان أول تنظيم عن طريق التعريف الجماعي بالقضية المغربية "نجم شمال إفريقيا" المؤسس في مارس 1926م بقيادة مصالي الحاج.<sup>(1)</sup>

ومن مبادئ هذا التنظيم:

- استقلالية التنظيم.
- تأكيد الشخصية العربية الإسلامية.
- الدعوة إلى تحرير المغرب العربي واستقلاله.

**الفرع الثاني: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927**

بعد تأسيس النجم تكون تنظيم ثاني سمي: "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" ومن توجهات هذا التنظيم الحفاظ على الهوية المغربية دينا ولغة وثقافة وتعلما وأخلاقا، باعتبارها الأساس القادر على إعطاء بعد حقيقي لنضال ومقاومة شعوب شمال إفريقيا، وهذا ما طالب به المؤتمر الثاني للجمعية المنعقد في الجزائر بتاريخ 25 أوت 1932م، وأكدته المؤتمر الخامس المنعقد بتلمسان سنة 1935 والذي نادى بتوحيد التعليم في بلدان المغرب العربي وتوجيهه الوجهة التي ستمكنه من إيقاظ الوعي بالوحدة الوطنية في شمال إفريقيا.<sup>(2)</sup>

**الفرع الثالث: المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية**

تحول مركز نشاط الحركات الوطنية المغربية إلى القاهرة بعد إنشاء الجامعة العربية عام 1945، واجتمع القادة الوطنيون المغاربة عام 1947م في مؤتمر المغرب العربي الذي تمخض عنه تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة والذي يعتبر مرحلة متقدمة على طريق هيكلية الذات المغربية حول تنظيمات أكثر دقة ووضوحا من حيث مبادئ وأسس النضال المشترك.

**الفرع الرابع: مؤتمر طنجة**

استمر تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية في العقد الثاني، وتعتبر سنة 1958 سنة تاريخية لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغربي، حيث انعقد مؤتمر طنجة ما بين 27 و30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية،

(1) محمد مالكي، المغرب العربي آية وآفاق، المعرفة للجميع، سلسلة شهرية، العدد 5، (الرباط: منشورات رمسيس، 1999)، ص.9.

(2) محمد مالكي، مرجع سابق، ص 21.

والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية عقد هذا المؤتمر بعد استقلال المغرب وتونس في حين لا تزال الثورة الجزائرية متواصلة، كان من توصيات مؤتمر طنجة توحيد الجهود لمواجهة السوق الأوروبية المشتركة وإعطاء مضمون واضح لفكرة المغرب العربي، وكشف حدود ما يمكن تحقيقه.

من مشروع المغرب العربي الكبير، وهذا يعبر عن وعي سياسي يفوق بكثير من حيث الرؤية الإستراتيجية وعي النخب المغربية الحاكمة حالياً،<sup>(1)</sup> ويعتبر الكثيرون أن مؤتمر طنجة هو الميلاد الحقيقي لاتحاد المغرب العربي، والتتويج العملي للمحاولات التنسيقية والوحدوية السابقة إلى موقف منظم وعملي.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: المغرب العربي بعد الاستقلال (محاولات التكامل للفترة 1964-1988)

لقد كانت هموم الآباء المؤسسين لفكرة المغرب العربي تتمحور آنذاك حول النضال ضد الاستعمار وارتكزت على عوامل اللغة والدين والتاريخ والإرث الثقافي والوجدان المشترك،<sup>(3)</sup> غير أن حلم زعماء الحركات الوطنية المغربية لم يتحقق، فما إن استقلت الدول المغربية تباعاً حتى بدأت الخلافات السياسية لاسيما تلك المتعلقة بالحدود، إذ دخلت الجزائر في حرب الرمال 1963، بسبب مطالبة ترابية مغربية على حساب الجزائر، ويتعلق الأمر بمنطقة صحراوية غير محددة بشكل واضح حول واحة تندوف،<sup>(4)</sup> غير أن هذه الحروب لم تمنع الدول المغربية من محاولة إرساء قواعد التعاون الإقليمي لأهمها مقتنعة بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها.

إن الدول المغربية تدرك جيداً أنه بعد الاستقلال هي أمام استحقاقات من نوع جديد، فالانتقال من مرحلة التخلف إلى التقدم يحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة في ظل تشابكات محلية، إقليمية ودولية متغيرة، والتنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة، وتعود البدايات الأولى لهذا الإدراك إلى عام 1964، وهي السنة التي نوقشت فيها إشكالية التكامل الاقتصادي بين الأقطار المغربية الأربعة: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب، وقد ظلت موريتانيا خارج نطاق المغرب العربي بسبب المطالبة المغربية بهذا الإقليم حتى خريف 1969 حيث تم الاعتراف بها رسمياً من قبل المغرب وانضمت إلى المجموعة في جويلية 1970.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 127. عن توصيات المؤتمر أنظر:

زكي مبارك، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي، الدواعي والخلفيات والمصير، الندوة الدولية: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، (وحدة، كلية الحقوق، يومي 16 و17 أبريل 2009)، ص ص. 39-47.

(2) عامر مصباح، تكامل المغرب العربي، الأبعاد والمقاربات، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 213.

(3) محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، (الدوحة: 7 و8 نوفمبر 2007)، ص. 2.

(4) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، (الجزائر: دار الهداية بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ص. 286.

## الفرع الأول: تجربة التعاون المشترك 1964-1975

انطلقت تجربة التكامل الاقتصادي بالمغرب العربي في 26 سبتمبر عام 1964 حين نوقشت مجمل المسائل المرتبطة بالتعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية الأربعة: الجزائر، تونس، المغرب وليبيا، وخلال الاجتماع الذي انعقد بطنججة بالمغرب في 26 نوفمبر 1964،<sup>(1)</sup> تحت إشراف اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وبحضور مختلف الفنيين الممثلين لبلدان المغرب العربي، وقد أصدروا توصية دعوا فيها إلى عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد الوطني بغرض إرساء لبنات التكامل بين الأقطار الأربعة.<sup>(2)</sup>

## أولاً: محتوى التجربة

بدأت محاولات التكامل بتشكيل جهاز للتعاون المشترك يتكون من هيئة عليا للإشراف والتوجيه تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد، ولجنة استشارية دائمة ومركز الدراسات الصناعية ولجان قطاعية متخصصة تباشر مهام دراسة المشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى مجلس الوزراء.<sup>(3)</sup>

## 1. مجلس وزراء الاقتصاد:

يتألف المجلس من وزراء الاقتصاد المغاربة أو من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط، وتشكل الهيئة العليا والسلطة المرجع على رأس جهاز التعاون، ويعقد المجلس اجتماعات دورية في كل واحدة من العواصم وقد تم عقد سبع دورات في الفترة الممتدة من 1964 إلى 1975.<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> Abderrahmane mebtoul et bouchama chouam . **les de fis majeurs de lunion du Maghreb arab face a la crise financière mondiale**. L'intégration économique maghrébine. Un destin oblige? (paris. L'harmattan. 2014) . p. 285.

<sup>(2)</sup> Said hamdouni. Les tentatives d'intégration des pays du Maghreb face a l'élargissement de la communauté économique européenne. **Revue études internationales**. Vol/ 23. N 2. 1992. P. 328.

<sup>(3)</sup> مصطفى الفيلاي، المغرب العربي نداء المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 47.

<sup>(4)</sup> المرجع نفسه، ص. 48.

## الجدول رقم (3-01): دورات مجلس وزراء الاقتصاد خلال الفترة 1964-1975

التاريخ	المكان	الدورات
1964/09/29	تونس	الدورة الأولى
1964/11/26	طنجة	الدورة الثانية
1965/05/25	طرابلس	الدورة الثالثة
1966/02/08	الجزائر	الدورة الرابعة
1968/11/22	تونس	الدورة الخامسة
1970/7/20	الرباط	الدورة السادسة
1975/05/21	الجزائر	الدورة السابعة

المصدر : محمد مالكي، المغرب العربي آية وآفاق، المعرفة للجميع، سلسلة شهرية، العدد 5، (الرباط: منشورات رمسيس، 1999)، ص 28.

خلال الدورة الأولى بتونس والممتدة من 29 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1964، أكدت الدول المغربية الأربعة إرادتها في إقامة تعاون اقتصادي بينها وتم اتخاذ جملة من القرارات تتعلق بتطوير حجم المبادلات البينية من خلال تنسيق السياسات الجمركية وتنسيق سياسات الدول الأعضاء في مختلف الميادين: الصناعة، الطاقة، المناجم، الاتصالات والنقل<sup>(1)</sup>، وتقرر إحداث مؤسسة جديدة للتعاون المغربي وهي اللجنة الاستشارية الدائمة والتي اتخذت مقرها بالعاصمة تونس لاحقا<sup>(2)</sup> وفي لقاءه بطنجة قام مجلس الوزراء بتحديد صلاحيات اللجنة الاستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي، وتقرر إنشاء مركز للدراسات الصناعية، وتبنت الدورة مبدأ التعاون والتنسيق على مستوى بعض القطاعات منها : قطاع الطاقة والمناجم، وقطاع النقل والمواصلات والبريد والسياحة.<sup>(3)</sup>

اجتمع مجلس وزراء الاقتصاد مجددا بطرابلس في دورته الثالثة وتضمن البروتوكول الاتفاقي إنشاء لجان متخصصة في مختلف القطاعات من أجل تكامل اقتصاديات دول المغرب العربي.<sup>(4)</sup>

عقد المجلس دورته الرابعة بالجزائر تم من خلالها دراسة قضايا التبادل التجاري بين الأقطار الأربعة، وتقرر فيها اختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الاستشارية الدائمة.

على امتداد الفترة السابقة اختارت الدول المغربية صيغة التعاون القطاعي الذي أظهر محدودية وظيفته ودوره من خلال التقرير السلبي المقدم من طرف اللجنة الاستشارية الدائمة في الدورة الخامسة لمجلس الوزراء

(1) Nachida Bouzidi. *L'expérience algérienne de coopération et d'intégration économiques régionales* (Alger. Fondation Friedrich Ebert . 2010) , P. 6.

(2) أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1999)، ص.89.

(3) فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، (بيروت: دار الحداثة، 1982)، ص. 385.

(4) محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 30.

بتونس، وتبين للمؤتمرين عدم صلاحية هذه الطريقة في التكامل، واقترح المجلس إتباع إستراتيجية جديدة تتخطى مشاكل التعاون وتهميئ الأراضية للتكامل الاقتصادي.

وقد تمكنت اللجنة الاستشارية الدائمة من إعداد مشروع هذه الإستراتيجية التي تتضمن تحديد المبادلات التجارية باستثناء المنتوجات الفلاحية وتنسيق السياسات الصناعية للأقطار الأربعة، وأوصت بتكوين أداة تمويلية مجموعة في شكل بنك مغربي، وإحداث اتحاد مغربي للأداءات قصد تسهيل المبادلات<sup>(1)</sup>.

وفي اجتماعه بالرباط، كان على مجلس الوزراء الاقتصاد أن يؤكد على توصيات اللجنة الدائمة، إلا أن المناقشات انتهت باستحالة إجماع الأطراف المشاركة على العمل بتلك التوصيات، باعتبارها تتعارض مع مبدأ احترام الاختيارات السياسية والاقتصادية لكل دولة، ويمكن القول أن الاجتماع قد فجر التناقضات في الأنظمة المغربية وهذا يعبر عن الوضع المؤسف الذي آلت إليه مسألة التعاون المغربي المشترك، والدليل الحي على ذلك عدم مشاركة ليبيا في الدورة، ورفض الجزائر للنتائج المقدمة، والشيء الإيجابي في هذا الاجتماع حضور موريتانيا كملاحظ كان ذلك بمثابة إعلان رسمي عن عضويتها في المجموعة المغربية<sup>(2)</sup>.

خلال الدورة السابعة لمجلس وزراء الاقتصاد بالجزائر أعيد طرح المشروع المعدل لكن غياب الإجماع حال مجدا دون أن يرقى إلى مستوى التنفيذ فألغى العمل به مشكلا بذلك مؤشرا واضحا عن موت هذه المؤسسة: مجلس وزراء الاقتصاد<sup>(3)</sup>.

## 2. اللجنة الاستشارية الدائمة:

تم تأسيسها كما سبق الذكر عام 1964، يرأسها أحد الوزراء الأربعة في مجلس الوزراء لمدة سنة بالتناوب ولها ميزانية مصادق عليها من طرف مجلس الوزراء وتعتمد في تمويلها على مساهمات الحكومات<sup>(4)</sup>، وتتولى اللجنة الاستشارية الدائمة النظر في الأمور التالية:

1. مسألة التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي.
2. إعداد القوائم بالمنتجات التي يمكن تبادلها بين الأقطار الأربعة بدون رسوم جمركية أو قيود إدارية.
3. دراسة إمكانية التنسيق في مجال التصنيع بين دول المغرب العربي.

(1) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص. 186.

(2) احمد صديق، مرجع سابق، ص. 90.

(3) محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 31.

(4) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 335.

4. إعداد دراسة حول توحيد موقف دول المغرب العربي إزاء السوق الأوروبية المشتركة.

كما كلفت اللجنة بدراسة موضوعات عديدة أخرى تتعلق بتنسيق التعاون في مسائل الطاقة والتعدين، وتعيين المبادئ التي يمكن أن تسير عليها المبادلات التجارية.<sup>(1)</sup>

وتتولى اللجنة كذلك مهمة الإشراف على اللجان القطاعية المتخصصة التي تم تكوينها في القطاعات المقترحة بقرار من مجلس الوزراء.

وفي دورته الخامسة (1967) كلف مجلس الوزراء اللجنة بانجاز برنامج للتنسيق الاقتصادي في المنطقة لمدة 5 سنوات ليحدد السير التدريجي نحو التكامل الاقتصادي المغربي على ضوء جملة من المبادئ أهمها: تحديد التجارة في المنطقة، وتنسيق الإجراءات الوقائية تجاه البلدان الأخرى.

- تحديد تجارة المنتجات الزراعية بين البلدان المغربية.
- تحضير قائمة بأسماء الصناعات التي لا يحق لأي بلد مغربي أن ينشئها فوق ترابه دون استشارة البلدان الأعضاء في اللجنة، وتلتزم البلدان المغربية الأخرى باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية.<sup>(2)</sup>

تماشيا مع هذه المبادئ أعدت اللجنة تقريرا تضمن ثلاثة حلول ممكنة:

- الحل الأقصى: وهو القاضي بتكوين مجموعة اقتصادية مغربية على شكل السوق الأوروبية المشتركة، تهدف إلى تنسيق اقتصاديات البلدان الأعضاء واندماجها في مجموعة واحدة.
- الحل الأدنى: والذي يضع التعاون على مستوى التصريحات المبدئية، والتمني في آفاقه بإحداث اتحاد اقتصادي.

- الحل الوسط: ويقضي بتحرير المبادلات مع ربط ذلك بالتنسيق الصناعي ويكون ذلك من خلال تخفيض لحقوق الجمارك والتحديات الكمية على مسافة خمس سنوات، وإحداث قائمة للصناعات التي توافق عليها الدول الأعضاء والتي تصبح منتوجاتها قابلة للتداول داخل المجموعة المغربية.<sup>(3)</sup>

وقد قامت اللجنة باقتراح العمل بالحل الثالث أثناء اجتماع مجلس الوزراء بالرباط سنة 1970م، لكن لم تتم المصادقة عليه.

(1) الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، 1945-2000م (عمان: الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص. 426.

(2) عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص. 336.

(3) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص. 388.

ظلت أعمال الاستشارية الدائمة متمحورة ضمن تلك الأنشطة التي تم التنويه عنها، غير أن الخلافات التي عصفت بين البلدان المؤسسة لها حالت دون تطوير أعمالها إلى شكل أعلى في التعامل السياسي والاقتصادي و بقيت مجرد بيت خبرة.<sup>(1)</sup>

### 3. مركز الدراسات الصناعية:

مؤسسة مغربية مختصة ثم إنشائها في نوفمبر 1967 بقرار من مجلس الوزراء، اتخذت مقرها بالعاصمة الليبية طرابلس، وبعد انسحاب ليبيا عام 1970م، استقر مقرها بطنجة.<sup>(2)</sup>

ويجول المركز من قبل الدول الأعضاء بقسط متساو بينهم، ويقوم بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية للبلدان الأعضاء، وقد يعهد إليه بانجاز دراسات اقتصادية لقطاع ما، أو لمشروع صناعي معين بطلب من اللجنة الاستشارية الدائمة، ويتولى المركز انجاز الدراسة وتقوم مفعولها على اقتصاديات المنطقة، وله صلاحيات أخرى تتعلق بجمع البيانات الإحصائية عن الصناعات والاقتصاديات المغربية ووضعها تحت تصرف المحتاجين لاستخدامها.<sup>(3)</sup>

لا تزيد صلاحيات المركز عن المجال الاستشاري، فهو بمثابة بيت خبرة جهوي تعهد اليه الحكومات مهمة انجاز دراسات وأبحاث معينة، وإذا ما تم إعدادها أبلغ حصيلتها إلى وزارات الاقتصاد وتنتهي مهمته عند هذا الحد، وليس من شأنه متابعة ما تؤول إليه هذه الدراسات من تنفيذ أو عدمه.<sup>(4)</sup>

من أهم الدراسات التي أنجزها المركز ما يلي:<sup>(5)</sup>

- تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغربية.
- إمكانية صناعة تكاملية للقطع والتركيبات الالكترو-مترلية
- إمكانية صناعة مغربية للحديد الأبيض.
- إمكانية صناعة وتوزيع الآلات والتجهيزات الزراعية لكل منطقة وهناك دراسات أخرى تتعلق بالإنتاج الصيدلاني، وتحليه مياه البحر والتكوين المهني وغيرها، إلا أنه لم تصل أي من هذه الدراسات مجال التطبيق.

(1) الطاهر بن عريفة، مرجع سابق، ص. 426.

(2) مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص. 49.

(3) مصطفى الفيلاي، مرجع نفسه، ص. 49-50.

(4) المرجع نفسه، ص. 50.

(5) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 337.

## 4. اللجان المتخصصة:

ستتبع اللجنة الاستشارية الدائمة بلجان مختصة في كل واحد من القطاعات التي يمكن من خلالها بعث التعاون بين أقطار المغرب العربي، وتضم كل واحدة من هذه اللجان كبار المسؤولين في القطاع وتعد لقاءاتها بصفة دورية في واحدة من العواصم المغربية حسب جدول أعمال مقرر بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية الدائمة ويأشرف واحد من ممثليها.

وتقوم هذه اللجان بجمع في القطاع واقتراح الإجراءات الممكن اتخاذها من جانب المصالح الإدارية لتنفيذ هذه البرامج.<sup>(1)</sup>

وقد أشرفت اللجنة الاستشارية الدائمة على ما يزيد عن عشرين لجنة متخصصة في عدة قطاعات:<sup>(2)</sup>

- اللجنة المغربية للنقل.
- اللجنة المغربية للبريد والمواصلات
- اللجنة المغربية للصناعية.
- اللجنة المغربية للسياحة.

إضافة إلى مجموعة أخرى من اللجان، ولكن بحكم طابعها الاستشاري قلما تنفذ الدراسات والبرامج التي تقدمها من قبل الحكومات.

## ثانياً: نتائج التجربة

من خلال الجرد العام لأجهزة التعاون الاقتصادي المغربي، نتساءل عن مضمون ما ساهمت به في مجال تطور مسلسل التعاون الاقتصادي المغربي؟

على الرغم من الأهداف الكبرى التي رسمتها أجهزة التعاون المغربي من أجل بلوغ الغاية السامية وهي تحقيق الوحدة الاقتصادية، إلا أن الانجازات المحققة كانت طفيفة وبالغة الاحتشام مقارنة بما يتحقق من خطوات ايجابية ومكاسب في مجموعات جهوية كبرى على غرار دول السوق الأوروبية المشتركة، والملاحظ أنه لم يحدث

(1) مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص 58-59.

(2) Nachida Bouzidi. Op.cit. P. 6.

أي تقدم ملموس في مجال التجارة والصناعة باعتبارهما القطاعين الاستراتيجيين اللذان أخذوا الأولوية في مسلسل التعاون وهذا يقودنا إلى الإقرار بفشل التجربة،<sup>(1)</sup> وفيما يلي نحاول تقديم بعض النتائج حسب القطاعات:

### 1. الصناعة:

الغرض من سياسة التعاون في مجال الصناعة تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- حرية تنقل بعض المواد الصناعية.
- خلق صناعة تكاملية.

لكن ولا واحد تحقق رغم كل الجهود التي قامت بها اللجنة الاستشارية الدائمة ومركز الدراسات الصناعية، فعلى سبيل المثال عقد سنة 1965 إجتماعان للخبراء بكل من الجزائر والرباط وخلصوا إلى ضرورة التعاون بين بلدان المغرب العربي في الصناعات التركيبية والالكترونية وصناعة الزجاج، وفي سنة 1968م درست اللجنة الاستشارية الدائمة العراقي التي تعترض تبادل المنتجات الصناعية واقترحت كحل تخفيض الرسوم نسبة 50 بالمائة لكن هذه المحاولات أخفقت لأسباب متعددة منها غياب التنسيق في السياسات الصناعية لبلدان المغرب العربي بسبب غياب إرادة بناء صناعة تكاملية، والقطاع الوحيد الذي تمكن من وضع أسس صناعة تكاملية كان قطاع الصناعات الميكانيكية حيث بدأ كل بلد في انتاج مواد تختلف عن البلد الآخر، لكن سرعان ما عرف نفس المصير.<sup>(2)</sup>

### 2. الزراعة:

إن محاولات التكامل المغربي في قطاع الزراعة هزيل إذ أنها اهتمت بثلاث منتوجات خلال الفترة (1963-1975) وهي الحلفاء والحمضيات والتبغ، حيث تأسس في سنة 1963 المكتب المغربي للحلفاء يهدف لضمان التسويق المشترك لهذه النبتة، وفي 1972م تأسست اللجنة المغربية وتمثل مهمتها في تنسيق النقل وتسويق هذه المنتجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لوضع حد للتنافس بين بلدان المغرب العربي على السوق الخارجية، وفي عام 1969 بدأت المديرية الوطنية الجزائرية والتونسية والمغربية للتبغ بدراسة وسائل إنجار تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها.

(1) مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص. 29.

(2) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 349-350.

إذا ما تحقق من نتائج في الميدان الزراعي ضئيل جدا لا يتعدى مستوى التعاون في أحسن الحالات، على الرغم من أهمية التكامل الجهوي في هذا القطاع للحد من التبعية الغذائية لدول المنطقة، وتبقى دول المغرب العربي غير قادرة على اتخاذ الإجراءات الهيكلية للإسراع بعملية التكامل المغربي.<sup>(1)</sup>

### 3. قطاع النقل:

على عكس بقية القطاعات استفاد هذا القطاع من مجهودات كثيفة أدت إلى بعض النتائج الإيجابية،<sup>(2)</sup> فيما يتعلق بالنقل الجوي مارست شركات الطيران الوطنية سياسات موحدة ومنتظمة منذ سنة 1965 من أجل استغلال مشترك لخط تونس - الجزائر - الدار البيضاء.

وفي مجال النقل البحري وبناء على اقتراح اللجنة الدائمة قررت البلدان المغربية الثلاثة تونس - الجزائر - المغرب إنشاء خط مغربي مركز أمانته في الجزائر، وبالنسبة للسكة الحديدية فقد تشكلت عام 1965 لجنة النقل الحديدي المغربي وفي 1971 تم الإعلان عن قواعد القطار المغربي السريع، كما اتخذت إجراءات مشتركة ومنتظمة أدت إلى تنسيق النقل بسعر منخفض وتوحيد نماذج عربات النقل.

### 4. المبادلات التجارية:

إن دراسة المبادلات التجارية بين البلدان المغربية الناتجة عن الاتفاقيات الثنائية تبين ضعف مستواها، كما يوضحه الجدول رقم (3-02) فالتغيرات في التجارة البينية المغربية غير منتظمة وفي الوقت نفسه غير مستقرة وهي تابعة للمزاج السياسي للمرحلة، ويبقى حجم التبادل التجاري في المنطقة ضعيف جدا بين عامي 1964 و1970 حيث يمثل حوالي 1.67 بالمائة من مجموع الواردات، و1.25 بالمائة من مجموع الصادرات، وقد عرفت الصادرات عدم استقرار حيث انخفضت من 38 مليون دولار عام 1964 إلى 26 مليون دولار عام 1966، لترتفع إلى 38 مليون دولار عام 1970.<sup>(3)</sup>

(1) المرجع نفسه، ص ص. 354-356.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 143.

(3) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 351.

الجدول رقم (3-02): المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964-1970

الصادرات (ألف دولار)					الواردات (ألف دولار)					الدول
الميزان التجاري	المجموع	تونس	المغرب	الجزائر	المجموع	تونس	المغرب	الجزائر	السنوات	
+700	13300	4000	9300		12600	5100	7500		1964	الجزائر
-7800	8400	2400	6000		16200	4700	11500		1965	
700+	7400	0	5700		6700	3000	3700		1966	
+1190	7350	900	6450		6160	1300	4860		1967	
774+	9797	502	9295		9023	3192	5831		1968	
2400 -	37950	5900	32050		40350	8400	31950		1970	
-1800	7500			7500	9300			9300	1964	المغرب
5500 +	11500			11500	6000			6000	1965	
1400 -	4500	800		3700	5900	200		5700	1966	
990 -	5860	100		4860	6850	400		6450	1967	
3142 -	6444	316		5831	9586	291		9295	1968	
690 -	32810	860		31950	33500	1450		32050	1970	
1100+	5100			5100	4000			4000	1964	تونس
2300 +	4700			4700	2400			2400	1965	
700 +	3200		200	3000	2500		800	1700	1966	
200 -	1700		400	1300	1900		1000	900	1967	
2368 +	3483		291	3192	1115		613	502	1968	
3090 +	9850		1450	8400	6760		860	5900	1970	

المصدر: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 351.

الملاحظ من الجدول أن المبادلات التجارية البينية عرفت تذبذبا حيث اتجهت نحو الانخفاض في السنوات

1964 وحتى 1968 لتعود للارتفاع مجددا سنة 1970، ويعود هذا لعدة أسباب منها اشتراط الجزائر أن تتخذ

المنتجات القابلة للتبادل الصفة الوطنية بحيث تنتجها مشاريع وطنية.

أما عن تركيبة هذه المبادلات فهي بالأساس مواد أولية إذا يشكل النفط 90 بالمائة من واردات المغرب من الجزائر، أما تونس فتستورد 14 بالمائة من مجموع صادرات المغرب من الخشب، بينما الجزائر فيشكل الفوسفات 21 بالمائة من وارداتها من تونس،<sup>(1)</sup> بينما ليبيا فإنها لم تصدر شيئا لهذه البلدان خلال هذه الفترة.

### ثالثا: أسباب فشل التجربة

لقد كانت التجربة غنية من حيث اللقاءات والأجهزة والمؤسسات المحدثّة على الرغم من فقر نتائجها وتواضع مكاسبها،<sup>(2)</sup> وقد تمكنت من مد جسور التشاور والتفكير والإمعان في وضع لبنات عملية المشروع الوجودي وهذا ليس بالهين، وهو أفضل بكثير مما هو محقق في لحظات اليوم.<sup>(3)</sup> وفشل التجربة يعود إلى عدة أسباب أهمها:

#### 1. ضعف وهشاشة المركز القانوني لمؤسسات التعاون:

إن للجانب القانوني وظيفة أساسية في تمتين أجهزة التكامل وانسجامها وأيضا فعاليتها، وتبرز القراءة المتمعنة لمجمل الوثائق الصادرة خلال مرحلة تكوين أجهزة التعاون ضعفا هيكليا في قانونية تلك الأجهزة، فمثلا مجلس الوزراء الاقتصادي كأعلى منظمة ضمن جهاز التعاون لم يحث بمقتضى ميثاق تأسيسي، كما لا يتوفر على قانون كفيل بتحديد مهامه وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى الشيء الذي جعل منه مجرد مؤتمر دبلوماسي تنحصر وظيفتها في توقيع الاتفاقيات الدولية ولا يملك أي سلطة فعلية، والملاحظ من نتائج الاجتماعات التي عقدها المجلس أن قراراته ليست إلا إجراءات استشارية تفتقد إلى صفة الالتزام اتجاه السيادة الوطنية لكل قطر.<sup>(4)</sup>

#### 2. غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء المؤطرة لحركة التكامل:

التكامل في فلسفته عمل ذو طبيعة سياسية، يتطور ويتقدم ويحقق أهدافه طالما توفر له المناخ السياسي المناسب، ويتعثر ويموت حين ينعدم هذا الأخير، وفشل تجربة التكامل بالمغرب العربي تعود أساسا إلى غياب الإرادة السياسية الفعلية الكفيلة بدعم مشروع البناء المغربي المشترك وتعمل على تجاوز الخلافات السياسية، وكنتيجة لذلك أصبح عمل المؤسسات مرتبط في تقدمه أو جموده بطبيعة الظرفية السياسية للمنطقة.<sup>(5)</sup>

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 145.

(2) محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 34.

(3) أحمد صديق، مرجع سابق، ص. 91.

(4) محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 35-36.

(5) المرجع نفسه، ص. 38.

## 3. قاعدة الإجماع:

إن اعتماد قاعدة الإجماع أثر سلبا على عمل المؤسسات حيث يكفي معارضة طرف واحد لإسقاط المشروع، ومع مرور الزمن ترتب عنها تغليب منطق الريية والحذر من الطرف الآخر، وتأكيد جانب الولاء الوطني على الولاء الإقليمي.<sup>(1)</sup>

## 4. النمو المطرد للعلاقات الثنائية:

اتخذ التعاون بين دول المغرب العربي بعدا ثنائيا والذي من شأنه أن يحول دون انجاز مشروع البناء الاقتصادي المشترك والجدول الموالي يوضح عدد الاتفاقيات المبرمة بين الدول المغربية في الفترة الممتدة من 1963 إلى 1975.

جدول رقم (3-03): عدد الاتفاقيات المبرمة في الفترة 1963-1975

السنة	الاتفاقيات الجماعية	الاتفاقيات الثنائية	المجموع
1963	-	43	43
1964	02	15	17
1965	1	7	8
1966	1	2	3
1967	1	4	5
1968	8	19	27
1969	2	33	35
1970	3	35	38
1971	2	9	11
1972	5	25	30
1973	3	31	34
1974	2	15	17
1975	2	7	09
المجموع	32	245	277

المصدر: محمد مالكي، المغرب العربي آية وآفاق، المعرفة للجميع، سلسلة شهرية، العدد 5، (الرباط: منشورات رمسيس، 1999)، ص 39.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 46.

## 5. الخلافات السياسية وبروز قضية الصحراء الغربية:

عرفت المنطقة أكثر من خلاف سياسي ونزاع ترابي تسبب في عرقلة مسيرة العمل المغربي المشترك، واسودت العلاقات بين الدول المغربية خاصة الجزائر وتونس والمغرب، حي توترت العلاقات بين المغرب وتونس بسبب رفض بورقيبة دعم ادعاءات المغرب بحقها في مويثانيا، ثم بين تونس والجزائر حيث انفجر الخلاف منذ 1962 حول منطقة حدودية واقعة في الصحراء تنطوي على مخزون من النفط تعود إلى الإدارة الجزائرية التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، وظل التوتر شديدا بينهما حتى 1967، والخلاف بين الجزائر والمغرب ويتعلق الأمر بتزاع حدودي في منطقة صحراوية تسبب في حرب بين البلدين عام 1963 سميت بحرب الرمال.<sup>(1)</sup>

وبظهور قضية الصحراء الغربية على الساحة الدولية عام 1975، اشتعل الخلاف مجددا بين الجزائر والمغرب بشأنها، وتفاقم الوضع إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.<sup>(2)</sup> ودخلت المنطقة مرحلة من الجمود الاقتصادي والصراع السياسي.

## الفرع الثاني: الميل إلى التعاون الثنائي 1975-1988

بعد آخر اجتماع لمجلس الوزراء 1975 وحتى منتصف 1988 (لقاء القمة المغربية في زرالدة بالجزائر) جمدت العلاقات بين كل الأطراف مجتمعة، لكن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقات الثنائية في المغرب العربي الكبير.

## أولا: معاهدة الإخاء والوفاق 1983

أولى صور التقارب جسدها معاهدة الإخاء والوفاق المبرمة بين الجزائر وتونس في 19 مارس 1983 والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول المغرب العربي الأخرى والتي تقبل بأحكامها وذلك بموافقة الطرفين السامين المتعاقدين،<sup>(\*)</sup> وفعلا انضمت موريتانيا في 13 ديسمبر 1983،<sup>(3)</sup> والمعاهدة ذات طابع أممي دفاعي مشترك بالدرجة الأولى، ويبدو ذلك واضحا من مضمون المواد المكونة لها، وقد اعتبر الكثير من المحللين أن هذه المعاهدة هي مقاربة جديدة وإيجابية للبحث عن وحدة المغرب العربي المفقود. حيث فتحت المعاهدة المجال للتعاون الثنائي بين البلدين في المجال الأممي وحتى المجال الاقتصادي حيث تحققت مجموعة من الإنجازات خاصة في القطاع الصناعي حيث تم

(1) سمير أمين، مرجع سابق، ص ص. 265-266.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 146.

(\*) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، مؤرخة في 4 جوان 1983.

(3) الطاهر بن عريفة، مرجع سابق، ص. 526.

إنشاء مجموعة من الشركات المختلطة والتي يتوزع رأسمالها مناصفة بين الشركات الجزائرية والشركات التونسية، ونذكر منها: (1)

■ مصنع للاسمنت الأبيض بفريانة.

■ مصنع لمحركات ديزل بساقية سيدي يوسف.

■ ومصنع للتراكيب الحديدية بغاردماو.

كما تم بموجب هذه المعاهدة السماح بتمرير أنبوب للغاز الطبيعي من الجزائر اتجاه إيطاليا عبر التراب التونسي، إلى جانب إنشاء بنك تونسي جزائري لتمويل المشاريع المشتركة. (2)

وبالنظر إلى الواقع العملي لهذه المعاهدة يبقى ما تحقق من إنجازات لا يرقى لمستوى العمل الوجدوي

المغربي المأمول.

### ثانيا: معاهدة وجدة 1984

اعتبر كل من المغرب وليبيا أن معاهدة الإخاء هي محاولة من الجزائر لعزلهما إقليميا، وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقع الطرفان يوم 13 أوت 1984 بوجدة المعاهدة المنشئة للاتحاد الإفريقي، تهدف المعاهدة إلى تقوية العلاقات وتعزيز الصلات القائمة على وحدة المصير وحسن الحوار، والسير قدما نحو وحدة متكاملة والمساهمة في توحيد المغرب العربي، ونهج سياسات مشتركة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والأمنية. (3)

■ ففي المجال السياسي: نصت المعاهدة على تعزيز أواصر الأخوة بين البلدين الشقيقين وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما.

■ وفي المجال الاقتصادي: السعي لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية وذلك من خلال إقامة منشآت مشتركة وإعداد برامج اقتصادية عامة ونوعية.

■ وفي المجال الثقافي: تنمية وتطوير مستويات التعليم والمحافظة على القيم والأخلاق الدينية وصيانة الهوية الوطنية.

(1) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 351.

(2) عوار عائشة، نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص. 117.

(3) جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 72.

- وفي المجال الأمني: المحافظة على أمن واستقلال البلدين يبدو أن معاهدة وحدة جاءت أكثر تفصيلا من معاهدة الإخاء والوفاق غير أنها لم تعمّر طويلا حيث أقدم ملك المغرب نهاية أوت 1986 على حل الاتحاد معلنا بذلك عن فشله، وأسباب الإخفاق متعددة منها:<sup>(1)</sup>
  - خيبة أمل المغرب من ليبيا حيث راهن كثيرا على سحب ليبيا واعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية لكن ذلك لم يتحقق.
  - تفاقم عزلة المغرب أكثر من ذي قبل حيث تدهورت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضت لضغوطات من قبل هذه الأخيرة إذ جمحت عددا من القروض المالية، وقامت بتغيير سفيرها بالرباط.
  - عودة الدفء للعلاقات الجزائرية الليبية مع مطلع 1986، خاصة بعد لقاء الرئيس الشاذلي بن جديد بالعقيد معمر القذافي في عين أميناس، والذي توج بتأكيد الطرفين على منح الاستقلال للشعب الصحراوي كخطوة لبناء المغرب العربي.

### ثالثا: مرحلة الوفاق المغربي

تعتبر سنة 1987 سنة الوفاق حيث تميزت بعودة العلاقات من جديد بين دول المغرب العربي.

#### 1. التصالح التونسي الليبي:

شهدت العلاقات التونسية الليبية الكثير من التوتر في الفترة الممتدة من 1984 و1987، عرفت خلالها تبادل للتهمة وازدادت حدة التوتر في أوت 1985 بعد طرد النظام الليبي 30 ألف عامل تونسي الأمر الذي وضع الدولتين على أهبة الاستعداد لأي هجوم عسكري، وتطبيقا لمعاهدة الإخاء والوفاق هددت الجزائر ليبيا باستخدام القوة ضدها في حالة اعتدائها على تونس، وفي 28 ديسمبر 1987 عادت العلاقات مجددا بين تونس وليبيا بواسطة من الجزائر ووافقت ليبيا على المطالب التونسية خاصة تلك المتعلقة بتعويض العمال التونسيين المطرودين من الأراضي الليبية سنة 1985.<sup>(2)</sup>

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 155.

(2) المرجع نفسه، ص. 156.

وتوالت اللقاءات آنذاك بين الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والعقيد الليبي معمر القذافي، أسفرت عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم التصالح بينهما، ومن أهم هذه الإجراءات: (1)

- حرية انتقال الأشخاص بين البلدين.
- عقد اتفاقيات للتعاون والتكامل في مجالات مختلفة تشمل انجاز مشاريع مشتركة بين الطرفين.
- الاتفاق على الاستغلال المشترك للجرف القاري نظرا لما يتوفر عليه من ثروات طبيعية (\*).

## 2. التصالح الجزائري الليبي:

بعد التزام الجزائر بالوقوف إلى جانب تونس ضد أي اعتداء ليبي سنة 1985، تدهورت العلاقات بينهما وبين ليبيا، لكن مع مطلع 1986 بدأ التوتر يتلاشى بعد اللقاء الذي جمع العقيد الليبي بالرئيس الجزائري في عين أميناس، وجاء هذا اللقاء عقب استنكار الجزائر للتهديدات الأمريكية لليبيا، وتكررت الزيارات بين البلدين وتعززت أكثر بعد إلغاء معاهدة وحدة، وفي جويلية 1987 أثناء زيارته للجزائر طرح العقيد الليبي مشروع وحدة اندماجية مع الجزائر غير أن المشروع لم يجد صدا له في الجزائر. (2)

## 3. التصالح المغربي الجزائري:

شهدت العلاقات المغربية الجزائرية هي الأخرى انقطاعا دام 12 سنة، غير أن رغبة البلدين في التآخي والتصالح أدى إلى استئنافها من جديد وذلك بعد تدخل المملكة العربية السعودية كوسيط بينهما، حيث تم عقد قمة ثلاثية في ماي 1987 تقرر فيها ما يلي: (3)

- فتح الحدود الجزائرية المغربية تدريجيا.
- إلغاء المغرب التأشيرة على الجزائريين ابتداء من سبتمبر 1987 واستمر العمل المشترك بين البلدين وتوالت اللقاءات بين ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد آنذاك قصد تحقيق الأهداف التالية:

- حل مشكلة الصحراء الغربية.

(1) عوار عائشة، مرجع سابق، ص. 119.

(\*) الجرف القاري: منطقة مشتركة بين تونس وليبيا تضم آبار نفطية وغازية وثورة سمكية هائلة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وكانت هذه المنطقة محل نزاع بين ليبيا وتونس وفصلت فيها محكمة العدل الدولية في "لاهاي"، ومنذ 1988، توجد اتفاقيات بين البلدين لاستغلال المنطقة بواسطة شركة بترولية تونسية ليبية.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 157-158.

(3) عوار عائشة، مرجع سابق، ص. 119.

- إلغاء جميع القيود على حركة انتقال الأشخاص والممتلكات
- انجاز مشاريع مغربية مشتركة، وتوحيد الجهود مع باقي بلدان المغرب العربي لدعم المساعي الوحدوية المبذولة في الإطار المغربي.

#### رابعا: قمة زرالدة

لأول مرة بعد استقلال بلدانهم يجتمع قادة الدول المغربية الخمس بمدينة زرالدة بضواحي العاصمة الجزائرية في 10 جوان 1989، أين تم الاتفاق على تشكيل لجنة عليا تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي<sup>(1)</sup>، تفرعت عنها خمس لجان فرعية قطاعية توزعت على عواصم الدول الخمس كما يلي:

- اللجنة الفرعية للمالية والجمارك: اجتمعت يومي 14 و 15 سبتمبر 1988 بالرباط.
- اللجنة الفرعية المكلفة بالاقتصاد: عقدت اجتماعها بالجزائر يومي 17 و 18 سبتمبر 1988.
- لجنة هياكل ومؤسسات اتحاد المغرب العربي: اجتمعت بالعاصمة الليبية طرابلس يوم 17 سبتمبر 1988.
- اللجنة الفرعية للتربية والثقافية والإعلام: اجتمعت في نواقشط يومي 21 و 22 سبتمبر 1988.
- اللجنة المغربية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية: اجتمعت بتونس يومي 23 و 24 سبتمبر 1988.

خرجت هذه اللجان بقرارات وتوصيات شكلت في نهاية المطاف برنامج عمل الاتحاد<sup>(2)</sup>.

و يبدو أن قمة زرالدة هي الانطلاقة المبدئية لمشروع اتحاد المغرب العربي، وينظر إليها الجزائريون على أنها

تاريخ ميلاد الاتحاد<sup>(3)</sup>.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 193.

(2) المرجع نفسه، ص. 197.

(3) Filali Fatima Zahra. Société civil et construction maghrébine ou les limites d'une intégration par la base. *Revue el mofaker*, n 5. faculté de droit et sciences politiques, université Mohamed khider Biskra, mars 2010, p.26.

## المطلب الرابع: قمة مراكش وتأسيس الاتحاد

في 17 فيفري 1989 تم التوقيع في مدينة مراكش على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي من قبل الدول الخمس: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا،<sup>(1)</sup> وكان الحدث في مستوى طموحات قادة وشعوب المنطقة، وقد وقع قادة الدول الخمس على الوثائق المنشئة للاتحاد وهي:<sup>(2)</sup>

- وثيقة الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- قرار بالمصادقة على أعمال اللجان الفرعية الخمس.

## الفرع الأول: أهداف الاتحاد

تظهر الرغبة الاندماجية واضحة ضمن ديباجة معاهدة تأسيس الاتحاد، حيث تشير المادة الثانية والثالثة من المعاهدة إلى أهداف الاتحاد:<sup>(\*)</sup>

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
  - تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
  - المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
  - العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.
  - نهج سياسات مشتركة في مختلف الميادين:
- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لتحقيق هذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

(1) **Enjeux de l'integration maghrebine le cout du non maghreb**. direction des etudes et des previsions financieres.( rabat :october 2008). P. 1.

(2) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص. 88.

(\*) المادة الثانية والمادة الثالثة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ولبلوغ هذه الأهداف اجتمع قادة الدول الخمس بمدينة زرالدة بالجزائر في 23 جويلية 1990 وتم تبني إستراتيجية مغربية للتنمية المشتركة<sup>(1)</sup> والتي وضعت الركائز لإقامة تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، وتضم الإستراتيجية المقترحة أربعة مراحل هي:<sup>(2)</sup>

- المرحلة الأولى: إقامة منطقة تبادل حر تبدأ قبل نهاية 1992 وتدوم سنتين.
  - المرحلة الثانية: إنشاء اتحاد جمركي قبل ديسمبر 1995 وتستغرق مدته ثلاث سنوات.
  - المرحلة الثالثة: إنشاء السوق المشتركة قبل نهاية 2000 وتستغرق مدتها خمس سنوات.
  - المرحلة الرابعة: اتحاد اقتصادي من شأنه التوحيد والتنسيق بين السياسات التنموية للدول الأعضاء.
- غير أنه لم تتحقق ولا مرحلة من هذه المراحل، وهذا الجمود في المسار التكاملي يترتب عنه إحساس بالإحباط، ونظرة تشاؤمية للاتحاد واعتباره مجرد شعارات سياسية بعيدة عن الممارسات الجارية في المنطقة.<sup>(3)</sup>

#### الفرع الثاني: مؤسسات الاتحاد

تدعم اتحاد المغرب العربي بمجموعة من الهيئات والمؤسسات قصد بلوغ المرحلة الأسمى وهي الاتحاد الاقتصادي، وقد أشارت معاهدة مراكش من المادة الرابعة إلى المادة الثالثة عشر إلى مجموعة من الهيئات والأجهزة منها ما هو ذو طابع تقرييري، وأخرى استشاري وأخرى ذات طابع تقني.<sup>(4)</sup>

#### أولا: الهيئات ذات الطابع التقرييري

و تضم كل من مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ومجلس الوزراء الأولين.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 321.

(2) Hanchi Ouled Mohamed Sabeh. **L'intégration économique du Maghreb arabe**. Deuxième colloque sur la finance islamique dans les pays du Maghreb (Nouakchott 15 et 16 avril 2012)

(3) عبد القادر ولد محمد، كيف نحقق التكامل والاندماج المغربي؟ الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، الندوة السادسة: المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007، ص. 45.

(4) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 239.

**1. مجلس الرئاسة:**

وهو أعلى هيئة في الاتحاد يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الذين يتناوبون على رئاسته كل سنة، ويعقد المجلس دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة ذلك، وله وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.\*

ويتولى المجلس القيام بالعديد من المهام أهمها:<sup>(1)</sup>

- رسم السياسة العامة للاتحاد.
- السعي وراء تحقيق أهداف الاتحاد والنظر في قضايا الدول الأعضاء كالتخلافات والتراعات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- تكوين لجان متخصصة لاتحاد المغرب العربي وضبط مهامها.
- الموافقة على تحديد مواعيد انعقاد مجلس الرئاسة.
- المصادقة على التعديلات الواردة على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي (المادة الثامنة من المعاهدة).
- يتولى مهمة تعيين مقر مؤسسات الاتحاد وأيضا تعيين الأمين العام للاتحاد.
- اعتماد ميزانية لأجهزة الاتحاد.
- النظر في طلبات الانضمام إلى الاتحاد من قبل الدول العربية أو الإفريقية (المادة السابعة عشر من المعاهدة).

**2. مجلس وزراء الخارجية:**

يتكون من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال،<sup>(\*\*)</sup> ويرفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، ويقوم بتنسيق السياسات والموافق في المنظمات الإقليمية والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكفلها بها مجلس

(\*) المواد : الرابعة والخامسة والسادسة من معاهدة تأسيس الاتحاد بعد التعديل.

(1) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 163.

(\*\*) المادة الثامنة من معاهدة التأسيس بعد التعديل.

الرئاسة، ويعقد دورات عادية، كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من مجلس الرئاسة أو بطلب من أحد أعضائه، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.<sup>(1)</sup>

### 3. مجلس الوزراء الأولين:

حسب المادة السابعة من معاهدة تأسيس الاتحاد فإنه للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولم توضح المعاهدة القواعد التي تحدد أسلوب عمل وصلاحيات هذه المؤسسة وعلاقتها بمؤسسات الاتحاد الأخرى، لذلك فإن مجلس الوزراء الأولين لم يجتمع، حتى الآن.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: الهيئات ذات الطابع الاستشاري والإداري

وتضم مجلس الشورى، وهيئة قضائية وأمانة عامة.

1. مجلس الشورى:<sup>(\*)</sup> يتألف مجلس الشورى من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من بين الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، ويعقد المجلس دورة عادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

ييدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات، كما له أن يرفع لهذا الأخير ما يراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

### 2. الهيئة القضائية:<sup>(\*\*)</sup>

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة يتم تعيينها من قبل الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالفصل في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكش. بموريتانيا.

(1) اتحاد المغرب العربي، على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

(2) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص. 171.

(\*) المادة الثانية عشر من معاهدة التأسيس (مراكش) بعد التعديل.

(\*\*) المادة الثالثة عشر من معاهدة التأسيس (مراكش) بعد التعديل.

## 3. الأمانة العامة:

نصت معاهدة مراكش في المادة الحادية عشر منها أنه " يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أميناً عاماً لها" وتتولى الأمانة

القيام بالمهام التالية: (1)

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع سائر الهيئات.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي مع الاستعانة عند الضرورة بالكفاءات المغربية.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى، والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين أجهزة الاتحاد المتخصصة في مجال الإعلام والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وجعلها متاحة للممارسين.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون وتعزيز للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

## ثالثاً: الهيئات ذات الطابع التقني

وتتمثل في الأجهزة المختصة بالتنسيق والمتابعة.

1. لجنة المتابعة: نصت المادة التاسعة من معاهدة مراكش على إنشاء لجنة المتابعة التي تتألف من الأعضاء الذين يتم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم هذه اللجنة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة

(1) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: www.maghrebarabe.org

تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة واللجان الوزارية تفاديا للازدواجية، وتعتبر لجنة المتابعة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد، وجهاز لتنشيط العمل الوحدوي، وتعد لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.<sup>(1)</sup>

**2. اللجان الوزارية المتخصصة:** تنص المادة العاشرة من معاهدة مراكش على إنشاء لجان وزارية متخصصة يحدد مهامها مجلس الرئاسة وهذه اللجان أربعة وهي:<sup>(2)</sup>

■ **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم هذه اللجنة بالنشاطات الفلاحية والحيوانية والمائية والغابات واستصلاح الأراضي فضلا عن دعم سياسات التوريد للمحاصيل الزراعية والاستغلال الأمثل لها ومكافحة الآفات.

■ **لجنة المالية والاقتصادية:** تختص هذه اللجنة فيما يلي:

- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
- التعاون الاقتصادي والمالي والنقدي (إقامة تعريفية مغاربية موحدة، إنشاء بنك مركزي موحد وعملة مغاربية موحدة).
- الصناعة، الطاقة والمعادن.
- السياحة والتجارة والخدمات.

■ **لجنة البنية الأساسية:** تهتم هذه اللجنة بالمجالات التالية:

- السكن والعمران.
- النقل والمواصلات (إقامة مشاريع نقل مشتركة كالشركة المغربية للخطوط الجوية)
- قطاع البريد والاتصالات.
- قطاع التجهيز والأشغال العمومية.

■ **لجنة الموارد البشرية:** تقوم لجنة الموارد البشرية بالتنسيق بين قطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي

والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والتعاون في مجال الطب، كما تتكفل بتوحيد التشريعات في

(1) اتحاد المغرب العربي، على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

(2) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ص. 222-225.

ميدان التشغيل والشؤون الاجتماعية والقانونية وضمان حرية تنقل الأشخاص والعمل داخل المنطقة

المغربية. وتتألف هذه اللجنة من المجالس الوزارية التالية:

- مجلس وزراء التربية والتعليم.
- مجلس وزراء الإعلام والشبيبة والرياضة.
- مجلس وزراء التكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية.
- مجلس وزراء الصحة.
- مجلس الوزراء المكلف بالقضايا القانونية والقضائية وانتقال الأشخاص.

#### رابعاً: الهيئات ذات الطابع التخصصي

تضم الجامعة المغربية، والأكاديمية المغربية للعلوم والمصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

1. **جامعة المغرب العربي:** تمثل إحدى الهيئات العلمية لاتحاد المغرب العربي تأسست بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية في 21 إلى 23 جويلية 1990 بالجزائر<sup>(\*)</sup> مقرها طرابلس، وتتألف من وحدات جامعية مغربية موزعة على دول الاتحاد حسب مقتضيات والإمكانات المتوفرة وتمثل مهامها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- المساهمة في التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغربي.
- تنظيم لقاءات علمية في مختلف ميادين المعرفة لصالح الطلاب والأساتذة الباحثين في التعليم العالي.
- القيام بدراسات علمية متخصصة مع مؤسسات عامة أو خاصة داخل الاتحاد أو خارجه.
- توطيد الصلة بين المؤسسات العلمية والجامعية على مستوى الاتحاد بغرض الوصول إلى تكامل في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي في المنطقة المغربية.

#### 2. الأكاديمية المغربية للعلوم:

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية بالجزائر، تهدف إلى دعم وتشجيع البحث العلمي في المغرب العربي، من خلال تحفيز الباحثين المغربية على التعاون مع غيرهم من الباحثين الأجانب وتبادل المعلومات بهدف تطوير وتنمية البحث العلمي في المحيط المغربي.<sup>(2)</sup>

(\*) البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 270.

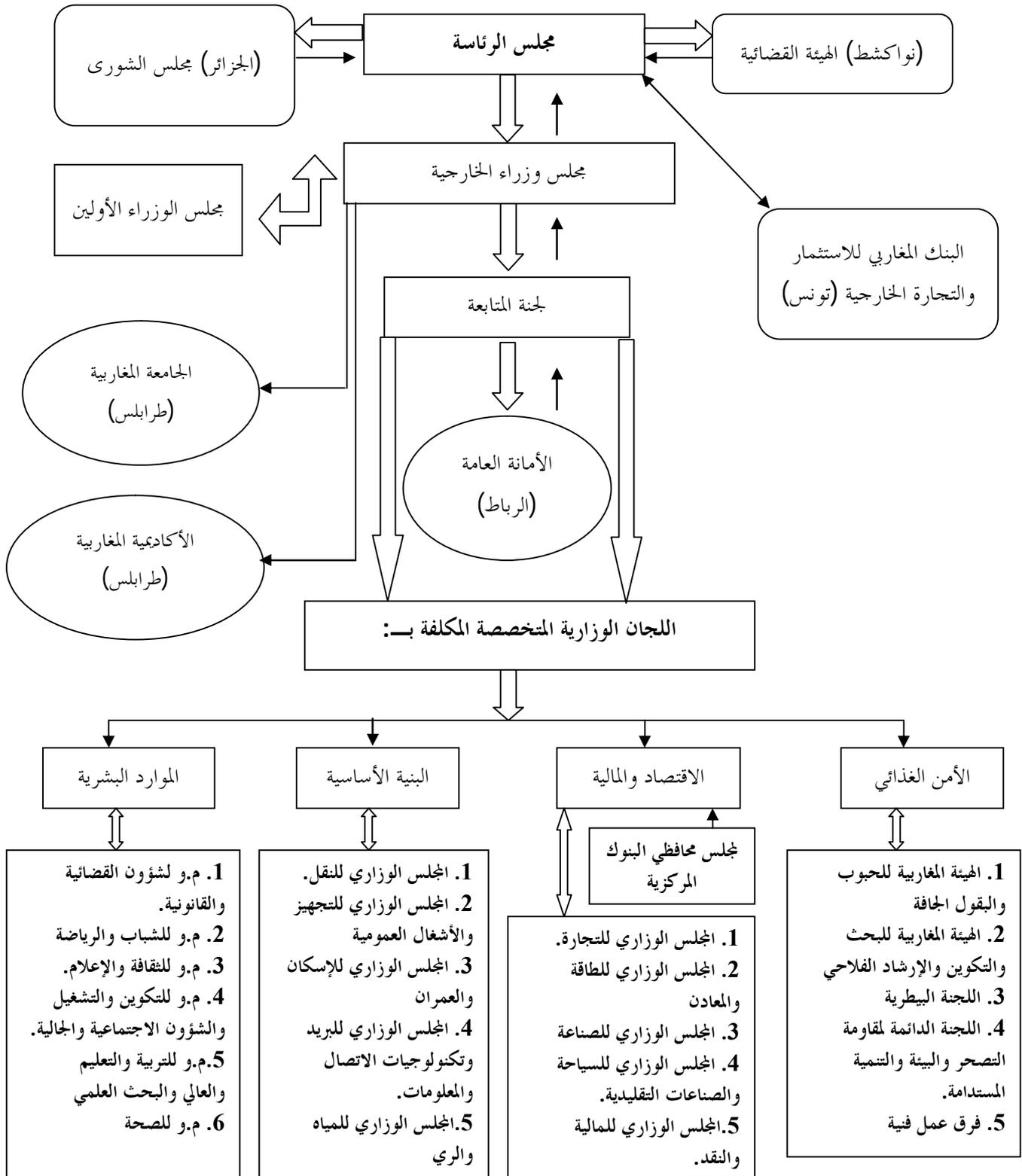
(2) عوار عائشة، مرجع سابق، ص. 129.

3. المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية: أنشأ هذا المصرف بناء على قرارات مجلس الرئاسة في دورته الثالثة بليبيا في مدينة رأس لانوف يومي 9 و10 مارس 1991، أين تم التوقيع على اتفاقية المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية،<sup>(1)</sup> وتوضح المادة الثانية من الاتفاقية الغرض من إنشاء المصرف والمتمثل في المساهمة في إقامة اقتصاد مغربي مترابط ومندمج ولتحقيق ذلك تبين المادة الرابعة من الاتفاقية العمليات التي يقوم بها المصرف وهي كما يلي:

1. تمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة.
2. دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية بين دول الاتحاد.
3. تمويل التجارة البينية.
4. تمويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد.
5. المساهمة في إنشاء الشركات التي من أهدافها تنمية المبادلات بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل الاقتصادي.
6. تقديم المساعدة والمشورة الفنية.
7. استقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة وفيما يلي الهيكل التنظيمي للاتحاد.

(1) اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول المغرب العربي ، على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الشكل رقم (3-01): الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي



Source : [www.maghrebarabe.prg/ar/org.vfm](http://www.maghrebarabe.prg/ar/org.vfm)

### المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المغربي بين المقومات والمعوقات وحصيلة الانجازات

تتوفر دول المغرب العربي على موقع استراتيجي وحيوي بحكم تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقرها من أوروبا، تجمع بينها عوامل وروابط مشتركة ومعطيات متشابهة في إطار الجغرافيا والعرق والتاريخ واللغة والدين، فهي لا شك كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق اتحاد يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الحوار، وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بين هذه الدول في أفق الألفية الثالثة<sup>(1)</sup>.

رغم الإمكانيات المتاحة إلا أن هناك الكثير من العراقيل التي تعيق مسيرة التكامل المغربي، فبعد مرور 27 عاما على إعلان بناء اتحاد المغرب العربي لا يزال هذا الأخير يراوح مكانه على الرغم من الأرضية التشريعية التي وضعت له، وتبقى الانجازات المحققة ضئيلة جدا لا ترقى إلى مستوى طموحات شعوب المنطقة

#### المطلب الأول: مقومات البناء

تمتلك دول المغرب العربي من المقومات الاقتصادية ما يجعلها قوة اقتصادية معتبرة ومؤثرة دوليا، ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي، والدفع بها قدما نحو بناء كتلة اقتصادية متكاملة.

#### الفرع الأول: المقومات التاريخية

تتميز المنطقة المغربية بوجود تاريخ مشترك يعود إلى العصر القرطاجي ثم الغزو الروماني وكفاح الشعوب ضد الاستعباد والظلم والبحث عن الحرية، وبمجيء الإسلام وما يحمله من قيم كالتضامن والحرية والعدالة تعززت مصداقيته في المغرب العربي وساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة والشعور بالانتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد لعدة قرون حتى دخول الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك<sup>(2)</sup>.

(1) احمدوش مدني، مرجع سابق، ص. 196.

(2) مصطفى الفيلاي، مرجع سابق، ص. 19.

## الفرع الثاني: المقومات الثقافية والدينية

على الرغم من تعدد الحضارات على المنطقة المغربية إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع الدول، والإسلام هو الدين المتبع وغالبية السكان هم مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، والثقافة السائدة هي الثقافة الإسلامية.<sup>(1)</sup>

## الفرع الثالث: المقومات الجغرافية

المغرب العربي هي التسمية المتداولة بين العرب والناطقين بالعربية، ويطلق عليه الغرب اسم المغرب الكبير (Grand Maghreb) تمييزا له عن المغرب الأقصى، ويعرف كذلك بالمنطقة المغربية وهي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي،<sup>(2)</sup> وتتألف من خمس دول وهي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا<sup>(\*)</sup> وتبلغ مساحتها مجتمعة 6.054.357 كلم تتوزع كما يلي:<sup>(3)</sup>

- تونس 155.566 كلم.
- الجزائر: 2.381.741 كلم.
- ليبيا: 1.775.500 كلم.
- المغرب: 710.850 كلم.
- موريتانيا: 1.030.700 كلم.

وتمثل هذه المساحة 19 بالمائة من مساحة إفريقيا و42 بالمائة من مساحة الوطن العربي، وتشكل المنطقة المغربية كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة وذات خصائص متجانسة، لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وهيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الخصائص المناخية والاقتصادية والاجتماعية سيرت سبل التواصل بين أقطارها، وعززت عبر العصور عوامل التبادل بين دول المنطقة.

(1) عادل مساوي، عبد العلي حامدي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية الإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، الرياض: 1428 هـ، ص. 379.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 76.

(\*) حسب الترتيب الأبجدي، سنأخذ بهذا الترتيب عند تقديمنا للإحصائيات المختلفة.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، 2015، ص. 393.

تملك المنطقة واجهة بحرية مهمة على المتوسط تزيد عن 4200 كلم وأخرى على الأطلسي تقدر بحوالي 2600 كلم، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد عن 4000 كلم انطلاقا من ليبيا شرقا إلى موريتانيا غربا.<sup>(1)</sup>

#### الفرع الرابع: المقومات البشرية

وصل عدد سكان المغرب العربي سنة 2015 إلى ما يقارب 95 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 109 مليون نسمة عام 2025.<sup>(2)</sup>

تتوزع هذه المجموعة البشرية على الدول الخمس بنوع من التفاوت حيث تختلف هذه الدول عن بعضها من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري في الريف والمدينة، وتوزيع القوة العاملة على القطاعات المختلفة، ولتوضيح وضعية هذه الطاقات نقدم بعض المؤشرات الإحصائية.

#### أولا: نمو السكان وتوزيعهم العمري

يعطي الجدول رقم (3-04) صورة واضحة عن تطور سكان المغرب العربي في الفترة الممتدة 2000-2015 حيث انتقل عدد السكان من 76.5 مليون نسمة سنة 2000 إلى 94.4 مليون نسمة سنة 2015، أي ارتفع بحوالي 17.9 مليون نسمة.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 77.

(2) المرجع نفسه، ص. 94.

الجدول رقم (3-04): تطور عدد السكان في المغرب العربي للفترة 2000-2015 وتوزيعهم العمري (%)

توزيعهم العمري (بالنسبة المئوية)						تطور عدد السكان (بالمليون نسمة)						الدولة
أكثر من 65 سنة		من 15 إلى 65 سنة		أقل من 15 سنة		2015	2014	2013	2010	2005	2000	
2013	2000	2013	2000	2013	2000							
7.2	6.2	69.6	63.7	23.2	30.1	11.1	11	10.9	10.6	10.0	9.5	تونس
4.5	4.6	67.7	61.5	27.8	33.9	39.9	38.7	38.2	36	32.9	30.4	الجزائر
4.8	3.3	65.8	64.5	29.4	32.2	6.2	8.8	8.6	7.8	6.6	5.6	ليبيا
4.9	4.7	67.2	61.7	27.9	33.6	33.6	33.3	33.0	31.9	30.2	28.4	المغرب
3.2	2.7	56.7	55.1	40.1	42.2	3.6	3.7	3.6	3.4	3.0	2.6	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	94.4	95.5	94.3	89.7	82.8	76.5	دول المغرب العربي
-	-	-	-	-	-	389.3	377.6	359	343	301	284	العالم العربي

المصدر: أعد الجدول اعتمادا على :

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015، ص 13.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، 2015، ص 392.
- بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankadawli.org

يبلغ عدد سكان المغرب العربي حسب إحصائيات 2015: 94.4 مليون نسمة أي حوالي 24.2% من سكان الدول العربية وتصل نسبة زيادة السكان في المتوسط<sup>(\*)</sup> إلى 1.72 %، ويمثل سكان الجزائر والمغرب أكثر من 77% من مجموع السكان.

يمثل السكان الذين هم أقل من 15 سنة لعام 2013 حوالي 26.29 مليون نسمة<sup>(\*\*)</sup> أي نسبة 27.87 بالمائة من مجموع السكان، وهذا يعني بأنها مجتمعات شابة، وستؤدي مستقبلا إلى ارتفاع حجم القوة العاملة وبالتالي ضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية، تعليمية واجتماعية.

عدد السكان لسنة 2010 - عدد السكان سنة 2000

$$(*) \text{ نسبة الزيادة السنوية في الفترة } 2010 - 2000 = \frac{\text{عدد السكان لسنة } 2010 - \text{عدد السكان لسنة } 2000}{\text{عدد السكان لسنة } 2000} \times 100 \dots$$

(\*\*) تم احتساب هذه القيمة والنسبة المئوية اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-04).

تصل نسبة من هم في سن العمل لعام 2013 إلى حوالي 67.12 بالمائة في الدول الخمس مجتمعة، وهذا يعكس ارتفاع نسبة الإعاقة في حالة البطالة، وهذا مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والوطنية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة في حال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة خطر البطالة والفقر (هذين الأخيرين اللذان كان أهم أسباب ثورات الربيع العربي) وما يترتب عنهما من مشاكل اجتماعية واقتصادية والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة في المنطقة.

### الجدول رقم (3-05): بعض مؤشرات البطالة

الدولة	معدل البطالة(*)%	عدد العاطلين بالألف	القوة العاملة بالألف
تونس	15.3 عام 2014	653.8	4273.2
الجزائر	10.6 عام 2012	1175.0	11084.9
ليبيا	19.5 عام 2012	298.5	1530.7
المغرب	9.1 عام 2014	1100.0	12087.9
موريتانيا	30 عام 2013	520.0	1733.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي 2015 ص. 405.

ما يزال معدل البطالة في دول المغرب العربي مرتفع وبالأخص في موريتانيا، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لفتح مناصب شغل جديدة، ويرتفع معدل البطالة لدى الشباب من خريجي الجامعات حيث بلغ عام 2014: 22 بالمائة في المغرب، 14 بالمائة في تونس و 11 بالمائة في الجزائر، وهذا الوضع سيظل مصدر توتر لدى دول المنطقة المغاربية،<sup>(1)</sup> وفي دراسة قام بها البنك العالمي على المنطقة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 اتضح أن متوسط معدل نمو السكان سيكون في حدود 2.4 بالمائة سنويا، وهذا يعني خلق ما يقارب 16 مليون منصب عمل لتوظيف العمال الجدد، وبالأخذ في الاعتبار معدل البطالة المقدر ب 20.4 بالمائة في المنطقة المغاربية فإنه يكون على هذه الدول توفير 22 مليون منصب عمل في غضون العشريتين القادمتين من أجل توظيف البطالين الموجودين حاليا والجدد الذين سيدخلون سوق العمل مستقبلا<sup>(2)</sup>.

$$(*) \text{البطالة للسنة } n = \frac{\text{عدد العاطلين للسنة } n}{\text{عدد القوة العاملة } n} \times 100$$

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 55.

(2) Dyer Paul; **Disponibilité de main d'œuvre, chômage et création d'emplois dans le Maghreb**, Rapport présenté dans le cadre de la table ronde du Maghreb « Genre et développement » organisée par la banque mondiale à Tunis le 24 et 25 mai 2005, p

## 2. الكثافة والتوزيع الجغرافي للسكان بين الريف والمدينة:

إن التوزيع السكاني بين الريف والمدينة يقدم صورة عن الطاقات البشرية المتاحة عبر الزمن كمصدر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني من جهة، ويبرز حجم التجمعات الحضرية التي تتطلب توفير احتياجاتها من جهة أخرى،<sup>(1)</sup> والجدول الموالي يوضح الكثافة السكانية في الدول الخمس والتوزيع الجغرافي للسكان.

## الجدول رقم (3-06): الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان بين الريف والمدينة

توزيع السكان بين الريف والمدينة (%)						الكثافة السكانية (ن/كلم <sup>2</sup> )			البيان
المدينة			الريف			2014	2013	2000	
2013	2012	2000	2013	2012	2000	2014	2013	2000	
66.5	66.3	63.4	33.5	33.7	36.6	71	70	61	تونس
73.7	68.9	59.8	26.3	31.1	40.2	16	16	13	الجزائر
77.9	78.0	76.4	22.1	22.0	23.6	5	5	3	ليبيا
57.4	58.7	54.2	42.6	42.6	45.8	47	46	40	المغرب
41.8	58.0	40	58.2	42	60.0	4	4	3	موريتانيا

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، 2015، ص. 393.

بلغت الكثافة السكانية في المنطقة المغربية سنة 2014 حوالي 16 نسمة لكل كلم، وتبقى هذه الكثافة ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بنفس المؤشر ولنفس السنة في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ 35 نسمة لكل كلم حسب إحصائيات البنك العالم 2015.

وتعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى معوقات التنمية في الدول المغربية بسبب ارتفاع تكلفة توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتتميز تونس بأعلى معدل كثافة سكانية بين دول المنطقة حيث قدر عام 2014 بـ 71 نسمة في كلم، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا : 4 نسمة في كلم و5 نسمة في كلم على التوالي.

(1) صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، مؤتمر التجارة العربية البينة والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص. 342.

نسبة السكان في المناطق الحضرية (المدينة) عام 2013، إلى ما يقارب 66.3 بالمائة<sup>(\*)</sup> من مجموع السكان في المنطقة، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها في العام ذاته على المستوى العالمي والبالغة حوالي 53 بالمائة<sup>(1)</sup> وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه تركز معظم سكان المنطقة المغربية في المدينة باستثناء موريتانيا والمغرب، وتبقى النسبة التي تعيش في الريف مؤشر هام على إمكانية توجيه اليد العاملة نحو القطاع الزراعي، من خلال توفير الإمكانيات الضرورية وتحسين الظروف الاجتماعية لسكان الريف للحد من الهجرة نحو المدن.

### 3. حجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات:

يقدر حجم العمالة سنة 2013 بحوالي 33.56 بالمائة من مجموع السكان ما يعادل 31.65 مليون عامل<sup>(\*\*)</sup>، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة نتيجة ارتفاع مساهمة العنصر السنوي في سوق العمل، ونمو فئة السكان النشطين لعدة عقود قادمة نتيجة طبيعة التركيبة العمرية لسكان المنطقة المغربية.

#### الجدول رقم (3-07): حجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات

توزيع العمالة حسب القطاعات (نسبة مئوية)						حجم العمالة كنسبة مئوية من مجموع السكان		
الخدمات		الصناعة		الزراعة		2013	2012	
2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	
49.0	49.4	31.4	30.7	19.6	19.9	36.5	38.2	تونس
48.3	55.6	31.6	23.9	20.1	20.5	32.2	43.9	الجزائر
76.2	75.4	21.3	21.9	2.5	2.7	26.2	27.2	ليبيا
47.6	47.3	28.9	28.6	23.5	24.1	36.1	37.2	المغرب
43.3	44.8	7.1	5.4	49.6	49.8	34.0	46.6	موريتانيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد الدولي، ص. 404.

يبين الجدول رقم (3-07) أن اتجاه العمالة في الدول الخمس كان نحو قطاع الخدمات حيث تزيد أهميته في ليبيا بمعدل 76.2 بالمائة عام 2013 وتقل في موريتانيا أين يستحوذ هذا القطاع على 43.3 بالمائة من حجم العمالة

<sup>(\*)</sup> حسب هذه النسبة اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-04) والجدول (3-06).

<sup>(1)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص 45.

<sup>(\*\*)</sup> حسب هذه القيمة اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-07) والجدول (3-04).

ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا من حيث حجم العمالة، ويقي القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى في موريتانيا ويحتفظ بقدر من الأهمية في المغرب.

إن معرفة توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية يساعد على فهم الكيفية التي تنتقل بها والتي كثيرا ما تكون بشكل فوضوي، فتؤدي إلى عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي عند رسم سياسات مشتركة سيتم ضبط حركة العمالة وتوجيهها إلى القطاعات الحيوية الاقتصادية الوطنية وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي ستؤدي إلى رفع مردودية عنصر العمل بتلك القطاعات وبالتالي رفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني.<sup>(1)</sup>

### الفرع الخامس: المقومات الاقتصادية (الموارد الطبيعية)

تتميز المنطقة المغربية بالتنوع في الثروات الطبيعية المتاحة والذي انعكس على اقتصادياتها حيث تزداد أهمية الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر وليبيا، وصناعة الحديد في موريتانيا، بينما تولى كل من تونس والمغرب أهمية أكثر لقطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات 1990-2000-2010.

### الجدول رقم(3-08): مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات 1990-2000-2010

الوحدة: نسبة مئوية

	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	1990	2000	2010	1990	2000	2010	1990	2000	2010
تونس	17.7	11.3	8.2	33.6	30.2	31.8	48.7	58.5	60
الجزائر	11.4	8.9	8.6	48.2	58.6	51.4	40.5	32,5	40
ليبيا <sup>(*)</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	18.3	14.9	15.4	33.4	29.1	29.7	48.3	56.0	55
موريتانيا	29.6	36.7	17.3	28.8	28	45.5	41.6	35.3	37.2

Source. Camille sari, *La communauté économique maghrébine une œuvre a construire*, (paris : L'Harmattan, 2015), p.p.114-143

(\*) بالنسبة لليبيا فإن المعلومات غير متوفرة لهذه السنوات، ولكن حسب إحصائيات سنة 2008 فإن قطاع الصناعة الأكثر مساهمة في PIB بنسبة 78.2% ثم قطاع الخدمات بنسبة 19.9%، وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة 1.9%.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 97.

يشير الجدول أعلاه إلى تراجع كبير في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الإجمالي خاصة بالنسبة إلى موريتانيا، وفي المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات بالنسبة لتونس والمغرب بسبب زيادة أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، في حين في الجزائر وليبيا يساهم قطاع الصناعة بنسبة أكبر في .PIB

وبالأخذ في الاعتبار طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة المغربية بالأخص مشكلة الأمن الغذائي فإنه يجب إعادة النظر في عدم التوازن بين القطاعات الثلاث، وإعطاء أهمية أكثر للقطاع الزراعي ومحاولة النهوض به باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار سياسة مشتركة ومتكاملة بين الدول الخمس للتخفيف من التبعية الاستهلاكية، وفيما يلي الخصائص الاقتصادية لكل دولة:

### 1. تونس:

يعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة والصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية، بالإضافة إلى الصناعة الميكانيكية مثل صناعة قطع غيار السيارات وأبرزها قطع سيارات مرسيدس، وتعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وإيطاليا<sup>(\*)</sup>، وتمثل التمور ثالث صادرات تونس الفلاحية، ويستحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من مجموع اليد العاملة في البلاد، ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر تنافسية في المغرب العربي، ويصنف بانتظام من بين الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا والعالم العربي.<sup>(1)</sup>

### 2. الجزائر:

من أكبر منتجي البترول والغاز في العالم وتحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في إنتاج البترول سنة 2013 بمعدل 1.885 مليون برميل يوميا، وتمثل الدولة الخامسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي، بطاقة إنتاجية تقدر بـ127 مليار سنة 2013، وتتوفر الجزائر على الاحتياطي الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من غاز حجر الأردواز المعروف بالغاز الطبيعي والذي لم يتم استغلاله بعد، وتعتمد في اقتصادها على تصدير البترول والغاز والصناعات البتروكيمياوية، بينما تركز الفلاحة أساسا على زراعة الحمضيات، التمور والحبوب وزيت الزيتون، وتمتلك ثروات طبيعية أخرى كالحديد حيث يتواجد في عدة مناطق منها منطقة جيبيلات في الجنوب وهي من أكبر

(\*) احتلت تونس المركز الأول عالميا في صادرات زيت الزيتون متجاوزة اسبانيا، حيث حققت صادرات قياسية تقدر بـ 300 ألف طن وبعائدات تبلغ حوالي 2 مليار دينار تونسي خلال الموسم 2014-2015 حسب تصريح لوزارة الصناعة التونسية.

(1) Camille sari, Op.Cit.,p.49.

حقول الحديد في العالم ولم يتم استغلاله بعد، كما يوجد بالجزائر الفحم واليورانيوم ومنجم للذهب في الهقار باحتياطي قدره 58 طن وبطاقة إنتاج 2 طن سنويا.<sup>(1)</sup>

### 3. ليبيا:

من أكبر منتجي النفط في العالم وتملك احتياطي يقدر بـ 41.5 مليار برميل، تراجع إنتاجها بعد ثورة فبراير 2011 وأصبحت تحتل المرتبة 27 عالميا في إنتاج النفط حيث بلغ معدل إنتاجها 0.7 مليون برميل يوميا سنة 2010، وتتوفر ليبيا على احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بـ 1419 مليار حسب تقديرات سنة 2008، وتنتج سنويا 14.8 مليار، وتعتمد في اقتصادها على النفط والصناعات الكيماوية كما توجد بها صناعة الحديد والصلب والاسمنت ومواد البناء، وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي هناك الشعير والقمح والتمور والزيتون.<sup>(2)</sup>

### 4. المغرب:

يملك المغرب 70 بالمائة من احتياطي الفوسفات العالمي ويعتمد اقتصاده أيضا على السياحة الأجنبية، وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا حيث تمكن من استقطاب أكثر من 8.11 مليون سائح سنة 2014، ونجح في انجاز العديد من المشاريع السياحية الهائلة في كل من طنجة والدار البيضاء ومراكش وأغادير والرباط، ويعتمد الاقتصاد المغربي على تصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والنسيج إلى أوروبا، ويعتبر من أقوى منتجي الأسماك في العالم، ويملك ثاني أقوى بورصة في إفريقيا بعد بورصة جوهانسبورغ.<sup>(3)</sup>

### 5. موريتانيا:

تحتل موريتانيا المرتبة 16 عالميا والأولى عربيا في إنتاج الحديد سنة 2011 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 12 مليون طن، وتملك ثاني أغنى شواطئ العالم بالأسماك بعد اليابان، ولها احتياطي من البترول يقدر بـ 1.5 مليار برميل، وفيما كذلك بعض المعادن الأخرى كالحاس والفوسفات والذهب واليورانيوم،<sup>(4)</sup> الملاحظ أن المنطقة المغربية تتميز بتنوع الموارد الطبيعية هذا التباين سيمثل عاملا مهما في إمكانية التعاون بين البلدان الخمس وتوجيهه لخدمة فكرة التكامل الاقتصادي لاسيما التكامل الأفقي.

(1) نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربي 2015. و :

- Camille sari , , Op.Cit.,p.81.

(2) Ibid, p.43.

(3) Ibid, p.62.

(4) Ibid, p.100.

## المطلب الثاني: عناصر الإخفاق

اعترضت مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي العديد من المعوقات نتج عنها بطء في تنفيذ عدد من برامج التكامل، ويمكن إجمال هذه المعوقات التي تقف عثرة في مسار البناء المغربي فيما يلي:

## الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

يمكن إنتاجها فيما يلي:

## أولاً: غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية في الدول المغربية

إن اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي بينها، حيث اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية في حين الجزائر وليبيا تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم الجزائر بتحرير اقتصادها لتسعينات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي، وبالذخول في الألفية الثالثة قامت كل الدول المغربية بالذخول في إقتصاد السوق.<sup>(1)</sup>

## ثانياً: ضعف المبادلات التجارية البينة

يبقى حجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، إذ يقدر بنسبة 3 بالمائة من مجموع مبادلات الدول الخمس، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الاتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينة 60 بالمائة من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي<sup>(2)</sup> والجدول الموالي يوضح حجم المبادلات التجارية البينة لعام 2013.

<sup>(1)</sup> **Enjeux de l'intégration maghrébine le cout du nom Maghreb.** Direction des études et des prévision financières (royaume du Maroc: ministères de l'économie et des finances octobre 2008), p. 8.

<sup>(2)</sup> Luis martinez. **L'Algérie. L'union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale.** Projet de recherche euromesco (paris. Octobre 2006)

## الجدول رقم (3-09): حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2013

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

التجارة البينية (%)	إجمالي التجارة خ	إجمالي ص، و البينية	موريتانيا	ليبيا	المغرب	الجزائر	تونس	الدولة	
9.66	16336	1578.2	31.4	886.5	192.1	486.2		الصادرات	تونس
7.12	23743	1691.4	1.1	409.1	95.9	1185.3		الواردات	
4.17	65934	2749.8	29.2	22.4	1050.8		1647.4	الصادرات	الجزائر
1.86	54875	1023.4	0.7	316.4	217.4		488.9	الواردات	
2.38	21753	519.6	139.7	86.4		207.3	86.2	الصادرات	المغرب
3.37	44742	1508.8	1.3	15.3		1272.9	219.3	الواردات	
1.83	36623	673.4	0.0		13.9	287.6	371.9	الصادرات	ليبيا
4.21	25534	1075	0.0		95.0	24.7	955.3	الواردات	
0.097	2860	2.8		0.0	1.2	0.6	1.0	الصادرات	موريتانيا
5.39	4084	220.3		0.0	153.7	32.1	34.5	الواردات	

المصدر: أعد هذا الجدول اعتمادا على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

الملاحظ أن حجم المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ضعيف جدا وأعلى نسبة مبادلات سجلت بتونس، غير أنها تبقى دون المستوى المطلوب، هذا الوضع التجاري الغير مقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في اجتماعهم المنعقد بالرباط ديسمبر 2014 وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي.

## ثالثا: التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج

تتميز الاقتصاديات المغاربية بفقير تنوعها حيث تعتمد في صادراتها أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90 بالمائة مما جعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

(1) أحمد بوبوش، التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، ندوة: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق جامعة محمد الأول، وجدة، أبريل 2009، ص. 205.

## رابعاً: الحواجز الجمركية

إن عدم وجود تعريف جمركية موحدة، على غرار ما هو معروف في التكتلات الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية.<sup>(1)</sup>

## الفرع الثاني: المعوقات السياسية

## أولاً: قضية الصحراء الغربية

ظل ملف الصحراء الغربية مصدر توتر وتأزم بين المغرب والجزائر قبل قيام الاتحاد واستمر معه خلال مسيرته إلى يومنا هذا، ومادام هذا الملف مفتوحاً فإن قضية الصحراء الغربية ستبقى تعرقل مسيرة الاتحاد.<sup>(2)</sup>

## ثانياً: ضعف وغياب الإرادة السياسية

تؤكد التجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي أن غياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول والاتحاد المغربي لن يكون استثناء فقيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مرهون بتوفر الإرادة السياسية لدى النخب المغربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات التي تنصب في هذا الاتجاه، ويتطلب الأمر قدراً من التفاهم السياسي خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بقضايا حساسة كقضية الصحراء الغربية.

## ثالثاً: قضية لوكربي

أصدر مجلس الأمن في 31 مارس 1992 قراراً بفرض حظر جوي على ليبيا، وطلبت ليبيا من الدول المغربية عدم تطبيق قرار مجلس الأمن مستندة في ذلك إلى المادة 14 من معاهدة الاتحاد التي تنص على أن "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى"، غير أن الدول المغربية طبقت الحظر الجوي عليها، مما انعكس سلباً على مسيرة البناء المغربي إذ توقفت ليبيا عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغربية، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.<sup>(3)</sup>

(1) لعجال أعجال محمد لبن، معوقات التكامل المغربي دراسة تحليلية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 9، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ديسمبر 2009، ص. 99.

(2) محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 208.

(3) لعجال أعجال محمد لبن، مرجع سابق، ص. 91.

### رابعاً: الوضع الأمني في الجزائر

عرفت الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي أزمة سياسية حادة أدت إلى دخول البلاد في مرحلة من العنق والاستقرار، وتفاقم الوضع أكثر سنة 1994 مما خلق تخوفاً من الدول المغاربية الأخرى خاصة تونس والمغرب من انتقال الأزمة إليها، حيث أقدمت المغرب على فرض تأشيرة على الجزائريين في أوت 1994 للحد من تدفق الجزائريين إليها.<sup>(1)</sup>

### خامساً: الاتحاد المغربي والربيع العربي

شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعاً (ليبيا وتونس)، وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقيت دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية مجزأة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها لحياتها السياسية والاجتماعية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثالث: المعوقات القانونية

وتتمثل في:<sup>(3)</sup>

#### أولاً: المعاهدة ومحتواها

منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثر على مسيرة الاتحاد، إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ واليات.

#### ثانياً: اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية

إذ يشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصاً على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد والحد من فعاليتها.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص. 372-373.

(2) شفيق شفير، فعاليات ندوة المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات 29 فيفري 2013، ص. 3. على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ressourcegallery/media/documents/2013/02/25>

(3) اعجال لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص. 92-93.

## ثالثا: قاعدة الإجماع

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يؤثر سلبا على العمل المغربي المشترك، إذ أن اشتراط موافقة جميع الدول الأعضاء على كل قرار أمر لا يتحقق دائما مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات ويفسد الكثير من المبادرات لذلك اقترحت الجزائر في مارس 2001 تعديل معاهدة التأسيس واستبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية.

## المطلب الثالث: حصيلة الانجازات

إن الانجازات المحققة حتى الآن تبقى دون طموحات الشعوب المغربية والطريق لا يزال طويل أمام الاتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشأ من أجله وهو تحقيق التكامل الاقتصادي، غير أنه لا بد من الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد، فوجود اتحاد المغرب العرب ومؤسساته يعتبر في حد ذاته انجازا مهما لمواصلة مسيرة البناء المغربي، حيث تشغل مؤسسات الاتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينات من أمانة عامة بالرباط ومجلس شورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا، وجامعة مغربية وأكاديمية مغربية للعلوم بطرابلس.

منذ نشأة الاتحاد المغربي عقد مجلس الرئاسة ست دورات على مدى 27 عاما كان آخرها بتونس عام 1994<sup>(\*\*)</sup>، وخلال حقبة التسعينات دخل الاتحاد مرحلة من الجمود بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة، وبالذخول في الألفية الثالثة وعودة الاستقرار مجددا إلى المنطقة استشعر القادة المغاربة أهمية التعاون والتكامل حيث تم تكتيف اجتماعات المجالس الوزارية، وقد عقد مجلس وزراء التجارة بتونس في يناير 2007 دورته الثامنة تم فيها تدارس نتائج الفريق المكلف بإعداد اتفاقية منطقة التبادل الحر المغربية ومدى استعداد الدول المغربية لاستحقاقات هذه المرحلة.<sup>(1)</sup>

كما عقد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أوت 2007 حيث تم تشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برنامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول، هذه اللجان ممثلة في لجنة الرقابة المصرفية، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف، ولجنة أنظمة المدفوعات، كما تم أيضا تدارس مدى تفعيل دور اتحاد المصارف المغربية.<sup>(2)</sup>

كما عقد مجلس وزراء الخارجية 33 دورة عادية كان آخرها بالرباط في 7 ماي 2015، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات التشاورية الاستثنائية لتنسيق المواقف والآراء، وتم خلال هذه اللقاءات إبرام العديد من

(\*\*) انظر الملحق رقم (08) ملخص عن الدورات الست لمجلس الرئاسة.

(1) محمد الأمين ولد أحمد جدو، مرجع سابق، ص. 38.

(2) مرجع نفسه، ص. 40.

الاتفاقيات ليس فقط في المجال الاقتصادي بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية ثقافية اجتماعية وأمنية، وتنتشر الأمانة العامة بانتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية<sup>(1)</sup> في مجالات متعددة: كالصحة العمومية، المياه، مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغربية والمواصلات وتربط شبكات الكهرباء... .

كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة كان لها انعكاس ايجابي على مسيرة التكامل المغربي.<sup>(2)</sup>

كما تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010 وتم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقسيم الجمركي وكذلك المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية، في حين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ، وفي اجتماعه بالرباط ديسمبر 2014 أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990.<sup>(3)</sup>

وفي 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه. بموجب اتفاقية رأس لانوف في 10 مارس 1991، ويقدر رأس مال البنك بـ150 مليون دولار أمريكي وقد تم اختيار تونس مقرا له، وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغربية في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من تكامل اقتصادي بين الدول الخمس، وذلك من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغربي، والمساهمة في تمويل عدد من المشاريع التي تعود بالنفع على المواطن المغربي.<sup>(4)</sup>

وفيما يتعلق بالمجال الأمني فقد حظي باهتمام مغربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية انعقدت بالجزائر في 9

(1) الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، على الموقع:

www.elwatannews.com/new/details/836059 تاريخ الزيارة: 2016-01-14.

(2) عبد القادر ولد محمد، مرجع سابق، ص. 44.

(3) الحبيب بن يحيى، مرجع سابق.

(4) إشارة انطلاق المصرف المغربي للاستثمار والتجارة. على الموقع: http://www.watanias.tn تاريخ الزيارة: 2016-02-20.

جويلية 2012، جاء فيها ضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغربية وتم عقد ثلاث اجتماعات وزارية على التوالي: اجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا في 24 سبتمبر 2012، ثم اجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أبريل 2013، وكان بعده اجتماع وزراء الشباب في تونس 17 ماي 2013 وتوجت هذه الاجتماعات تباعا بصدور بيانات: نواقشط، الرباط وتونس وشكلت في مجملها الملامح الأولية للإستراتيجية المغربية المتكاملة في المجال الأمني، ولمزيد من التعاون في المجال الأمني شهد السداسي الأول من سنة 2015 اجتماع فرق عمل مغربية من خبراء في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، ومحاربة الاتجار في المخدرات ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وانبثقت عن هذه الاجتماعات قرارات وتوصيات من شأنها دفع العمل المغربي المشترك لتعزيز الأمن في المنطقة، لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: تكلفة اللامغرب ومداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي

بعد مرور أكثر من ربع قرن على إعلان بناء اتحاد المغرب العربي، بقية البلدان المغربية تشكو من ضعف فادح في انجاز التكامل الاقتصادي بينها، وأصبح ما يعرف باللامغرب والتكلفة الناجمة عنه محل اهتمام كبير، خاصة وأنها تمس جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية. سيستعرض هذا المبحث السيناريوهات المحتملة لاتحاد المغرب العربي ثم سيختص بدراسة التكلفة الاقتصادية لعدم انجاز تكامل اقتصادي مغارب، وأخيرا سيقدم السبل الممكنة للنهوض بالاتحاد وتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

### المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة لمستقبل التكامل الاقتصادي المغربي

هناك ثلاث سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بمستقبل الاتحاد.

#### الفرع الأول: سيناريو الجمود

وهو استمرار الوضع الراهن وغياب التنسيق والانسجام في السياسات المتبعة، وهذا السيناريو الأقوى احتمالا خاصة في ظل الشراكات الأوروبية المطروحة أمام دول المنطقة بشكل انفرادي.

(1) الحبيب بن يحيى، مرجع سابق.

**الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق**

حل الاتحاد وهو أمر وارد في ظل بقاء قضية الصحراء الغربية دون تسوية، وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب.

**الفرع الثالث: سيناريو النجاح**

وهو اتجاه دول المنطقة نحو التكامل والوحدة والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية، حيث تفيد العديد من الدراسات النظرية والميدانية أن للتكامل مزايا كثيرة، فعلى المستوى السياسي يزيد من القوة التفاوضية في المجال الدولي، ويؤمن في الوقت نفسه علاقات سليمة بين الدول الأعضاء ويزيل بؤر التوتر والصداع والخلافات الحدودية، أما على المستوى الاقتصادي فالتكامل يرفع من حجم السوق (في حالة دول المغرب العربي سيضم السوق الموحد أكثر من 100 مليون مستهلك في غضون سنة 2020)، وهذه السوق الواسعة ستخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، وتحفز قيام الصناعات المكتملة، وتعزز من القدرات التنافسية وتطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات، وبالتالي ستخلق فرص عمل، إضافة إلى تكثيف حجم التجارة البينية واستقطاب حجم أوفر من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة مستوى النمو والتشغيل.

**المطلب الثاني: تكلفة اللامغرب**

لتوضيح تكلفة عدم انجاز تكامل اقتصادي مغربي من الضروري أن تؤكد أولا على التحدي الكبير الذي تواجهه الدول المغربية والمتعلق بمستوى النمو والتشغيل، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة لإيجاد 489700 منصب شغل إضافي سنويا (180000 بالمغرب و22500 بالجزائر و84600 بتونس) وتحقيق ذلك يتطلب معدل نمو سنوي في حدود 6 بالمائة و7 بالمائة وهو أعلى مما هو محقق حاليا<sup>(1)</sup>، وفيما يلي جدول يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات البطالة للدول المغربية لسنة 2013

(1) عزام محجوب، التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغربي، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغربي، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2011، ص. 38.

## الجدول رقم (3-10) : معدلات البطالة والنمو للبلدان المغربية لسنة 2013

معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	
13.3	2.4	تونس
9.8	2.8	الجزائر
9.2	4.6	المغرب
19.6	52.1 -	ليبيا
31	6.7	موريتانيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2015، صندوق النقد العربي، 2015.

يبدو أنه يجب تحقيق معدلات نمو أعلى 2 أو 3 نقاط أو أكثر إضافة مما هو محقق الآن لتجنب الوقوع في أزمات اجتماعية خطيرة (من دون الأخذ في الاعتبار حالة الانكماش في ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية بعد الثورة في المنطقة) من هذا الاستنتاج نستطيع أن نفهم أهمية التكامل الاقتصادي في المنطقة، إذ أنه من الآثار الايجابية المترتبة عن عملية التكامل ليس فقط الرفع من حجم التجارة البينية بل كذلك تحقيق معدلات نمو إضافية، وبالتالي فإن عدم التكامل يعد بممثلة الخسارة وهو ما يطلق عليه تكلفة اللاتكامل.

لتقدير هذه التكلفة تعتمد النماذج الاقتصادية الحاسوبية على عدة سيناريوهات تتعلق بطبيعة ومرحلة التكامل، لذلك تختلف الاستنتاجات حول المكاسب المرتقبة وبالتالي التكلفة المحتملة ومن بين الدراسات المقدمة حول الموضوع دراسة للبنك العالمي والتي اعتمدت على عدة فرضيات في مجال نوعية التكامل الاقتصادي مركزة على بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى وهي: الجزائر، المغرب وتونس، سنوضح ما جاء في هذه الدراسة فيما يلي: (1)

انطلقت الدراسة من فرضية أولى وهي استمرار الوضع الراهن حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للفترة (2005-2015) في حدود 3 بالمائة في الجزائر و4.1 بالمائة و2.7 بالمائة في المغرب، وبالأخذ في الاعتبار معدل نمو السكان بالنسبة لنفس الفترة (1.5 بالمائة بالجزائر و1 بالمائة في تونس و1.2 بالمائة بالمغرب)

(1) عزام محجوب، مرجع سابق، ص ص. 40-41.

سيكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 4.5 بالمائة بالجزائر و5.1 بالمائة بتونس و3.9 بالمائة بالمغرب وهذا هو سيناريو اللامغرب (سيناريو الجمود).

أما السيناريو الثاني الأهم فيخص إنجاز منطقة التبادل الحر مع التركيز على دور الخدمات في هذه العملية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية مشتركة تقدم على إجراء جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تلمس قطاع الخدمات، وكذلك مناخ الاستثمار والذي يطرح إشكالية الحكومة الرشيدة ودولة القانون، واستقلال القضاء ومقاومة الفساد ونجاعة وحياد الإرادة خاصة فيما يتعلق بالمنافسة، وقد توصل البنك العالمي إلى استنتاج لهذا السيناريو يقضي بزيادة معتبرة في معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، حيث سيرتفع نصيب الفرد من الدخل في الفترة (2005-2015) مقارنة بنسبة الدراسة 2004 بـ34 بالمائة في الجزائر و24 بالمائة في تونس و27 بالمائة في المغرب، وهكذا يصبح المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الدخل 6.4 بالمائة في الجزائر ( ما يعادل 3.4 نقاط إضافية) و6.5 بالمائة في تونس ( ما يعادل 2.4 نقطة إضافية) و5.4 بالمائة في المغرب (2.7 نقطة إضافية).

تتمثل إذن تكلفة اللامغرب في ضياع 3 نقاط إضافية كمعدل في تحسين نصيب الفرد من الدخل خلال العشرية 2005-2015 وافترضت الدراسة أن معدل نمو السكان المرتقب سيكون مستقرا وبالتالي ستكون تكلفة اللامغرب قياسا إلى معدل نمو الناتج المحلي بين 2005 و2015 كذلك بـ3 نقاط كمعدل حيث سيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5 بالمائة بالجزائر و8.1 بالمائة في تونس و6.9 بالمائة في المغرب.

### المطلب الثالث: مداخل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي

إن عدم تجسيد تكامل اقتصادي مغربي يعتبر خسارة بالنسبة لدول المنطقة، وحصيلة 27 عاما من العمل المغربي المشترك ضعيفة جدا، لم تتمكن من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، والغريب أن هذا الجمود لم يمنع دول الاتحاد من الحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما يعود به من فوائد على شعوب المنطقة، وفيما يلي سنسلط الضوء على آليات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي من خلال ثلاث مداخل رئيسية.

### الفرع الأول: المدخل السياسي

وتعتبر الخلافات السياسية أهم العوامل المعيقة لمسيرة التكامل لذلك نقترح لتجاوزها الآتي:

**أولاً: تسوية قضية الصحراء الغربية**

بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول، وسيظل التوتر قائماً في العلاقات بين الجزائر والمغرب، والحل لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء.

**ثانياً: توحيد الرؤى الوجودية**

إذا كانت أغلبية دول المغرب العربي متفقة على أن البناء الوجودي يبدأ بالمجالات الاقتصادية فإن ليبيا تنادي بفكرة الاتحاد السياسي، لكن هذا التوجه محتمل تغييره مع سقوط النظام السابق وقيام النظام الجديد.

**ثالثاً: الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للتكامل المغربي**

في أكتوبر 2006 أصدر صندوق النقد الدولي بياناً يحث فيه دول المغرب العربي على تعزيز علاقاتها الاقتصادية للتخفيف من حجم البطالة وتحسين النمو، وأكد هذا الأخير أن توحيد أسواق بلدان المغرب العربي سيكون عاملاً مهماً لجلب الاستثمارات الأجنبية الهامة إلى المنطقة.<sup>(1)</sup>

رابعاً: تنسيق المواقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الإقليمية الأخرى: مثل الاتحاد من أجل المتوسط والأخذ بعين الاعتبار وضعية اللامغرب التي قدر البنك العالمي تكلفتها بضياح 3 نقاط إضافية كمعدل في تحسين نصيب الفرد من الدخل خلال العشرية 2005-2015.<sup>(2)</sup>

خامساً: إشراك الجماهير المغربية في تقرير مصيرها: سيعطي دفعا قويا لمسار التكامل.

**الفرع الثاني: المدخل القانوني**

ونقصد به إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات وذلك ب:

- أولاً: إصدار بروتوكولات لتطبيق الاتفاقيات المبرمة وتحديد الآجال لتنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة كي لا تظل حبرا على ورق.

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 391.

(2) عزام محجوب، مرجع سابق، ص. 41.

- **ثانيا:** الحث في النصوص القانونية المعدلة مستقبلا أن تنفذ القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة فور التصويت عليها دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، باعتبار أن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء وهيئة عليا عبر وطنية وبالتالي قراراته تكون ملزمة بالتنفيذ.<sup>(1)</sup>
- **ثالثا:** تحويل مجلس الشورى من مجلس استشاري إلى برلمان مغربي له صلاحيات التشريع والمراقبة، ويتم اختيار أعضائه بالانتخاب على الصعيد المغربي.<sup>(2)</sup>
- **رابعا:** إعادة النظر في المادة السادسة من وثيقة معاهدة الاتحاد واستبدال قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية في إصدار القرارات من مجلس الرئاسة، الذي وحده له سلطة اتخاذ القرار.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثالث: المدخل الاقتصادي

يعتبر المدخل التجاري بداية انطلاق المسار التكاملي من الناحية الاقتصادية لذلك نقترح:

- **أولاً:** الإسراع في إعداد الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول المتعلق بقواعد المنشأ من أجل إدخال اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ، وتشير التقديرات<sup>(\*)</sup> إلى أن إنشاء منطقة التبادل الحر المغربية ستؤدي إلى مضاعفة مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف مما هو عليه الآن، وهذا سيساعد على المضي تدريجيا لتحقيق المراحل الأخرى من التكامل الاقتصادي.
- **ثانيا:** دفع القيود الجمركية التي تعرقل تدفق البضائع: ان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدان الخمس.
- **ثالثا:** دعم شبكة المواصلات والعمل على تطويرها لما لها من أهمية في انتقال السلع والأشخاص وذلك من خلال إعادة فتح الطرق والسكك الحديدية بين الجزائر والمغرب، والعمل على تخفيض تكاليف الشحن بين البلدان المغربية وذلك بفتح خطوط بحرية لنقل البضائع عبر سفن تجارية بين البلدان المعنية مباشرة.

(1) لعجال أعجال محمد أمين، مرجع سابق، ص. 93.

(2) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 402.

(3) لعجال أعجال محمد أمين، مرجع سابق، ص. 94.

(\*) في دراسة قام بها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD تبين أن حجم التجارة البينية سيتضاعف 5 مرات في حالة تحقيق تكامل تجاري (منطقة تبادل حر)، وقدرت الدراسة هذا الحجم بـ 5 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 وهو ما يمثل أكثر من 4 مرات حجم التجارة البينية الفعلية لتلك السنة والذي قدر بـ 1.2 مليار.

- عزام محجوب، مرجع سابق، ص. 44.

- **رابعاً:** إن إحياء مشروع البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينة وجلب الاستثمارات الأجنبية، وقد يساهم مستقبلاً في إيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغربية البينية.
- **خامساً:** إتباع إستراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي إضافة إلى تحرير المبادلات في مجال السلع، يتم من خلالها تحرير الخدمات وتحسين المناخ الاستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية من خلال إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي التي ستعطي دفعا قويا لتنمية المبادلات التجارية بينها.<sup>(1)</sup>

---

(1) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص ص. 360-361.

## خلاصة الفصل:

تملك الدول المغاربية رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا من المقومات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لتكوين كتلة اقتصادية هامة في حوض البحر المتوسط، إلا أن حصيلة 27 عاما من البناء المغربي المشترك تبقى ضئيلة ولا ترقى إلى مستوى الأهداف والطموحات التي عبرت عنها معاهدة مراكش.

والواضح أن نجاح التكامل الاقتصادي المغربي يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، واعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة والعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة خاصة في ظل التحولات التي لحقت بالمنطقة ولا زالت تلحق بها.

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن انجاز مشروع التكامل الاقتصادي المغربي سيحقق من الناحية الاقتصادية معدل نمو إضافي في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ3 نقاط وهذه الزيادة كفيلة بالتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة والتي تتراوح ما بين انخفاض مستوى المعيشة لعدد كبير من السكان والضغوط الناجمة عن البطالة هذه الأخيرة التي كانت أحد أهم أسباب ثورات الربيع العربي لذلك فإن الواقع بهذا الشكل يدفع إلى التأمل والبحث عن السبل والآليات الكفيلة بتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي، من هذه الآليات نقترح تنسيق السياسات النقدية للدول المغاربية وهي موضوع الفصل الموالي.

## الفصل الرابع

# دور السياسات النقدية المغربية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغربي

المبحث الأول: تقديم السياسات النقدية للدول المغربية

المبحث الثاني: تطور السياسات النقدية للدول المغربية من خلال أرقام وإحصائيات

للفترة 2000-2014

المبحث الثالث: درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغربية في ظل معايير التقارب

الإقتصادي ومنطقة العملة المثلى

المبحث الرابع: إمكانية إقامة تنسيق نقدي مغربي على ضوء تجربة الإتحاد النقدي

الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغربية الموحدة

**تمهيد:**

يعتبر التنسيق النقدي إحدى صور التكامل النقدي الجزئي ويتم من خلاله الاتفاق على السياسات النقدية التي ستتبعها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف معينة، وكلما كانت درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المعنية كبيرة كلما ساعد ذلك على تنسيق سياساتها النقدية وسيكون من السهل في الأمد المتوسط والطويل اعتماد سياسة نقدية مشتركة وتبني عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية في التداول، وتتكفل هيئة فوف وطنية تتمتع بالاستقلالية التامة عن حكومات الدول الأعضاء بإدارة السياسة النقدية المشتركة وإصدار العملة الموحدة.

سنيين من خلال هذا الفصل ما إذا كان هناك تقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية في ظل معايير التقارب الاقتصادي ومنطقة العملة المثلى (تخص الدراسة الفترة 2000-2015)، وبالتالي إمكانية إقامة اتحاد نقدي بينها وتبني عملة موحدة على ضوء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، وقبل ذلك سنقدم السياسات النقدية للدول المغربية ضمن سياقها التاريخي، ثم سنتبع أدائها بالاعتماد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي وذلك للفترة الممتدة من 2000 حتى 2014.

## المبحث الأول: تقديم السياسات النقدية للدول المغربية:

تلعب السياسة النقدية دورا حاسما في إنجاز الأهداف المرجوة في مجال النمو الإقتصادي والرفاه الاجتماعي، وتشكل جانبا مهما في السياسة الإقتصادية لكل بلد حيث تساعد على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو إقتصادي خال من التوترات التضخمية الحادة.

لقد حرصت الدول المغربية منذ إستقلالها السياسي على تأسيس أجهزة مصرفية منظمة ومتمينة، وإتباع السياسات النقدية الملائمة لتحقيق التنمية الإقتصادية.

## المطلب الأول: السياسة النقدية في تونس:

عقب الاستقلال عملت تونس على إسترجاع سيادتها النقدية وتحقق ذلك عام 1958 مع إحداث البنك المركزي التونسي وإصدار الدينار التونسي، وإعتمدت تونس المستقلة على عدة نظم لتنمية إقتصادها والنهوض بمجتمعها، وإنعكس ذلك بوضوح على طبيعة السياسة النقدية المتبعة.

الفرع الأول: ملامح السياسة النقدية في تونس من الإستقلال إلى 2005:<sup>(1)</sup>

بداية العشرية الأولى للإستقلال قامت تونس بإرساء النظام الاشتراكي والذي شمل كل قطاعات النشاط الإقتصادي، وإنعكس بصفة محسوسة على طرق التمويل السارية. فكان من الضروري تطويع وسائل السياسة النقدية قصد تحقيق الأهداف المرجوة، وفي هذا المضمار تم إنشاء نظام القرض التعاوني وعملت الدولة على تعبئة موارد هامة إكتسبت في الغالب طابعا نقديا قصد توظيفها بشروط ميسرة لإنجاز المشاريع المبرمجة.

غير أن السياسة الإنمائية المتبعة حققت نتائج سلبية تسببت في انهيار الوضع الإقتصادي نهاية الستينيات، و ثم التخلي عنها واعتماد إستراتيجية جديدة في مستهل العشرية الموالية تركز على المبادرة الخاصة، وتمكنت الدولة من تحقيق نمو إقتصادي مطرد تزامن مع تحسن في الوضعية المالية الخارجية للبلاد<sup>(\*)</sup>، وقد ترتب على ذلك توفر موارد مالية هامة مكنت من تحقيق حجم كبير من الاستثمار ومن تغطية نفقات الدولة المتزايدة، و ثم إنشاء سوق نقدية من شأنها أن تساند وسائل السياسة النقدية الأخرى.

(1) اعتمد تلخيص هذا الفرع على المراجع الآتية:

- شاكر عطاء الله، السياسة النقدية والتوجهات الحديثة، دراسة السياسة النقدية في تونس، (تونس: مطبعة تونس قرطاج، 2009). ص.ص. 169 - 174.  
- رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، سلسلة بحوث ومناقشا حلقات العمل: السياسات النقدية في الدول العربية، ماي 1996، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ص.ص. 257 - 261.

(\*) أدى تظافر عدة عوامل إيجابية من إستمرار الظروف الملائمة وتوفير المناخ المناسب لتطوير الصناعات والنهوض بالإستثمارات إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية كالفوسفات والفوسفات في السوق الدولية إلى تحقيق نتائج جد مشجعة انعكست على الوضعية المالية للبلاد.

ورغم الإنجازات الاقتصادية الهامة المحققة خلال الفترة إلا أن علامات الضعف تراكمت على مر السنين وتضخمت عند نهاية العشرية تحت تأثير انقلاب الظرف الإقتصادي الدولي الذي شهد عدة أزمات منذ بداية السبعينات منها: أزمة الغذاء، وأزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة 1973. وأزمة المديونية 1982 فضلا عن أزمة التنمية.

وانطلقت العشرية الثالثة للتنمية وهي فترة تركز الجهد فيها على دعم نسق النمو الإقتصادي، وكانت السياسة الإقتصادية موجهة لتحقيق ذلك الهدف وتم تطبيق سياسة نقدية تقوم بتحديد مباشر لحجم السيولة المصرفية وذلك من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة كتأطير وتوجيه القروض وتحديد معدلات الفائدة بطريقة إدارية مع إرساء نسب فائدة تفاضلية تدعم بعض القطاعات.

وقد عرفت الساحة المالية تطورا مرموقا حيث أقيمت بنوك تنمية كبيرة بمشاركة أطراف عربية، غير أن الوضع الإقتصادي والمالي للبلاد تأثر كثيرا بتدهور المحيط الدولي ودخلت البلاد في أزمة عام 1986م، ولتصحيح الوضع قامت بداية 1987 بتطبيق برنامج للإصلاح الهيكلي.

ومنذ ذلك الحين عرفت السياسة النقدية في تونس تغييرات جذرية وعميقة شملت مبادئها وطرق عملها وأدائها حيث تقلص شيئا فشيئا إستعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وبدأ الشروع في إستخدام الأدوات الغير مباشرة والقائمة أساسا على عمليات السوق المفتوحة ونسبة الإحتياطي القانوني وآلية إعادة الخصم.

ولعل أبرز تغيير في مجال هذه السياسة كان بداية الألفية الثالثة ويتمثل في قرار السلطات النقدية خلال سنة 2002 بتغيير نهج السياسة النقدية المتبعة والتي كانت قائمة على إستهداف المتغيرات النقدية، والإتجاه بشكل متأن ومتدرج وذلك إنطلاقا من سنة 2005 نحو إرساء سياسة نقدية جديدة مختلفة جوهريا من حيث الشكل والمضمون والقائمة أساسا على إستهداف التضخم.

وقبل التطرق إلى السياسة النقدية للفترة الممتدة من 2005 إلى يومنا هذا نشير إلى أن الأهداف المرسومة

للسياسة النقدية المطبقة من سنة 1987 إلى 2004 تمثلت في:

- **الهدف النهائي:** استقرار سعر صرف الدينار وتحقيق معدل منخفض من التضخم.
- **الهدف الوسيط:** ملائمة تطور الكتلة النقدية مع تطور النشاط الإقتصادي.
- **الهدف الأولي:** في الواقع هما هدفان:

- **الهدف الأول:** ويتمثل في استهداف مستوى التطور الشهري للقروض الممنوحة للخواص، وجعل مستوى نموه يتلاءم مع تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- **الهدف الثاني:** يتمثل في نسبة الفائدة قصيرة الأجل والتي تمثل في الوقت نفسه أداة لمراقبة الهدف الوسيط (نمو الكتلة النقدية).

#### الفرع الثاني: السياسة النقدية في تونس بعد 2005

- حتى سنة 2004 كان هدف السياسة النقدية النهائي إستقرار سعر الصرف وتحقيق معدل منخفض من التضخم غير أنه منذ سنة 2005 أصبحت السياسة النقدية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:
- **الهدف النهائي:** هدف وحيد وصريح وهو إستقرار الأسعار.
  - **الهدف الوسيط:** إستهداف الكتلة النقدية ( $M_2$ ) وجعل نسبة نموها دون نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية.

**الهدف الأولي:** مستوى القاعدة النقدية (عوض استهداف توسع القروض الممنوحة للخواص) حيث يتم مراقبة القاعدة النقدية بصفة شهرية لتحديد الكمية الواجب ضخها أو إمتصاصها من العملة الوطنية.

#### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

بعد الاستقلال استرجعت الجزائر سلطتها النقدية وقامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري ليحل محل بنك الجزائر بتاريخ 01 جانفي 1963 الذي أوكلت إليه مهمة الإصدار النقدي ومنح القروض بصورة مباشرة للمشاريع الاقتصادية في شكل تسيقات.

وتم تعزيز السلطة النقدية بإصدار الدينار الجزائري في 10/04/1964 وبقي البنك المركزي لمدة طويلة يقوم بتوفير التمويل اللازم للخزينة العمومية، وكانت السلطة النقدية وبالتالي القرار النقدي بيد وزارتي التخطيط والمالية لذلك لم تتضح معالم السياسة النقدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية ومنح الاستقلالية للبنك المركزي.

#### الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض

تبنت الاختيارات الاقتصادية غداة الاستقلال السياسي للجزائر نمط التسيير المخطط مركزيا، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وأعطيت الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي لتمويل

النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد المديونية (حيث لم يكن يسمح للمؤسسات تمويل استثماراتها بمواردها الذاتية، فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك، وتخصص كل بنك في تمويل قطاع معين)<sup>(1)</sup> الذي يقوم على تصور مزدوج للتسيير النقدي، فهو مبني أولاً على مبدأ حيادية النقود، وثانياً على استخدام أسلوب التوزيع الإداري للقروض، وكان حجم القروض الضروري لتمويل النشاط الاقتصادي يتحدد باحتياجات المؤسسات ضمن مخططات التنمية، فكان لزاماً على البنك المركزي توفير التمويل اللازم للاستثمارات القطاع العمومي، وهذا ما جعل سياسة الإصدار النقدي خاضعة للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد حيث كان الإصدار يتم بدون مقابل ودون أي اعتبار للاستقرار النقدي، وامتزجت مهام البنك المركزي بمهام البنوك التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي وأصبح بذلك النظام المصرفي ذا مستوى واحد والجميع يعمل تحت سلطة نقدية ممثلة وزارتي التخطيط والمالية.<sup>(2)</sup> وأصبح البنك المركزي مجرد مؤسسة لضخ الأموال ولم يترك للنقود ممارسة دورها الفعال في النشاط الاقتصادي في ظل نظام الأسعار المسير إدارياً بما فيه معدلات الفائدة.

ظلت السلطة النقدية بيد الخزينة العمومية حتى الأزمة البترولية عام 1986 التي أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة بما فيها السياسة النقدية والمالية وذلك من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض وكان أهم ما جاء فيه ما يلي:<sup>(3)</sup>

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك.
- وضع نظام مصرفي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاط البنوك التجارية.
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض، وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع وتمنح القروض مهما كان شكلها ومدتها، كما استعادت حقها في تابعة القرض ورده.

(1)- Ammour Bennialima, **Le système Bancaire Algerien Textes et réalité**, (Alger : Ed.DAHLAB,1996) pp.9-12.

-Ahmed Heni, **Monnaie, crédit et financement en Algerie(62-87)**, (cahiers du C.R.E.A.D, 1987),pp.15-19.

- شاكور القروني، محاضرات اقتصاد البنوك، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص.ص. 53 - 70.

(2) كريم جودي جودي، كمال رضوان ياسين بادسي، السياسة النقدية في الجزائر، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل: السياسات النقدية في الدول العربية، ماي 1996، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ص.ص. 302-303.

(3) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص.ص. 194-195.

■ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركزية الموارد المالية.

■ إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

وفي إطار التنظيم الجديد للاقتصاد قامت السلطات بإصدار قانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ولأن البنوك مؤسسات عمومية كان لابد من تعديل القانون رقم 12-86 ليتماشى مع القانون رقم 01-88 وبهذا الخصوص تم إصدار قانون 06-88 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12-86.

ويمكن عرض أهم ما جاء في هذا القانون فيما يلي:

■ إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

■ دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

■ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الاقتراض من الجمهور على المدى الطويل.

■ أصبح نشاط البنك ابتداء من هذا التاريخ يخضع لقواعد التجارة، وبالتالي الأخذ بمبدأ الربحية والمردودية أثناء القيام بنشاطه.<sup>(1)</sup>

يبدو من خلال ما سبق أن البنك المركزي طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 1989 لم يتمتع بالاستقلالية التي تمكنه من إعداد السياسة النقدية وتنفيذها على الرغم من كل المحاولات لإعادة الاعتبار له، وبقي مجرد آلة لضخ الأموال للخزينة العمومية المسيطرة على النظام المالي، وهذا ما انعكس على واقع السياسة النقدية في هذه المرحلة حيث ظلت غير واضحة المعالم، والوسيلة المفضلة لمراقبة الكتلة النقدية تأطير القروض ويمكن إنجاز مميزات السياسة النقدية خلال هذه الفترة فيما يلي:<sup>(2)</sup>

■ التثبيت الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات دنيا.

■ تسيير إداري للسلطة النقدية من قبل الحكومة وبالتالي الخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية.

■ عرض نقدي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كلية للقطاع العمومي وسياسات التنمية المتبعة.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 195.

(2) Ammour Benhalima, **monnaie et regulation monétaire**, (Alger, Ed Dahlab, 1997).p.76.

- طلب القروض غير مرن لمعدلات الفائدة هذه الأخيرة التي تحدد إداريا ولا تتأثر بظروف العرض والطلب في السوق.
- الدور المهم للبنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، وإعادة تمويل البنوك وهذا في ظل محدودية السوق النقدية.
- تأطير القروض هو الأسلوب المفضل لإدارة السياسة النقدية في ظل غياب بدائل أخرى.

### الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض

إن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق نهاية الثمانينات من القرن الماضي استوجب إعادة النظر في المبادئ التي يقوم عليها النظام البنكي وميكانيزمات العمل التي يعتمد عليها، فصدر القانون رقم 90-10 بتاريخ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي حمل في طياته أفكارا جديدة غيرت من ملامح ومسار السياسة النقدية في الجزائر خلال تلك الفترة.

### أولا: قانون النقد والقرض

لقد وضع قانون النقد والقرض الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإعطاء الاستقلالية للنظام المصرفي حيث تم إبعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي واستعاد البنك المركزي كل صلاحياته في تسيير السياسة النقدية، ووضع هذا القانون قيودا لى علاقة الخزينة بالبنك المركزي للحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، وفي هذا الإطار قام بتحديد سقف القروض البنكي المركزي الموجهة لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذلك إرجاع ديون الخزينة العمومية المتراكمة اتجاه البنك المركزي لغاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة، وأبعدت الخزينة العمومية عن دائرة القرض، وأصبح منح القروض من اختصاص البنوك والمؤسسات المالية لا غير، وبمنع على أي شخص آخر طبيعي أو معنوي القيام بهذه العمليات.<sup>(1)</sup> وبذلك عادت للسياسة النقدية أهميتها بعد ما كانت مهمشة ثلاث عقود من الزمن، وقد قام قانون النقد والقرض بتأسيس سلطة نقدية وحيدة تتمثل في مجلس النقد والقرض، تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد وتنفيذ

(1) كريم جودي، جودي، كمال رضوان ياسين بادلسي، مرجع سابق، ص ص. 304-305.

السياسة النقدية في إطار الدائرة النقدية، ويؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر (\*) ووظيفة السلطة النقدية في البلاد. (1) ومن أهم صلاحياته نذكر: (2)

- تنظيم إصدار النقود.
- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية.
- تحديد شروط إعادة تمويل بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية.
- ضمان السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة والغير المباشرة.

### ثانيا: تعديل قانون النقد والقرض

بعد صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وفي نهاية 2001 أصبح يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من طرف مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى بنك الجزائر وشهد القطاع المصرفي تطورا وتحسنا في الأداء، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض المشاكل والاختلالات الناجمة أساسا من الأزمة التي شهدتها البنوك الخاصة والتي أدت إلى إفلاس بنكين كبيرين بحجم بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

وفي خضم هذه الظروف لجأت السلطات العمومية إلى تعديل قانون النقد والقرض للمرة الثانية فصدر الأمر الرئاسي 1-03 بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وكان التعديل الأول سنة 2001. بموجب الأمر 01-01 الصادر في 27 فبراير 2001، هذه الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية كان لها أثرها على مسار السياسة النقدية الحالية.

#### 1. الأمر 01-01 الصادر في: 2001-02-27: (3)

أهم ما جاء فيه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ويبقى هذا الأخير مكلف بأداء وظيفة السلطة النقدية ويتخلى عن أداء دوره كمجلس لبنك الجزائر.

(\*) بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى بنك الجزائر.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص. 200-201.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 188.

(3) الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 27 فبراير 2001، الجريدة الرسمية، العدد 14، 28 فبراير 2001.

**2. الأمر الرئاسي 11-03 الصادر في 26-08-2003:**

بعد إفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) اتضح أن آليات المراقبة التي استخدمها بنك الجزائر ضعيفة فصدر الأمر 11-03 الذي حمل معه جملة من التعديلات الغرض منها تحقيق ثلاثة أهداف:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته؛
- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة؛
- توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين.

**3. الأمر الرئاسي رقم 04-10 الصادر في 26 أوت 2010:**

جاء الأمر 04-10 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض<sup>(\*)</sup> وتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.
- تعزيز الرقابة من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها.

**المطلب الثالث: السياسة النقدية في ليبيا**

مرت السياسة النقدية في ليبيا بعدة مراحل منذ إنشاء البنك المركزي الليبي عام 1955، استجوبتها التحولات الاقتصادية والمحلية والخارجية والتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والتي كان لها تأثيرها الكبير

(\*) جميع المواد المتعلقة بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أغسطس سنة 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03. المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض موحدة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، أول سبتمبر 2010.

(1) سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2015، ص. 15.

على أهداف السياسة النقدية وفعاليتها والأدوات التي استخدمتها، ويمكن تمييز أربعة مراحل مفصلة في تاريخ السياسة النقدية في الجماهيرية الليبية وهي:

### الفرع الأول: مرحلة ما قبل 1963

يعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني الليبي في 26 أبريل 1955 كبنك مركزي<sup>(1)</sup> وبأشهر عمله رسميا في 1 أبريل 1956. خلفا للجنة النقد الليبية التي تأسست عام 1951، ولم يتمكن البنك في السنوات الأولى من إنشائه من تحقيق أهدافه كبنك مركزي وذلك لعدة أسباب أهمها: افتقاره إلى صلاحيات قانونية كافية. كما أن جميع البنوك التجارية العاملة في البلاد هي فروع لبنوك أجنبية تعمل تحت إشراف مراكزها الرئيسية في الخارج،<sup>(2)</sup> ولم يتمكن البنك من إصدار أوراق نقدية تحمل اسم بصفته السلطة النقدية في البلاد إلا نهاية عام 1958 عندما تم إصدار لأول مرة أوراق نقد الليبية من فتي عشرة وخمس جنيهاً.<sup>(3)</sup>

وكان من بين أدوات السياسة النقدية القليلة المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم بمعدل 5%، وسياسة الإقناع الأدبي، كما تم تحديد نسبة السيولة القانونية للبنوك بـ 20%، واتضح مع مرور الوقت فشل سياسة إعادة الخصم في مراقبة السيولة.<sup>(4)</sup>

### الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1963-1993

في شهر فيفري 1964 تم إصدار قانون المصارف 1963-04 الذي منح بنك ليبيا<sup>(\*)</sup> صلاحيات أوسع ووفر له الوسائل التي تمكنه من تنفيذ السياسة النقدية،<sup>(5)</sup> حيث تم إدخال سياسة الاحتياطي القانوني على عمليات المصارف التجارية وحدد القانون معدلا يتراوح ما بين 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب، ومن 5% إلى 20% على الودائع لأجل وقد أخذ البنك بـ 15% للأولى و7.5% للثانية، وأبقى البنك خلال هذه الفترة على نسبة السيولة القانونية العامة للبنوك عند مستوى 20%، وعلى سعر إعادة الخصم على ما هو عليه عند 5%.<sup>(6)</sup>

(1) سعيد محمد الأطرش، السياسة النقدية في ليبيا، حلقات عمل: السياسات النقدية في الدول العربية، ماي 1996، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ص. 424.

(2) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، ورقة عمل مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (طرابلس: 16 سبتمبر 2010)، ص. 3.

(3) سعيد محمد الأطرش، مرجع سابق، ص. 425.

(4) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص. 4.

(\*) بعد صدور قانون المصارف رقم 1963/4 أطلق على البنك بنك ليبيا بدلا من البنك الوطني الليبي.

(5) سعيد محمد الأطرش، مرجع سابق، ص. 437.

(6) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص. 4.

وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 ثم تنظيم القطاع المصرفي وذلك بموجب القرار الصادر في 13 نوفمبر 1969 المتعلق بتلييب البنوك الأجنبية العاملة في البلاد وعلى هذا الأساس قام بنك ليبيا في 1 نوفمبر 1970 بتخفيض نسبة السيولة القانونية العامة إلى 15% ليزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان، ولم يغير في نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم.

وفي سنة 1971 صدر القانون رقم 1971/63 الذي أطلق على بنك ليبيا لأول مرة اسم مصرف ليبيا المركزي وبقي يحمل هذا الاسم إلى يومنا هذا.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1993-2004

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وكان من بين الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993 ومن أبرز ما جاء به هذا القانون السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.

وخلال هذه الفترة لم يتمكن البنك المركزي الليبي من وضع إطار واضح للسياسة النقدية تحدد فيه الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية، وبقي البنك مورد مراقب لتطور عرض النقود بصورة مستمرة باستخدام نفس الأدوات التي كانت تستخدم في الفترة السابقة حيث ظلت تشكل مزيجا من الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة التي كانت محدودة الفعالية بشكل عام. وقد أبقى البنك المركزي الليبي على سعر إعادة الخصم عند مستوى 5%، وبقيت نسبة الاحتياطي القانوني 15% على الودائع تحت الطلب، و7.5% على الودائع لأجل، ونسبة السيولة القانونية عند 15%.<sup>(2)</sup>

### الفرع الرابع: تطور السياسة النقدية خلال الفترة ما بعد 2004

شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة والمتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي عن طريق الحد من دور القطاع العام والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، وقد توجت هذه المرحلة على مستوى القطاع النقدي والمصرفي بصدور قانون رقم (1) سنة 2005 بشأن المصارف.<sup>(\*)</sup> والذي يشكل علامة فاصلة وواضحة في مجال تحديث وتطوير القطاع المصرفي، حيث جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية

(1) سعيد محمد الأطرش، مرجع سابق، ص. 430.

(2) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص. 7-9.

(\*) قانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر. 2005 مسيحي بشأن المصارف. متوفر على الموقع: <http://cbl.gov.ly>

والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي، ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بإصدار النقد والرقابة على المصارف، وإدارة السياسة الائتمانية وتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

وبتاريخ 4 جويلية 2005 أصدر محافظ مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (32) لسنة 2005 المتعلق بإنشاء لجنة السياسة النقدية بالمصرف تتولى وضع الإطار العام للسياسة النقدية بما يكفل تحقيق أهدافها ودراسة كافة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي، وتقوم هذه اللجنة برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها.<sup>(1)</sup>

وأصبح هدف المحافظة على استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي هدفاً معلنا للسياسة النقدية، غير أن اللجنة المصرفية لم تحدد هدفاً أولياً وهدفاً وسيطياً بصورة معلنة، لكنها تأخذ في الاعتبار دائماً خلال اجتماعاتها المتغيرات المؤثرة على الهدف النهائي من خلال متابعة عرض النقود والائتمان المصرفي ومعدل التضخم. وفيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية فقد أدخل البنك المركزي في هذه الفترة بالإضافة إلى الأدوات السابقة أداة عمليات السوق المفتوحة.<sup>(2)</sup> كما أحدث التغييرات الآتية:

- **بالنسبة لسعر إعادة الخصم:** لأول مرة تم تخفيض سعر إعادة الخصم بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (8) لسنة 2004 من 5% إلى 4%، ثم ارتفع مجدداً سنة 2008 إلى 5% لينخفض سنة 2009 إلى 3%. بموجب قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (30) لسنة 2009.<sup>(3)</sup> وهذا التخفيض في سعر إعادة الخصم يدخل في إطار السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها المصرف المركزي لمعالجة الضغوط الانكماشية المترتبة على تحسن القيمة الشرائية للدينار.
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على ما هي عليه عند مستوى 7.5% للودائع لأجل و15% للودائع تحت الطلب حتى عام 2007 أين تم توحيدها عند مستوى 15% لترفع هذه النسبة مجدداً حيث وصلت إلى 20% منتصف عام 2009.
- **نسبة السيولة:** تم رفع نسبة السيولة القانونية المطلوبة إلى 25% خلال النصف الثاني من عام 2009.

(1) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2002-2007 مسيحي، ص.1. على الموقع: <http://cbl.gov.ly>

(2) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص.15.

(3) مصرف ليبيا المركزي، الموقف التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002-2010 مسيحي. متوفر على الموقع: <http://cbl.gov.ly>

## المطلب الرابع: السياسة النقدية في المغرب

اتخذت السياسة النقدية في المغرب أشكالا متعددة منذ إحداث بنك المغرب في 1 جويلية 1959 كمعهد للإصدار الوطني ليحل محل البنك المخزني المغربي، حيث تمكن في أكتوبر من نفس السنة من اعتماد الدرهم كعملة وطنية للمملكة.<sup>(1)</sup>

يضطلع بنك المغرب علاوة على امتياز إصدار النقود والإشراف على النظام البنكي، بمهمة تحديد وتطبيق السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، وقد عرفت السياسة النقدية منذ إنشاء البنك المركزي المغربي العديد من الإجراءات التطبيقية التي تم من خلالها استخدام مجموعة من الأدوات للتأثير على حجم السيولة المصرفية وحجم الائتمان المقدم للاقتصاد.

## الفرع الأول: التأثير على السيولة المصرفية

تستعمل السلطة النقدية أدوات للتأثير غير المباشر على السيولة المصرفية ويتعلق الأمر بالتدابير الآتية:

## أولا. سياسة إعادة الخصم:

تم في جويلية 1959 إقرار حد أقصى لإعادة الخصم لكل مصرف على حده بغرض التأثير على حجم السيولة في الاقتصاد واستمر العمل بهذه السياسة حتى جانفي 1988 أين تقرر إلغاء العمل بالحد الأقصى لإعادة الخصم، وابتداء من تلك السنة أصبحت إعادة التمويل لدى بنك المغرب<sup>(\*)</sup> تتم بمعدلات ثابتة بهدف تشجيع بعض انواع القروض أو بمعدلات متغيرة عن طريق السوق النقدية.<sup>(2)</sup>

## ثانيا. سياسة الاحتياطي النقدي:

تم استحداث أداة جديدة وهي الاحتياطي النقدي في 14 فيفري 1966 وأصبحت البنوك ملزمة بالاحتفاظ بمبلغ معين في شكل وديعة في حساب خاص لدى بنك المغرب من مجموع الودائع تحت الطلب ولأجل التي تكون بحوزتها، وقد حدد بنك المغرب معدل الاحتياطي القانوني بـ 0.5% وأخذ بهذا المستوى من سنة 1980 إلى 1985، ثم ارتفع بعد ذلك تدريجيا حتى وصل إلى 25% في أكتوبر 1992، غير أنه تم تخفيضه لاحقا إلى 10%<sup>(3)</sup>

(1) بنك المغرب، البنك المركزي المغربي، ص.6. متوفر على الموقع: [www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)

(\*) في سنة 1987 اعتمد البنك المركزي المغربي تسمية بنك المغرب في جميع اللغات.

(2) عبد الله بن أحمد، السياسة النقدية في المغرب، حلقات العمل: السياسات النقدية في الدول العربية، ماي 1996، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ص. 490.

(3) عبد الله بن أحمد، مرجع سابق، ص.489.

ارتفع مجددا إلى 14% سنة 2002 ثم إلى 16% سنة 2003 لينخفض إلى 15% سنة 2008.<sup>(1)</sup> لقد شهد القطاع المصرفي في المغرب عجز في السيولة البنكية في السنوات الأخيرة م أدى بنك المغرب إلى اتخاذ قرار بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 4% ثم إلى 2% سنة 2014، وذلك بغرض الرفع من سيولة البنوك.<sup>(2)</sup>

### ثالثا. تدخلات بنك الإصدار في السوق النقدية:

ابتداء من سنة 1981 صارت تلبية جزء من حاجيات المصارف لإعادة التمويل تتم بواسطة قروض بمعدلات تتغير وفقا للتوجه الذي تقرره السلطة النقدية، وقد كانت هذه القروض في البداية مضمونة بأوراق تجارية تتوفر فيها شروط القابلية لإعادة الخصم، غير أن الالتجاء إلى هذا الصنف من إعادة التمويل لم يعرف تطورا هاما إلا مع تزايد إصدارات الخزينة في السوق النقدية، وابتداء من سنة 1985 أصبح بإمكان بنك المغرب الحد من سيولة السوق متى استلزم الأمر ذلك أو تعديل كلفة إعادة التمويل لديه بكيفية مرنة.

وفي بداية جوان 1995 تم تعديل شامل لطرق إعادة تمويل المصارف الذي أصبح يرتكز بالأساس على طلبات القروض الأسبوعية وذلك بعد أن أقدم على إلغاء إمكانية إعادة التمويل بشكل تلقائي.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: التأثير المباشر على توزيع القروض

في فيفري 1969 تم إقرار نظام تأطير القروض الذي يتميز بتحديد معدل أقصى لتزايد القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي خلال فترة معينة، وقد أظهر هذا النظام فعالية كبيرة في التحكم في وتيرة توسع القروض. كما أنه سهل الاستعمال بالنسبة للسلطات النقدية، غير أنه مع مرور الوقت نتج عنه اختلالات على مستوى التمويل، إذ أنه يشجع المفترضين التقليديين على حساب المؤسسات الحديثة التكوين، وتقلصت تدريجيا فعاليته وتم إلغائه في بداية سنة 1991.

### الفرع الثالث: التأثير عن طريق معدلات الفائدة

ابتداء من سنة 1975 تم رفع معدلات الفائدة الدائنة بشكل تدريجي بهدف منح المدخرين أسعارا حقيقية موجبة، لتشجيع الادخار، ومنذ 1981 تم توسيع الدور الذي تمارسه أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية وذلك بإضفاء المزيد من المرونة عليها وأصبح منع القروض من قبل المغرب يتم بمعدلات متغيرة في السوق النقدية عوض

(1) أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 2015، ص. 131.

(2) بنك المغرب، التقرير السنوي 2014، ص. 130.

(3) عبد الله بن أحمد، مرجع سابق، ص. 490.

نظام الحد الأقصى لإعادة الخصم، ومنذ سنة 1985 تم إقرار حد أدنى للمعدلات الدائنة وحد أقصى للمعدلات المطبقة على القروض.

وفي نهاية الثمانينات أصبح تجميع الودائع وتوزيع القروض يخضع لآليات السوق، غير أنه تم الإبقاء على حد أقصى للمعدلات المدينة، وفي سنة 1996 تم إلغاء الحد الأقصى وأصبحت بذلك المعدلات المدينة حرة تماما.<sup>(1)</sup> وفي إطار تنظيم أدوات السياسة النقدية وتطوير النظام المصرفي والمالي قام المغرب بإدخال إصلاحات هامة، حيث تم إصدار القانون الأساسي الجديد للبنك والقانون البنكي الجديد (03-76) في سنة 2006 الذي منح المزيد من الاستقلالية لبنك المغرب في مجال تطبيق السياسة النقدية والإشراف البنكي.<sup>(2)</sup> وأضافت السلطات النقدية المغربية اتفاقيات إعادة الشراء إلى مجموعة الأدوات التي تستخدمها في إدارة السيولة المحلية.

#### الفرع الرابع: أهداف السياسة النقدية:

يعد استقرار الأسعار أحد الشروط الرئيسية لتحقيق نمو مستدام ومكونا أساسيا لاستقرار الإقتصاد الكلي إذ يسمح بتوفير مناخ ملائم للاستثمار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ومنذ صدور القانون رقم 03-76 سنة 2006 أصبح استقرار الأسعار الهدف الرئيسي والنهائي للسياسة النقدية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس البنك باتخاذ القرارات الخاصة بسعر الفائدة المطبق على العمليات الرئيسية لإعادة تمويل البنوك وبذلك يمكنه التأثير على مستوى أسعار الفائدة في السوق النقدية والتي تؤثر بدوره على مجموع أسعار الفائدة المطبقة في الإقتصاد والتي تنعكس على سلوك الفاعلين الإقتصاديين من حيث الاستهلاك والاستثمار.<sup>(3)</sup>

#### المطلب الخامس: السياسة النقدية في موريتانيا

يتم وضع السياسة النقدية في موريتانيا في إطار ضيق بالتشاور بين محافظ البنك المركزي ووزير المالية ويساعدهما في هذه المهمة أقرب معاونيهم وخصوصا لجنة السياسة النقدية والمالية المنشأة لهذا الغرض، ويتوقف اختيار الأدوات المناسبة لهذه السياسة على نوعية الأهداف المحددة والتي تأتي تارة من حتمية الاستقرار وتارة أخرى من ضرورة إعطاء دفع جديد للنشاط الإقتصادي، ويمكن تتبع تطور السياسة النقدية في موريتانيا عبر محطاتها الرئيسية والمتمثلة في:

(1) عبد الله بن أحمد، مرجع سابق، ص ص. 491-492.

(2) القانون الأساسي لبنك المغرب 03-76، الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20-02-2006. على الموقع: [adala.justice.gov.ma](http://adala.justice.gov.ma)

(3) بنك المغرب، البنك المركزي المغربي، مرجع سابق، ص. 17.

### الفرع الأول: السياسة النقدية في موريتانيا: (1973-1992)

قبل سنة 1973 كانت موريتانيا جزء من الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا لذلك لم تكن هناك سياسة نقدية وطنية، حيث اتسمت بالتبعية النقدية للخزانة العامة الفرنسية، وبعد تأسيس البنك المركزي الموريتاني في 1 ماي 1973 الذي حل محل البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، قام بإيجاد عملة نقدية جديدة هي الأوقية التي أصبحت عملة موريتانيا بدلاً من الفرنك الغرب أفريقي.<sup>(1)</sup> وأصبح لها سياسة نقدية خاصة بما يتكفل بتنفيذها البنك المركزي الموريتاني.

تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بتطبيق رقابة مباشرة تعتمد على وسائل نوعية (سعر خصم متعدد بتعدد قطاعات النشاط الاقتصادي، معدلات فائدة مدارة، توجيه ملزم للقروض) وأخرى كمية (تأطير القروض من خلال وضع السقوف السنوية والفصلية لكل مصرف ولكل قطاع ولكل عميل، والترخيص المسبق للقروض الطويلة الأجل والقروض القصيرة الأجل التي تتعدى قيمتها مليوني أوقية).<sup>(2)</sup>

إضافة إلى الإجراءات السابقة، قام البنك المركزي الموريتاني في سنوات الثمانينات بإتباع سياسة نقدية تستهدف في أغلب الأحيان مراقبة الكتلة النقدية عن طريق مراقبة الائتمان من خلال تحديد معايير لنمو الكتلة النقدية، غير أن البنك المركزي لم يتمكن من السيطرة على عرض النقود باستخدام أساليب الرقابة المباشرة، وهذا ما دفع السلطات النقدية إلى تطبيق الرقابة النقدية غير المباشرة ابتداء من عام 1992. وفيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي الموريتاني لبلوغها فقد كانت مرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية للحكومة وتتمحور حول:

- تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة.
- التحكم في التضخم من خلال التأثير على حجم التمويل في الاقتصاد.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة بالأخص الصيد والزراعة.<sup>(3)</sup>

(1) سيدي ولد الزين، عبد الله ولد حرمة الله، السياسة النقدية في موريتانيا، حلقات عمل: السياسات النقدية في الدول العربية، ماي 1996، صندوق النقد العربي أبو ظبي، ص. 499.

(2) سيدي ولد الزين، عبد الله ولد حرمة الله، مرجع سابق، ص. 504.

(3) Mohamed-Lemine Ould-Raghami, **La politique Monétaire en Mauritanie**, Banque centrale de Mauritanie : Direction générale des études, Mars 2009, p.3.

## الفرع الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا من 1992 إلى 2007

في سنة 1992 تم توقيع اتفاقيات بين الحكومة الموريتانية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار نظام التمويل المدعم للإصلاحات الهيكلية، وبدأت السلطات النقدية بالتوجه نحو السياسة النقدية التي تعتمد على آليات الرقابة غير المباشرة طبقا للتوجه الليبرالي الذي اختارته في إطار المسار الجديد للسياسة الاقتصادية، لذلك قام البنك المركزي الموريتاني بتوحيد سعر الخصم وحررت أسعار الفائدة تدريجيا، وألغيت السقوف على الائتمان، وتم استحداث أداة جديدة وهي نسبة الاحتياطي الإجباري التي تحتسب كنسبة من مجموع الودائع وتم مراجعة معدلها دوريا تبعا لسير السياسة النقدية.

كما تم فتح سوق لأذون الخزينة سنة 1994 أمام كل العملاء تمهيدا لقيام سوق ثانوية الهدف منها تمويل الحاجات الدائمة للخزينة العامة لمنعها تماما من اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل،<sup>(1)</sup> ويقوم البنك المركزي بعرض أذون الخزينة كل أربعة أو خمسة أشهر كلما استدعت الضرورة ذلك، وبالتالي إضافة أداة جديدة لأدوات السياسة النقدية السابقة وهي عمليات السوق المفتوحة.

## الفرع الثالث: السياسة النقدية في موريتانيا بعد 2007

عرف الإطار المؤسسي للسياسة النقدية بداية سنة 2007 إصلاحا عميقا مع إصدار ونفاذ المرسوم رقم 2007/004 الصادر بتاريخ 12 جانفي 2007 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني،<sup>(\*)</sup> حيث وضح المسؤولية الأساسية للبنك والمتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في التضخم، ومنح هذا المرسوم البنك المركزي استقلالية أوسع في مجال تطبيق السياسة النقدية، حيث تم استحداث مجلس للسياسة النقدية عهد إليه بتحديد السياسة النقدية للبنك، وتم توضيح العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية حيث أصبح منح الأموال للدولة يتم في حدود لا تتجاوز 5% من الإيرادات العامة للخزينة العامة للسنة المالية السابقة على أن يخضع استخدامها لشروط محددة.<sup>(2)</sup>

(1) سيدي ولد الزين، عبد الله ولد حرمة الله، مرجع سابق، ص. 505-506.

(\*) Ordonnance n°= ...04/2007 Portant statut de la Banque centrale de Mauritanie.

www.bcm.mr

متوفر على الموقع:

(2) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2007، جوان 2008، ص. 56.

وبالنسبة لأهداف السياسة النقدية فإن النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي الموريتاني لم يترك أي غموض فيما يتعلق بالهدف النهائي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار ولتأمين بلوغ هذا الهدف يتم تحديد الأهداف الوسيطة والمتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: تطور السياسات النقدية للدول المغربية من خلال أرقام وإحصائيات للفترة 2000-2014

للقوف على أداء السياسات النقدية في الدول المغربية سوف نستدل بمؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي يعتبر من أبرز المؤشرات المستخدمة لرصد وضعية السياسة النقدية وتحديد اتجاهها للوصول إلى أهدافها، وسوف تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

يهتم مؤشر معامل الإستقرار النقدي بقياس نسبة معدل نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة). وحسب فريدمان<sup>(\*)</sup> فإن قيم المعامل القريبة من الواحد تشير إلى الإستقرار النقدي وإنخفاض الضغوط التضخمية، وتعبر القيمة التي تفوق الواحد بhamش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، فيما تشير القيم التي تقل عن الواحد إلى سياسات نقدية إنكماشية تساهم في التقليل من الضغوط التضخمية.

### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في تونس للفترة (2000-2014)

للتعرف على واقع السياسة النقدية في تونس سنعتمد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي يتطلب تحديد كمية النقود المعروضة وتطور هذه الكمية في الاقتصاد محل الدراسة.

### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية (السيولة المحلية) $M_2$ خلال الفترة 2000-2014:

تسعى السياسة النقدية في تونس إلى جعل معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (PIB)، والعمل على حصر مستوى التضخم المحلي في حدود النسب المسجلة من قبل الدول الشريكة والمنافسة والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) للفترة 2000-2014.

(1) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2006، ص.46.

- Mohamed – Lemine Ould-Raghani, op. cit., p.4.

(\*) يستند معامل الاستقرار النقدي إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي إرفيج فيشر والتي قام بإعادة صياغتها الاقتصادي ميلتون فريدمان.

الجدول رقم: (4-01): تطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) في تونس للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار تونسي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1- النقد: (M <sub>1</sub> )	6.369	7.014	6.892	7.265	7.694	8.733	9.906	11.105	12.41	14.302	15.904	19.031	20.034	20.92	22.542
1.1. النقود القانونية (النقود الورقية والنقود المساعدة)	2.229	2.378	2.518	2.664	2.968	3.478	3.873	4.099	4.4	5.01	5.518	6.815	6.559	7.236	8.084
2.1. النقود الكتابية	4.14	4.636	4.374	4.601	4.726	5.295	6.033	7.006	8.01	9.292	10.386	12.216	13.475	13.684	14.458
2. أشباه النقد <sup>(*)</sup>	8.372	9.304	10.149	10.868	10.831	11.896	13.236	15.146	17.722	19.718	22.162	22.574	24.685	26.975	33.366
الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	14.741	16.318	17.041	18.133	18.526	20.669	23.142	26.251	30.132	34.02	38.065	41.605	44.718	47.896	55.908

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية:

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2015)، ص. 223.

- Banque centrale de Tunisie, **Statistiques financières**, N°=195, juillet 2016, p.p. 12-20.متوفر على الموقع: [www.bct.gov.tn](http://www.bct.gov.tn) (consulté le :02/09/2016)

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.

<sup>(\*)</sup> المقصود بأشبه النقد: ودائع لأجل + ودائع إيداعية.

سجلت الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 زيادة في تدفقات النقود القانونية (الأوراق النقدية والنقود المساعدة) وبالأخص بعد سنة 2005 وقد بلغت حوالي 8.084 مليار دينار تونسي سنة 2014 مقابل 2.229 مليار دينار سنة 2000 أي ما يعادل نمو يفوق 262.6% من تدفقات النقود القانونية خلال فترة الدراسة.

وتبقى سنة 2012 السنة التي سجلت فيها النقود القانونية انخفاضا حادا بلغ 256 مليون دينار تونسي مقارنة سنة 2011، وذلك بسبب سحب بعض من فئات الأوراق النقدية التي تتضمن إشارات لنظام ما قبل الثورة، وذلك تطبيقا لقرار البنك المركزي التونسي (المنشور عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 3 جانفي 2012).<sup>(1)</sup>

وفيما يتعلق بالنقود الكتابية التي تمثل المكون الثاني للكتلة النقدية (M<sub>1</sub>) والتي تعتبر الأكثر سيولة بعد النقود القانونية وتمثل أساسا في الودائع تحت الطلب والتي تتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك والودائع لدى مراكز الصكوك البريدية، وقد عرفت ارتفاعا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 لتتخفف في سنة 2002 إلى

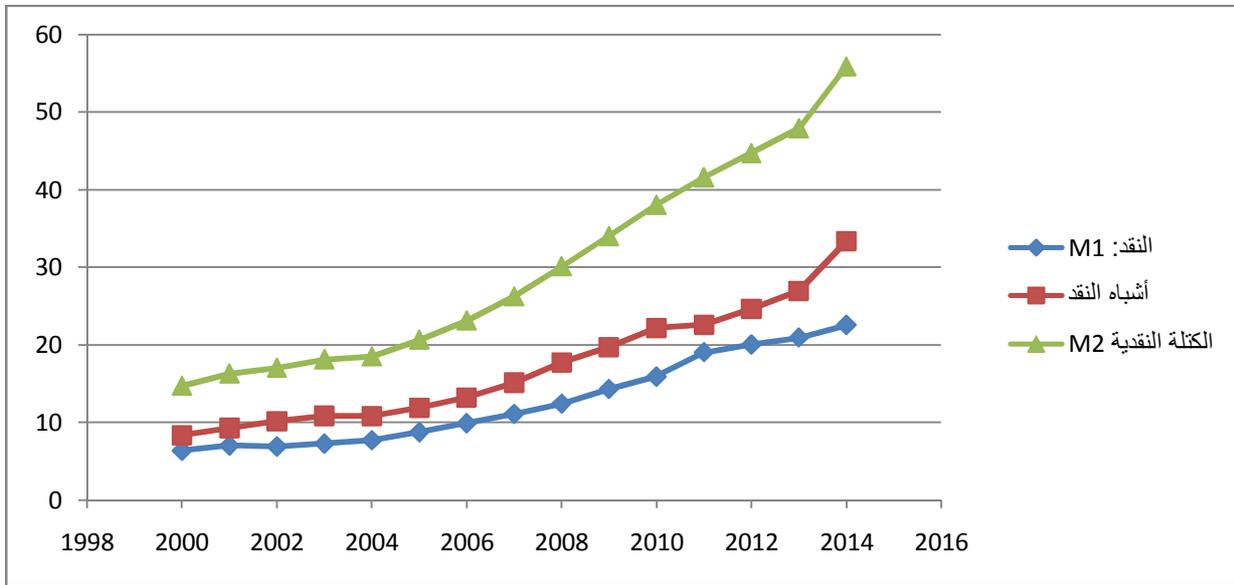
<sup>(1)</sup> التقرير السنوي 2012، البنك المركزي التونسي، ص. 87.

4.374 مليار دينار لتشهد بعد ذلك ارتفاعا متواصلا حتى سنة 2014 أين حققت معدل نمو يقدر بـ5.6% مقارنة سنة 2013 أي ما يعادل 774 مليون دينار تونسي.

ونفس الشيء نلاحظه بالنسبة لأشباه النقد والتي تتمثل في الودائع لأجل التي تشكل الجزء الثاني في تركيب الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) وقد سجلت من جانبها ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2000 (باستثناء سنة 2004 أين سجلت انخفاضا طفيفا) إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد لها بما مقداره 33.366 مليار دينار تونسي بزيادة تقدر بـ 6.391 مليار دينار مقارنة بالنسبة المنقضية.

### الشكل رقم (4-01): التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية ومكوناتها في تونس

#### للفترة 2000-2014



المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-01)

### الفرع الثاني. هيكل الكتلة النقدية في تونس للفترة 2000-2014:

إن مقارنة مساهمة النقد وأشباه النقد في إجمالي الكتلة النقدية يسمح بمعرفة قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات ودرجة تنوع المؤسسات المالية ومدى استخدام الودائع المصرفية كأدوات لتسوية المعاملات بدل النقود.

ففي الأنظمة المالية المتطورة تزداد نسبة مساهمة الودائع الادخارية (أشباه النقد) أكثر من مساهمة النقد.<sup>(1)</sup>

(1) محمد عبد الكريم بوغزالة، مرجع سابق، ص. 133.

الجدول رقم (4-02): هيكل الكتلة النقدية ( $M_2$ ) بتونس للفترة 2000-2014

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد	43.20	42.98	40.44	40.06	41.53	42.44	42.80	42.30	41.20	42.04	41.78	45.74	44.80	43.68	43.58
أشباه النقد	57.80	57.02	59.56	59.94	58.47	57.56	57.20	57.70	58.80	57.96	58.22	54.26	55.20	56.32	56.42
الكتلة النقدية ( $M_2$ )	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-01).

حسب الجدول رقم (4-02) فإن أشباه النقد تمثل النسبة الأكبر من مجموع الكتلة النقدية خلال الفترة قيد الدراسة ما يعبر عن قدرة القطاع المصرفي التونسي على تجميع المدخرات والملاحظ أن نسبة مساهمة أشباه النقد في إجمالي الكتلة النقدية في تزايد منذ سنة 2006 حتى سنة 2011 أين انخفضت إلى 54.26% مقابل 58.22% في سنة 2010، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى ازدياد عمليات سحب الودائع من قبل المتعاملين الاقتصاديين بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد وحالة عدم اليقين التي خيمت على المنطقة بعد أحداث يناير 2011.\* لترتفع هذه النسبة في السنوات الثلاث الموالية ولكن بمعدل متناقص.

## الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي

## أولاً: تطور معدل نمو الكتلة النقدية

اتسم الوضع النقدي في تونس خلال الفترة 2000 إلى 2002 بانخفاض في نسق نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ )، ليسجل بعد ذلك من سنة 2003 إلى 2008 تسارع في نسق النمو حيث بلغ سنة 2008 بـ 14.60% مقابل 11.57% سنة 2005.

ثم شهد تباطؤ على مدى خمس سنوات الموالية، حيث سجل معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2011 انخفاضا واضحا وصل إلى 9.3% سبب الأزمة السياسية (ثورة يناير) التي انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني بما فيه

(\*) تدهورت الأوضاع الاقتصادية في تونس بعد ثورة يناير 2011، وانعكس ذلك على الوضع النقدي في البلاد، حيث تقلصت السيولة المصرفية وأدى ذلك إلى اتجاه أسعار الفائدة ما بين البنوك نحو الارتفاع، وازداد الوضع سوءا مع ارتفاع معدلات التضخم في الفترة 2011 إلى 2013 وكان على البنك المركزي السهر على تأمين استقرار الأسعار تنفيذاً للمهمة الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي من جهة، وتوفير السيولة الضرورية للبنوك من جهة أخرى حتى تواصل تقديم التمويل الملائم للاقتصاد، وتساهم في دفع النشاط الاقتصادي في ظل تواصل مرحلة الانتقال السياسي، وفي هذا الإطار قام المركزي بعدة إجراءات من بينها تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري على الودائع تحت الطلب من 2% إلى 1% سنة 2013 ما نتج عنه تحسن ملحوظ في سيولة البنوك. - البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2014.

تركيبة مكونات الكتلة النقدية، واستمر في الانخفاض سنة 2013 إلى 7.10% مسجلا بذلك أدنى معدل نمو منذ سنة 2003، ثم ارتفع مجددا سنة 2014 إلى 8.16% كما يوضحه الجدول رقم (4-03).

الجدول رقم (4-03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس

للفترة (2000-2014)

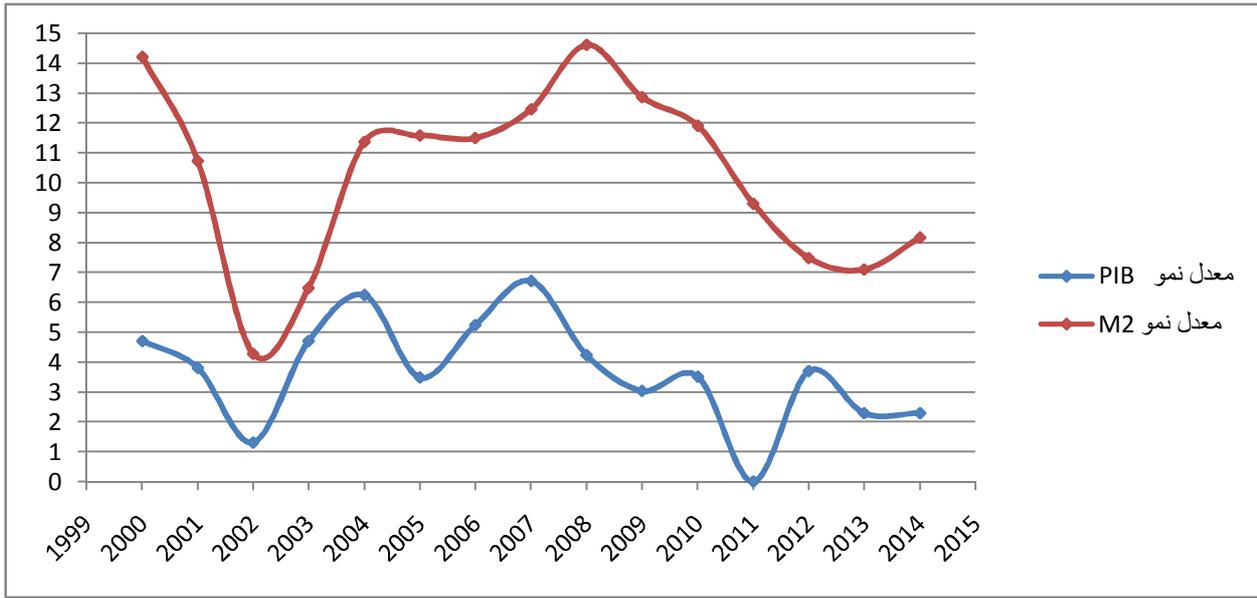
الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
82.530	76.570	70.658	64.690	63.059	58.609	55.120	49.857	45.758	41.871	38.839	35.373	32.901	31.747	29.433	PIB بسعر السوق (مليار دينار تونسي)
2.3	2.3	3.7	-2.38	3.51	3.04	4.24	6.71	5.24	3.49	6.24	4.70	1.32	3.80	4.71	معدل نمو PIB الحقيقي
8.16	7.10	7.48	9.30	11.89	12.86	14.61	12.46	11.49	11.57	11.37	6.48	4.28	10.72	14.20	معدل نمو (M <sub>2</sub> )
67.74	62.55	63.28	64.31	60.36	58.04	54.66	52.65	50.57	49.36	47.70	51.26	51.79	51.40	50.08	نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي M <sub>2</sub> /PIB
1.47	1.59	1.58	1.55	1.65	1.72	1.82	1.9	1.97	2.02	2.09	1.95	1.93	1.94	2	سرعة دوران النقود V=PIB/M <sub>2</sub>
3.54	3.08	2.02	-3.9	3.38	4.23	3.44	1.85	2.19	3.31	1.82	1.37	3.24	2.82	3.01	معامل الاستقرار النقدي $\frac{\text{معدل نمو } M_2}{\text{معدل نمو PIB الحقيقي}}$

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010.
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankaldawli.org (consulté le : 2/09/2016)
- (\* سرعة دوران النقود ومعامل الاستقرار النقدي عبارة عن قيمة ثابتة وليست نسبة مئوية.

## الشكل رقم (4-02): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو PIB في تونس للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد شكل اعتمادا على الجدول رقم (4-03).

## ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB

الملاحظ من الجدول رقم (4-03) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ارتفاع مستمر على امتداد فترة الدراسة حيث ارتفع من مستوى 82.530 مليار دينار تونسي محققا زيادة تقدر بـ 53.097 مليار دينار تونسي.

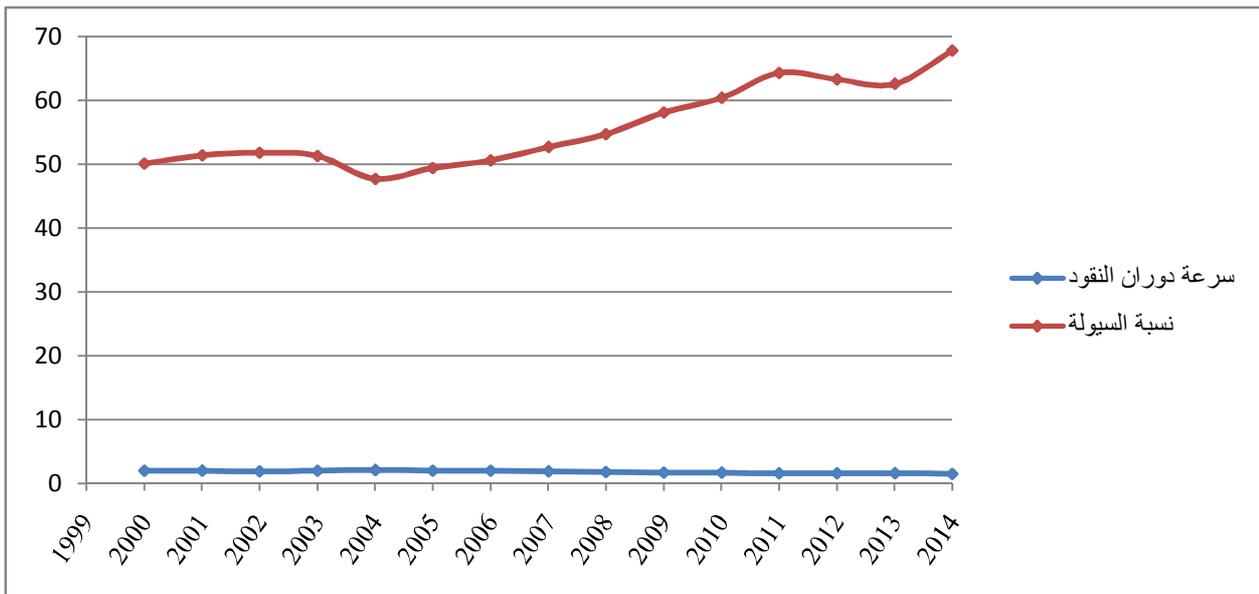
وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل رقم (4-02) والملاحظ أنه حقق فيما موجهة حسب بيانات البنك الدولي 2000-2010 حيث بلغ في المتوسط 4.3% ثم سجل انخفاضاً حاداً سنة 2011 بمعدل -2.38% وذلك سبب الأحداث التي شهدتها البلاد وكان لها تأثيرها السلبي على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص قطاع السياحة، في سنة 2012 عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفع إلى 3.7% ثم انخفض مجدداً إلى 2.3% سنة 2013 وبقي في هذا المستوى سنة 2014، من الواضح أن معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجلت تطوراً إيجابياً بعد سنة 2011 على الرغم من مختلف الصعوبات التي واجهت الاقتصاد التونسي سبب الوضع السياسي وتفاقم التوترات الاجتماعية والأمنية، وتبقى المعدلات المحققة أقل بكثير من معدل 4.3% المسجل في الفترة 2000-2010.

## ثالثا: تطور معدل سيولة الاقتصاد وسرعة دوران النقود

وفيما يتعلق بمقارنة الكتلة النقدية مع الناتج المحلي الإجمالي فإن الجدول رقم (4-03) يبين ارتفاع نسب السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على طول فترة الدراسة مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي الذي تجاوز 50% في معظم السنوات عدا سنة 2004 و2005 أين بلغت نسبة السيولة المحلية 47.70% و49.36% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، وهذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد يدل على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية.

وبالنسبة لسرعة دوران النقود(\*) فقد عرفت انخفاضا مستمرا منذ سنة 2000 حتى سنة 2003 أين سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2002، وزادت سنة 2004 بـ 0.16 مقارنة بسنة 2003 لتبلغ 2.09 وهو أعلى مستوى وصلت إليه سرعة دوران النقود خلال فترة الدراسة، وبعد سنة 2005 شهدت انخفاضا متواصلا حيث أنها لم تتجاوز الاثنان منذ 2006 واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2011 أين وصلت إلى 1.55 ما يفسر تنامي ظاهرة الاكتناز للأوراق النقدية وتداول الأموال خارج القطاع البنكي، وفي السنتين الموالتين 2012 و2013 سجلت انتعاشة طفيفة حيث بلغت 1.58 و1.59 على التوالي، ويعكس هذا التطور استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني الذي عرف ارتفاع في معدل نمو PIB الذي تزامن مع تحسين في الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد.

## الشكل (4-03): رسم بياني لتطور سرعة دوران النقود ونسبة السيولة إلى PIB في الاقتصاد التونسي



المصدر: تم رسم الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-03).

(\*) يعكس مؤشر سرعة دوران النقود سلوك الأعوان الاقتصاديين وتفضيلهم للسيولة.

## رابعاً: معامل الاستقرار النقدي

لقد تم التطرق فيما سبق لتطور الكتلة النقدية في تونس واتضح أن حجمها في زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة، والمهم في الموضوع ليس هذا الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع وإنما مدى ملائمة هذا الحجم مع حجم النشاط الاقتصادي حتى نستطيع الحكم على حالة الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي في تونس، وفي هذا الإطار يتم استخدام مؤشر يسمى معامل الاستقرار النقدي الذي يعتمد على معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولقد سبق أن تم حساب هذا المعامل في الجدول رقم (4-03). ويتضح من خلال قراءة الجدول أن معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة يعيد بهامش كبير عن الواحد الصحيح ما يدل دلالة واضحة على عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد التونسي. باستثناء سنة 2003 التي اقترب فيها المعامل من الواحد حيث بلغ 1.37 ما يدل على وجود نوع من الاستقرار النقدي مقارنة بالسنوات الأخرى.

في معظم السنوات ظهر هذا المعامل أكبر من الواحد لأن معدل نمو الكتلة النقدية أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك سبب تطبيق سياسة نقدية توسعية أدت إلى إيجاد ضغوط تضخمية دفعت بالأسعار نحو الارتفاع، وتبقى قيمة المعامل سنة 2011 أقل من الواحد الصحيح ليس بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإنما لأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حقق معدل نمو سالب بسبب تراجع في حجم النشاط الاقتصادي الناتج عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها البلاد بعد الثورة.

## المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2014)

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح تسيير السياسة النقدية يتم في ظل اقتصاد تحكمه آليات السوق ويرتبط بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية، وقد حدد قانون النقد والقرض (90-10) والأمر الرئاسي (03-11) المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث تشير المادة 35 من الأمر (03-11) المعدلة للمادة 55 من قانون 90-10 أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، غير أنه منذ بداية الألفية الثالثة والاقتصاد الوطني يعيش في راحة مالية كبيرة كان سببها ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي زيادة الصادرات من النفط ودخول موارد مالية هائلة أدت إلى تراكم كبير في احتياطي الصرف، وهذا ما وضع بنك الجزائر في موقف

صعب أمام غياب إستراتيجية وطنية شاملة لاستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي، لذلك أصبح بنك الجزائر يركز حاليا على هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي على حساب الأهداف النهائية الأخرى، والمتمثلة في استقرار أسعار الصرف وتحقيق نمو سريع للاقتصاد، وهذا كرد فعل على تكوين السيولة النقدية المفرطة.

ولتحقيق هذا الهدف النهائي يقوم بنك الجزائر بتعيين هدفين وسيطين يتمثلان في تحديد معدلات نمو المجاميع النقدية والقرضية سنويا ثم يقترح أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف الوسيطة ومن خلالها تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

وقد أكد الأمر الرئاسي 04-10 الصادر في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر الرئاسي 11-03 على هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وبالتالي التركيز على المجاميع النقدية والقرضية كأهداف وسيطية في إدارة السياسة النقدية.<sup>(1)</sup> وللتعرف على مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 و2014 سنعتمد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي.

#### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2014:

يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول الموالي:

(1) التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 150.

الجدول رقم (4-04): تطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) في الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
1- النقد	1048.2	1238.5	1416.3	1631.0	2160.5	2421	3168	4234	4965	4944	5756	7142	7682	8250	9580
1-1. النقود القانونية	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921	1081	1285	1540	1829	2099	2572	2952	3204	/
1-2. النقود الكتابية	563.7	661.3	751.6	849.7	1286.2	1500	2086	2949	3425	3115	3658	4570	4729	5046	/
2- أشباه النقد	974.3	1235.0	1485.0	1723.4	1577.5	1736	1766	1761	1991	2229	2524	2788	3334	3692	4083
الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )**	2022.5	2473.5	2901.3	3354.4	3738.0	4158	4934	5995	6956	7173	8280	9929	11015	11942	13663

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2015)، ص 225.

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

\*. الإحصائيات لسنة 2014 من: - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014

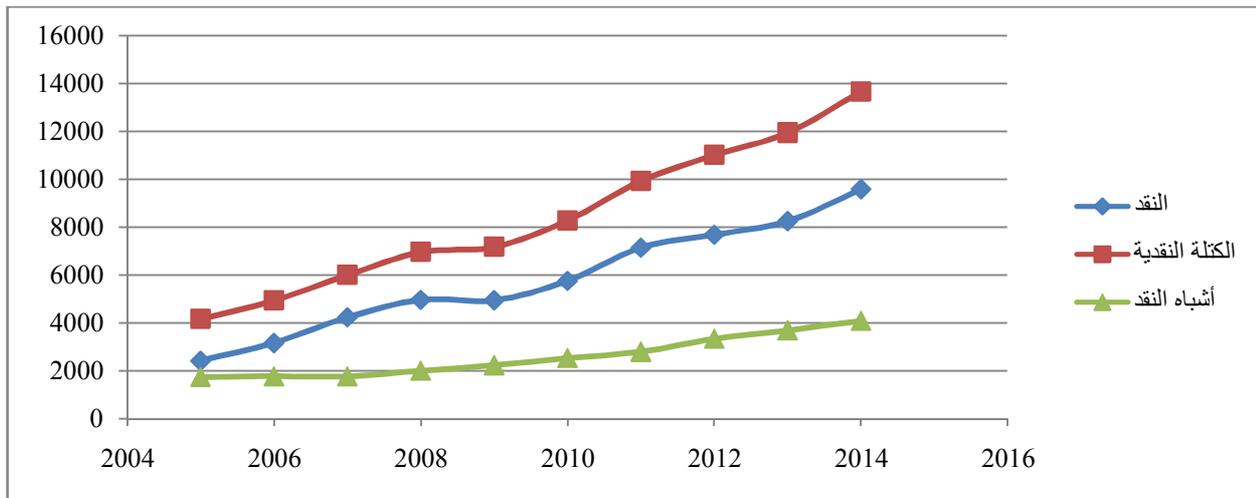
www.bank-of-algeria.dz

على الموقع:

\*\* . الكتلة النقدية M<sub>2</sub>: النقد + أشباه النقد.

الشكل رقم (4-04): التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) ومكوناتها في الجزائر

خلال الفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول (4-04)

الملاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في ارتفاع متواصل خلال الفترة قيد الدراسة حيث شهدت سنة 2001 زيادة في الكتلة النقدية تقدر بـ451 مليار دينار جزائري مقارنة سنة 2000 ويعود ذلك إلى انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة مالية توسعية عبر برامج استثمارات ضخمة تمثلت أساساً في برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي انطلق في 01 أبريل 2001 وقد خصص له حوالي 520 مليار دينار جزائري ويمتد من سنة 2001 حتى سنة 2004 وبرنامج تنمية الجنوب، إضافة إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية<sup>(\*)</sup> سبب ارتفاع أسعار النفط.<sup>(1)</sup>

استمر الارتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال السنوات 2002، 2003 و2004 و2005 ولكن بمعدل متناقص، إلى غاية 2006 حيث سجلت زيادة مهمة تقدر بـ776 مليار دينار وأخرى في 2007 تقدر بـ1061 مليار دينار جزائري ما يكشف عن تزايد في حجم السيولة النقدية لدى البنوك مع التحسن المستمر في أسعار النفط، وتطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي الممتد من 2005 إلى غاية 2009 الذي رصد له مبلغ 4203 مليار دينار جزائري.

تواصل الارتفاع في حجم الكتلة النقدية من سنة 2008 حتى سنة 2014 ولكن بنسب متفاوتة حيث سجلت سنة 2009 ارتفاع طفيف ذلك سبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية والتأثر بالأزمة المالية العالمية 2008، لتعود وتسجل زيادة مهمة خلال السنوات 2010-2011 و2012 و2014.

### الفرع الثاني: هيكل الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2014

#### الجدول رقم (4-05): هيكل الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد	51.83	50.07	48.82	48.62	57.80	58.25	64.21	70.63	71.38	68.93	69.52	71.93	69.74	69.0	70.12
أشباه النقد	48.17	49.93	51.18	51.38	42.20	41.75	35.79	29.37	28.62	31.07	30.48	28.07	30.26	30.91	29.88
الكتلة النقدية $M_2$	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على معطيات الجدول رقم (4-04).

<sup>(\*)</sup> تعتبر الأرصدة النقدية الخارجية (تشكل أساساً من الذهب والعملات الأجنبية) المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

<sup>(1)</sup> علي الصاوي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى إقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة، ص. 25.

بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية يمكن تتبع التغيرات التي حدثت فيه أثناء فترة الدراسة من خلال الجدول رقم (4-04) والجدول (4-05) إذ يتضح أن النقود بنوعيتها النقود القانونية والنقود الكتابية قد عرفت ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2009 أين سجلت النقود الكتابية انخفاضا بـ 310 مليار دينار وهو ما أثر في قدرة البنوك على خلق الائتمان، تمثل النقود الكايبية (الودائع تحت الطلب) الأكبر في حجم النقود وقد شهدت ارتفاعا هاما في السنوات الأخيرة من الدراسة ويعود سبب هذه الزيادة إلى تحسن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة ارتفاع أجور الأفراد في السنوات الأخيرة التي تعتبر مصدر تلك الودائع، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسة البريد والبنوك الوطنية.

وتبقى النقود بشقيها القانونية والكتابية تمثل النسبة الأهم من إجمالي الكتلة النقدية على طول فترة الدراسة، وقد سجلت تراجعاً من سنة 2000 إلى سنة 2003 مقابل ارتفاع في نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ثم عادت إلى الارتفاع مجدداً مقابل انخفاض نسبة أشباه النقود، حيث سجلت سنة 2011 أعلى نسبة للنقود 71.93% من مجموع الكتلة النقدية مقابل أدنى نسبة لأشباه النقد 28.07% خلال الفترة قيد الدراسة، ما يعبر على ضعف القطاع المصرفي الجزائري وعدم قدرته على تعبئة الادخار.

### الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-

2014

إن تحليل المسار التطوري للكتلة النقدية لا يمكن أن يكتمل إلا بعد مقارنة هذا التطور بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، وحتى يحقق الإصدار النقدي نتائجه الإيجابية على أي اقتصاد يجب أن يتناسب الإصدار النقدي مع الإصدار العيني، أي أن كل تغير في الكتلة النقدية لابد أن يجد له مقابل في الإنتاج<sup>(1)</sup> وبذلك نستطيع الحكم على مدى جدية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، من خلال الجدول رقم (4-06) يمكن المقارنة بين تطور الكتلة النقدية وتطور الناتج المحلي الإجمالي.

(1) علي الصاوي، مرجع سابق، ص. 26.

الجدول رقم (4-06): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  
 في PIB في الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
17730	16569.27	15843.023	14519.808	11991.564	9968.025	11043.704	352.886	8501.636	75661.984	6150.400	5252.321	4522.773	4277.113	4123.514	PIB سعر السوق (مليار دينار جزائري)
3.80	2.80	3.40	2.90	3.60	1.60	2.40	3.40	1.70	5.90	4.30	7.20	5.60	3.00	3.80	معدل نمو PIB الحقيقي
14.50	8.41	10.94	21.64	13.80	3.12	16.04	21.50	18.67	11.23	11.44	15.61	17.30	22.30	13.03	معدل نمو ( $M_2$ )
77.05	72.07	69.52	68.38	69.04	71.96	62.98	64.09	58.03	54.98	60.77	63.86	64.14	57.83	49.04	نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي $M_2/PIB$
1.29	1.38	1.43	1.46	1.44	1.38	1.58	1.56	1.72	1.81	1.64	1.56	1.55	1.72	2.03	سرعة دوران النقود*: $v=PIB/M_2$
3.81	3.00	3.21	7.46	3.83	1.95	3.68	6.32	10.98	1.90	2.65	2.16	3.08	7.43	3.42	معامل الاستقرار النقدي*: معدل نمو $M_2$ معدل نمو PIB

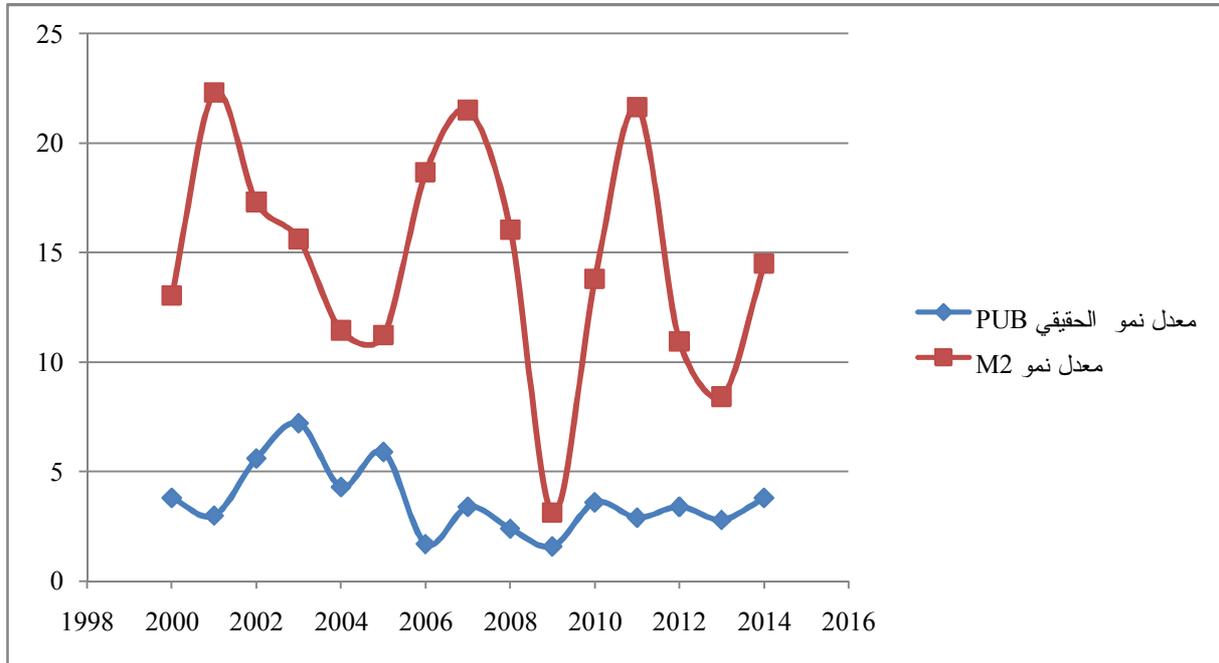
المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: (consulté le :2/09/2016) data.albankaldawli.org
  - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
  - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
  - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
  - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.
  - نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015.
  - نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.
- \* معامل الاستقرار النقدي وسرعة دوران النقود عبارة عن قيم ثابتة وليست نسب مئوية.

#### أولا: تطور معدل نمو الكتلة النقدية

شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية ( $M_2$ ) من 2000 إلى 2014 حيث قدرت بـ 22.3% أي بفارق 9.27% مقارنة بسنة 2000 لتتخفف هذه النسبة مجددا في السنوات الأربع الموالية حيث بلغت 11.23% سنة 2005 وهذا ما يفسر تباطؤ وتيرة التوسع النقدي. كما هو موضح في الشكل رقم (4-05).

الشكل رقم (4-05): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB)



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-06)

وفي سنة 2006 وسنة 2007 ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 21.5 سنة 2007 وأرجع بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى تزايد حجم السحوبات النقدية سنة 2006 والتي لم تعد إلى المسالك البنكية، إضافة إلى تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

ومن سنة 2008 حتى سنة 2014 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2009 بمعدل 3.12% مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب تأثير الاقتصاد الوطني بالأزمة المالية العالمية، ليبدأ في الارتفاع مجددا سنة 2010 بعد تحسن في الأوضاع الاقتصادية العالمية واستقرار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية،<sup>(1)</sup> وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع ما نتج عنها زيادة في الأرصدة النقدية الخارجية، وقد بلغ معدل نمو الكتلة خلال هذه السنة 13.80، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا كبيرا وصل إلى 21.64 وهو ثاني أعلى معدل نمو سجل خلال الفترة قيد الدراسة وسبب هذا النمو يعود إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل مما زاد من قدرة البنوك على منح الائتمان بينما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2012 إلى 10.94% وفي

(1) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.

سنة 2013 إلى 8.41% وسبب هذا التراجع حسب محافظ البنك المركزي يعود إلى أزمة الديون الأوروبية<sup>(\*)</sup>، وانخفاض في حجم الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: تطور معدل نمو الناتج المحلي

الملاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث انتقل من 4123.514 مليار دينار سنة 2000 إلى 17730 مليار دينار سنة 2014 تضاعف بحوالي 4 مرات، وتبقى سنة 2009 السنة الوحيدة خلال فترة الدراسة التي سجل فيها الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بـ 1075.67 مليار دينار وذلك نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية وما تبعها من تراجع في أسعار النفط سنة 2009. وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدو من الشكل رقم (4-05) أنه شهد تذبذبا على طول الفترة حيث يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، وأقصى معدل نمو سجل سنة 2003 يقدر بـ 7.2% وهو ما يفسر بأثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الانتعاش في الناتج الوطني، وكذلك التحسن المستمر في أسعار النفط في السوق العالمية.

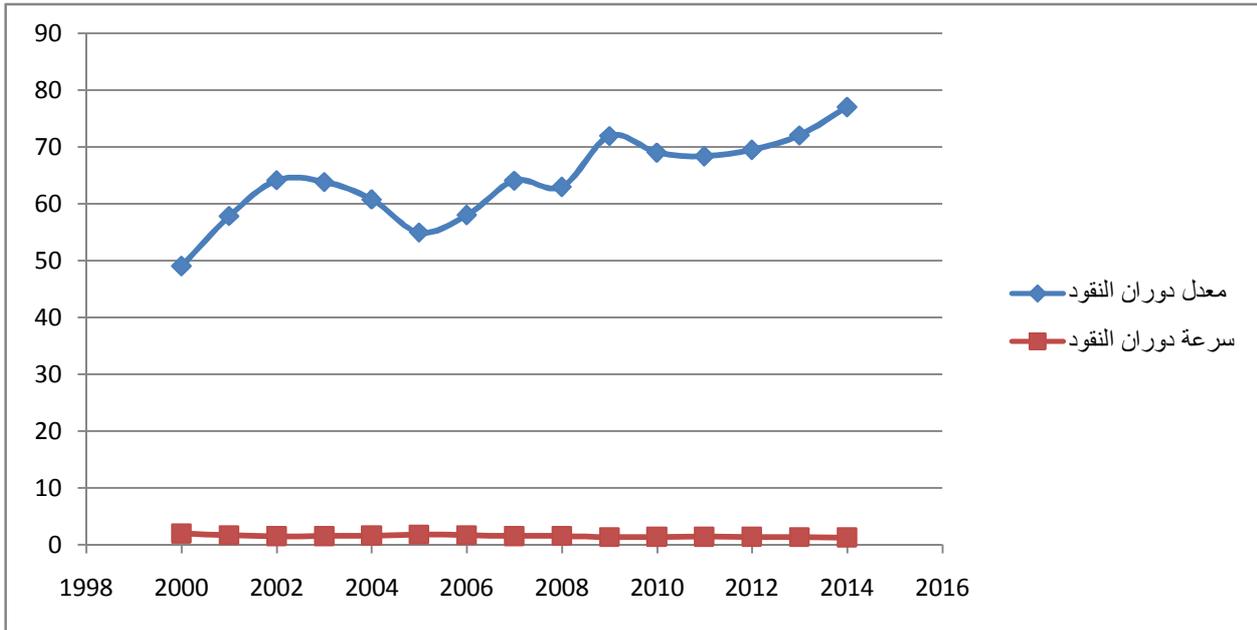
بينما أدنى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي فقد سجل سنة 2009 بمعدل 1.6% بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية كما تمت الإشارة إليه سابقا.

### ثالثا: نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وسرعة دوران النقود

يعبر معدل السيولة المحلية عن نسبة الكتلة النقدية ( $M_2$ ) إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ويمكن ملاحظة تطوره من خلال الشكل رقم (4-06):

(\*) بدأت هذه الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وكانت اليونان من دق ناقوس الخطر.  
- بالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول. مجلة الباحث. العدد 13، 2013 (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013)، ص. 59 - 62.  
(1) محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص. 3.

## الشكل رقم (4-06): التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماد على الجدول رقم (4-06).

يبدو من خلال الشكل أن متوسط سيولة الاقتصاد قد تجاوز 50% خلال فترة الدراسة، وأدى مستوى سجل سنة 2000 بنسبة 49.4% ليرتفع هذا المعدل سنة 2001 إلى 57.83% ومن أسباب هذا الارتفاع في معدل السيولة المحلية الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، وأعلى معدل سجل خلال الفترة قيد الدراسة كان سنة 2014 وقدر بـ 77.05%.

هذا الارتفاع في معدل سيولة المحلية ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية حيث تجاوز الإنتاج النقدي 60% في معظم السنوات وذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة، واستمرار نمو الإنتاج النقدي بفعل الزيادة المستمرة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.<sup>(1)</sup>

وفيما يتعلق بسرعة دوران النقود تبقى ضعيفة بسبب وجود ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية، مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي حيث أنها لم تتجاوز 2 منذ سنة 2000، وفي السنوات الأربعة الأخيرة سجلت انخفاضا متتاليا وأدى قيمة خلال الفترة قيد الدراسة سجلت سنة 2014 بـ 1.29.

(1) مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 6-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص.118.

## رابعاً: معامل الاستقرار النقدي

يبدو جلياً من نتائج معامل الاستقرار النقدي اتساع الفجوة بين الإصدار النقدي والإصدار العيني، فمنذ سنة 2000 والكتلة النقدية في تزايد مستمر دون أن يكون لها مقابل في زيادة الإنتاج لذلك ظهر معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد بهامش كبير، باستثناء سنتي 2005 و2009 أين ظهر معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد ولكن بهامش صغير (1.9 و 1.95 على التوالي) كما هو مبين في الجدول رقم (4-07)، ما يفسر عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، وبالتالي فالسياسة النقدية التوسعية غير فعالة في تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة أساساً في تحقيق استقرار الأسعار ومنه الاستقرار النقدي.

## المطلب الثالث: السياسة النقدية في ليبيا للفترة 2000-2014 من خلال أرقام وإحصائيات

ويمكن تتبع مسار السياسة النقدية في ليبيا للفترة 2000 إلى 2014 من خلال :

## الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في ليبيا للفترة 2000-2014

يبين الجدول رقم (4-07) والشكل رقم (4-07) تطور الكتلة النقدية، ويمكن ملاحظة التطور السريع الذي شهده عرض النقود ( $M_2$ ) خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من مستوى 10.23 مليار دينار ليبي سنة 2000 إلى 69.42 مليار دينار ليبي سنة 2014، هذه الزيادة في حجم الكتلة النقدية ترجع أساساً إلى الارتفاع المتواصل في عرض النقود ( $M_1$ ). بمكونيه النقود القانونية والنقود الكتابية على وجه الخصوص حيث كانت تقدر بـ 4.8 مليار 2000 لتبلغ 49.5 مليار دينار سنة 2014 إذ أنها ازدادت بنحو 44.7 مليار دينار ليبي.

بينما رصيد شبه النقود فقد شهد ارتفاعاً في بعض السنوات وانخفاضاً في أخرى حيث ارتفع بشكل مستمر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 حيث سجل سنة 2003 ما يقارب 5 مليار دينار مقابل 2.95 مليار دينار سنة 2000، ثم انخفض إلى 4.8 مليار دينار سنة 2004 واستمر في الانخفاض وقد وصل سنة 2005 إلى 3.06 مليار دينار وبقي على هذا المنوال ما بين الارتفاع والانخفاض، وفي الفترة الممتدة من 2010 و2013 استقر عند مستوى يقارب 5 مليار دينار لينخفض في سنة 2014 إلى 2.68 مليار دينار.

وسبب الزيادة المستمرة في عرض النقود ( $M_2$ ) تعود إلى الفوائض الكبيرة التي حققتها الخزينة العامة سبب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة والتي انعكست على اعتماد ميزانيات سنوية كبيرة خصص جانب كبير منها للإنفاق على مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة.<sup>(1)</sup>

الجدول رقم (4-07): تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في ليبيا للفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دينار ليبي

السنوات															مكونات الكتلة النقدية ( $M_2$ )
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
66.74	64.30	58.71	53.44	41.32	40.67	34.41	22.84	16.34	14.03	10.50	9.03	8.70	8.27	7.28	1 - النقد
17.24	13.42	13.40	14.84	7.61	6.96	5.60	4.60	3.93	3.03	2.60	2.80	2.60	2.57	2.7	1-1. النقود القانونية
49.50	50.88	45.31	38.60	33.71	33.71	28.81	18.24	12.41	11.00	7.90	6.23	6.10	5.70	4.8	1-2. النقود الكتابية
2.68	4.70	5.13	4.50	5.03	7.99	5.30	6.82	4.71	3.06	4.80	5.02	4.30	4.01	2.95	2 - أشباه النقد
69.42	69.00	63.84	57.94	46.35	48.66	39.71	29.66	21.05	17.09	15.30	14.05	13.00	12.28	10.23	الكتلة النقدية $M_2$

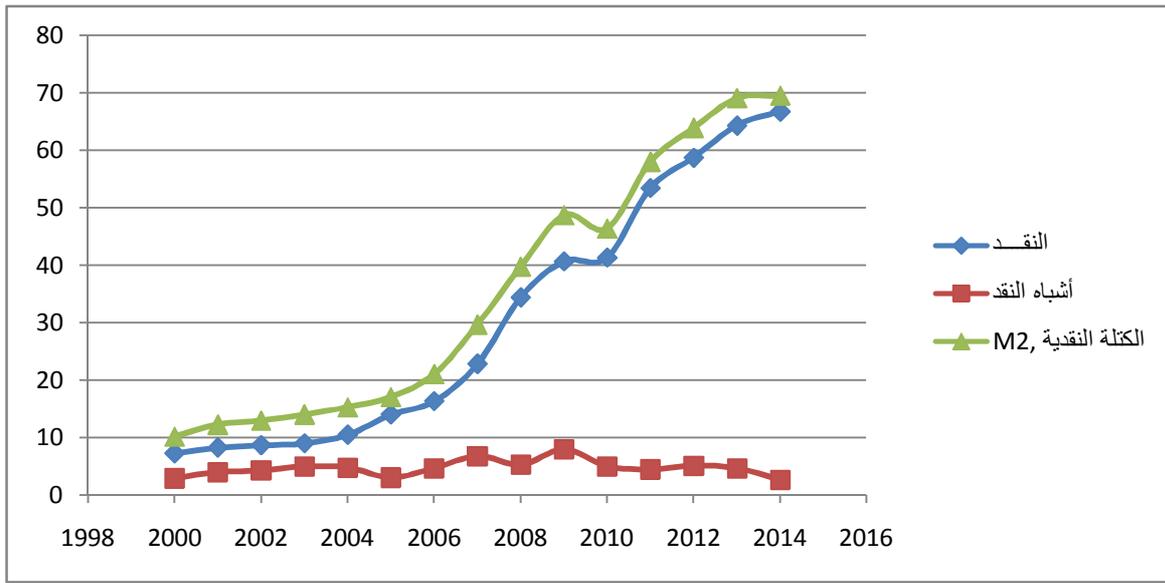
المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير السنوي 2014 بنك ليبيا المركزي. ص 72.
- التقرير السنوي 2012 بنك ليبيا المركزي. ص 75.
- بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2009، ص 69.
- بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2007، ص 64.
- بنك ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص 11-22.

هذه التقارير متوفرة على الموقع: [www.cbl.gov.ly](http://www.cbl.gov.ly)

(1) مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص 21.

الشكل رقم (4-07): تطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) ومكوناتها في ليبيا للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-07)

الفرع الثاني: هيكل الكتلة النقدية في ليبيا للفترة 2000-2014

تتكون الكتلة النقدية (M<sub>1</sub>) من العملة خارج المصارف الممثلة في النقود القانونية وودائع تحت الطلب الممثلة في النقود الكتابية، وتشكل ما نسبته 80% في متوسط فترة الدراسة من مجموع الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>). وأدى نسبة سجلت كانت سنة 2003 تقدر بـ 64.27 %، وأعلى نسبة كانت سنة 2014 بـ 96.14% كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-08): هيكل الكتلة النقدية في ليبيا للفترة 2000-2014

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد (M <sub>1</sub> )	71.16	67.34	66.92	64.27	68.62	82.09	77.62	77.00	86.65	83.58	89.15	92.23	91.96	93.18	96.14
أشباه النقد	28.84	32.66	33.08	35.23	31.38	17.90	22.37	23.00	13.35	16.42	10.85	7.77	8.04	6.81	3.86
الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-07)

شهدت مساهمة أشباه النقد (الودائع لأجل والودائع الادخارية) في مجموع الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) انخفاضا ملحوظا طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 35.23% لتتخفف إلى 3.86 سنة 2014.

هذا التطور السريع في نسبة الكتلة النقدية ( $M_1$ ) إلى إجمالي الكتلة النقدية ( $M_2$ ) يعود أساسا إلى الأهمية المتزايدة لدور صافي الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي والتي عرفت منذ سنة 2000 ارتفاعا مستمرا بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال هذه الفترة.

إن ارتفاع نسبة مساهمة النقود (النقود القانونية والنقود الكتابية) في إجمالي الكتلة النقدية ( $M_2$ ) يعبر عن عدم قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات، واستخدام النقود في تسوية المعاملات وبالتالي محدودية الخدمات المصرفية نتيجة قلة تنوع المؤسسات المالية وضعف في أداء القطاع المصرفي.

### الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا للفترة 2000-2014

#### أولا: تطور معدل نمو الكتلة النقدية للفترة 2000-2014

الملاحظ من الجدول رقم (4-09) أن معدل نمو الكتلة النقدية يتصف بالتغير المستمر خلال فترة الدراسة، حيث سجل أعلى معدل نمو سنة 2007 يقدر بـ 40.9% وهو معدل مرتفع جدا منذ بداية العشرية بسبب النمو الملحوظ في رصيد الودائع تحت الطلب بنحو 5.83 مليار دينار مقارنة بسنة 2006، وقد تجاوز معدل التغير في الودائع تحت الطلب ووزنها النسبي معدل التغير والوزن النسبي للنقود القانونية كما هو موضح في الجدول رقم (4-09)، وهو ما يعكس تنامي الوعي المصرفي لدى الجمهور وزيادة الثقة في القطاع المصرفي وأدوات الدفع المصرفية.<sup>(1)</sup> وأدى معدل سجل كان سنة 2014 بنسبة 0.6% حيث سجلت الكتلة النقدية زيادة تقدر بـ 0.42 مليار دينار ليبي مقارنة سنة 2013، وهذا الانخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية يعود إلى انخفاض رصيد الأصول الأجنبية نتيجة تراجع أسعار النفط والغاز الطبيعي.

(1) بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص. 63.

الجدول رقم (4-09): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا للفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
30.871	65.995	104.826	44.760	93.018	77.633	106.059	85.829	72.731	62.402	43.500	33.922	27.844	20.551	17.669	PIB سعر السوق (مليار دينار ليبي)
-24	-13.60	104.49	-62.10	5.02	-0.79	2.67	6.35	6.50	11.90	4.64	13.00	-0.96	-1.76	3.68	معدل نمو PIB الحقيقي
0.6	8.08	10.18	25.00	-0.09	22.53	33.88	40.9	23.17	11.7	8.89	8.07	5.86	23.18	3.00	معدل نمو ( $M_2$ )
224.87	104.55	60.90	129.44	49.82	62.67	37.44	34.55	28.94	27.38	35.17	41.41	46.68	59.75	57.90	نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي $M_2/PIB$
0.44	0.25	1.64	0.77	2.00	1.59	2.68	2.89	3.45	3.65	2.84	2.41	2.14	1.67	1.72	سرعة دوران النقود: $V=PIB/M_2$
-0.025	-0.59	0.09	-0.40	-0.01	-28.51	12.68	6.44	3.56	0.98	1.91	0.62	-6.10	-13.17	0.81	معامل الاستقرار النقدي: $\frac{\text{معدل نمو } M_2}{\text{معدل نمو PIB الحقيقي}}$

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: [sata.albankaldawli.org](http://sata.albankaldawli.org)

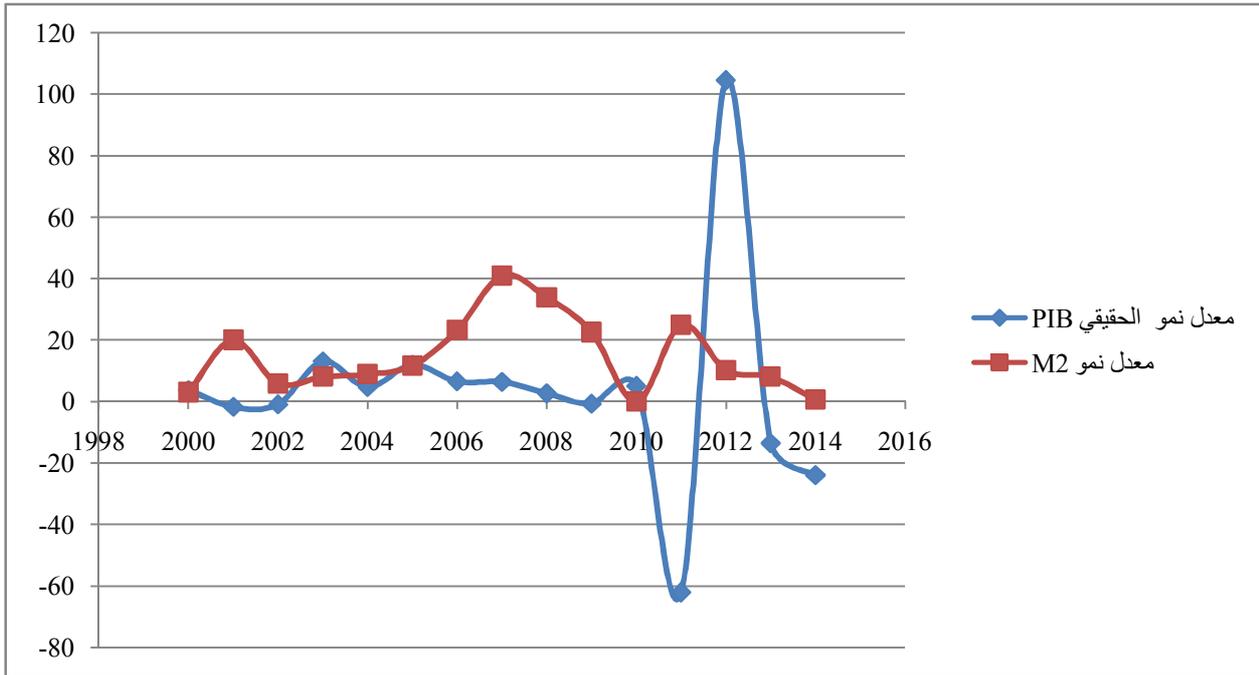
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015.

- نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، 2015.

- نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية 2011.

- الجدول رقم (4-07).

الشكل رقم (4-08): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-09)

#### ثانيا: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2000-2014

إن تتبع تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من خلال الجدول رقم (4-09) يتبين بأنه شهد ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2000 إلى 2008 حيث ارتفع من مستوى 17.669 مليار دينار ليبي إلى 106.059 مليار دينار سنة 2008 حيث سجل زيادة تقدر بـ 88.39 مليار دينار وتعود هذه الزيادة المهمة إلى ارتفاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي الذي يعود إلى الارتفاع المستمر للأسعار هما في الأسواق العالمية منذ سنة 2000.

وفي نهاية 2008 تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة عالمية هزت كيانه فكان لها تأثيرها على الاقتصاد الليبي حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بعد أن شهد ارتفاعا متواصلا دام تسع سنوات حيث انخفض إلى 77.633 مليار دينار ليبي وذلك سبب تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية، ومع عودة الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي ارتفع الناتج المحلي مجددا سنة 2010. ليسجل بعده انخفاضا حادا سنة 2011 حيث بلغ مستوى 44.760 مليار وذلك سبب تردي الأوضاع في البلاد بعد قيام ثورة فبراير 2011. ثم عاد وارتفع سنة 2012 لينخفض سنة 2013، وفي سنة 2014 سجل أدنى مستوى له منذ 2003 حيث قدر بـ 30.871 مليار دينار ليبي.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدو من الشكل رقم (4-08) أنه عرف تقلبات هامة خلال فترة الدراسة. حيث سجل أدنى معدل سنة 2011 حسب بيانات البنك الدولي وقد قدر بـ -62.10%

وهذا الانخفاض الحاد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها: تردي الوضع الأمني والدمار الذي لحق بالبنية التحتية والانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، ومغادرة الشركات الأجنبية وتباطؤ النشاط المالي، غير أن بوادر تعافي قوية ظهرت سنة 2012 شهد معها الناتج المحلي الحقيقي انتعاشا مهما وسجل معدل نمو 104.49% وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني واستئناف صادرات النفط الخام الغاز الطبيعي وكذلك التوسع في الإنفاق العام.

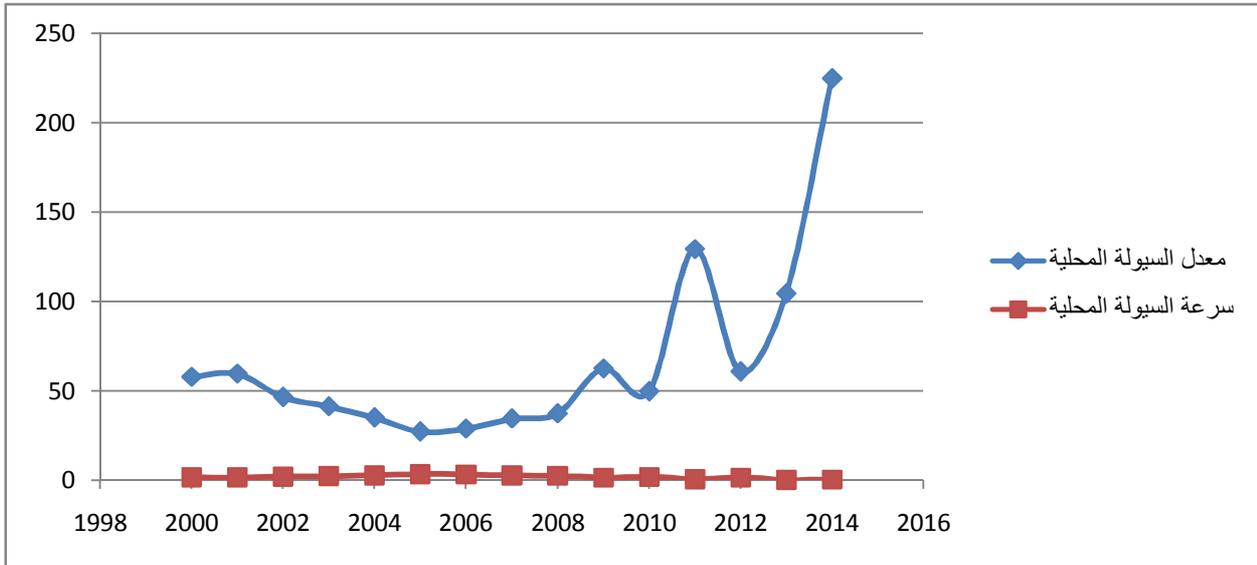
لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنتي 2013 و2014 حيث سجل انخفاضا حادا وصل إلى -24%، ويعزى هذا التراجع بانخفاض إنتاج النفط والغاز الطبيعي وتردي الأوضاع الأمنية مجددا.<sup>(1)</sup>

### ثالثا: نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود

يبين الشكل رقم (4-09) أن معدل السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهد بدوره تقلبات حادة خاصة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 وقد فاق هذا المعدل في متوسط الفترة من 2000 إلى 2010 ما يزيد عن 43% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ثم سجل ارتفاعا حادا سنة 2011 حيث تجاوز حجم الكتلة النقدية مستوى الناتج المحلي الإجمالي ووصل هذا المعدل إلى 129.44%، ما يعكس الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتعزيز السيولة خلال فترة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد وما نتج عن الثورة من تراجع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض هذا المعدل في سنة 2012 حيث قدر بـ 60.9% نتيجة الارتفاع المهم الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي، ثم عاد إلى الارتفاع مجددا سنتي 2013 و2014 أين سجل أعلى معدل للسيولة المحلية مقارنة بالناتج المحلي ويقدر بـ: 224.87% وهذا الارتفاع الكبير يعود أساسا إلى الانخفاض الحاد في مستوى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، وليس بسبب الارتفاع في حجم الكتلة النقدية لأن هذه الأخيرة شهدت ارتفاعا طفيفا فقط.

(1) بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2014، مرجع سابق، ص. 42.

## الشكل رقم (4-09): التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في ليبيا للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-09).

بالنسبة لسرعة دوران النقود يتبين من الشكل رقم (4-09) أنها في تزايد كبير خلال الفترة 2002 إلى 2006 وسجلت أعلى مستوى سنة 2005 يقدر بـ 3.65، لتشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا حتى وصلت إلى أدنى مستوى خلال الفترة قيد الدراسة بـ 0.44 وذلك سنة 2014، وهذا الانخفاض في سرعة دوران النقود ناتج عن انخفاض في مستوى الناتج المحلي سبب الأوضاع التي شهدتها البلاد بعد أحداث 17 فبراير 2011 وما نتج عنها من فقدان الثقة في الاقتصاد الرسمي وتسرب الأموال إلى السوق الموازية.

#### رابعا: معامل الاستقرار النقدي

الملاحظ من الجدول رقم (4-09) أن معامل الاستقرار النقدي قد عرف تذبذبا في قيمته حيث سجل قيم سالبة في بعض السنوات وقيما موجبة في سنوات أخرى واقترب من الواحد الصحيح في سنتي 2000 و2005 ما يعبر عن وجود نوع من الاستقرار النقدي في السنتين السابقتين، وفيما عدا ذلك فقد عرف الاقتصاد الليبي حالة عدم استقرار نقدي نتجت عن مدى الاختلال في معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث حقق معامل الاستقرار النقدي قيما سالبة منذ سنة 2009 التي سجلت أبعد قيمة له عن الواحد الصحيح وهي -28.51، وبقي على هذا المنوال حيث عرف في السنوات الأخيرة من الفترة قيد الدراسة قيما سالبة (ما عدا سنة 2012 سجل قيمة موجبة تقدر بـ 0.09) بسبب الانخفاض الحاد الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق معدلات نمو سالبة حادة في السنوات 2011 و2013 و2014.

## المطلب الرابع: السياسة النقدية في المغرب للفترة 2000-2014 من خلال أرقام وإحصائيات

يمكن تتبع مسار السياسة النقدية في المغرب باستخدام مؤشر معامل الاستقرار النقدي، والذي يعتمد على:

## الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في المغرب للفترة 2000-2014

إن تتبع تطور مكونات الكتلة النقدية ( $M_2$ ) من خلال الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-10) يبين بأنها في ارتفاع مستمر من سنة 2000 حتى سنة 2014. حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 292.8 مليار درهم سنة 2000 إلى 1090 مليار درهم سنة 2014 محققة بذلك زيادة تقدر بـ 797.2 مليار درهم.

لقد شهد تدفق النقود القانونية نمو متواصلا طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بـ 179 مليار درهم، ولكن يبقى حجمها أقل من حجم النقود الكتابية ما يوحي بوجود درجة مهمة من التطور في القطاع المصرفي المغربي، وقد عرفت النقود الكتابية ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2000 وحتى سنة 2004 أين سجلت انخفاضا بـ 28 مليار درهم وذلك سبب انخفاض الودائع تحت الطلب نتيجة عمليات السحب، لتعود إلى الارتفاع مجددا من سنة 2005 حتى السنة الأخيرة من الفترة قيد الدراسة أين سجلت أعلى قيمة لها بـ 481 مليار درهم وترجع هذه الزيادة في حجم النقود الكتابية إلى تسارع في وتيرة النمو السنوية لحسابات تحت الطلب سواء بالنسبة للشركات الخاصة غير المالية أو الأسر.<sup>(1)</sup>

الجدول رقم (4-10): تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في المغرب للفترة (2005-2014)

الوحدة: مليار درهم مغربي

السنوات		مكونات الكتلة النقدية ( $M_2$ )													
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
660	626	612	586	550	525	492	460	387	331	275.4	299.0	272.2	249.7	216.5	1- النقد
179	172	164	158	145	137	128	120	109	90	79.7	74.9	69.6	66.0	58.2	1-1- النقود الورقية
481	454	449	428	405	389	364	340	278	241	196.1	224.1	202.6	183.7	158.3	1-2- النقود الكتابية
430	395	380	363	342	331	314	250	217	180	140.5	87.4	83.3	84.3	76.3	2- أشباه النقد
1090	1021	992	949	892	856	806	710	604	512	415.9	386.3	355.5	334.0	292.8	الكتلة النقدية ( $M_2$ )

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي، ص 247.

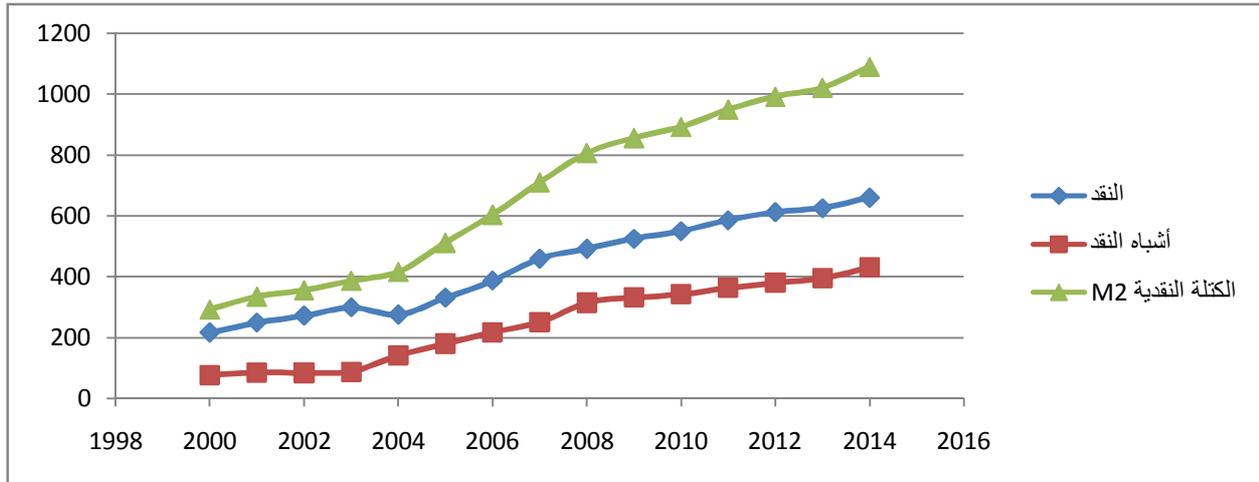
- statistiques monétaires, Bank AL-Maghrif, Décembre 2014

متوفر على موقع بنك المغرب: ([www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)) (consulté le : 2-09-2016)

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011، صندوق النقد العربي.

(1) بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية رقم 2011/19، ص. 40.

## الشكل رقم (4-10): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في المغرب للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-10).

وفيما يتعلق بأشباه النقد فقد شهدت هي الأخرى نموا متسارعا خلال الفترة قيد الدراسة، وأعلى قيمة سجلتها كانت سنة 2014 بما يعادل 430 مليار درهم.

الفرع الثاني: تطور مساهمة مكونات الكتلة النقدية في إجمالي الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>)

تمثل النقود (M<sub>1</sub>) بشقيها النقود القانونية والنقود الكتابية النسبة الأكبر من مجموع الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) حيث قدرت في متوسط فترة الدراسة بـ 66.11%، والسبب في ذلك يعود إلى التطور الذي شهدته الأصول النقدية الخارجية الصافية مصدر الإنشاء النقدي، نظرا لنمو عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج<sup>(1)</sup>. أعلى نسبة سجلتها النقود في إجمالي الكتلة النقدية سنة 2003 بـ 77.40%، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا مستمر حتى سنة 2014 أين سجلت أدنى نسبة لها وتقدر بـ 60.55% كما هو موضح في الجدول رقم (4-10).

<sup>(1)</sup> Bank AL-Maghrib, **Aperçu sur l'évolution Monétaire 2005**. Bank Al-Maghrib : Direction des études et des relations internationales, Décembre 2005.

الجدول رقم (4-11): نسب مكونات الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) بالمغرب للفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد	73.94	74.76	76.57	77.40	66.22	64.64	64.07	64.79	61.04	61.33	61.66	61.75	61.70	61.31	60.55
أشباه النقد	26.06	25.24	23.43	22.60	33.78	35.16	35.93	35.21	38.96	38.67	38.34	38.25	38.30	38.69	39.45
الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على معطيات الجدول رقم (4-10).

بينما شهدت أشباه النقد انخفاضاً في السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، لتعرف بعد ذلك ارتفاعاً متواصلاً حتى سنة 2014 أين سجلت أعلى نسبة لها 39.45%، لكنها تبقى تمثل النسبة الأقل في إجمالي الكتلة النقدية، مما يعني بأن النقود هي الأكثر شيوعاً في تسوية المعاملات وبالتالي محدودية الخدمات المصرفية مع الإشارة إلى أنه في الفترة الأخيرة هناك تحسن نسبي في الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي المغربي.

الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي في المغرب للفترة 2000-2014أولاً: تطور معدل نمو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>)

يعكس الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-11) تباطؤ في الوتيرة السنوية لنمو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) منذ سنة 2007، ويقدر متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة بـ 9.36%، وأدنى معدل سجل كان سنة 2013 ويقدر بـ 3.12%.

هذا الانخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية يدل على قدرة السياسة النقدية في الحد من الضغوط التضخمية ذات المصدر النقدي وبالتالي فعاليتها في الوصول إلى الهدف النهائي وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم (4-12): تطور معدل نمو الكتلة النقدية في المغرب مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014

الوحدة: نسبة مئوية

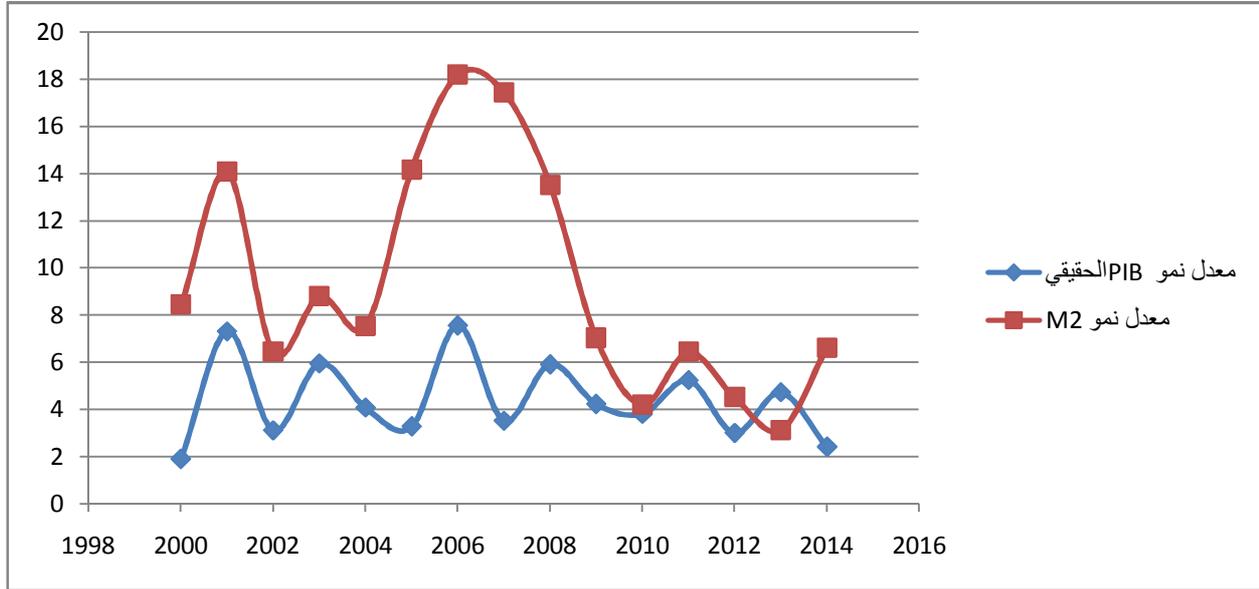
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
PIB سعر السوق (مليار درهم مغربي)	393.381	426.402	445.426	477.021	505.015	527.679	577.344	616.254	688.843	732.449	764.030	802.607	828.169	886.690	904.522
معدل نمو PIB الحقيقي	1.91	7.32	3.12	5.96	4.08	3.29	7.57	3.53	5.92	4.24	3.82	5.25	3.01	4.73	2.42
معدل نمو (M <sub>2</sub> )	8.44	14.07	6.44	8.80	7.54	14.17	18.19	17.44	13.52	7.03	4.20	6.44	4.52	3.12	6.62
نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي M <sub>2</sub> /PIB	74.43	78.32	79.81	80.98	82.35	97.02	104.61	115.21	117.00	116.86	116.74	118.23	119.78	115.14	120.5
سرعة دوران النقود: * V=PIB/M <sub>2</sub>	1.34	1.27	1.25	1.23	1.21	1.03	0.95	0.86	0.85	0.85	0.85	0.84	0.83	0.86	0.82
معامل الاستقرار النقدي: * $\frac{\text{معدل نمو } M_2}{\text{معدل نمو PIB الحقيقي}}$	4.41	1.92	2.06	1.47	1.84	4.30	2.40	4.94	2.28	1.65	1.09	1.22	1.50	0.65	2.73

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: (consulté le : 2/9/2016 data.albankaldawli.org)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.
- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.
- \* - سرعة دوران النقود ومعامل لاستقرار النقدي عبارة عن قيم ثابتة وليست نسب.

الشكل رقم (4-11): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمغرب

للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-12).

### ثانيا: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

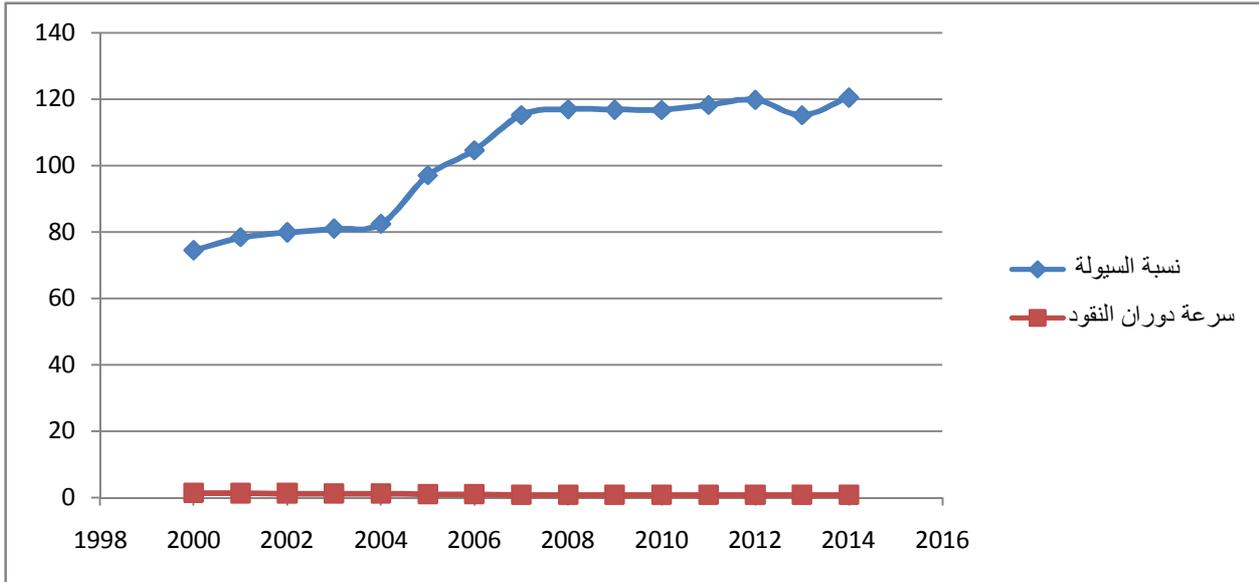
يبين الجدول رقم (4-12) أن الناتج المحلي الإجمالي في المغرب في ارتفاع مستمر خلال الفترة قيد الدراسة حيث قدر سنة 2000 بـ 393.381 مليار درهم وفي سنة 2014 بلغ مستوى 904.522 مليار درهم حيث تضاعف بما يقارب 3 أضعاف، وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو إيجابية ومهمة، تعود أساسا إلى الأداء الجيد للقطاعات المشكلة للاقتصاد وبالأخص قطاع الفلاحة الذي يعتبر المحدد للنمو الاقتصادي في المغرب، وقد شهد هذا القطاع انتعاشا خلال السنوات الفلاحية 2006 و2008 حيث حقق معدلات نمو جيدة انعكست على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سجل أعلى نسبة نمو خلال الفترة قيد الدراسة سنة 2006 بمعدل 7.57% وفي سنة 2008 حقق معدل نمو 5.92% وأدنى معدل نمو سجل خلال العشرية الأخيرة سنة 2014 حيث انخفض بما يعادل 2.31% مقارنة نسبة 2013 وهذا التراجع في معدل النمو الاقتصادي يعود إلى انخفاض في أنشطة القطاع الفلاحي التي اتسمت بظرفية غير ملائمة سنة 2014 حيث تراجع حجم الإنتاج الفلاحي سبب انخفاض في محاصيل الحبوب والقطاني بـ 29.5% و10.4% على التوالي.<sup>(1)</sup>

(1) الوضعية الماكرو اقتصادية لسنة 2014 وتوقعات تطورها خلال سنة 2015. المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية الدار البيضاء: 20 يناير 2015، ص.3.

## ثالثا: نسبة السيولة وسرعة دوران النقود

الملاحظ من الشكل رقم (4-12) أن نسبة سيولة الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد شهدت منحى تصاعدي خلال فترة الدراسة ما يعبر عن تزايد في حجم الإنتاج النقدي الذي فاق حجم الإنتاج العيني منذ سنة 2006 حتى سنة 2014.

## الشكل رقم (4-12): التمثيل البياني نسبة السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في المغرب للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-12).

وفيما يتعلق بسرعة دوران النقود فقد بلغت في متوسط فترة الدراسة 1، ويلاحظ من الشكل رقم (4-12) أنها في تناقص مستمر من سنة 2000 حتى سنة 2014 حيث كانت تفوق الواحد من سنة 2000 حتى سنة 2005، لتستقر عند ما يزيد عن 0.8 منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2014 حيث سجلت أدنى قيمة لها 0.82، وهذا ما يدل على تداول الأموال خارج القطاع المصرفي وتنامي ظاهرة اكتناز الأوراق النقدية.

## رابعا: معامل الاستقرار النقدي

يبدو من نتائج معامل الاستقرار النقدي من خلال الجدول رقم (4-17) أنه ابتعد عن الواحد الصحيح في بعض السنوات واقترب منه في سنوات أخرى، ويمكن القول بأن المغرب شهد نوعا من الاستقرار النقدي في السنوات 2003، 2010، 2011، 2012 و 2013 ما يدل على التحكم في معدلات التضخم وتحقيق السياسة النقدية لهدف استقرار الأسعار خلال هذه الفترة.

ويظهر معامل الاستقرار النقدي في بقية السنوات وبالأخص سنة 2000، 2005 و2007 بعيدا عن الواحد الصحيح بمامش كبير حيث وصلت قيمته إلى ما يزيد عن 4، وذلك سبب وجود فجوة بين الإصدار النقدي والإصدار العيني ما يدل على عدم وجود استقرار نقدي في الإقتصاد المغربي خلال هذه السنوات.

#### المطلب الخامس: السياسة النقدية في موريتانيا للفترة 2000-2014 من خلال أرقام وإحصائيات

إن الهدف النهائي والرئيسي للسياسة النقدية في موريتانيا هو تحقيق استقرار الأسعار،<sup>(1)</sup> وللتعرف على

قدرة البنك المركزي الموريتاني في بلوغ هذا الهدف نستدل ب:

#### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في موريتانيا خلال الفترة 2000-2014

يبدو من الجدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-13): أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ( $M_2$ ) قد حافظت على اتجاهها التصاعدي حيث كانت تقدر بـ 56.670 مليار أوقية سنة 2000 لتبلغ مستوى 510.200 مليار أوقية مما يعني أنها قد تضاعفت 9 مرات في نهاية فترة الدراسة مقارنة ببداية الفترة، ويرتبط هذا التطور في الكتلة النقدية إلى حد كبير بزيادة العوائد الخارجية نتيجة المداخيل المهمة من العملات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات المنجمية التي تزامنت مع التوسع في القروض المقدمة للاقتصاد.<sup>(2)</sup>

وقد انعكست هذه الزيادة على تطور النقود القانونية التي شهدت ارتفاعا مستمرا على طول فترة الدراسة باستثناء سنتي 2004 و2014 أين سجلت تراجعا طفيفا قدر بـ 1.512 مليار أوقية و1.828 مليار أوقية مقارنة بسنتي 2003 و2013 على التوالي.

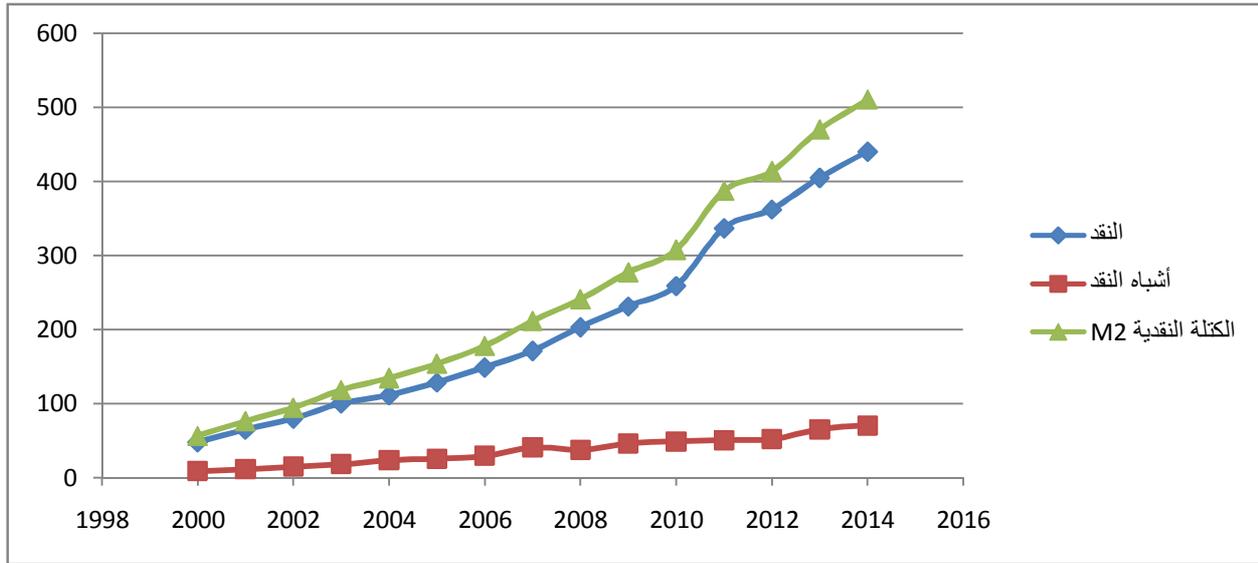
سجلت من جانبها الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية) تزايدا على امتداد فترة الدراسة حيث قدرت بـ 26.183 مليار أوقية سنة 2000 لترتفع وبشكل مستمر حتى سنة 2014 أين بلغت مستوى 309.200 مليار أوقية، والملاحظ أن النقود الكتابية تحتل الحصة الأكبر من إجمالي الكتلة النقدية خلال الفترة قيد الدراسة،

أما بالنسبة لأشباه النقد عرفت بدورها ارتفاعا متواصلا منذ بداية الفترة وحتى سنة 2007 ثم انخفضت سنة 2008 لترتفع مجددا سنة 2009 بمقداره 8.348 مليار أوقية، واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2014 حيث بلغت مستوى 70.1 مليار أوقية.

(1) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2014، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: جوان 2015، ص.61.

(2) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2006، ص.46.



الشكل رقم (4-13): التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) في موريتانيا للفترة (2000-2014)

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-13)

## الفرع الثاني: هيكل الكتلة النقدية

تساهم الكتلة النقدية M<sub>1</sub> (النقد) بالنسبة الأكبر في إجمالي الكتلة النقدية M<sub>2</sub>، ويبدو من الجدول رقم (4-14) أنها فاقت 84% في متوسط فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2012 بمعدل 87.51%، فيما سجلت أشباه النقد أدنى نسبة 12.49% نفس السنة. وتبقى مساهمتها في إجمالي الكتلة النقدية ضئيلة جدا حيث قدرت في متوسط فترة الدراسة 16%، ما يفسر ضعف انتشار المعاملات المصرفية في الاقتصاد الموريتاني، فالمتعاملون الاقتصاديون يفضلون استخدام النقود في تسوية المعاملات، وهذا ما يدل دلالة واضحة على ضعف القطاع المصرفي وعدم قدرته على تعبئة الادخار، فالنقود هي المسيطرة على نظام الدفع في موريتانيا.

## الجدول رقم (4-14): هيكل الكتلة النقدية في موريتانيا للفترة 2000-2014 بالنسبة مئوية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد	84.47	84.85	84.56	84.66	82.57	83.40	83.60	80.86	84.39	83.42	84.13	87.00	87.51	86.17	86.26
أشباه النقد	15.53	15.15	15.44	15.34	17.43	16.60	16.40	19.14	15.61	16.58	15.87	13.00	12.49	13.83	13.74
الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-13)

## الفرع الثالث: تطور معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في موريتانيا للفترة

2014-2000

يعكس الجدول الموالي تطور معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال معامل الاستقرار النقدي.

الجدول رقم (4-15): تطور الكتلة النقدية M<sub>2</sub> مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا للفترة 2014-2000

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
PIB سعر السوق (مليار عملة محلية)	256.837	285.133	311.087	338.041	396.562	493.308	725.000	733.748	854.027	794.187	997.054	1170.334	1174.230	1249.783	1350.000
معدل نمو PIB الحقيقي	-0.43	2.01	0.67	5.98	5.75	8.97	18.90	2.82	1.08	-1.04	4.77	4.70	5.80	6.09	4.21
معدل نمو (M <sub>2</sub> )	99.66	34.30	23.81	25.51	13.76	14.30	15.67	18.91	13.74	15.16	10.97	21.68	10.49	13.60	8.62
نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي M <sub>2</sub> /PIB	22.06	26.69	30.29	34.98	33.93	31.17	24.54	28.83	28.17	34.89	30.84	33.06	35.20	37.58	37.79
سرعة دوران النقود*: V=PIB/M <sub>2</sub>	4.53	3.74	3.30	2.85	2.94	3.2	4.07	3.46	2.81	2.86	3.24	3.02	2.84	2.66	2.64
معامل الاستقرار النقدي*: معدل نمو M <sub>2</sub> معدل نمو PIB الحقيقي	-231.76	17.06	35.53	4.26	2.39	1.59	0.82	6.7	12.72	-14.57	2.3	4.61	1.8	2.23	2.04

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.

-الجدول رقم (4-13)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

- بيانات البنك الدولي على الموقع: (consulté le : 2-9-2016)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

data.albankaldawti.org

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للبلاد العربية 2015.

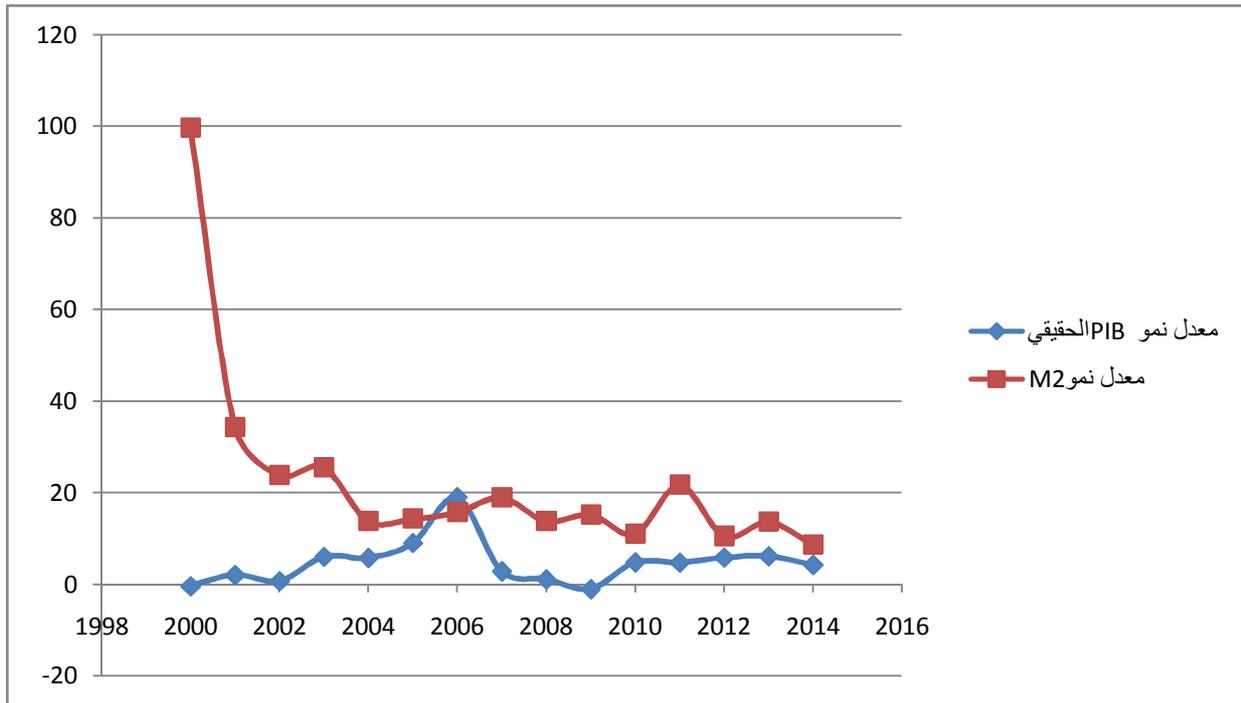
- سرعة دوران النقود ومعامل الاستقرار النقدي عبارة عن قيمة ثابتة.\*

من خلال الجدول رقم (4-15) يمكن تتبع تطور كل من:

#### أولاً: معدل نمو الكتلة النقدية

على امتداد الفترة 2000-2014 أخذ معدل نمو الكتلة النقدية قيما موجبة، وتبدو نسبة الزيادات السنوية أشد وضوحا في السنوات الأولى للدراسة 99.66% سنة 2000 ثم 34.3% سنة 2001 و 25.51% سنة 2005، لتستقر عند مستوى أقل من 20% في بقية السنوات كما هو موضح في الشكل (4-14).

#### الشكل رقم (4-14): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية $M_2$ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-15)

#### ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014

الناتج المحلي الإجمالي على امتداد الفترة 2000-2014 ارتفعا متواصلا باستثناء سنة 2009 كما هو موضح في الجدول رقم (4-14)، حيث سجلت سنة 2006 زيادة تقدر بـ 231.69 مليار أوقية محققة بذلك أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الحقيقي في الفترة كلها حيث قدر بـ 18.9%، وهذا النمو المهم يعود إلى الإنتاج البترولي الخام الذي بدأ في فيقري 2006، إضافة ارتفاع إنتاج الحديد والأداء الجيد للنشاطات الإستراتيجية والصناعية والنقل والمواصلات والتجارة والفنادق والمطاعم.<sup>(1)</sup>

(1) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2006، ص.14.

سجلت سنة 2009 انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقدر بـ 59.84 مليار أوقية حيث تراجع بمعدل نمو حقيقي 1.04% كما هو موضح في الشكل رقم (4-14)، وهذا الانخفاض يعود أساسا إلى تراجع إنتاج النفط بسبب الصعوبات الفنية والهيكلية للاستغلال وانخفاض أسعار النفط الخام عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، كما تراجع إنتاج الحديد لسنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بـ 0.9 مليون طن، إضافة إلى سوء أداء قطاع التجارة وقطاع النقل والمواصلات.<sup>(1)</sup>

عاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الارتفاع مجددا سنة 2010 حيث حقق زيادة تقدر بـ 202.86 مليار أوقية مسجلا بذلك معدل نمو حقيقي يقدر بـ 4.77%، ويعزى هذا النمو الذي جاء بعد التقلص الذي شهده عام 2009 إلى حسن أداء قطاعات البناء والأشغال العمومية والزراعة والصيد والصناعات الإستراتيجية وبقي إنتاج قطاع النفط في انخفاض من سنة لأخرى.<sup>(2)</sup>

واصل الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه التصاعدي من حيث الحجم وقد وصل سنة 2014 إلى مستوى 1350 مليار أوقية بزيادة تقدر بـ 100.217 مليار أوقية مقارنة بسنة 2013، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج قطاع الصيد والأداء الجيد لقطاع البناء والأشغال العمومية كما شهدت النشاطات الإستخراجية تسارع نمو إنتاج منجم الحديد.<sup>(3)</sup>

### ثالثا: نسبة السيولة المحلية وسرعة دوران النقود

يحسب معدل السيولة المحلية بقسمة الكتلة النقدية ( $M_2$ ) على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ويمكن ملاحظة تطوره من خلال الجدول رقم (4-15) والشكل رقم (4-15):

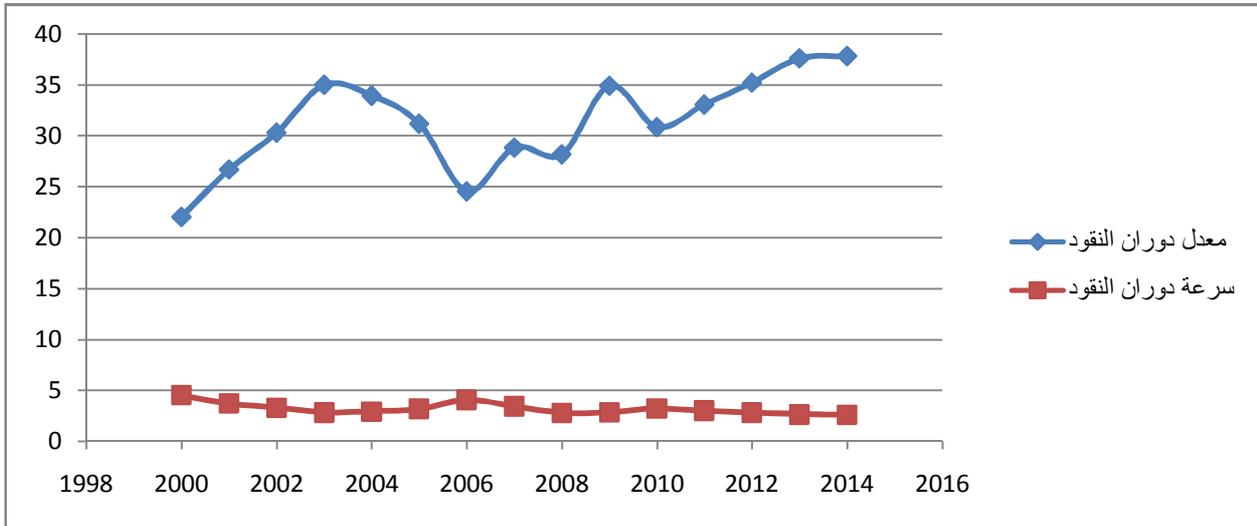
(1) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2009، ص.ص. 30-32.

(2) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2010، ص.ص. 22.

(3) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2014، ص.ص. 4.

## الشكل رقم (4-15): التمثيل البياني لمعدل السيولة المحلية وسرعة دوران النقود في موريتانيا

للفترة 2000-2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-15)

وصلت نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الاسمي في متوسط فترة الدراسة إلى 31.33% حيث شهدت السنوات الأربعة الأولى للدراسة ارتفاعا متواصلا عرفت تذبذبا في الفترة 2004-2014 وأعلى نسبة سجلت سنة 2014 وتقدر بـ 37.79%، بينما أدنى نسبة سجلت فكانت سنة 2000 - بـ 22.06%، ويبقى معدل السيولة المحلية في موريتانيا منخفض مقارنة بذلك المحقق في الدول المجاورة كالمغرب والجزائر، ما يفسر تدني المعاملات المصرفية في الاقتصاد الموريتاني بسبب ضعف القطاع المصرفي والمالي بشكل عام.

وفيما يتعلق بسرعة دوران النقود يبدو من الشكل رقم (4-15) أنها مرتفعة مقارنة بتلك المحققة في دول الإتحاد الأربعة الأخرى، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة 3.21 مرة وقد سجلت أعلى سرعة دوران نقود سنة 2000 بـ 4.53 مرة وأدنى سرعة تم تسجيلها خلال الفترة قيد الدراسة كانت سنة 2014 بـ 2.46 مرة، ظهرت سرعة دوران النقود في موريتانيا مرتفعة لأن كمية النقود المتداولة ( $M_2$ ) قليلة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

## رابعاً: معامل الاستقرار النقدي

الملاحظ من الجدول رقم (4-15) أن معامل الاستقرار النقدي قد ابتعد عن الواحد بهامش كبير خاصة في سنة 2000 حيث سجل قيمة سالبة قدرت بـ 231.76 وذلك لأن الزيادة في الإنتاج النقدي فاقت بكثير التغير الحاصل في الإنتاج العيني (الحقيقي) الذي شهد انخفاضاً حيث سجل معدل نمو حقيقي سالب بـ 0.43%، ثم

ارتفع معامل الاستقرار النقدي سنة 2001 وسجل قيمة موجبة 17.06 لكنها تبقى بعيدة عن الواحد الصحيح ما يفسر عدم وجود استقرار نقدي في موريتانيا.

ويمكن القول أنه خلال فترة الدراسة السياسة النقدية المتبعة هي سياسة نقدية توسعية باستثناء سنة 2006 التي اقترب فيها المعامل من 1 الصحيح حيث قدر بـ0.82 ما يدل على وجود توافق بين الإصدار العيني والإصدار النقدي.

المبحث الثالث: درجة تقارب السياسات النقدية للدول المغربية في ضوء معايير التقارب الإقتصادي ومنطقة

### العملة المثلى

إن تقارب وتمائل السياسات الإقتصادية بين مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق تكامل إقتصادي بينها يعتبر واحدا من أهم المعايير التي يمكن اعتمادها للأخذ بأسعار الصرف الثابتة بين عملاتها الوطنية وتكوين منطقة عملة مثلى بينها تتوج في النهاية بتكامل إقتصادي تام. (\*)

إن وجود التقارب والتنسيق بين هذه السياسات من حيث الوسائل والأهداف، خاصة السياسات النقدية والمالية والتجارية، لن يثير أي مشكلات أو تعارض في الأهداف والمصالح الوطنية عند قيام التكامل الإقتصادي بين هذه الدول.

وفي إطار تنسيق وتوحيد السياسات النقدية والمالية، قام اتحاد المصارف المغربية بتقديم مقترحات حول معايير التقارب الإقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والمالي، والتي بتحقيقها يمكن لدول المغرب العربي تشكيل اتحاد نقدي بينها، (1) وهذه المعايير مستوحاة من اتفاقية ماستريخت الأوروبية والتي تسمى بمعايير التقارب الاسمية (\*\*\*) وتنقسم إلى:

- معايير التقارب النقدي: وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف.
- معايير التقارب المالي وتعلق بنسبة العجز في الميزانية ومعدل الدين العام.

(\*) اقترح هذا المعيار مجموعة من الإقتصاديين من بينهم: Cooper (1977) و Kindleberger (1986). وبموجب هذا المعيار فإن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من تماثل وتقارب في سياساتها الإقتصادية يمكنها تكوين منطقة عملة مثلى.

- Gabriel Mougani, op.cit.p.8

- Aam Belhadj and others, **Toward Magherb monetary unification: what does the theory and history tell us?**, MPRA Paper n°. 40375.posted 31. July 2012.p.10.

sur le site :

[http://mpr.aub.uni-muenchen.de/40375/1/\\*MPRA-Paper-40375.pdf](http://mpr.aub.uni-muenchen.de/40375/1/*MPRA-Paper-40375.pdf)

(1) اتحاد المصارف المغربية، التكامل المغربي: الشروط الواجب توفرها لتأسيس مشروع الاتحاد الإقتصادي والنقدي المغربي.

متوفر على موقع اتحاد المصارف المغربية: [www.ubm.org.tn](http://www.ubm.org.tn)

تاريخ الزيارة: 2010/01/04.

(\*\*) هذه المعايير هي نفسها المعايير التي اعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي بغرض تكوين اتحاد نقدي بينهما، باستثناء معيار سعر الصرف الذي استبدلته بمعيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

تعتبر معايير التقارب النقدي وثيقة الصلة بالسياسة النقدية لذلك ستعتمد الدراسة عليها لتوضيح إذا كان هناك تقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية وبالتالي إمكانية إقامة اتحاد نقدي بينها ومن خلاله تكامل اقتصادي تام.

### المطلب الأول: اختبار معيار معدلات التضخم

يعتبر معدل التضخم المستقر والمنخفض شرطا ضروريا لنجاح أي مشروع تكامل نقدي في العالم، لأن تفاوت معدلات التضخم بين الدول الأعضاء في التكامل وتقلبها يشكل صعوبة كبيرة في إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي المشترك داخل المنطقة التكاملية، وفي المقابل إذا كانت معدلات التضخم متقاربة فإن ذلك لن يطرح صعوبات على مستوى البنك المركزي الموحد في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتحقيق هدف استقرار الأسعار في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تم اعتماد معدل التضخم ضمن معايير التقارب اللازمة لإقامة اتحاد نقدي كما جاء في المادة 109 من اتفاقية ماستريخت\* بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدولة العضو 1.5% أو 2% عن متوسط معدلات التضخم لثلاث دول الأقل تضخما في المنطقة وذلك في السنة السابقة للاختبار، والجدول الموالي يوضح اختبار معدل التضخم كمعيار للتقارب للدول المغربية الخمس للفترة الممتدة من 2000-2015، وذلك اعتمادا على بيانات البنك الدولي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد.

وقد تم حساب معيار التقارب لمعدل التضخم كما يلي: معيار التقارب لمعدل التضخم = المتوسط الحسابي

لمعدل التضخم للدول الأعضاء للسنة السابقة للاختبار + 2%.

(\*) توضح المادة 109 من اتفاقية ماستريخت معايير التقارب الواجب تحقيقها للانضمام إلى منطقة الأورو، وللمزيد عن ما جاء في هذه الاتفاقية من مواد أنظر:

- Treaty of the European Union (92/C191/01), official Journal of the European Communities NO C 191, 29-7-92.

<http://www.ecb.europa.eu/ecb/legal/pdf/maastricht-en-pdf>

consulté le: 20-09-2016.

## الجدول رقم (4-16): اختبار معدل التضخم كمييار للتقارب للفترة (2000-2015)

معييار التقارب	معدلات التضخم					البيان
	موريتانيا	المغرب	ليبيا	الجزائر	تونس	
*3.99	3.25	1.89	-2.90	0.34	2.96	2000
3.73	4.71	0.62	-8.81	4.23	1.98	2001
4.27	3.90	2.80	-9.80	1.42	2.72	2002
4.31	5.15	1.17	-2.19	4.27	2.71	2003
4.71	10.40	1.49	-2.20	3.96	3.63	2004
5.02	12.10	0.98	2.65	1.38	2.02	2005
3.46	6.24	3.28	1.46	2.31	4.49	2006
4.35	7.25	2.04	6.25	3.67	3.42	2007
5.04	7.35	3.71	10.40	4.86	4.92	2008
6.49	2.22	0.99	2.46	5.73	3.52	2009
3.89	6.28	0.99	2.80	3.91	4.42	2010
4.56	5.64	0.92	15.50	4.52	3.54	2011
4.99	4.94	1.28	6.06	8.89	5.14	2012
5.78	4.13	1.89	2.61	3.25	5.80	2013
4.58	3.54	0.43	**2.4	2.92	4.94	2014
3.91	***0.5	1.56	**8.6	4.78	4.86	2015

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankaldawli.org

\*\* مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية. المجلد 55، الربع الرابع 2015، ص. 48.

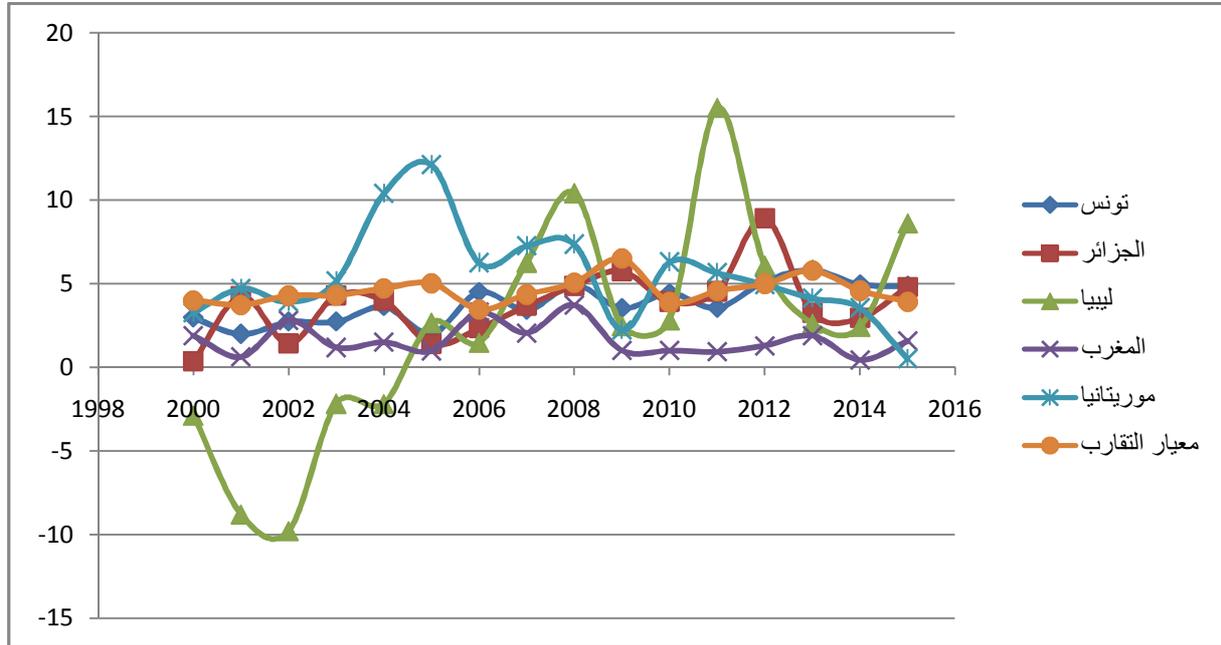
\*\*\* البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2015، ص. 39.

\* تم حساب معيار التقارب لسنة 2000 اعتمادا على معدلات التضخم لسنة 1999 للدول الثلاثة الأقل تضخما وهي: المغرب 0.68%، الجزائر

2.65% وليبيا 2.65%، هذه الإحصائيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي على الموقع: data.albankaldawli.org

## الشكل رقم (4-16): التمثيل البياني لمعدلات التضخم ومعيار التقارب للدول المغربية

خلال الفترة 2000-2015.



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-16).

يبدو من بيانات الجدول أن الدول المغربية قد شهدت ضغوطا تضخمية في بعض السنوات ماعدا المغرب التي عرفت استقرارا في معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وقد صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وهي نتيجة مرضية بالنسبة للمغرب، وقد بقيت معدلات التضخم دون معيار التقارب في جميع السنوات.

كذلك تونس حققت معدلات تضخم منخفضة في السنوات الست الأولى من الدراسة حيث بقيت دون معيار التقارب، ثم شهدت بعد ذلك ارتفاعا في معدل التضخم سنة 2006 أين تجاوز معيار التقارب وذلك بسبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وأسعار المواد الطاقوية، ثم بقي معدل التضخم في السنوات الموالية 2007، 2008 و2009 دون معيار التقارب، غير أنه وبعد أحداث ثورة الياسمين 2011 وما شهدته البلاد من اضطرابات وعدم استقرار أدت إلى اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع في السنوات الأربعة بعد الثورة حيث تجاوزت معيار التقارب.

بالنسبة للجزائر يظهر من الجدول (4-16) والشكل (4-16) أن معيار التضخم لم يتحقق لديها في السنوات 2001، 2010، 2012 و2015، غير أن معدلات التضخم المسجلة في هذه السنوات لم تتعد كثيرا عن معيار التقارب باستثناء سنة 2012 التي تفاقم فيها التضخم حيث سجل المعدل الأكثر ارتفاعا في الجزائر خلال

الفترة قيد الدراسة وقدر بـ 8.89% وهو بعيد بهامش كبير عن معيار التقارب المقدر بـ 4.49%، هذا الارتفاع في معدل التضخم لسنة 2012 يعود أساسا إلى زيادة الكتلة النقدية التي ساهمت في معدل التضخم بـ 84% وهي أعلى مساهمة خلال فترة الدراسة إضافة إلى الزيادة القوية في أسعار السلع للصناعات الغذائية، كما سجلت سنة 2012 ارتفاعا معتبرا في الأجور أدى إلى زيادة الطلب،<sup>(1)</sup> ويبقى معدل التضخم المسجل في السنوات المتبقية دون معيار التقارب.

بينما ليبيا فقد شهدت تقلبات حادة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ويبدو ذلك واضحا من الشكل رقم (4-16) حيث سجلت معدلات تضخم سالبة: (\*) -2.9%، -8.81%، -9.8%، -2.19% و-2.20% وهذا في السنوات 2000، 2001، 2002، 2003 و2004 على التوالي، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في الأسعار والذي يعود أساسا إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية تماشيا مع الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد خلال فترة الحصار وبالأخص الأوضاع الاقتصادية ومنها تراجع الاحتياطات النقدية، التشدد في منح الائتمان، وفرض القيود على الواردات، حتى سنة 2003 أين تم رفع الخطر الجوي على ليبيا بقرار من مجلس الأمن الدولي. بعد ذلك سجلت معدلات تضخم قيما موجبة ابتداء من سنة 2005 حيث قدرت بـ 2.65% وانخفضت إلى 1.46% سنة 2006 وهي دون معيار التقارب، لتشهد بعد ذلك ارتفاعا سنّي 2007 و2008 حيث بلغ 6.25% و10.40% على التوالي.

واتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع يعود أساسا إلى السياسة النقدية التوسعية بعد دخول الاقتصاد مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي، والتحسين في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي الذي يعتبر أهم العوامل المؤثرة في عرض النقود، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي،<sup>(2)</sup> وبذلك ابتعد معدل التضخم عن معيار التقارب بهامش كبير، ليعود للانخفاض مجددا سنّي 2009 و2010، سبب موجه الركود الاقتصادي التي سادت الاقتصاد العالمي بعد

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012.

(\*) التضخم السالب لا يعني حالة صحية جيدة بل هو ظاهرة اقتصادية شديدة الخطورة حيث يتسبب الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار إلى تنامي القوة الشرائية للنقود مع مرور الوقت ويشكل حافزا أمام الأفراد لاحتفاظ بالأموال وادخارها بدلا من إنفاقها وهذا يؤدي إلى تراجع في الطلب الكلي وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ في النشاط الاقتصادي.

(2) محمود محمد داغر، رمضان الصويغي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

متوفر على الموقع: [www.iasj.net/iasj?fun=fulltex&ald=320](http://www.iasj.net/iasj?fun=fulltex&ald=320) تاريخ الزيارة: 2016/09/12.

الأزمة المالية العالمية التي انسحبت آثارها نسبيا على الاقتصاد الليبي بعد انخفاض أسعار النفط،<sup>(1)</sup> ومع هذا الانخفاض في معدل التضخم تمكنت ليبيا من استيفاء معيار التقارب لسنتي 2009 و2010. غير أن هذا الاستقرار في معدل التضخم لم يدم طويلا حيث شهد عام 2011 ارتفاعا حاداً في معدل التضخم وصل إلى 15.5% وهو أعلى معدل سجل خلال فترة الدراسة بالنسبة للدول الخمس، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والأمنية في البلاد بعد ثورة فبراير 2011، ويبقى معدل التضخم في السنوات الأخيرة للدراسة غير مستقر حيث تحقق معيار التقارب لسنتي 2013 و2014. لكنه لم يتحقق لسنتي 2012 و2015 وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي يسود البلاد.

وفيما يتعلق بموريتانيا فقد عرفت اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة إلى أخرى، وهذا يوضح مدى الاختلال بين معدل نمو كمية النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت معيار التقارب لخمس سنوات من أصل 16 سنة محل الدراسة وهي: 2000، 2003، 2009، 2012 و2013، 2014 و2015 فيما عدا ذلك فإنها لم تستوفي معيار التقارب حيث ابتعد معدل التضخم عن هذا الأخير بـ 4.5% خاصة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008.

وللتخفيف من تأثيرات ارتفاع الأسعار على الطبقات الهشة من السكان قامت السلطات النقدية في موريتانيا بتطبيق سياسة نقدية حذرة، حيث تميز عام 2009 بزيادة معتدلة في الأسعار وذلك تزامنا مع الاتجاه التنافسي لأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية،<sup>(2)</sup> واتجه معدل التضخم نحو الانخفاض حيث استقر عند مستوى 2.2% مقابل 7.35% لسنة 2008.

مع عودة الأسعار للارتفاع في الأسواق العالمية، شهد عام 2010 ارتفاعا مهما في معدل التضخم الذي بلغ مستوى 6.28%، ليعود الانخفاض مجددا في السنوات الثلاثة الموالية مع استمرار السلطات النقدية في انتهاز

(1) سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الاتفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، المجلد التاسع، تموز 2014، ص. 109.

متوفر على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=91870> (تاريخ الزيارة 15-09-2016)

(2) بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2009، ص. 34.

سياسة نقدية حذرة وتطبيق برنامج "أمل" الاستعجالي<sup>(\*)</sup> الذي أقرته الحكومة للتخفيض من حدة الضغوط التضخمية على السكان.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة 2000-2015

عملت معاهدة ماستريخت على التقارب بين معدلات الفائدة الطويلة الأجل للدول الأعضاء حتى تجنب حملة السندات في الدول الداخلة في الاتحاد النقدي من خسائر مالية، ولإيضاح ذلك نفترض أن معدلات الفائدة الطويلة الأجل في الدولة الراغبة للانضمام للمنطقة النقدية الموحدة كان 5%، وداخل المنطقة النقدية كان 4%، فإن ذلك سيشجع حملة السندات داخل المنطقة على التخلص من سندايم للحصول على سندات ذات العائد الأعلى، هذا الإجراء سوف يخفض من قيمة السندات داخل المنطقة النقدية الموحدة، وفي المقابل سترتفع قيمة السندات خارجها، لذلك اشترطت معاهد ماستريخت التقارب في أسعار الفائدة الطويلة الأجل قبل الدخول للمنطقة النقدية الموحدة حتى تجنب حملة السندات من الخسائر المتوقعة من الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة.<sup>(2)</sup>

وفي هذا الإطار قامت بوضع معيار للتقارب حيث يجب أن لا يتجاوز معدل الفائدة الطويل الأجل للدولة المعنية متوسط أدنى ثلاثة أسعار فائدة طويلة الأجل + نقطتين مئويتين (2%) وذلك في السنة السابقة للاختبار.

والجدول الموالي يوضح اختبار معيار التقارب الفائدة الطويلة الأجل للدول المغربية الخمس خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015.

<sup>(\*)</sup> في سنة 2012 تبنت الحكومة الموريتانية خطة إستراتيجية حملت اسم "برنامج أمل" يهدف إلى التخفيف من حدة البطالة وحالات الفقر والجوع وتخفيض الأسعار، وقد شمل البرنامج كامل التراب الموريتاني وخصص له ما يقارب 50 مليار أوقية.

<sup>(1)</sup> بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2012، ص. 35.

<sup>(2)</sup> بوشول السعيد، مرجع سابق، ص. 120.

## الجدول رقم (4-17): اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمعيار للتقارب للفترة (2000-2015)

معيار التقارب	معدلات الفائدة الطويلة الأجل %					البيان
	موريتانيا	المغرب	ليبيا	الجزائر	تونس	
*6.86	10	5.16	3	7.5	3.87	2000
6.01	8	5.04	3	6.25	3.87	2001
5.97	8	4.54	3	5.33	4.00	2002
5.84	8	3.78	3	5.25	4.00	2003
5.59	8	3.60	2.08	3.65	3.00	2004
4.89	8	3.52	2.13	1.94	3.00	2005
4.35	8	3.67	2.5	1.75	3.00	2006
4.41	8	3.67	2.5	1.75	2.25	2007
4.5	8	3.91	2.5	1.75	2.25	2008
4.5	8	3.81	2.5	1.75	2.70	2009
4.31	8	3.69	2.5	1.75	2.25	2010
4.16	8	3.76	2.5	1.75	2.80	2011
4.35	5.03	3.83	2.5	1.75	2.00	2012
4.08	4.5	3.91	2.5	1.75	2.50	2013
4.25	4.4	3.89	2.5	1.75	3.25	2014

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: [data.albankadawli.org](http://data.albankadawli.org)

- Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, juillet 2016.

- بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الرابع 2008، الإدارة العامة للدراسات، أبريل 2009، ص. 45.

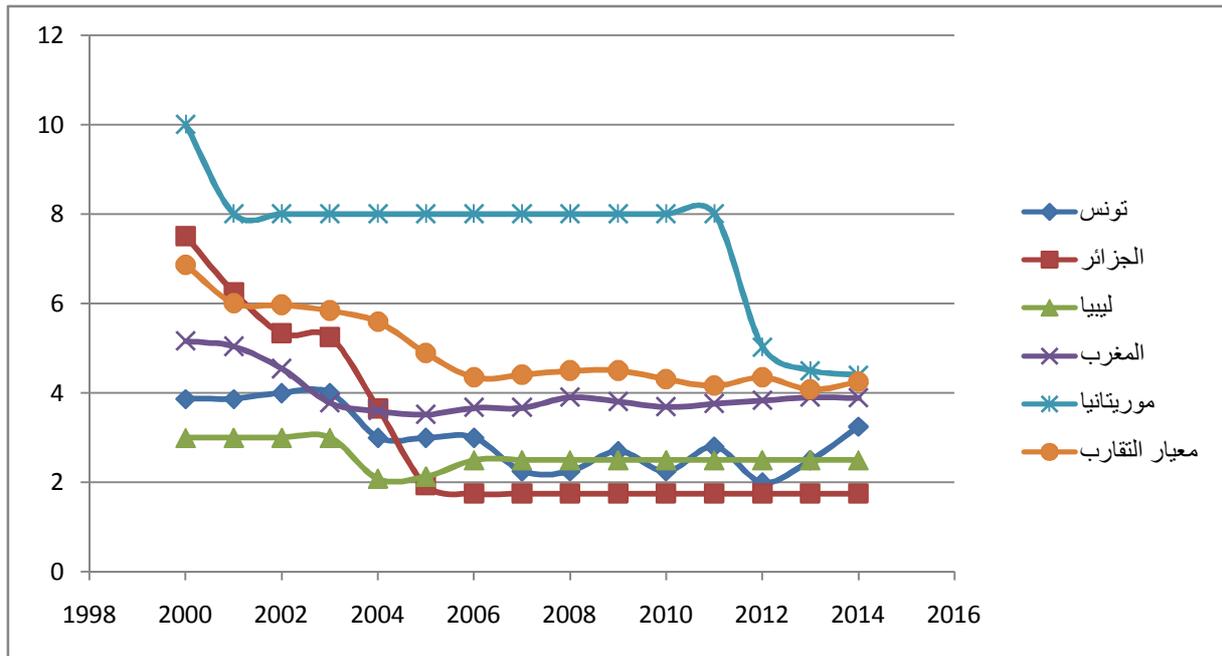
- بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الثاني 2016، الإدارة العامة للدراسات، سبتمبر 2016، ص. 55.

- Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, Juin 2004.

\* - تم حساب معيار التقارب لسنة 2000 على أساس أدن 3 معدلات فائدة محققة لسنة 1999 وهي كما يلي: 3.21% ليبيا، 5% تونس،

6.31% بالنسبة للمغرب

## الشكل رقم (4-17): اختبار معدل الفائدة الطويل الأجل كمييار للتقارب للفترة 2000-2015



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-17).

يبدو واضحا من الجدول والشكل السابقين أن معيار التقارب الخاص بأسعار الفائدة قد تحقق لكل من تونس وليبيا والمغرب بامتياز على طول فترة الدراسة وكذلك الجزائر بقيت معدلات الفائدة دون معيار التقارب على امتداد الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 2000 و 2001 أين تجاوزت معدلات الفائدة معيار التقارب بهامش صغير.

وتبقى موريتانيا البلد الوحيد الذي لم يتحقق لديه معيار التقارب حيث تجاوزت معدلات الفائدة المستوى المطلوب وبهامش كبير خاصة في الفترة الممتدة من 2000 حتى 2011 حيث قدر معدل الفائدة للفترة السابقة الذكر بـ 8% وهو أعلى مما هو محقق في الدول المغربية الأربعة الأخرى، وإن كان هذا المعدل قد انخفض في السنوات الأخيرة من الدراسة لكنه مازال متجاوزا معيار التقارب.

## المطلب الثالث: اختبار معيار تغطية احتياطي النقد للواردات الشهرية للفترة الممتدة من 2000-2015

واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقاً من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية داخل الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، حيث يسمح بتقلب سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة أخرى من

عملات الدول الأعضاء في الاتحاد، كما حددت المعاهدة في هذا المجال كيفية إدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي ومدى تغطيتها للواردات الشهرية.<sup>(1)</sup>

ولأن الدول المغربية لا تملك نظام نقدي مغربي موحد فإننا سنعتمد على معيار مدى تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات السلعية لكل دولة لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.<sup>(\*)</sup>

يتكون الاحتياطي النقد من رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي إضافة إلى الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالدولار الجنيه الأسترليني، الأورو، وغيرها من العملات الموجودة بحوزة البنك المركزي، ووحدات حقوق السحب الخاصة فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي،<sup>(2)</sup> ويعد الاحتياطي النقدي وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية من بينها تمويل عمليات الاستيراد، وفيما يلي جدول يوضح حجم احتياطات النقد الأجنبي في الدول المغربية الخمس للفترة الممتدة من 2000-2015 مقاسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

(1) لخديي عبد الحميد، العرابي مصطفى، مدى استيفاء دول الاتحاد المغربي لمعايير التقارب حالة تونس، الجزائر والمغرب (2006-2012)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 06، جوان 2015، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، ص. 121.

(\*) وهو نفسه المعيار الذي اعتمده دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب معايير التقارب النقدي الأخرى الضرورية لتكوين اتحاد نقدي.

(2) زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شامل إفريقيا، العدد السابع، السادسي الثاني 2009، مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. 47.

الجدول رقم (4-18): احتياطات النقد الأجنبي للدول المغربية الخمس مقاسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 2000-2015.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2000	1.87	13.56	13.73	5.02	0.049
2001	2.05	19.63	16.08	8.67	0.039
2002	2.37	25.15	15.89	10.38	0.074
2003	3.04	35.45	21.51	14.15	0.031
2004	4.03	45.69	27.71	16.65	0.038
2005	4.55	59.17	41.88	16.55	0.070
2006	6.91	81.46	62.23	20.79	0.194
2007	8.03	114.97	83.26	24.71	0.207
2008	9.04	148.10	96.33	22.72	0.198
2009	11.29	155.11	103.75	23.57	0.237
2010	9.76	170.46	106.14	23.96	0.287
2011	7.79	191.37	110.54	20.42	0.502
2012	8.72	200.59	124.65	17.39	0.968
2013	7.55	201.44	119.71	19.05	*0.995
2014	7.50	186.35	93.61	20.53	*0.639
2015	-	150.59	77.65	23.00	*0.821

data.albankaadawli.org

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

\* Banque centrale de Mauritanie, indicateurs économiques et financières 2015.

[www.bcm.mr](http://www.bcm.mr)

على الموقع:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر وليبيا تساهمان بالنسبة الأكبر في إجمالي احتياطات النقد الأجنبي للدول المغربية في جميع السنوات وذلك بسبب ارتفاع عائدات النفط منذ سنة 2000، وإن كانت قد شهدت تراجعا في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أنها تبقى تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاحتياطات، وتأتي مساهمة المغرب في المرتبة الثالثة، وتونس في المرتبة الرابعة، وتأتي موريتانيا في المرتبة الخامسة وتبقى مساهمتها ضئيلة جدا حيث قدر احتياطي النقد الأجنبي في موريتانيا بما يقل عن مليار دولار أمريكي على طول فترة الدراسة لذلك لم تتمكن من تحقيق معدل التغطية المطلوب والجدول أسفله يوضح ذلك.

## الجدول رقم (4-19): اختبار تغطية احتياطي النقد لأجنبي للواردات كمييار للتقارب

الوحدة: شهر

معييار التقرب	عدد أشهر تغطية احتياطي الصرف للواردات*					البيان
	موريتانيا	المغرب	ليبيا	الجزائر	تونس	
4 أشهر	1.30	5.22	44.17	17.74	2.61	2000
4 أشهر	1.02	9.42	43.85	23.69	2.58	2001
4 أشهر	2.06	10.50	43.33	25.21	2.98	2002
4 أشهر	0.70	11.91	59.61	34.36	3.34	2003
4 أشهر	0.50	11.21	52.53	30.17	3.77	2004
4 أشهر	0.58	9.61	82.65	34.87	4.14	2005
4 أشهر	1.98	10.40	123.63	45.55	5.52	2006
4 أشهر	1.73	9.26	148.45	49.93	5.04	2007
4 أشهر	1.22	6.43	126.33	45.01	4.40	2008
4 أشهر	1.89	8.60	96.81	47.37	7.09	2009
4 أشهر	1.77	8.12	72	50.54	5.27	2010
4 أشهر	2.43	5.53	165.81	48.60	3.90	2011
4 أشهر	3.71	4.65	68	47.77	4.27	2012
4 أشهر	3.92	5.05	53.20	43.92	3.73	2013
4 أشهر	2.89	5.37	59.12	38.17	3.62	2014
4 أشهر	4.8	7.35	71.67	35.08	/	***2015

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

data.albankadawli.org

- بيانات البنك الدولي على الموقع:

- Banque centrale de Mauritanie, indicateurs économiques et financiers 2015.

www.bcm.mr

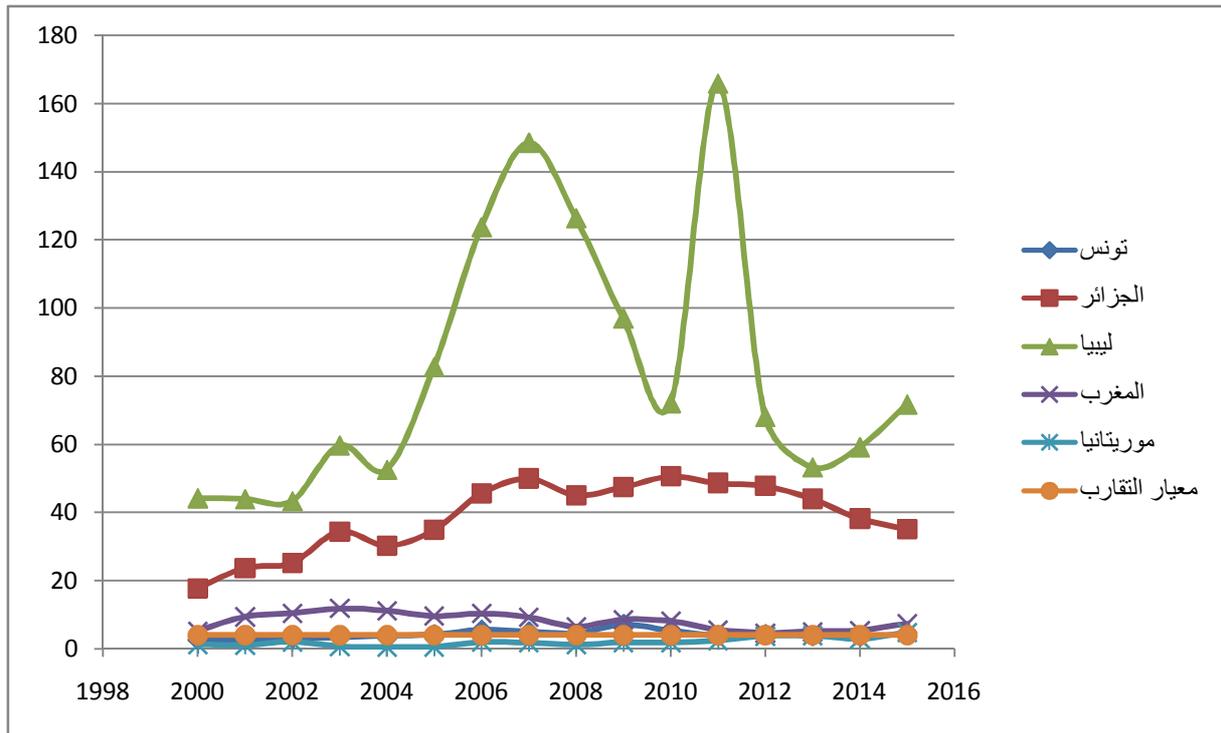
على الموقع:

\* عدد أشهر المغطية من الواردات = الاحتياطي النقدي الأجنبي / متوسط قيمة الواردات الشهرية.

تم حسابها اعتمادا على الجدول رقم (4-18) والملحق رقم (10).

\*\* بالنسبة لتونس الإحصائيات غير متوفرة لسنة 2015.

## الشكل رقم (4-18): اختبار معيار تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات الشهرية للفترة 2000-2015.



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (4-19)

نلاحظ نجاح كل من الجزائر وليبيا والمغرب في استيفاء معيار كفاية الاحتياطات من النقد الأجنبي، ويبدو أن هذه التغطية بالنسبة لكل من الجزائر وليبيا أعلى بكثير من المعدل المطلوب (4 أشهر) حيث وصلت إلى أكثر من 4 سنوات سنة 2010 بالنسبة للجزائر، وإل أكثر من 12 سنة في ليبيا سنة 2007، وهذه المدة مبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعيار كفاية الاحتياطات.

بينما المغرب سجلت مستويات متدنية لمعدل تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات لكنها تبقى فوق المستوى المطلوب، وأقصى معدل تحقق 10 أشهر سنة 2006، وبالنسبة لتونس فقد كان معدل التغطية دون المعيار المطلوب في السنوات من 2000 حتى 2004 والسنوات 2011، 2013 و2014، وهذا يشكل خطر على السلع الضرورية المستورد في حال وجود أزمة اقتصادية، وتبقى السنوات من 2005 حتى 2010 إضافة إلى سنة 2012 تمكنت تونس فيها من تحقيق معدل التغطية المطلوب حيث بلغ أكثر من 4 أشهر خلال هذه الفترة.

يبدو واضحا من الشكل رقم (4-18) أن موريتانيا البلد المغربي الوحيد الذي لم يتمكن من استيفاء هذا الشرط في جميع سنوات الدراسة عدا سنة 2015 حيث بلغ التغطية 4.8 وهو فوق المستوى المطلوب، وذلك بسبب

انخفاض في حجم الواردات لسنة 2015 حيث بلغت مستوى 2.05 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا يقدر بـ 0.5 مليار دولار مقارنة سنة 2014.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الرابع: درجة التقارب بين السياسات النقدية للدول المغربية

ما يمكن ملاحظته من خلال الجداول والأشكال السابقة أن الدول المغربية تتمتع بقدر من التشابه في الاتجاه العام لحركة مختلف المعايير، وللحكم على مدى تقارب السياسات النقدية للدول المعنية سنقسم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات وهي موضحة في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (4-20): مدى تحقق معايير التقارب النقدي في الدول المغربية الخمس للفترة 2000-2015

السنوات	الدولة	معايير التقارب النقدي		
		معايير التضخم	معايير سعر الفائدة	معايير كفاية الاحتياطات النقدية
من 2000 إلى 2004	تونس	محقق	محقق	غير محقق
	الجزائر	محقق	محقق باستثناء 2000-	محقق
	ليبيا	محقق	محقق	محقق
	المغرب	محقق	محقق	محقق
	موريتانيا	غير محقق ماعدا سنة 2000-2002.	غير محقق	غير محقق
من 2005 إلى 2010	تونس	محقق	محقق	محقق
	الجزائر	محقق	محقق	محقق
	ليبيا	محقق (ما عدا سنتي 2007 و 2008)	محقق	محقق
	المغرب	محقق	محقق	محقق
	موريتانيا	غير محقق عدا سنة 2009	غير محقق	غير محقق
من 2011 إلى 2015	تونس	غير محقق عدا سنة 2011	محقق	غير محقق عدا سنة 2012
	الجزائر	محقق عدا سنة 2012-2015	محقق	محقق
	ليبيا	غير محقق عدا سنة 2013-2014	محقق	محقق
	المغرب	محقق	محقق	محقق
	موريتانيا	محقق عدا سنة 2011	غير محقق	غير محقق عدا سنة 2015

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الجداول السابقة (رقم: 4-16 ، 4-17 ، 4-19).

(1) الملحق رقم (10).

الفترة من 2000 حتى 2004: استطاعت الدول المغربية نسبيا أن تستوفي معايير التقارب النقدي ( ماعدا موريتانيا)، على الرغم من عدم تحقق معيار كفاية الاحتياطي النقدي الأجنبي بالنسبة لتونس، إلا أنه يمكن القول أن هناك درجة من التقارب النقدي بين الدول الأعضاء الأربعة (تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب).

الفترة من 2005 حتى 2010: تحققت جميع معايير التقارب النقدي بالنسبة للدول المغربية الأربعة وهي: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب، وتبقى موريتانيا البلد المغربي الوحيد الذي لم يستوفي هذه المعايير.

الفترة من 2011 حتى 2015: لم تتمكن الدول المغربية خلال هذه الفترة من تحقيق معايير التقارب النقدي ويتعلق الأمر بكل من تونس (معياري التضخم ومعياري كفاية الاحتياطي النقدي الأجنبي)، ليبيا (معياري التضخم)، وموريتانيا (معياري سعر الفائدة ومعياري كفاية الاحتياطي النقدي الأجنبي). هذه النتائج السلبية المحققة في كل من تونس وليبيا تعود أساسا إلى عدم الاستقرار الذي شهده البلدين بعد أحداث الربيع العربي.

من خلال ما سبق وبدون أخذ الفترة الأخيرة بعين الاعتبار يمكن القول أن الدول المغربية تتقارب إلى حد بعيد في سياساتها النقدية لذلك يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في تعزيز التكامل الإقتصادي بين الدول المغربية، وفتح المجال أمام إمكانية بلوغ اتحاد نقدي وتبني عملة مغربية موحدة.

**المبحث الرابع: إمكانية إقامة تنسيق نقدي مغربي على ضوء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغربية الموحدة**

إن تنسيق السياسات النقدية للدول المغربية أمر ضروري لنجاح مشروع التكامل الإقتصادي المغربي، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية في المنطقة أن تعمل على تجانس إستراتيجياتها فيما يتعلق باختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية، وبالتالي تعظيم مكاسب الدخول في اتحاد نقدي للدول الأعضاء وتقليص تكلفة التنازل عن السيادة النقدية لصالح هيئة مشتركة هي البنك المركزي المغربي الذي سيكون مسؤولا عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية الموحدة.

إن دراسة تجارب الدول في هذا المجال ضروري من أجل الأخذ بالعناصر الإيجابية وتجنب العوامل السلبية التي يمكن أن تحدث صعوبات عند تطبيق سياسة نقدية موحدة، ولعل أهم هذه التجارب على الإطلاق تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي والتي يمكن من خلالها استخلاص العبر بالنسبة لبلدان المغرب العربي.

## المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية للدول المغربية

تشير تجربة الاتحاد الأوروبي نحو العملة الأوروبية الموحدة إلى التدرج في عملية التحول نحو الوحدة النقدية، حيث بدأت الرحلة منذ عام 1958 بإنشاء اللجنة النقدية، وتقديم فكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية عام 1962 وانتهت بإعلان العملة الأوروبية الموحدة عام 1999، واستمر انضمام الدول الأوروبية للمنطقة الموحدة حتى عام 2013، ويمكن إجمال الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي فيما يلي: (1)

1. التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية للدول المغربية من أجل الوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تتويج لمرحلة السوق المشتركة ويجب أن لا تسبقها.
2. استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم وأسعار الفائدة الطويلة الأجل، نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتقليل آثارها السلبية.
3. تأكيد العلاقة بين البنك المركزي على مستوى الوحدة النقدية، والبنوك المركزية على مستوى الدول الأعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون وتنسيق حتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع الكتلة النقدية في المنطقة.
4. استقلالية البنك المركزي المغربي عن بقية الدول المكونة للاتحاد النقدي سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين، فمصلحة الوحدة النقدية مقدمة عن المصلحة الفردية للدول الأعضاء.

(1) بوشول السعيد، مرجع سابق، ص. 126.

## المطلب الثاني: التطور التدريجي وبرنامج إنشائه الاتحاد النقدي

بالنظر إلى التجربة التي مر بها الاتحاد الأوروبي فإن التطور التدريجي والتحول حتى إنشاء اتحاد نقدي بصفة نهائية يمر بعدة مراحل مع أهداف مدققة: (\*)

## المرحلة الأولى: حرية تنقل الأموال مع الأهداف التالية:

- بلوغ أكثر ما يمكن من التقارب لوضع مخططات تقارب مقبولة من قبل بلدان المنطقة.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة من خلال إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.
- إنجاز سوق مشتركة من خلال إزالة كل الحواجز التقنية المادية والجبائية التي تعيق تنميتها.
- إزالة كل الحواجز التي تقف أمام حرية تنقل الأموال.

يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 5 سنوات.

## المرحلة الثانية: مطابقة السياسات النقدية وتصحيح الاختلال في الميزانيات من خلال:

- تدعيم وتقوية التعاون بين المصارف المركزية وتنسيق السياسات النقدية والاستعداد لإنشاء بنك مركزي مشترك.
- ضمان استقلالية المصارف المركزية.
- تنسيق التشريعات الوطنية والأنظمة الأساسية لمصارف المركزية، وكذا أنظمة الدفع.
- توفير الشروط المقبولة لعوامل التقارب النقدي والمالي،.
- وضع نظام أو آلية صرف انتقالية بين العملات المغربية.
- استخدام عملة مشتركة تداول إلى جانب العملات الوطنية الأخرى في انتظار استبدالها بعملة

موحدة، هذه العملة تستخدم لتسوية المبادلات البيئية المغربية

يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 5 سنوات.

(\*) يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

- Estelle Brack, Le projet d'union monétaire Maghrebine, **Revue Banque Stratégie** N0=262., septembre 2008, p19  
sur le site : <http://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008-bs262-brack-ummaghreb.pdf>.  
(15/03/2015).
- Sami Monley, **The role of monetary policies and macroeconomic convergence in the development of financial systems in south Mediterranean countries**, MIDPRO technical Report N°+ 12, avril 2012, pp.62-63.  
Sur le site: <http://ssrn.com/abstract=2037765>.
- Camille Sari, La communauté économique maghrébine, Op.cit., pp. 246-250.

## المرحلة الثالثة: الدخول في الاتحاد النقدي مع تحقيق الأهداف التالية:

- خلق سلطة نقدية فوق وطنية ممثلة في البنك المركزي المغربي يتولى مهمة رسم وتنفيذ السياسة النقدية للتكامل النقدي المغربي، كتحديد نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة، وكل ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة، والإشراف على نظم الدفع. والرقابة على البنوك التجارية، وإصدار العملة المغربية الموحدة، وتصبح البنوك المركزية الوطنية ملزمة بتنفيذ قرارات البنك المركزي المغربي والتنسيق معه في كل ما يتعلق بإدارة السياسة النقدية.
- تحديد نهائي لا رجعة فيه لسعر الصرف.
- إعطاء السيادة في مجال السياسة النقدية للمصرف المركزي المغربي.
- إدخال العملة الموحدة للتداول وانتهاء العمل بالعملات الوطنية والعملة المشتركة.

يمكن أن تمتد هذه المرحلة إلى 3 سنوات، وبهذا يكون قد اكتمل التطور التدريجي للتكامل النقدي

المغربي.

## المطلب الثالث: دور المصارف ومؤسسات التمويل المغربية في تجسيد مشروع التكامل الإقتصادي المغربي

يمكن لمصارف ومؤسسات التمويل المغربية أن تساهم في تفعيل التكامل الإقتصادي المغربي من خلال:

- التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية المغربية لتجميع المدخرات المالية، واستخدامها في مشروعات منتجة ومتكاملة.
- تطوير أنظمة الدفع لإنجاز المبادلات التجارية بكل سهولة ويسر.
- المصارف المغربية مطالبة بتسهيل الحصول على التمويلات للشركات المغربية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل تكلفة الائتمان، وابتكار أساليب حديثة في جمع المدخرات.
- تطوير أسواق المال المغربية بما يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى.
- توحيد أنظمة الرقابة للبنوك المركزية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في متابعة نشاط البنوك التجارية.
- إن مباشرة البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية لأعماله سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

## المطلب الرابع: مزايا وسلبيات العملة المغربية الموحدة:

يترتب على العملة الموحدة مزايا وسلبيات نوردتها فيما يلي: (\*)

## الفرع الأول: المزايا

إن تبني عملة مغربية موحدة سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصاديات دول المنطقة ويمكن إجمال هذه المزايا فيما يلي:

- إن خلق عملة موحدة يؤدي إلى إتباع سياسة نقدية موحدة، وبنك مركزي مشترك يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي فرض الانضباط على جميع الدول الأعضاء فيما يخص عرض النقود، ومنح الائتمان، ومعايير الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.
- تعزيز الشفافية والانضباط المالي على صعيد المنطقة النقدية المغربية مما ينعكس إيجابا على الاستقرار النقدي للمنطقة.
- يترتب على إنشاء العملة الموحدة قيام كتلة اقتصادية تتمتع بثقل على المستوى العالمي، تزخر بموارد طبيعية هامة من النفط والغاز الطبيعي، والحديد الفوسفات، من شأنها أن تزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة.
- تضم المنطقة الموحدة سوقا واسعة يقارب فيها عدد المستهلكين 100 مليون مستهلك، وهذا يمثل عاملا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع الاستثمارات المحلية خاصة في ظل غياب تكاليف تحويل العملات بين دول الاتحاد، لأن الجميع يتعامل بعملة واحدة.
- سهولة المقارنة بين الأسعار في حالة التسعير بالعملة المغربية الموحدة، وهذا سينتج عنه أكثر تنافس بين المؤسسات التي تنشط في السوق الموحدة.

(\*) يمكن الإطلاع على المراجع الآتية:

- غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص.ص 236-239.

- Hanchi Ould Mohamed Saleh, Op.cit., p. 12.  
 - Camille Sari, La Commanté économique maghrébine, Op.cit., p.241.  
 - Estelle Brack, **principes de l'union monétaire**, Banque Stratégie N°+ 22, septembre 2008, p.5.

Sur le site :

[http://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008\\_bs262\\_brack\\_principes\\_um3.pdf](http://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008_bs262_brack_principes_um3.pdf). cosulté le: (15-03-2015).

- ارتفاع حجم التجارة البينية حيث ستتضاعف 5 مرات بسبب حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات على المستهلك المغربي إضافة إلى تحسين الجودة والخدمات المقدمة.
- يساعد التكامل النقدي على اندماج الأسواق المالية، والتكامل المصرفي وتوجيه السيولة بشكل أكثر كفاءة للمشاريع ذات العائد الأعلى.

### الفرع الثاني: السلبيات

- إن أهم حسارة قد تتحملها الدول المغربية عند إنشاء الاتحاد النقدي وتبني العملة الموحدة يتمثل في التنازلات السيادية التي تقدمها هذه الدول خاصة فيما يتعلق باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل انفرادي، فالسياسة النقدية الموحدة من صلاحيات سلطة فوق وطنية هي البنك المركزي المغربي الذي يراعي في إعدادها مصلحة المنطقة ككل.
- السلبيات المترتبة عن التقيد بمعايير أداء السياسة المالية للدول الأعضاء في المنطقة النقدية الموحدة خاصة فيما يتعلق بالحد من استعمال سياسات ضريبية توسعية على المستوى الوطني.

## خلاصة الفصل الرابع:

مرت السياسات النقدية في الدول المغربية الخمس بعدة مراحل منذ استقلال هذه الدول إلى يومنا هذا حيث كانت تعتمد في أدائها على استعمال الأدوات المباشرة، ثم شهدت إصلاحات جذرية وعميقة تخلت معها على الأدوات المباشرة وبدأت باستخدام الأدوات غير المباشرة وأصبح الهدف النهائي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

لا تتمتع الدول المغربية باستقرار نقدي خلال فترة الدراسة نتيجة الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع للدول المغربية وعدم ملائمتها لحجم النشاط الاقتصادي.

تتقارب السياسات النقدية للدول المغربية الأربعة: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب إلى حد بعيد وهو ما يزيد من إمكانية إقامة اتحاد نقدي مغربي.

يمكن استخلاص العبر من تجربة الاتحاد النقدي الأوربي من خلال التدرج في المراحل لبلوغ العملة الموحدة التي سيكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاديات المنطقة.

سيكون للمصارف المغربية دور مهم في تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي المغربي.

يعتبر تنسيق السياسات النقدية أمر ضروري لنجاح مشروع التكامل الاقتصادي المغربي، وكلما كانت السياسات النقدية للدول المغربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية.

الخاتمة

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية ، نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم بفعل العولمة، وأصبح من الصعب على الدولة الواحدة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية، أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يجتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية تحقيقا وحماية لمصالحها الداخلية .

ومن هذا المنظور برز إتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها توحيد اقتصاديات دول المنطقة، وبغض النظر عن إلزامية الاندماج الإقليمي الذي تفرضه العولمة، هناك أيضا معطيات نابعة عن تاريخ مشترك وإيمان شعوب المنطقة بوحدة المغرب العربي الكبير كغاية سامية .

ويعد التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي للنهوض باقتصاديات الدول المغاربية خاصة أنها تملك رصيذا تاريخيا وحضاريا مشتركا ومن المقومات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لتكوين كتلة اقتصادية هامة في حوض البحر المتوسط، إلا أن حصيلة 27 عاما من العمل المغاربي المشترك تبقى ضئيلة جدا ولا ترقى إلى مستوى الأهداف والطموحات التي عبرت عنها معاهدة مراكش.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات النقدية المغاربية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، ذلك أن تنسيق السياسات النقدية من شأنه إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي وتجنبيه للعقبات النقدية التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة.

### أولا: النتائج واختبار الفرضيات

لقد تم تناول الاشكالية عبر أربعة فصول باستعمال الأدوات المذكورة سالفا في المقدمة، وقد تم التوصل

إلى النتائج التالية:

- نصت معاهدة مراكش على إزالة كل الحواجز والعراقيل التي تقف أمام حركة السلع والخدمات، وعوامل الإنتاج داخل الفضاء المغاربي بشكل تدريجي، مع تنسيق السياسات الاقتصادية: التجارية، الضريبية، والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء، وإنشاء مشروعات مشتركة من شأنها تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول المغاربية، وبلوغ هذه الأهداف تم تبني إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة والتي وضعت الركائز لإقامة تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، وتضم الإستراتيجية المقترحة أربعة مراحل تبدأ بإقامة منطقة تبادل حر ثم تكوين اتحاد

- جمركي، والمرحلة الثالثة إنشاء السوق المشتركة و في الأخير اتحاد اقتصادي من شأنه التوحيد والتنسيق بين السياسات التنموية للدول الأعضاء، غير أنه لم تتحقق ولا مرحلة من هذه المراحل.
- تمتلك دول المغرب العربي من المقومات الاقتصادية ما يجعلها قوة اقتصادية معتبرة ومؤثرة دوليا، ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي، والدفع بما قدما نحو بناء كتلة اقتصادية متكاملة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
  - إن غياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي المغربي وقيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي سيبقى مرهونا بتوفر الإرادة السياسية لدى النخب المغربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات التي تنصب في هذا الاتجاه، وتشير معظم الدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي والنقدي المغربي أن تعطل المشروع حتى الآن لا يعود بالضرورة إلى أسباب اقتصادية ومالية ونقدية وإنما إلى أسباب سياسية تتعلق أساسا بقضية الصحراء الغربية.
  - يؤدي التكامل الاقتصادي المغربي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لدول المنطقة ورفع الكفاءة الاقتصادية لهماكلها القطرية، وفتح قنوات التبادل من خلال فتح الحدود وتأمين انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء، وتشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة التبادل الحر سيضعف من مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف مما هو عليه الآن.
  - إن عدم انجاز مشروع التكامل الاقتصادي المغربي سينتج عنه من الناحية الاقتصادية خسارة 3 نقاط كمعدل نمو إضافي في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
  - بعد دخول الدول المغربية في اقتصاد السوق أصبح الهدف النهائي للسياسات النقدية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولبلوغ هذا الهدف تعتمد البنوك المركزية على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .
  - لا تتمتع الدول المغربية باستقرار نقدي خلال فترة الدراسة نتيجة الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع للدول المغربية وعدم ملائمتها لحجم النشاط الاقتصادي، ما يدل على أن الدول المغربية تطبق سياسات نقدية توسعية.

- تتقارب السياسات النقدية للدول المغاربية الأربعة: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب إلى حد بعيد وهو ما يزيد من إمكانية إقامة اتحاد نقدي مغاربي بينها، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة إذا ما تم إستبعاد موريتانيا عن المجموعة، لأنها لم تستوفي معايير التقارب النقدي.
- يعتبر تنسيق السياسات النقدية أمر ضروري لنجاح مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، وكلما كانت السياسات النقدية للدول المغاربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
- إن تعامل دول المغرب العربي بعملة واحدة سيعزز إيجاد كتلة اقتصادية قوي يساير تسارع التطورات الاقتصادية العالمية.

### ثانيا: الاقتراحات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات ذات الأهمية لتعزيز مسيرة الاتحاد المغاربي:
- ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى قادة دول المغرب العربي التي من شأنها تغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية، لدفع عجلة التكامل الاقتصادي إلى الأمام، والعمل على إنهاء الخلافات والتراعات الثنائية بين دول المنطقة، والتوصل الى إيجاد حل سريع لقضية الصحراء الغربية بطريقة عادلة.
  - ضرورة قيام موريتانيا بإدخال إصلاحات على منظومتها النقدية بما يتوافق مع ما هو سائد عالميا ومغاربيا، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق تقارب سياستها النقدية مع السياسات النقدية المغاربية الأخرى.
  - تقديم الدعم الضروري للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينة وجلب الاستثمارات الأجنبية، وقد يساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغاربية البينية.

- ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990.
- العمل بشكل تدريجي لبلوغ مرحلة الاتحاد النقدي، وذلك بالاستفادة من تجارب الاتحادات النقدية الأخرى.
- إيجاد المزيد من التنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية المغربية والتحكم في معدلات التضخم وتنسيق سياسات الائتمان من خلال توحيد معدلات الفائدة المصرفية، والقيام بالدراسات التي تحدد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الدول الأعضاء الوفاء بها كي تتأهل للاتحاد النقدي المغربي.
- يجب على مجلس الرئاسة باعتباره الهيئة العليا في الإتحاد العمل على التنسيق بين المؤسسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، وتوجيه الجهود نحو توحيد السياسات النقدية.
- إنشاء مكتب إحصائي مركزي للدول المغربية لإصدار بيانات اقتصادية آلية تتسم بالشفافية والقدرة على المقارنة، وتوفير المؤشرات الاقتصادية والنقدية الضرورية لقيام اتحاد نقدي على أساس متين.
- إن توحيد السياسات النقدية للدول المغربية وتبني عملة موحدة، يستلزم إنشاء بنك مركزي مغربي كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل إطلاق العملة الموحدة، حيث ستتولى هذه المؤسسة مهمة إصدار العملة ورسم وتنفيذ السياسة النقدية الموحدة لدول المنطقة كتكتل اقتصادي، والتي يكون من أهم أهدافها الحفاظ على قيمة العملة الجديدة أمام العملات الأخرى، والإشراف على أداء البنوك المركزية والتجارية في دول الأعضاء.
- قبل تبني عملة موحدة، نقترح استخدام عملة مشتركة إلى جانب العملات المحلية تستعمل في تسوية المبادلات البنينة، دون أن تكون هناك حاجة إلى استعمال اليورو أو الدولار لإجراء مختلف المعاملات البنينة.
- إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الموحد فيما يتعلق بتحديد الأهداف والأدوات النقدية وإعطاءه الصلاحية لصياغة السياسة النقدية والإشراف على أنظمة الدفع.

كانت هذه بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز التكامل الإقتصادي المغربي الذي سيخفف من حدة المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة والتي تتراوح ما بين إنخفاض في مستوى معيشة عدد كبير من السكان، وإنخفاض مستوى التعليم، وقلة إستخدام التكنولوجيا، وضغوط ناجمة عن البطالة، هذه الأخيرة التي كانت أهم أسباب ثورات الربيع العربي، فالشعوب المغربية التي انتظرت أكثر من ربع قرن لرؤية إتحاد مغربي متكامل سياسيا وإقتصاديا يمكنها أن تنتظر المغرب السياسي لربع قرن آخر، لكنها لا تستطيع أن تنتظر المغرب الإقتصادي الموحد أكثر من ذلك لأنه أصبح ضرورة مستعجلة.

### ثالثا: آفاق الدراسة

كغيرها من الدراسات والبحوث، تحتاج هذه الدراسة إلى جهود إضافية، خاصة مع ما يشهده العالم من تطورات وأحداث سريعة بشكل عام، وما يشهده المحيط المغربي من تغيرات خاصة أمام الشراكات المتعددة المطروحة أمامه، وقد انحصرت الدراسة على إشكالية مساهمة السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي دون غيرها من السياسات الأخرى، ولم تقدم نمودجا رياضيا لتنسيق نقدي مغربي، كما أنها لم توضح كيفية عمل السياسة النقدية مع السياسات الأخرى كالسياسة التجارية والسياسة المالية والتي قد تكون كبدية لمواضيع مستقبلية، ويمكن اقتراح مجموعة من العناوين:

- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الإتحاد النقدي المغربي (دراسة استشرافية)
- آفاق منطقة التبادل الحر المغربية وفرص جلب الاستثمارات الأجنبية.
- دور المشروعات المغربية المشتركة في تفعيل التكامل الإقتصادي المغربي.

في الأخير نحمد الله على اتمام هذا العمل ونسأله التوفيق والسداد.

# قائمة المراجع

## أولاً: باللغة العربية

## الكتب

1. أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 1999.
2. أحمد عبد الفتوح نافة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، القاهرة: المؤسسة شباب الجامعة، 1995.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
4. باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، الرياض: دار المريخ للنشر، 1984.
5. بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
6. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
7. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
8. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
9. جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2008.
10. جون بيندر وساميون اشروود، ترجمة خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جداً، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.
11. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
12. حسين نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.
13. دنيا عبد الله الديباس، التكامل النقدي العربي، البنك المركزي الأردني، 1986.
14. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

15. سليمان المنذري، التعاون النقدي العربي: مجالاته وإمكاناته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.
16. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
17. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999.
18. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، عمان: دار الفكر، 2011.
19. شاكر القروني، محاضرات اقتصاد البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
20. شاكر عطاء الله، السياسة النقدية والتوجهات الحديثة، دراسة السياسة النقدية في تونس، تونس: مطبعة تونس قرطاج، 2009.
21. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
22. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.
23. صلاح الدين حسين السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، القاهرة: عالم الكتاب، 2004.
24. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
25. الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، 1945-2000م، عمان: الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
26. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
27. عامر مصباح، تكامل المغرب العربي، الأبعاد والمقاربات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
28. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
29. عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

30. عبد المنعم السيد علي، الإتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
31. عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
32. عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
33. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ماي 1996.
34. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
35. عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والنماذج، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
36. فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، بيروت: دار الحداثة، 1982.
37. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998.
38. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003.
39. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009.
40. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: محمد البحوث والدراسات العربية، 2000.
41. محمد يونس وآخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، مصر: الدار الجامعية، 2004.
42. مصطفى الفيلاي، المغرب العربي نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
43. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الإسكندرية: الدار الجامعية، للطباعة والنشر والتوزيع 1982.
44. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.

45. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.

46. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.

47. هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

### الأطروحات:

1. بقبق ليلي اسمهان، آلية أثر السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
2. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. دراسة حالة لدول الخليج العربية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009.
3. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2006 .
4. شليحي الطاهر، اقتصاديات العربية بين اشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2014.
5. عوار عائشة، نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2014-2015.
6. غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانية إقامة منطقة نقد مثلث بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
7. محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

8. محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتميته الإقليمية وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.

### المجلات:

1. أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/08، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

2. بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول. مجلة الباحث. العدد 13، 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

3. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس 2014، صندوق النقد الدولي.

4. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شامل إفريقيا، العدد السابع، السادس الثاني 2009، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009.

5. سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الاتفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون /المجلد التاسع، تموز 2014.

6. سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور البنك الجزائري؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

7. صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8. عادل مساوي، عبد العلي حامدي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية الإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، (الرياض: 1428 هـ).

9. عباس بلفاطمي، هل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

10. عزام محجوب، التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي، سلسلة أوراق الجزيرة، رقم 22، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011.
11. علي الصاوي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع/ جامعة ورقلة، ديسمبر 2014.
12. لخديمي عبد الحميد والعراي مصطفى، مدى إستيفاء دول الإتحاد المغاربي لمعايير التقارب حالة تونس، الجزائر المغرب (2006-2012)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 06، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2015.
13. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 9، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ديسمبر 2009.
14. محمد مالكي، المغرب العربي آية وآفاق، المعرفة للجميع، سلسلة شهرية، العدد 5، منشورات رمسيس، الرباط، 1999.
15. م. م. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد الثالث والعشرون، 2009.
16. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، 2008.
17. محمد محمود الإمام، اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 07، 1997.
18. مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الإقليمي، مجلة الوحدة، العدد 89، فبراير 1992.
19. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 6/2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، 2008.
20. مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول - عرض لبعض التجارب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009.

## الندوات:

1. أحمدوش مدني، "واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغربي من خلال أرقام وإحصائيات"، الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول وجدة، 16-17 أبريل 2009.
2. أحمد بوبوش، التكامل المغربي المعوقات والآفاق، الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول وجدة، 16-17 أبريل 2009.
3. جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التكامل النقدي العربي المبررات المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
4. رتان بهاتيا، تجربة الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التكامل النقدي العربي المبررات المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
5. رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، حلقات عمل السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.
6. زكي مبارك، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي، الدواعي والخلفيات والمصير، الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول وجدة، 16-17 أبريل 2009.
7. سعيد محمد الأطرش، السياسة النقدية في ليبيا، حلقات عمل السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.
8. سيدي ولد الزين، عبد الله ولد حرمة الله، السياسة النقدية في موريتانيا، حلقات عمل السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.
9. عبد القادر ولد محمد، كيف نحقق التكامل والاندماج المغربي؟ الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، الندوة السادسة: المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007.
10. عبد الله بن أحمد، السياسة النقدية في المغرب، حلقات عمل السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.

11. الفريدو ميديو، التكامل النقدي العربي فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التكامل النقدي العربي المبررات المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
12. كريم جودي جودي، كمال رضوان ياسين بادسي، السياسة النقدية في الجزائر، حلقات عمل السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.
13. محمد بوبوش، التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، الندوة الدولية حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول وجدة، 16-17 أبريل 2009.
14. محمد لبيب شقير، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التكامل النقدي العربي المبررات المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

#### المؤتمرات:

1. بلمقدم مصطفى وآخرون، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق جامعة عمار ثليجي الأغواط، أيام 17، 18، 19 أبريل 2007.
2. بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، "التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق جامعة عمار ثليجي الأغواط، أيام 17، 18، 19 أبريل 2007.
3. صالح صالح، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، مؤتمر التجارة العربية البيئة والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 2004.
4. عمار عماري، فالي نبيلة، مقومات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق جامعة عمار ثليجي الأغواط، أيام 17، 18، 19 أبريل 2007.
5. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة، 7 و 8 نوفمبر 2007.

6. مفتاح الصالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، المنتدى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي،الواقع والآفاق جامعة عمار ثليجي الأغواط، أيام 17،18،19 أفريل 2007.

7. مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، ورقة عمل مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس: 16 سبتمبر 2010.

### التقارير:

1. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.
2. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012.
4. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2012.
5. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2007، (الجمهورية الإسلامية الموريتانية: جوان 2008).
6. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2014، (الجمهورية الإسلامية الموريتانية: جوان 2015).
7. بنك المغرب، التقرير السنوي 2014.
8. بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية رقم 2011/19.
9. بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2014 .
10. بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2012 .
11. بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2009.
12. بنك ليبيا المركزي، التقرير السنوي 2007.
13. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2006.
14. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2009.
15. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2010.
16. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2012.
17. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2014.

18. بنك موريتانيا المركزي، التقرير السنوي 2015.
19. بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الرابع 2008، الإدارة العامة للدراسات، أبريل 2009.
20. بنك موريتانيا المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الثاني 2016، الإدارة العامة للدراسات، سبتمبر 2016.
21. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي.
22. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي.
23. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي.
24. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، صندوق النقد العربي.
25. التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.
26. محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013.
27. الوضعية الماكرو اقتصادية لسنة 2014 وتوقعات تطورها خلال سنة 2015. المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية الدار البيضاء: 20 يناير 2014.
28. نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي.
29. نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011، صندوق النقد العربي.

#### وثائق رسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فبراير 2001.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، مؤرخة في 4 جوان 1983.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، أول سبتمبر 2010.

#### المواقع الالكترونية

1. الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، على الموقع:  
[www.elwatannews.com/new/details/836059](http://www.elwatannews.com/new/details/836059)
2. اتحاد المصارف المغاربية: [www.ubm.org.tn](http://www.ubm.org.tn)

3. اتحاد المغرب العربي، على الموقع : [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)
4. اتفاق ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية، جريدة الوسط الساسي، العدد 1759، الأحد 1 يوليو 2007، البحرين. <http://www.alwasatnews.com/pdf/index.php?issue=1759&cat=fir>. تاريخ الزيارة: 2014-05-20.
5. اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول المغرب العربي. على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org).
6. إشارة انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة على الموقع: <http://www.watanias.tn> تاريخ الزيارة: 2016-02-17.
7. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org/ar/institutions.Cfm](http://www.maghrebarabe.org/ar/institutions.Cfm).
8. بنك المغرب، البنك المركزي المغربي، متوفر على الموقع: [www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)
9. البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)
10. مصرف ليبيا المركزي، الموقف التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002-2010 مسيحي. متوفر على الموقع: <http://cbl.gov.ly>
11. مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2002-2007 مسيحي، على الموقع: <http://cbl.gov.ly>
12. شفيق شفير، فعاليات ندوة المغرب العربي والتحويلات الاقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات 29 فيفري 2013. على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ressourcegallery/media/documents> تاريخ الزيارة: 2015-4-25.
13. القانون الأساسي لبنك المغرب 03-76، الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20-02-2006. على الموقع: [adala.justice.gov.ma](http://adala.justice.gov.ma) تاريخ الزيارة: 2016-08-18.
14. قانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر/2005 مسيحي بشأن المصارف. متوفر على الموقع: <http://cbl.gov.ly>

15. محمود محمد داغر، رمضان الصويغي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي،

مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. على الموقع

www.iasj.net/iasj?fun=fulltex&ald=320 تاريخ الزيارة: 2016-09-23.

المراجع باللغة الأجنبية :

### Les ouvrages :

1. A. Marchal, **l'Europe solidaire**, Paris: Cujasm1964..
2. Abderrahmane mebtoul et bouchama chouam . **les de fis majeurs de l'union du Maghreb arabe face a la crise financière mondiale**. L'intégration économique maghrébine. Un destin oblige? paris. L'harmattan. 2014.
3. Ahmed Heni, **Monnaie, crédit et financement en Algérie(62-87)**, cahiers du C.R.E.A.D, 1987.
4. Ammour Benhalima, **monnaie et régulation monétaire**, Alger, Ed dahlab, 1997.
5. Ammout Bennialima, **Le système Bancaire Algérien Textes et réalité**, Alger : Ed.DAHLAB,1996.
6. B.Balassa, **la théorie de l'intégration économique**, Londres : Allen et Unwin, 1962.
7. Bernard Landai, **Leçons de politique monétaire**, Bruxelles : éditions De Boeck, 2008.
8. Camille sari, **la communauté économique maghrébine une œuvre à construire**, Paris: édition l'harmattan,2015.
9. Jean pierre pattat, **monnaie, institutions financières et politiques monétaires**, paris : Economica, 1987
10. Jean-François Goux, **Economie monétaire et financière, théories, institutions, politiques**, Paris : Economica, 1998.
11. **L'Intégration économique maghrébine un destin obligé ?**, sous la direction de Camille Sari et Abderrahmane Mabtoul, Paris: édition l'harmattan,2014.
12. Luis martinez. **L'Algérie. L'union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale**. Projet de recherche euromesco (paris. Octobre 2006)
13. Nachida Bouzidi. **l'expérience algérienne de coopération et d'intégration économiques régionales** .Alger. Fondation Friedrich Ebert . 2010.
14. Pascal Gaudron, **Economie Monétaire et financière**, Paris: ed. Economica, 2011.
15. Paul De Grauve, **Economie de l'intégration monétaire**. Paris. De Boeck Université, 1999.
16. Sophie BRANA et autres, **Economie monétaire et financière**, Paris :DUNOP, 2003.

### Revues :

1. Filali Fatima Zahra. Société civil et construction maghrébine ou les limites d'une intégration par la base. **Revue el mofaker** n 5. Biskra; faculté de droit et sciences politiques. université Mohamed khider . mars 2010.
2. Robert A.Mundell, « The Theory of Optimum Currency Area ». **American Economic Review**, 51, September 1961, p.717-725.
3. Mohamed Ben Abdellah and Zouheir Bouchaddakh, On the Optimality of the Maghreb Area : An Analysis of the Macroeconomic Shocks, **The Journal of Business Inquiry**. 2009.
4. Mouna kamalk. The experience of the European monetary union in the coordination of monetary and fiscal policies. **MPRA paper** NO. 27764. POSTED 3.january 2011.
5. Said hamdouni. Les tentatives d'intégration des pays du Maghreb face à l'élargissement de la communauté économique européenne. **Revue études internationales**. Vol/ 23. N 2. 1992.

### Colloques :

1. Hanchi Ouled Mohamed Sabeh. L'intégration économique du Maghreb arabe. Deuxième colloque sur la finance islamique dans les pays du Maghreb, Nouakchott 15 et 16 avril 2012.

### Les ouvrages électroniques :

1. Armand Denis schor, La théorie des zones monétaires optimales: l'optime, le praticable, le crédible et le réel. *l'Actualité économique*, **Revue d'analyse économique** Vol 76, n°4 décembre 2000 ): <http://www.erudit.org/revue/ae/2000/v76/n4/602337ar.pdf>
2. Estelle Brack, Le projet d'union monétaire Maghrébine, **Revue Banque Stratégie** N0=262., septembre 2008, sur le site : <http://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008-bs262-brack-ummaghreb.pdf>. (15/03/2015).
3. Gabriel Mougani, Défis de l'intégration financière régionale et de la coordination monétaire dans la zone monétaire d'Afrique de l'Ouest et dans la communauté de l'Afrique de l'Est analyse et recommandations.( La Banque Africaine de développement, juillet 2014). <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/documents/publicat>.
4. Sami Monley, The role of monetary policies and macroeconomic convergence in the development of financial systems in south Mediterranean countries, MIDPRO technical Report N°+ 12, avril 2012. P.p.62-63. Sur le site: <http://ssrn.com/abstract=2037765>. (visité le 13-06-2015)

5. Aam Belhadj and others, **Toward Magherb monetary unification: what does the theory and history tell us?**, MPRA Paper n°. 40375. posted 31. July 2012. <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/40375/1/MPRA-Paper-40375.pdf> ( visité le 10-12-2014)

### **Rapports :**

1. Bank AL-Maghrib, Aperçu sur l'évolution Monétaire 2005. Bank Al-Maghrib : Direction des études et des relations internationales, Décembre 2005.
2. Bank AL-Maghrib, statistiques monétaires, Décembre 2014
3. Dyer Paul; Disponibilité de main d'œuvre, chômage et création d'emplois dans le Maghreb, Rapport présenté dans le cadre de la table ronde du Maghreb « Genre et développement » organisée par la banque mondiale à Tunis le 24 et 25 mai 2005.
4. Enjeux de l'intégration maghrébine le cout du nom Maghreb. Direction des études et des prévision financières, royaume du Maroc: ministères de l'économie et des finances octobre 2008.
5. Etat de l'intégration en Afrique , commision de l'union Africaine, troisième publication, juillet 2011.
6. Mohamed-Lemine Ould-Raghami, La politique Monétaire en Mauritanie, Banque centrale de Mauritanie : Direction générale des études, Mars 2009.
7. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014
7. Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, juillet 2016.
8. Bulletin des statistiques financières, Banque centrale de Tunisie, Juin 2004.

الملاحق

## الملحق رقم (01): مشروع معاهدة اتحاد المغرب العربي

### توطئة

إيماننا بانتماء دول المغرب العربي الكبير للأمة العربية وحتمية تضامنها للنهوض بشعبوها تحقيقا للتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والرقي الحضاري ومواجهة التحديات في معركة إثبات وجودها وحماية مصيرها وبناء وحدتها.

وانطلاقا من التوجهات الوجودية المشتركة التي ظلت قرون تغذي مطامح الشعوب المغربية المشروعة في الوحدة والكرامة والحرية والازدهار والتي انصهرت في كيان واحد عبر الإشعاع الحضاري الكبير للإسلام.

واستكمالا للنضالات التي خاضتها الأجيال السابقة من أجل استرجاع الأمجاد الوطنية بتخليص البلاد من السيطرة الأجنبية وتوفير أسباب الوحدة وبناء المجتمع المتحرر الخالي من كل أنواع التعسف والاضطهاد والاستبداد.

ونظرا إلى أن المغرب العربي يتوفر على كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية اللازمة لتطويره وتمكين أبنائه من بناء المجتمع المتقدم في إطار الوحدة المغربية وان الاستفادة من هذه الإمكانيات تتطلب تنظيما واستثمارا وتوظيفا بتخطيط قوامه العقل وأساسه التشاور والتعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في سائر أقطار المنطقة.

وإيماننا بالمصير المشترك للشعب العربي في شمال إفريقيا وتطلعاته المشروعة في تحقيق الاندماج الكامل في جميع المجالات خاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكفيلة بتوفير عوامل إقامة وحدة دول المغرب الكبير كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة الأمة العربية الشاملة.

ونظرا إلى أن ما يحدث من تحولات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي يتطلب من دول المغرب العربي الكبير توحيد جهودها وتآزر قواها من أجل ضمان أمنها المشترك وتحقيق رفاهية شعوبها. وإيماننا بمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة، وانسجاما مع ميثاق جامعة الدول العربية الهادف إلى تقوية وتوثيق الصلات بين الدول العربية. وإدراكا للدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به المغرب العربي الكبير القوي والموحد في إنجاز عملية بناء الوحدة العربية الشاملة لمواجهة تحديات العصر وتحرير كافة الأجزاء المحتلة، والارتقاء بالأمة العربية إلى مصاف الأمم المتقدمة. وانطلاقا من انتماء المغرب العربي إلى إفريقيا وإسهاماته الجادة عبر مختلف القنوات في تحقيق نهضة هذه القارة. واعتبارا لكل ما سبق وعملا على تجسيد التنمية المتكاملة والمتناسقة في جميع الميادين ووصولاً إلى توفير الموضوعية اللازمة لإقامة وحدة المغرب العربي. فإن رؤساء دول المغرب العربي المجتمعين في : مدينة مراكش - المغرب، يقررون إنشاء مجموعة دول المغرب العربي وفقا للأسس والمبادئ والقواعد التالية:

## الفصل الأول

### الفرع الأول

#### المادة (1)

تنشأ بموجب هذه المعاهدة مجموعة مغاربية تسمى اتحاد المغرب العربي تضم كلا من :

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
  - الجمهورية التونسية.
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
  - المملكة المغربية.
  - الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- ويشار إليها فيما يلي : باسم (اتحاد المغرب العربي).

**المادة (2)**

اتحاد المغرب العربي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية.

**المادة (3)**

يكون لاتحاد المغرب العربي مقر يحدده مجلس الرؤساء.

**المادة (4)**

يتمتع اتحاد المغرب العربي وهيئاته في الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه.

**المادة (5)**

لاتحاد المغرب العربي أن يعقد اتفاقيات مع الدول الأعضاء أو مع دول أخرى مع المنظمة أو المجموعات الدولية الأخرى.

**الفرع الثاني:**

**المادة (6)**

تهدف هذه المعاهدة إلى:

- أ- إقامة مجتمع مغاربي يجسم حرية وتضامن شعوب المنطقة، ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.
- ب- العمل على توحيد السياسات الخارجية لدول "الاتحاد" بما يكفل حماية وأمن المنطقة ونصرة القضية الفلسطينية وسائر القضايا العادلة.
- ج- مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول الاتحاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول إلى التكامل والتوحيد كلما كان ذلك متأتيا.
- د- تنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة اقتصادية اندماجية.

- ٥- العمل على إنشاء مجال اقتصادي متكامل تعلق فيه على مراحل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ويطلق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ولعنصر الإنتاج ذات المنشأ المغربي.
- ٦- توحيد المناهج التعليمية التربوية بما يكفل تأكيد القيم الروحية والدينية وترسيخ الإيمان والوعي بالبعد المعاصر لحركة الوحدة العربية ومكافحة الاستلاب الثقافي بكل أشكاله.
- ٧- العمل على توحيد سياسية البحث العلمي والتعجيل بربط الصلات بين مراكز هذا البحث في مجالاتها المشتركة، قصد توفير مناخ أنسب لإفادة طموحات التنمية الوطنية لدول "الاتحاد".
- ٨- السعي إلى توحيد السياسات الإعلامية والثقافية والتكوينية في المغرب العربي.
- ٩- العمل على توحيد النظم المالية والاجتماعية.
- ١٠- العمل على تحقيق حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي وتمكينهم من التملك والإقامة حيث شاؤوا.

## الفصل الثاني

### هيئات اتحاد المغرب العربي واختصاصاته

#### المادة (7)

يمارس اتحاد المغرب العربي اختصاصاته ومسؤولياته عن طريق الهيئات التالية:

- مجلس الرؤساء.
- مجلس الوزراء.
- مجلس الشورى.
- هيئة قضائية.
- لجنة تنفيذية.
- لجان وزارية متخصصة.

### المادة (8)

تلتزم كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي بتطبيق قرارات وتوصيات ولوائح الهيئات المنبثقة عن هذه المعاهدة.

### الفرع الأول – مجلس الرؤساء:

#### المادة (9)

يتألف مجلس الرؤساء من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة.

#### المادة (10)

مجلس الرؤساء هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها، ويضع القواعد التي تسيّر عليها في جميع المجالات قصد تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير.

#### المادة (11)

الرئاسة في المجلس بالتناوب.

#### المادة (12)

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة كل 6 أشهر ويجوز له أن يجتمع في دورات استثنائية إذا دعت إلى ذلك الضرورة.

#### المادة (13)

يصدر المجلس قراراته ولوائحه بالإجماع.

### الفرع الثاني – مجلس الوزراء:

#### المادة (14)

يتألف مجلس الوزراء من وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي أو من ينوب عنهم من الوزراء.

### المادة (15)

يجتمع الوزراء مرتين في السنة وتكون رئاسته بالتناوب.

### المادة (16)

يقوم مجلس الوزراء بتنسيق خطط التنمية وتقديم المشاريع والتوصيات والدراسات إلى مجلس الرؤساء كما يسهر على تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء.

### المادة (17)

للمجلس الوزاري صلاحية إنشاء لجان فنية لبحث مواضيع محددة.

### المادة (18)

يصدر مجلس الوزراء قراراته بالإجماع.

## الفرع الثالث - مجلس الشورى:

### المادة (19)

يتألف مجلس الشورى من "100" مائة عضو لكل عشرون عضوا تختارهم الهيئة التشريعية بها وإذا تعذر ذلك يعينون طبقا للنظم الداخلية لكل دولة.

### المادة (20)

تنحصر مهام مجلس الشورى فيما يلي:

- أ- مناقشة السياسة العامة للمجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.
- ب- مناقشة ميزانية التنمية وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.
- ج- بحث المسائل التي يرى مجلس الرؤساء عرضها عليه.
- د- العمل على التنسيق بين التشريعات في دول المجموعة قصد توحيدها.
- هـ- مراجعة الحساب الختامي لميزانية الاتحاد وتقديم توصيات بشأنها لمجلس الرؤساء.
- و- لمجلس الشورى طلب أية بيانات أو معلومات أو إحاطة حول سير الاتحاد ومناقشتها ورفع توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.

### المادة (21) ٧

يختار مجلس الشورى رئيسه ومكتبه ويضع لائحته الداخلية ويكون اللجان اللازمة لأداء مهامه.

### المادة (22)

يجتمع مجلس الشورى مرة في السنة.

### المادة (23)

مدة العضوية:

## الفرع الرابع - الهيئة القضائية:

### المادة (24)

تشكل الهيئة القضائية من رئيس وأعضاء يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الرؤساء ويراعى في التشكيل أن تضم عضوا من كل دولة ويبين ملحق خاص النظام الأساسي لها وتعد الهيئة لائحتها الداخلية ولائحة إجراءاتها.

### المادة (25)

تختص الهيئة القضائية بالمهام التالية :

- أ- مهمة استشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرؤساء وهيئات الاتحاد.
- ب- مهمة تحكيمية في النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء التي تحال عليها من مجلس الرؤساء أو الأطراف إذا اتفقت على ذلك.
- ج- مهمة قضائية تتمثل في البث في النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف في تفسير أو تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات المكتملة لها وقرارات الرئاسة، واختصاصات الهيئة في الحالة الثالثة ملزمة، وتكون أحكامها ملزمة.
- د- إذا وقع نزاع قبل أن تشكل الهيئة القضائية أو عاقها عائق عن أداء مهمتها تلجأ الأطراف المتنازعة إلى الهيئة القضائية الدولية.

## الفرع الخامس - اللجنة التنفيذية؛

### المادة (26)

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء "عضو من كل دولة" وتكون رئاستها بالتناوب.

### المادة (27)

تقوم اللجنة التنفيذية تحت إشراف مجلس الوزراء وفي إطار التوجيهات الصادرة عن مختلف الهيئات المغربية بإعداد الدراسات والخطط التنموية اعتمادا على أعمال اللجان المتخصصة، كما تتولى متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الرؤساء ومجلس الوزراء وتقوم بإعداد الميزانية وتحضير الاجتماعات والندوات والمشاركة في المؤتمرات.

## الفرع السادس - اللجان الوزارية المتخصصة؛

### المادة (28)

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من ممثلي دول الاتحاد على مستوى الوزراء المعنيين أو من ينوب عنهم.

### المادة (29)

تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بدراسة واقتراح سياسات العمل المشترك بين دول الاتحاد كل في دائرة اختصاصها، كما تقوم بوضع الإجراءات التفصيلية على ضوء توجيهات وقرارات مجلس الرؤساء.

### المادة (30)

يمكن لكل لجنة وزارية متخصصة تنظيم وتنشيط اللجان القطاعية المغربية ومراكز الدراسات أو إنشاء لجان ومراكز يوكل إليها دراسة واقتراح برامج العمل والمشاريع المشتركة، كما تقوم بتنفيذ قرارات اللجنة الوزارية المتخصصة.

## الفصل الثالث الميزانية

### الفرع السابع:

#### المادة (31)

يكون لاتحاد المغرب العربي ميزانية للتسيير يتم تنظيمها بقرار من مجلس الرؤساء.

#### المادة (32)

الحصص: تحدد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية التسيير بناء على قواعد وأسس المساهمة في ميزانية منظمة الأمم المتحدة.

#### المادة (33)

تقوم اللجنة التنفيذية بإعداد مشروع ميزانية التسيير.

## الفصل الرابع أحكام ختامية

#### المادة (34)

لا تؤثر أحكام هذه المعاهدة على أحكام المعاهدات التي أبرمتها الأطراف المتعاهدة مع بلاد أو جهات أخرى ولا تخل في شيء بالتزاماتها تجاه المنظمات الإقليمية والدولية.

#### المادة (35)

من حق كل طرف في هذه المعاهدة أن يحتفظ لنفسه بحرية إبرام الاتفاقيات والمعاهدات مع دول أخرى شريطة أن لا تكون متناقضة مع أحكام هذه المعاهدة.

### المادة (36)

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء في المجموعة وفقا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل منها.

### المادة (37)

يجوز إدخال تعديل على أحكام هذه المعاهدة باقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه حسب الإجراءات المنصوص عليها في المادة(36).

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الملحق رقم (02): إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

## بسم الله الرحمن الرحيم

- إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،  
 وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،  
 وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،  
 وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية  
 الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،  
 وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص  
 الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير.
  - واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة،
  - وتجسدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.
  - ووعيا منا أن تحقيق أمانى شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مطرد في مختلف المجالات.
  - ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين

- السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود،
- ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.
  - ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أو اصر التعاون والسلم الدوليين.
  - وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعبونا وإحقاق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.
  - وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية،
  - واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة،
  - وإيماننا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية،
  - واعتقادنا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة،
  - واقتناعنا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها،
  - واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا،
  - ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه،
  - واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا،

- وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية،

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة مترابطة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانيات لتعزيز استقلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية بإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته، وتحقيقا لهذه الأهداف، أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هيكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الابرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي.

عن المملكة المغربية: الحسن الثاني.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: معمر القذافي.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

الملحق رقم (03): معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي<sup>1</sup>

## بسم الله الرحمن الرحيم

إن

صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،  
 وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،  
 وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
 وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية  
 الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،  
 وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص  
 الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.  
 إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها  
 الاشتراك في التاريخ و الدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع  
 عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة  
 لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.  
 ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب  
 العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت  
 العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم،  
 وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة  
 ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية  
 والاجتماعية، وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب  
 العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً  
 أخرى عربية وإفريقية.

<sup>1</sup> . بعد التعديلات المقرر من قبل مجلس الرئاسة في دورة العادية الأولى بتونس بخصوص الأمانة العامة ومجلس الشورى ضمن القرارين ر 7/90 و ر9/ت 90 بتاريخ 1990/01/23، وكذا الدورة العادية الخامسة بليبيا بخصوص مجلس الرئاسة.

اتفقوا على مايلي:

### المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

### المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

### المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

#### المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

#### المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

#### المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

#### المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

#### المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

#### المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجننتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة متابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

#### المادة العاشرة:

- يكو للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

#### المادة الحادية عشرة :

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينها عاما لها.

**المادة الثانية عشرة:**

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

**المادة الثالثة عشرة:**

- تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعيينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

#### **المادة الرابعة عشرة:**

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

#### **المادة الخامسة عشرة:**

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

#### **المادة السادسة عشرة:**

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

#### **المادة السابعة عشرة:**

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

#### **المادة الثامنة عشرة:**

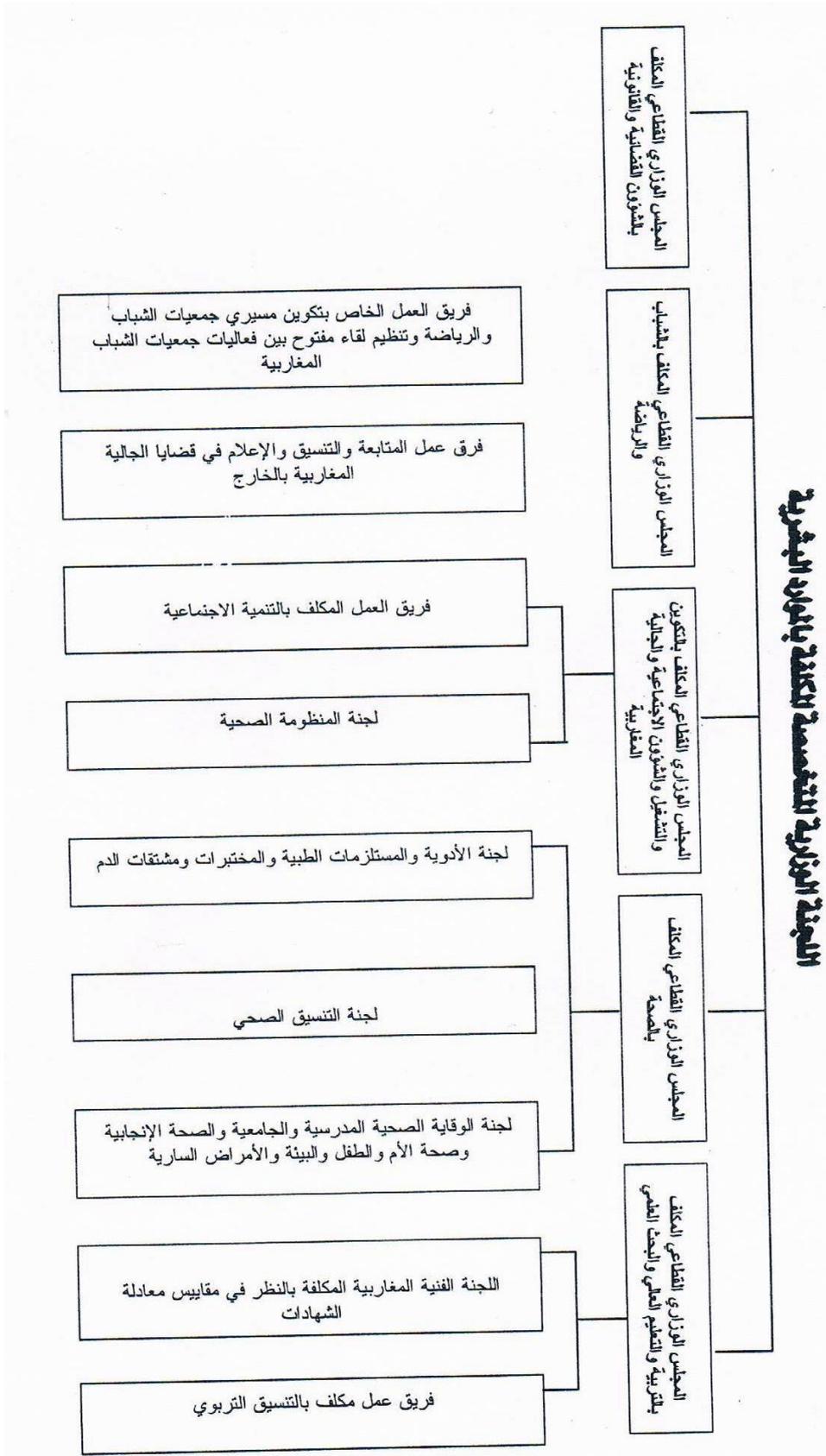
- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناءً على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

#### **المادة التاسعة عشرة:**

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

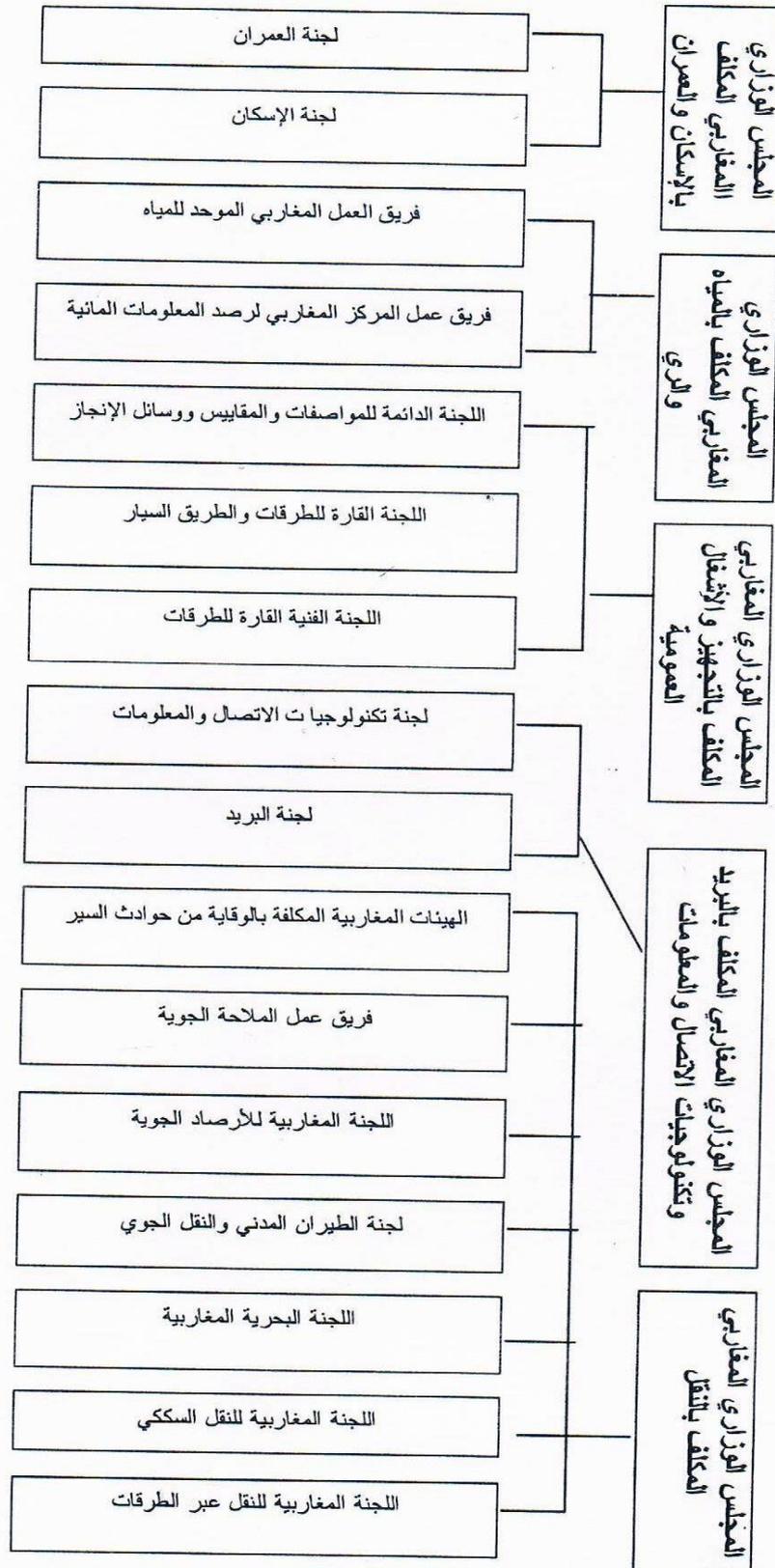
حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك  
عاشر رجب الفرد 1409 هـ 1398 و.ر الموافق لـ 17 فبراير (النور) 1989 م  
عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي  
عن المملكة المغربية: الحسن الثاني  
عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد  
عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: معمر القذافي  
عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع  
المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الملحق رقم (04): اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية



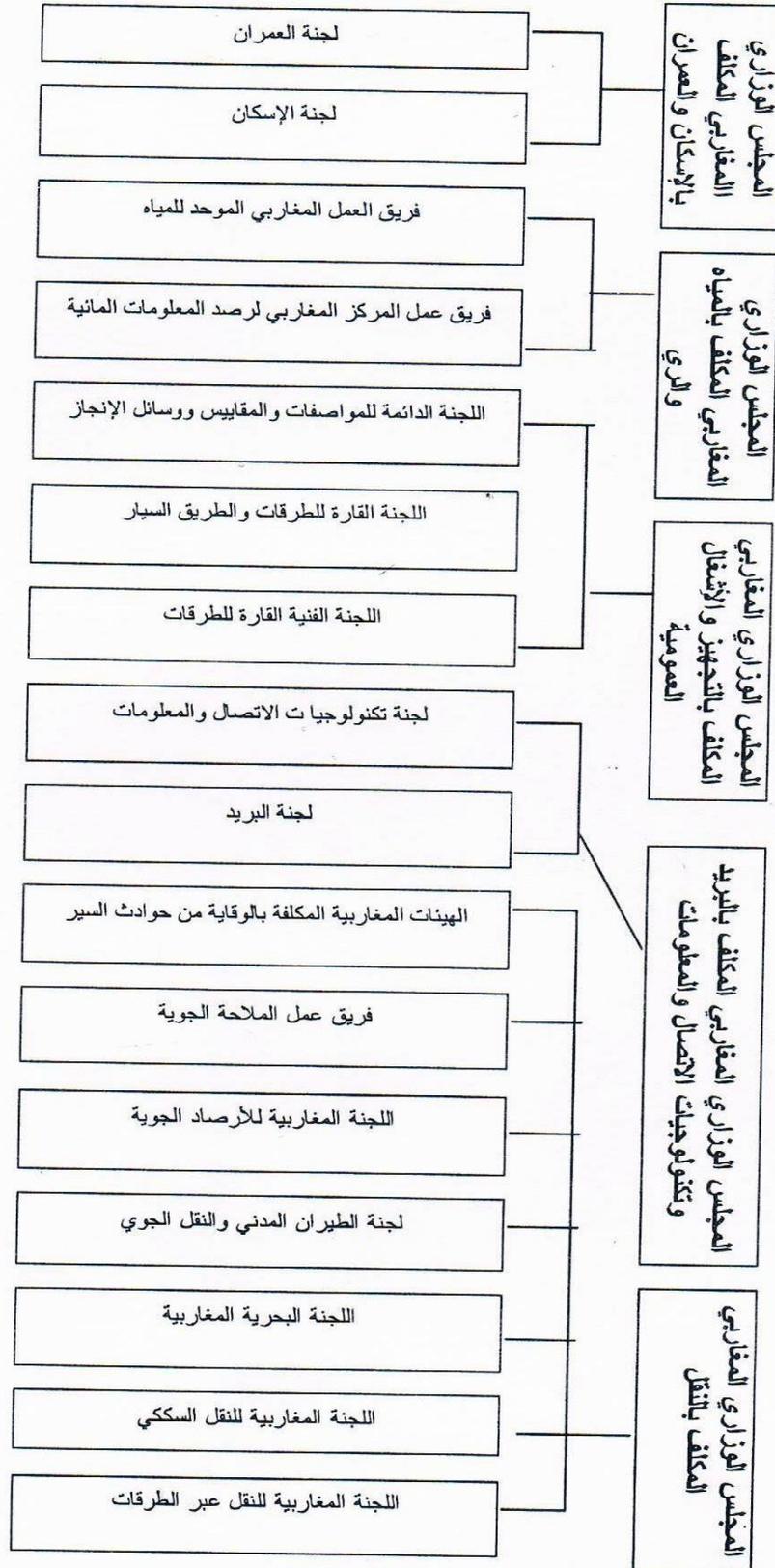
المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الملحق رقم (05): اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية



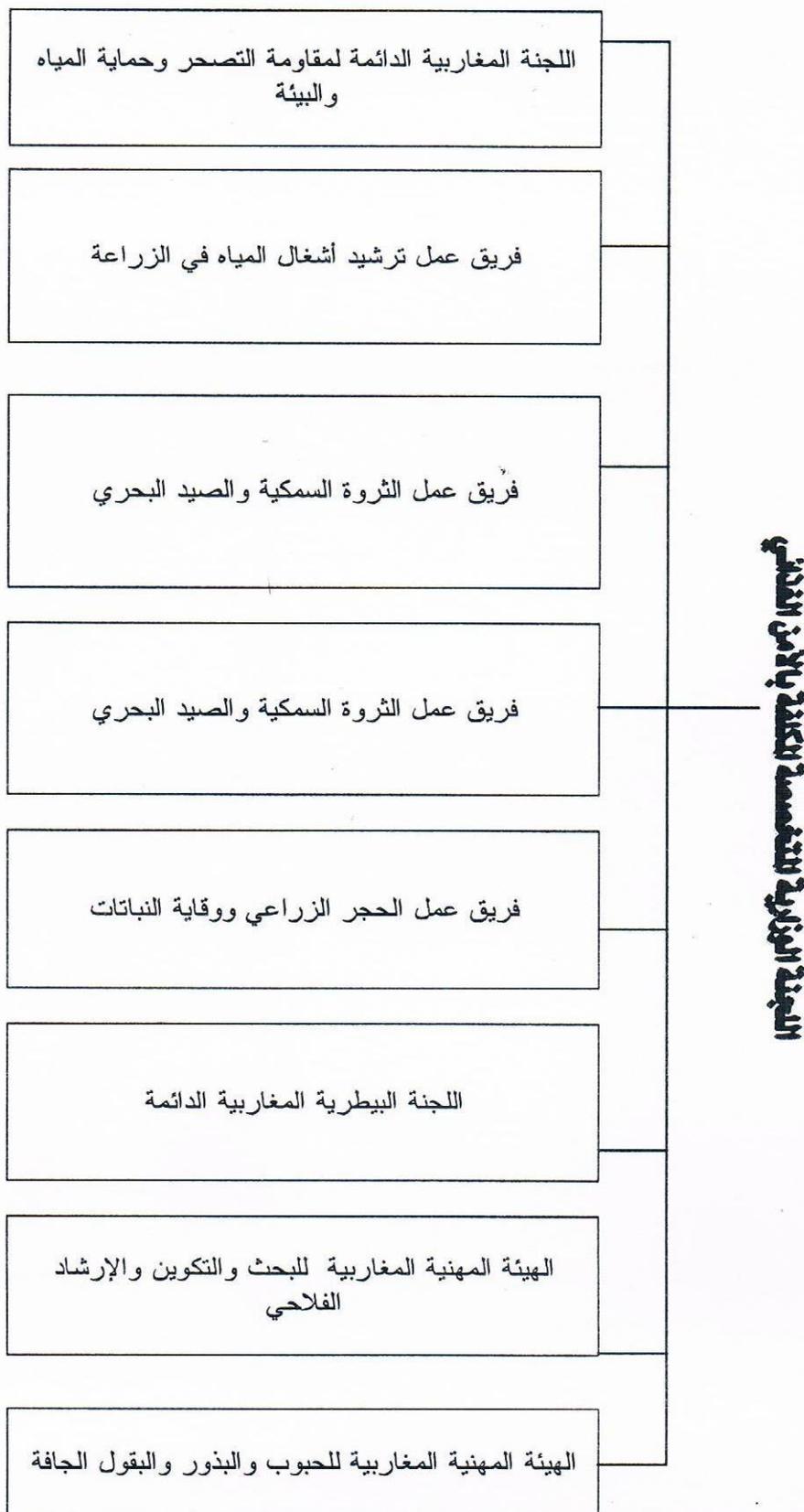
المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الملحق رقم (06): اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية



المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

الملحق رقم (07): اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي



الملحق رقم (08): اجتماعات مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي

الدورة	المكان	التاريخ	ملاحظات
التأسيسية	مراكش	1989/2/17	
الأولى	تونس	1990/1/3 – 21	
الثانية	الجزائر	1990/7/3 – 22	
الثالثة	رأس لانوف (ليبيا)	1991/3/1 – 10	
الرابعة	الدار البيضاء (المغرب)	1991/9/6 – 15	
الخامسة	أنواكشوط	1992/11/1 – 10	
السادسة	تونس	1994/4/3 – 02	
السابعة ❖	الجزائر		لم تعقد

❖ أجلت مرات عديدة ولم تعقد وسلمت الرئاسة مباشرة إلى ليبيا

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

## الملحق رقم (09): الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي

تاريخ الإيداع	قرار مجلس الرئاسة	الاتفاقية
92/10/20 موريتانيا 93/07/14 المغرب 91/09/18 الجزائر 92/06/22 تونس 92/10/19 ليبيا	الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. الجزائر 90/07/23 - 21	1) اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي
92/10/20 موريتانيا 93/07/14 المغرب 91/09/18 الجزائر 92/06/22 تونس 92/10/19 ليبيا		2) اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي
92/10/20 موريتانيا 93/07/14 المغرب 91/09/18 الجزائر 92/06/22 تونس 92/10/19 ليبيا		3) اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي
92/10/20 موريتانيا 93/07/14 المغرب 91/09/18 الجزائر 92/06/22 تونس 92/10/19 ليبيا		4) اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي
92/10/20 موريتانيا 92/07/14 المغرب 91/09/18 الجزائر 92/06/22 تونس 92/10/19 ليبيا		5) اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دول اتحاد المغرب العربي

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
6) اتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول اتحاد المغرب العربي.	الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي رأس لانوف 91/03/11 - 10	موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
7) اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب 2002/04/23 الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
8) اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
9) اتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
10) اتفاق البريد بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
11) اتفاق البريد السريع بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
12) اتفاقية الطرود البريدية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
13) اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
14) اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
15) اتفاقية حوالات البريد بين دول اتحاد المغرب العربي	الدورة العادية الرابعة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الدار البيضاء 15 - 91/9/16	موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/07/23 تونس 92/06/22 ليبيا 93/01/22

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
16) تعديل المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 92/07/11 تونس 92/06/22 ليبيا 93/01/22
17) قرار تعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص دورات مجلس الرئاسة	الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي نواقشوط 92/11/11 - 10	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 93/12/21 تونس ..... ليبيا .....
18) الميثاق المغربي حول حماية البيئة المستديمة		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
19) اتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
20) اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 94/6/7 تونس ..... ليبيا .....
21) جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 94/9/7 تونس ..... ليبيا .....

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
(22) النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... 95/4/19 الجزائر ..... 93/10/7 تونس ..... ليبيا .....
(23) اتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... 94/9/7 الجزائر ..... 93/10/7 تونس ..... ليبيا .....
(24) اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(25) تعليمة رقم 6 تحدد شروط صناعة واستيراد وعرض الأدوية البيطرية بالجملة داخل دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(26) تعليمة رقم 7 تحدد الشروط الصحية البيطرية لاستيراد الأبقار الحية ولحوم الأبقار من بلدان غير الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(27) اتفاق بشأن تبادل المتكولين بين إدارات البريد والاتصالات بدول اتحاد المغرب العربي.	الدورة العادية السادسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي تونس 94/4/3 - 2	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
(28) اتفاق بشأن تبادل الخبراء المتخصصين بين إدارات البريد والاتصالات بدول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(29) بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(30) اتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 95/05/26 تونس 94/09/14 ليبيا 96/07/04
(31) اتفاق بشأن إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية.		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
(32) نظام إسناد جائزتي اتحاد المغرب العربي في مجال الهندسة المعمارية والبناء		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 96/09/06 تونس 94/09/14 ليبيا 96/07/04

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
33) اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين		موريتانيا
		المغرب
		96/03/06 الجزائر
		95/01/19 تونس
		96/07/04 ليبيا
34) اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا
		المغرب
		96/09/06 الجزائر
		96/01/19 تونس
		96/07/04 ليبيا
35) تعليمة رقم 8 تحدد الشروط الصحية البيطرية لتبادل الدجاج ومنتجاته بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا
		المغرب
		الجزائر
		تونس
		ليبيا
36) بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17,50% بين دول اتحاد المغرب العربي.		موريتانيا
		المغرب
		الجزائر
		95/01/19 تونس
		96/07/04 ليبيا
37) قرار تعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة اتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى المغاربي		موريتانيا
		المغرب
		96/01/10 الجزائر
		96/09/18 تونس
		96/07/04 ليبيا

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

## الملحق رقم (10): واردات السلع بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليار دولار

البيان	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2000	8.57	9.17	3.73	11.53	0.454
2001	9.53	9.94	4.40	11.04	0.465
2002	9.53	11.97	4.40	11.86	0.431
2003	10.91	12.38	4.33	14.25	0.542
2004	12.82	18.17	6.33	17.82	0.923
2005	13.18	20.36	6.08	20.79	1.43
2006	15.01	21.46	6.04	23.98	1.17
2007	19.10	27.36	6.73	32.01	1.43
2008	24.64	39.48	9.15	42.37	1.94
2009	19.10	39.29	12.86	32.88	1.50
2010	22.21	40.47	17.67	35.38	1.94
2011	23.95	47.25	8.00	44.27	2.47
2012	24.47	50.38	22.00	44.87	3.13
2013	24.27	55.03	27.00	45.19	3.04
2014	24.83	58.58	19.00	45.83	2.65
2015	20.22	51.50	13.00	37.51	2.05

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: Data.albankadawli.org

## ملخص:

يعيش اتحاد المغرب العربي جمودا منذ أكثر من 27 عاما، وتعرضه الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية إعادة تفعيله، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث عن إحدى أهم السبل والآليات التي من شأنها النهوض بهذا المشروع، وفي هذا الإطار يشكل تنسيق السياسات النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز التكامل الاقتصادي المغربي إذ من شأنه أن يخفف من العقبات النقدية التي قد تعرقل من انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء، والوصول إلى إرساء المقدمات النقدية لتحقيق تكامل نقدي مغربي الذي يعتبر تنويجا لمسيرة البناء المغربي المشترك، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسات النقدية للدول المغربية الأربعة: تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب تتقارب إلى حد بعيد وهو ما يزيد من إمكانية إقامة اتحاد نقدي مغربي بينها، هذا مع استبعاد موريتانيا عن المجموعة، لأنها لم تستوفي معايير التقارب النقدي، واتضح أنه كلما كانت السياسات النقدية للدول المغربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في اتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية.

**الكلمات المفتاحية:** التكامل الاقتصادي، التكامل النقدي، منطقة العملة المثلثي، اتحاد المغرب العربي، السياسات النقدية المغربية، معايير التقارب النقدي..

## Résumé:

Depuis vingt-sept ans, L'Union du Maghreb Arabe vit une rigidité, et a rencontré beaucoup de difficultés qui entravent le processus de réactivation, Pour cela, la présente étude vise à rechercher l'un des moyens et des mécanismes les plus importants qui pourraient réanimer ce projet, et dans ce contexte, la coordination des politiques monétaires constitue l'un des outils principaux pour renforcer l'intégration économique Maghrébine, car elle pourrait atténuer les obstacles monétaires qui peuvent entraver la circulation des biens et des facteurs de production entre les pays membres afin d'établir les avances de fonds et de réaliser une intégration monétaire maghrébine, considérée comme un couronnement du processus de la co-construction Maghrébine, l'étude a conclu que les politiques monétaires des quatre pays du Maghreb : Tunisie, Algérie, Libye, Maroc convergent dans une large mesure ce qui augmente la possibilité d'établir une union monétaire Maghrébine entre elles, tout en excluant la Mauritanie du groupe, car elle ne répond pas aux critères de convergence monétaire. Il est avéré que chaque fois que les politiques monétaires des pays du Maghreb sont proches, qui permettra de maximiser les avantages d'entrer dans une union monétaire et réduira les couts de renonciation de la souveraineté monétaire.

**Mots-clés :** intégration économique, intégration monétaire, zone monétaire optimale, Union du Maghreb Arabe, politiques monétaires maghrébines, critères de convergence monétaire.